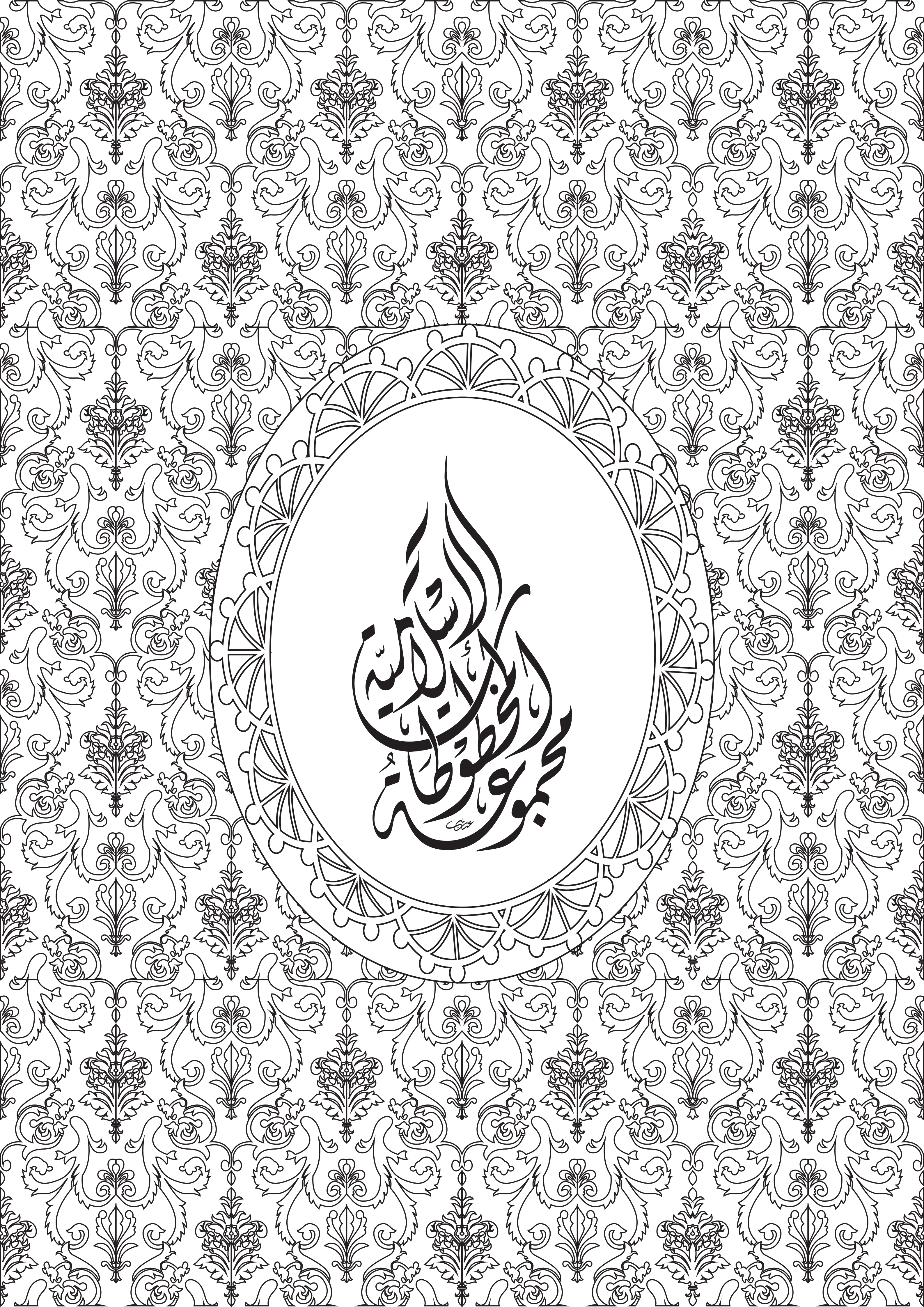
النَّشْرَةُ الشَّهْرِيَّةُ



السنة الثالثة - العددان: الثالث والعشرون والرابع والعشرون، رمضان وشوال ١٤٤٠هـ


مجموعة المخطوطات الإسلامية





الإشراف

عادل بن عبد الرحيم العوضي

التحرير والتنسيق

عبد الله بن سالم باوزير — عمر ماجد السنوي

نواف بن محمد الموصلي — حاتم بن محمد فتح الله

ضياء الدين جعرير — أحمد بن محمد الجنيدي

شارك في إخراج هذا العدد

د. منيب ربيع الليثي — لطيبي بن بوعزة وشنان

حكيم محمد القرباص — محمد بن صابر شيخموس



نشرة شهرية تصدر عن

مجموعة المخطوطات الإسلامية

تنبيه:

النشرة لا تخضع لقواعد المجلات

و المقالات التي تذكر فيها

إنما تعبر عن آراء أصحابها

Facebook.com/almakhtutat

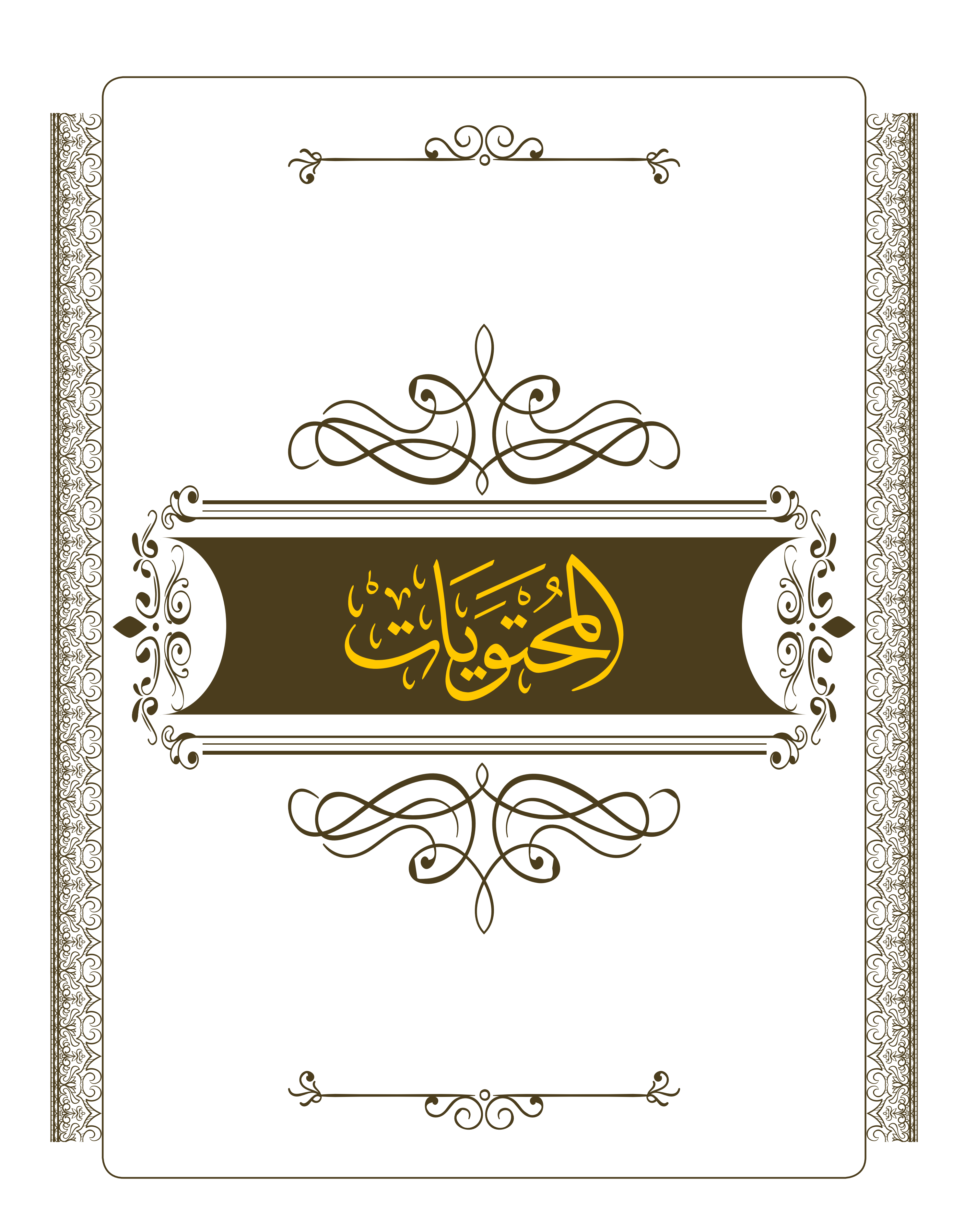
Twitter.com/almaktutat

Telegram.me/almaktutat

للمراسلة عبر البريد الإلكتروني:

almaktutat@gmail.com


بسم الله الرحمن الرحيم


المحتويات




المقدمة

تقديم

إبراهيم بن أحمد أزوغ المغربي[(١)]

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

الحمد لله الذي أبدع الأكوان ودبرها تدبيرا، وقدر الأقدار تقديرا، وجعل الإنسان له خليفة في الأرض، وسخر له كل ما فيها ابتلاءً وتكريما، سبحانه عالم الغيب والشهادة، وهو الكبير المتعالي.

والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على محمد خاتم النبوة والرسالة، وعلى آله وصحبه الذين آمنوا به وصدقوه، واتبعوا النور الذي أنزل معه، وعلى التابعين لهم أولي الهدى والنهى، والعلم والتقى، الراسمين للأمة سبيل الرشاد.

وبعد؛ فقد دُعيت إلى تقديم هذا العدد من نشرات «**مجموعة المخطوطات الإسلامية**» وأنا في شغل وسفر، مما لم يتسير معه الإفاضة في الاحتفاء به وتنصيته عروسًا مهداة للباحثين والعلماء المحققين.

وقد نظرت فيه فألفيته روضة غناء، متنوعة العطاء، فيها من لذيذ الثمر وجميل المنظر ما يرغّب عشاق فن التحقيق في التملي بطلعته، وقطاف ثمره وزهره، والتنقل بين جنباته وأحواضه، ما بين أبحاث جادة في علم المخطوطات وقضايا التحقيق، إلى نقد بعض المحققات، ونقد النقد، إلى رصد أندر النسخ، وتتبع الطرر، إلى تعرف النسخ المجهولة، وفهرس المخطوطات، وبيبلوغرافيات وغير ذلك من الأبحاث، مما لا شك أنْ سيستهوي المهتمين بالمخطوطات وتحقيقها، ويقوي الأمل في رفع مستوى الباحثين الشداة، ويفيد المتصدرين المتمكنين، وذلك أنّ للعمل الجماعي بركة وسرًّا لا يدركه إلا

(١) أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس: ظهر المهراز.

من تمرس به، وكم دَعوت قديمًا إلى توحيد الجهود وتكامل العمل، والتحقيق بالفريق متعدد التخصصات، تأسيًا بفريق اليونيني في تحقيق الجامع الصحيح للإمام البخاري ولا أقصد به ما تعمله كثير من فرق البحث حاليًا من توزيع الكتاب المراد تحقيقه على أفراد لينجز كل فرد منهم جزءًا، ثم تجمع تلك الأجزاء وتنشر باسم الفريق أو باسم فرد منهم، بل بمشاركة جميع الأفراد في تحقيق كل أجزاء الكتاب.

إن توحيد الجهود المخلصة وتكتيل الطاقات المتمكنة من محبي التراث الإسلامي المخطوط؛ لا مناص منه لتحمل عبء أمانة إيصال ما انتهى إليه كسب الأولين في العلوم والحضارة إلى الأجيال الناشئة والعصور الموالية، علَّها تبني على ما انتهى إليه السابقون، وتضيف إلى ذلك لبنات أخرى تتميمًا وتحسينًا وتنقيحًا واستثمارًا، بدلًا مما يسعى إليه الحاقدون على التراث من الدعوة إلى التشطيب التام على كل ما هو قديم بدعوى تجاوز العصر لتجارب المتقدمين، والبدء من الصفر، والضرب العشوائي في البحث وكثيرًا ما يسقطون في سبل الآخرين مقلدين الغريب حين ينفرون من التراث، وبذلك يستبدلون بما لديهم مناهجَ الغرب وعاداته ويقدسون حضارته، ويعادون التراث، ويزِنون بموازين غير موازين تراثهم، وتلكم القاضية في درب الهُوية، بل في استقلال الشخصية، وبذلك تُسلب الأجيال اللاحقة الموازين الضابطة للقيم والأخلاق والمعاملات، وكثيرًا ما يجهلون ما لدى الأمة الإسلامية من سابقةٍ في العلوم والمناهج والفنون.

إن إتاحة النشر لشُداة البحث يستلزم المتابعة والتقويم والتوجيه، وإلا كان آفةً على أولئك الباحثين أنفسهم، إذ يخيل إليهم أن قد بلغوا الغاية وأن قد أصبحوا قضاة على الآخرين، فتتعاظم أنفسهم عندهم، ويستصغرون مَن دونهم، لمجرد أن وقفوا لهم على تصحيفات قليلة أو أخطاء مطبعية، أو نسيان لعلامات الترقيم والفواصل، فيهوّلون أمر ذلك وينفخون في الصغائر تكبيرًا، وقد يغضون الطرف عن الكبائر غفلة أو تسترًا مقصودًا.

ولا يعني هذا تعميم الأحكام ولا التنقيص من جهود الباحثين، بل ندعو إلى اكتساب المَلكات بالدربة والممارسة، مع التعهد والتثقيف في غير ما بخسٍ لأعمالهم ولا تيئيس.

ولقد أعجبني إثارة مشاكل طبعات كتاب سيبويه وكنت قديمًا أعالجها وأُعنى بها

لدرجة محاولة تشكيل فريق لإعادة تحقيق الكتاب تحقيقًا يليق بمكانته، وإنني ما زلت أنتظر مَن يعالج كدمات الأخطاء المنهجية، والتصحيفات المشينة، والتلفيقات غير اللائقة بمن يتصدر لهذا الكتاب. ولعل من يعملون الآن على إعادة تحقيقه يتفادون ما وقع فيه السابقون.

كما تفاعلتُ إيجابًا بموضوع نسبة مجاهيل الكتب في الخزائن والمكتبات، إذ كنت أوجه طلبتي الباحثين لاكتشاف هذه المجاهيل، وهي مجاهيل للمفهرسين المتعجلين، وقد يفتح الله على غيرهم من ذوي الأناة، فكان، والحمد لله، أن وفق جملة منهم في تعرف بعضٍ منها، وكانت لهم فتحًا مبينًا وإضافةً بناءةً في تعرف التراث.

ومن لطائف العدد أيضًا تتبع الطرر ومحاولة إحصاء ما في الغرب الإسلامي منها، ووصف نوادر المخطوطات في بعض المكتبات، على أن باقي الموضوعات لها أهميتها وفائدتها.

وهذه الكلمة وإن لم تستهدف تقويم محتوى العدد تقويمًا دقيقًا، لا يفوتها أن تذكر بأن الحوار العلمي يجب أن يتنزه عن العنصريات العرقية والمذهبية والجغرافية، ويربأ بالباحثين الشداة عن الادعاء والكلام الجارح، فمن آداب الحوار احترام الآخرين، والإقناع بالأدلة الدامغة لا بالجدال العقيم والسفسطة المقيتة المملة.

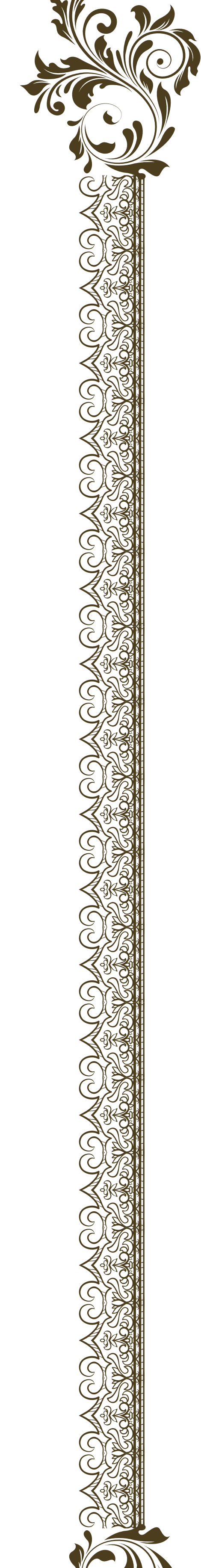
إن «**مجموعة المخطوطات الإسلامية**» إنما تلبي بنشراتها هذه حاجات الأمة في إبقاء الحبل موصولًا بعلوم الأمة وحضارتها وهويتها وكرامتها، في مواجهة أصوات إماتة ذلك التراث وتلك الشخصية ونَعيِهما، كلٌّ بما أوتي، ومن الزاوية التي ينظر منها والعين التي يرى بها.

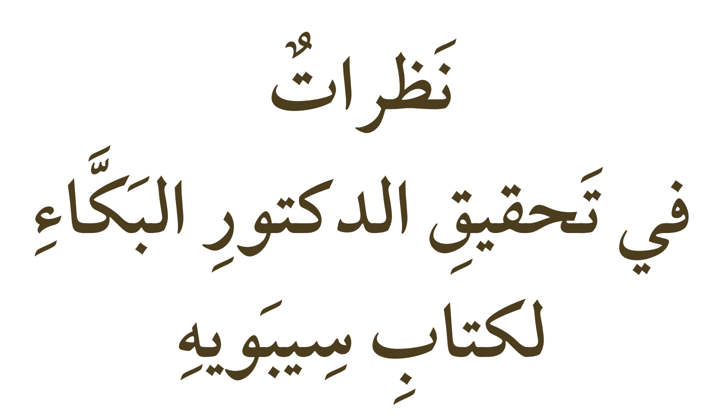
واللهَ أسأل أن يعين القائمين عليها على لَـمِّ شعَث ثلة الباحثين في التراث المخطوط، لأجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه، ورسم الطريق الصحيح للتعامل معه، كشفًا وتحقيقًا ودراسة، لطلبة العلم الراغبين في ولوج رياضِه، والري من معينه، وجني ثماره.

وبالله التوفيق والعون والسداد، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله، والحمد لله رب العالمين.


الأبحاث والمقالات







نَظراتٌ
في تَحقيقِ الدكتورِ البَكَّاءِ
لكتابِ سِيبَويهِ

إعداد

عيد صبحي خالد



نَظراتٌ في تَحقيقِ الدكتورِ البَكَّاءِ لكتَابِ سِيبَوَيهِ

عيد صبحي خالد[١]

إنه من نافلة القول بيان قيمة كتاب سيبويه، وقدر صاحبه في الدرس النحوي والصرفي، بل في الدرس اللغوي عامة؛ فهذا غير خافٍ على غير المتخصصين، ناهيكم بالمتخصصين. ولأهمية كتاب سيبويه، واعتباره أصلَ النظرية النحوية وأساسَها الأول، وقيمته في إثراء شتى علوم العربية؛ تلقفه العلماء في مختلف العصور، وانبروا له بالنظر والتمحيص والشرح والتعليق، حتى لا نكاد نجد عالمًا من علماء العصور الأولى التي تلت عصر سيبويه إلا قد أدلى بدلوه في الكتاب، وضرب فيه بسهم. وما زال الكتاب قِبلة الباحثين، وموضع عنايتهم، ومحور اشتغالهم بالنحو دراسةً وتحقيقًا؛ فتعددت حوله الدراسات، وتنوعت بشأنه المؤلفات، وقامت حوله حركة تأليف واسعة النطاق[٢].

ومن تلك الجهود الحديثة في العناية بالكتاب، تحقيق الأستاذ الدكتور محمد كاظم البكاء، أستاذ النحو والصرف بجامعة الكوفة بالعراق، وهو عالم جليل أفنى جُلَّ عمره في العناية بالكتاب دراسةً وتحقيقًا. وطبعة التحقيق التي سيكون لي معها هذه الوقفة، هي الطبعة الأولى الصادرة عن (منشورات زين الحقوقية والأدبية) ببيروت عام ٢٠١٥م، وقد جاءت في ستة مجلدات، قسَّم المحقق المجلدات الخمسة الأولى قسمين وفق (تصنيف منهجي وشرح وتحقيق علمي) - كما هو مدون في صدر صفحة الغلاف - فجعل القسم الأول لأبواب النحو، وهو يشتمل على أربعة أجزاء، ويقع كل جزء منها في مجلد، وجعل القسم الثاني لأبواب الصرف والأصوات، وهو يشتمل على ثلاثة أجزاء في مجلد واحد، ثم جعل المحقق المجلد السادس للفهارس العامة والتفصيلية.

---

(١) باحث بالدكتوراه بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة.

(٢) ينظر: سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرنًا، لكوركيس عواد، وكتاب سيبويه وشروحه، لخديجة الحديثي، وكتاب سيبويه قديمًا وحديثًا: ببليوجرافيا وتحليل، لجودة مبروك محمد.

ولعل أول ما يتبادر إلى الذهن في هذا السياق: هل هناك ما يُسَوِّغُ إعادة تحقيق الكتاب، ويغري الباحثين والمتخصصين بقبوله والاحتفاء به؟

إن أهم الأسباب الوجيهة التي تُسَوِّغُ للباحثين والمتخصصين قبول إعادة تحقيق الكتاب والاحتفاء به - أو غيره من الكتب التراثية المحققة قبلُ - هو ظهور نسخة أو نسخ أخرى نفيسة تشتمل على إضافات جديدة ومهمة خلت منها النسخ التي اعتُمد عليها في طبعات الكتاب السابقة[1]، أو يكون التحقيق السابق رديئًا غير مستوفٍ لشروط صنعة التحقيق علميًّا ومنهجيًّا، وربما يؤكد ذلك تجاهل الباحثين لبعض طبعات الكتاب التي رأوها عملًا غير علمي مشوهًا عن تحقيقات أخرى!

وقد ذكر الدكتور البكاء جملة أسباب دفعته لإعادة تحقيق الكتاب[2]، ومن أهم هذه الأسباب عنده: التصنيف المنهجي لأبواب الكتاب وفق ما ظهر له في رسالته للدكتوراه التي كانت بعنوان (منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي)؛ حيث يأتي تحقيقه للكتاب تطبيقًا عمليًّا لما خلص إليه في هذه الدراسة. ومن هذه الأسباب أيضًا: اعتماده على نسخة كاملة نفيسة لم يطلع عليها أحد من الذين نشروا الكتاب من قبل، وهي مخطوطة مكتبة الأوقاف في بغداد برقم (١٣٥١)، وقد نُسخت عام ١١٣٢هـ.

وذكر الدكتور البكاء أن في هذه النسخة التي رمز لها بـ(الأصل)، إضافات مهمة ومخالفة لغيرها، لكنه ترك هذه الدعوى بلا برهان؛ حيث لم يقف في دراسته التي قدم بها التحقيق وقفة متأنية مع الإضافات المهمة والمخالفة لغيرها التي قال إن النسخة التي اعتمدها أصلًا في التحقيق اشتملت عليها، وقد كان حريًّا به أن يعرض لها ويبين أثرها في الدرس النحوي والصرفي، ولا يتركها تائهة هكذا بين فروق النسخ الأخرى التي اعتمد عليها في التحقيق!

وقد استعان الدكتور البكاء في تحقيقه بمخطوطة مكتبة الأوقاف العامة في الموصل

(١) ابتداءً بطبعة المستشرق الفرنسي هَرتويغ دِرنبُرغ (١٨٨١، ١٨٨٩م)، مرورًا بطبعة بولاق (١٨٩٨ - ١٩٠٠م)، وطبعة الأستاذ عبد السلام هارون (١٩٦٦م)، وانتهاءً بطبعة الدكتور إميل يعقوب (٢٠٠٩م).

(٢) ينظر: الكتاب، البكاء، ص٩ - ١٢. وتحقيق الدكتور البكاء يعد آخر تحقيق وقفت عليه للكتاب حتى الآن.

برقم سجل عام (٦١٨٤)، ورقم علمي (١٤/ ١١ صائغ)، ورمز لها بـ(م). وثمة مخطوطة أخرى قديمة وجدها الدكتور البكاء بمكتبة الجامع الكبير في صنعاء برقم (١٧٦٤)، وذكر أنها أقدم نسخة مخطوطة عُرفت حتى الآن لكتاب سيبويه، وتحتوي على الجزأين الرابع والثامن للكتاب مكتوبَين بخط كوفي بتاريخَين أقدمهما (٣٠٤هـ)[1]، وقد قال الدكتور البكاء في أثناء وصفه لتلك النسخة: «اقتصرت في مراجعة هذه المخطوطة والإفادة منها على ما يلزم كاختلاف النسخ التي لديّ فيما يتطلب توضيحاً؛ لأني أنجزت العمل قبل عثوري عليها، ثم إنها غير كاملة. وسأتدبر قراءتها في طبعات الكتاب اللاحقة إن شاء الله تعالى»[2].

وعليه، فنحن أمام نسختين فقط اعتمد عليهما الدكتور البكاء في تحقيقه، واللافت هنا أن نسخة مكتبة الأوقاف ببغداد، ونسخة مكتبة الأوقاف العامة بالموصل - اللتين كانتا من أهم أسباب إعادة تحقيقه للكتاب؛ حيث لم يطلع عليهما أحد من ناشري الكتاب من قبل - هاتان النسختان متفقتان في الإسناد مع النسخة الأصل التي اعتمد عليها الأستاذ عبد السلام هارون، وهي نسخة دار الكتب المصرية رقم (١٤١ نحو)[3]؛ فهذه النسخ جميعًا معتمدة على طريق واحد في سند رواياتها، وهو طريق أبي عبد الله محمد بن يحيى الأزدي الأندلسي، المعروف بالرَّبَاحي، المتوفى عام (٣٥٣هـ).

واللافت أيضًا أن النسخة الأصل التي اعتمد عليها الدكتور البكاء في تحقيقه تكاد تتفق في تاريخ النسخ مع النسخة التي جعلها الأستاذ هارون أصلًا؛ حيث نُسختا في القرن الثاني عشر الهجري، بل إن نسخة الدكتور البكاء أسبق تأريخًا من نسخة الأستاذ هارون بسبع سنين فقط؛ فقد نُسخت الأولى عام ١١٣٢هـ، ونُسخت الثانية عام ١١٣٩هـ!

---

(١) ينظر: الكتاب، البكاء، ص١٠، ٣٠ - ٣٣.

(٢) الكتاب، البكاء، ص٣٤.

(٣) ذكر الأستاذ عبد السلام هارون في مقدمة تحقيقه أنه جعل نسخة دار الكتب المصرية رقم (٦٥ نحو م) أصلًا إلى نحو ثلثي الجزء الأول من التحقيق، ثم عدل عنها إلى النسخة رقم (١٤١ نحو) بعد أن اتضح له أنها أصح، ينظر: الكتاب، هارون، ص٥٧. وقد عِيبَ على الأستاذ هارون بذلك، خاصة أنه يتنافى مع ما قرره في كتابه (تحقيق النصوص ونشرها، ص٣٧ - ٣٩، ٤٠، ٤١) في ما يتعلق بمنازل النسخ وفحصها.

وقد قال الدكتور البكاء في أثناء عرضه للنسخ التي اعتمد عليها في تحقيق الكتاب، والنسخ التي قابلها بها: «وهذا يعني أني حققت الكتاب بمقابلة أصح النسخ وأقدمها، وبهذا لم يبقَ من نسخ الكتاب المخطوطة القديمة الكاملة التي لم تعتمد في تحقيق الكتاب إلا القليل، وأكاد أجزم أن هذه النسخ التي اعتمدت عليها كافية جدّاً لضبط نص الكتاب على ما أراده صاحبه له»[١]، ويرد هذا الحكم ما ذكرته المستشرقة الفرنسية جنفييف أُمبير، أن للكتاب سبعًا وسبعين نسخة خطية معروفة حاليًّا منتشرة حول العالم[٢]؛ ولذا فقد كان لزامًا عليَّ - لإتمام الدراسة التي أعكف عليها الآن على النحو الذي أصبو إليه[٣] - أن أبذل ما في وسعي لأحصل على أكبر عدد من نسخ الكتاب المحفوظة بالمكتبات والمتاحف المختلفة حول العالم، وقد وفقني الله عز وجل في الحصول على عدد غير قليل من نسخ الكتاب التي لم تُتح لأحد من ناشري الكتاب، بمَن فيهم الدكتور البكاء، وهي نسخ مختلفة عن النسخ التي اعتُمد عليها في طبعات الكتاب السابقة من حيث التأريخ والإسناد، ولعل ذلك يوجب إعادة تحقيق الكتاب تحقيقًا علميًّا رصينًا، اعتمادًا على نسخ أخرى نفيسة متقدمة تأريخًا، ومختلفة روايةً، ومشتملة على إضافات جديدة ومهمة خلت منها النسخ التي اعتُمد عليها في طبعات الكتاب السابقة.

على أية حال، لست هنا بصدد الموازنة بين طبعات الكتاب المختلفة[٤]، ولا الحكم على النسخ التي اعتُمدت في هذه الطبعات من حيث القيمة والأهمية، ولعلي أفرد لذلك

---

(١) الكتاب، البكاء، ص١٠، ١١.

(٢) ينظر: حواشي بعض مخطوطات كتاب سيبويه المنسوخة في بغداد بين القرنين الثالث والرابع الهجريين، ص١٣٥.

(٣) هي دراسة لنيل درجة الدكتوراه بعنوان (الخلل في روايات كتاب سيبويه: مظاهره وآثاره)، مسجلة بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة، إشراف: أ.د/ محمد عبد الفتاح العمراوي، أستاذ النحو والصرف والعروض بالكلية.

(٤) يفيد في ذلك: تجربتي مع كتاب سيبويه، لمحمد عبد الخالق عضيمة، ومخطوطات كتاب سيبويه في العالم مع ملاحظات على طبعة الكتاب الأخيرة، لصلاح الدين المنجد، وكتاب سيبويه بتحقيق عبد السلام هارون: ملحوظات ومآخذ، لفوزي حسن الشايب، وجهود عبد السلام هارون في تحقيق كتب التراث العربي: كتاب سيبويه نموذجًا، لخالد بن عبد الكريم بسندي، وكتاب سيبويه بين محققيه عبد السلام هارون ومحمد كاظم البكاء، لعبد الفتاح محمد حبيب.

مبحثًا مستقلًّا في دراستي للدكتوراه، بل سيكون لزامًا عليَّ فعل ذلك؛ فكما أن للنساخ يدًا في ما وقع في بعض نسخ الكتاب من خلل - سهوًا أو عمدًا - فإن لمحققي الكتاب يدًا أيضًا في ما أصاب بعض الطبعات من اضطراب أوهم أن ثمة خللًا في النسخ التي اعتمدوها في تحقيقاتهم، وهي من ذلك براء!

ولعل ما أعرض له هنا يؤكد ذلك ويجليه؛ حيث وقفت في تحقيق الدكتور البكاء لكتاب سيبويه على عدد من المآخذ والهَنَات التي شوهت التحقيق، وأوهمت أن ثمة خللًا في النسخ التي اعتمدها، سواء النسخة الأصل، أو النسخ الأخرى التي قابل الأصل بها، وهي مآخذ وهَنَات كثيرة ومتنوعة ما بين مآخذ منهجية في صنعة التحقيق، ومآخذ نحوية وصرفية وإملائية، ومآخذ عَروضية، ومآخذ في الإخراج الطباعي، وإن كان تنوع هذه المآخذ ليس بقدر كثرتها، وسأسردها تمثيلًا لا حصرًا على النحو الآتي[1]:

❊ ❊ ❊

---

(١) تجدر الإشارة إلى أنني مثَّلت لهذه المآخذ بما وقفت عليه في الجزء الأول من التحقيق فقط، وهي نماذج لأخطاء كثيرة ومتنوعة -كما ذكرت في المتن - امتدت لتشمل التحقيق كله، لكني لم أرد تضخيم العمل وتكثير صفحاته بما يغني بعضه عن كله.
وأنبه ابتداءً إلى أنني سألتزم هنا بنقل تنوين الاسم المنصوب كما أراده المحقق (على الألف وليس على الحرف الذي قبل الألف)؛ حيث إن هناك مذاهب شتى في رسم تنوين الاسم المنصوب غير المنتهي بتاء التأنيث المربوطة، أو همزة مفتوح ما قبلها نحو (خطأً ومخبأً)، أو همزة قبلها ألف نحو (جزاءً ونداءً)، وكلٌّ له حُجته، وإن كنت أختار مذهب الخليل وأصحابه في رسم تنوين الاسم المنصوب، وهو رسمه على الحرف الذي قبل الألف، ينظر في ذلك: المحكم في نقط المصاحف، ص٦٠ - ٦٤، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ص٤٩٩ - ٥٠٢.

مآخذ منهجية:

• القراءة القرآنية عند سيبويه لا تخالَف؛ لأنها سُنة[1]. وقد أكثر سيبويه من الاستشهاد بالقراءات القرآنية المختلفة متواترها وشاذها - وإن لم يكن هذا المصطلح قد عُرف أو استقر آنذاك - حتى إنه لا يكاد يخلو باب من أبواب الكتاب من آية قرآنية يتخذها سيبويه أصلًا لتقعيد قاعدة نحوية، أو يستشهد بها على وجه من وجوه الإعراب المختلفة، أو يستدل بها على اللغة ومعاني الألفاظ واستعمال حروف الجر، وغيرها من الموضوعات التي يحويها الكتاب[2].

والناظر في فهارس طبعات الكتاب التي تشتمل على فهارس، يجد أن فهرس الشواهد القرآنية قد امتد لصفحات كثيرة؛ ففي طبعة الأستاذ هارون مثلًا امتد فهرس الشواهد القرآنية على مدار اثنتين وعشرين صفحة - من ص٧ إلى ص٢٨ - بمتوسط (١٩) آية في الصفحة الواحدة من دون المكرر. وفي طبعة الدكتور البكاء استحوذ فهرس الشواهد القرآنية في القسم الأول من التحقيق على تسع عشرة صفحة - من ص٤١ إلى ص٥٩ - وفي القسم الثاني استحوذ على سبع صفحات - من ص١٣٩ إلى ص١٤٥ - بمتوسط (١٤,٢) آية في الصفحة الواحدة.

ومع ذلك، فإن الدكتور البكاء لم يراعِ القراءات القرآنية ولم ينتبه إليها؛ فجعل كل الآيات القرآنية في طبعته برواية واحدة، وهي رواية حفص عن عاصم، دون أن يتنبه للقراءة الأخرى التي هي موضع الشاهد، على الرغم من أن سيبويه كان في مواضع كثيرة ينص قبل الآية محل الاستشهاد أو بعدها على ما يقطع بأنها قراءة مختلفة عن رواية حفص!

ومن ذلك قول سيبويه: «ومثل قولهم: (ما جاءتْ حاجتَك) إذ صارت تقع على مؤنث، قراءة بعض القراء: (ثم لم تكن فتنتُهم إلا أن قالوا)، و(يلتقطه بعض السيارة)»[3]، فأورد المحقق الآيتين على رواية حفص برفع (فتنتهم)، وتذكير (يلتقطه)، وإنما المقصود رواية

(١) ينظر: الكتاب، البكاء، ص٢١٩.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه وشروحه، ص١١٥، وسيبويه والقراءات القرآنية، ص٣٧، ٤٩.

(٣) الكتاب، البكاء، ص١١٢.

نصب (فتنتهم)، وتأنيث الفعل (تلتقطه). والعجيب أنه في الحاشية قال في الآية الأولى: أي لم تكن فتنتَهم إلا مقالتُهم، وقال في الثانية: بتاء التأنيث قراءة الحسن ومجاهد[١]!

ومن ذلك قول سيبويه: «وزعموا أن بعضهم قرأ: و[٢] (ولاتَ حينَ مناصٍ)، وهي قليلة»[٣]، فأورد المحقق الآية بنصب (حين) على رواية حفص، فأوهم أن المقصود قراءة النصب المشهورة، والمقصود هو قراءة الرفع. وقد علق المحقق في الحاشية قائلًا: «ذكر المحقق عبد السلام محمد هارون أنها بضم التاء قراءة أبي السمال»[٤]، وهذا يعني أن المحقق لم ينتبه إلى القراءة، ولم ينتبه كذلك إلى موضع الشاهد! فالشاهد ليس في فتح تاء (لات) أو ضمها أو كسرها كما في بعض القراءات، وإنما الشاهد في فتح نون (حين) وضمها. ولو أن المحقق دقق في كلام الأستاذ هارون وأفاد من تخريجه للآية ونقله كله ولم يجتزئه؛ لانتبه وما زَلَّ؛ فقد أثبت الأستاذ هارون رواية رفع (حين) المقصودة في المتن، ثم قال في تخريجها: «قراءة الجمهور (ولات حين) بفتح التاء ونصب النون، وأبي السمال بضم التاء ورفع النون، وعيسى بن عمر بكسر التاء وجر النون، ورُوي عنه مع ذلك برفع النون وفتح (مناص) بعده، وبكسر التاء ونصب النون. تفسير أبي حيان ٧: ٣٨٤»[٥].

ومن ذلك أيضًا قول سيبويه في سياق حديثه عن إضمار الفعل: «ومثل هذا: (وحورٌ عِينٌ) في قراءة أُبيٍّ بن كعب»[٦]، فأورد المحقق الآية بالرفع، والمقصود رواية النصب على تقدير حذف فعل. ولا أدري كيف لم يلتفت المحقق إلى القراءة وقد خرَّجها سيبويه - إن جاز هذا التعبير - ونَصَّ على أنها قراءة! بل كيف لم يلتفت المحقق إلى القراءة وقد أورد هو نفسه في الحاشية تعليق السيرافي على القراءة؛ حيث قال: «على إضمار: (ويعطون حوراً عيناً)؛ لأن قوله: (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ. بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ)، دليل

(١) ينظر: الكتاب، البكاء، ص١١٢ (الحاشيتان: ٥٥، ٥٦).
(٢) كذا في التحقيق، وهي زائدة.
(٣) الكتاب، البكاء، ص١٢١.
(٤) الكتاب، البكاء، ص١٢١ (الحاشية: ١٧).
(٥) الكتاب، هارون، ص٥٨ (الحاشية: ١).
(٦) الكتاب، البكاء، ص١٦٦.

على أنهم قد أُعْطوا ذلك، فنصب أُبي: (وَحُورٌ عِينٌ) على معنى (ويعطون). ومن رفع أراد: (ولهم حورٌ عينٌ)»[١]؟!

والعجيب أن الآيات الأربع المذكورة وردت على القراءة المرادة في الطبعات الثلاث (باريس وبولاق وهارون) التي قال المحقق إنه قابل بها النسخة التي اعتمدها أصلا[٢]؛ أي بنصب (فتنتهم)[٣]، وتأنيث الفعل (تلتقطه)[٤]، ورفع (حين)[٥]، ونصب (حورًا عينًا)[٦].

ومن ذلك - إضافةً إلى ما سبق - الآيات الواردة في الصفحات أرقام: (١٢٤، ١٣٠/ الحاشية: ٨٥، ١٣٦، ١٤٩، ٢١٤، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٤٧، ٣٧١، ٤٠٣، ٤٥٠).

ويمكنني أن أقول مطمئنًا إن طبعة التحقيق هذه لا يُعوَّل عليها في تأصيل استشهاد سيبويه بالقراءات القرآنية، وبيان موقفه منها. وهذا الحكم لا ينسحب بالضرورة على النسخة التي اعتمدها المحقق أصلًا، وقد كنت أرجو أن تكون تلك النسخة بين يدي؛ لأتحقق مما أورده المحقق نقلًا عنها في بعض المواضع، وخاصة ما يتعلق بالقراءة المرادة، وكان ينبغي ذلك، لكنني حاولت جاهدًا الحصول عليها ولم أفلح. وهذا قطعًا لا يقدح في ما قطعت به هنا، ويؤكد ذلك سياق الكلام، وتنبيه سيبويه على القراءة في غير موضع، لكن المحقق أبى إلا أن يثبت الآيات القرآنية جميعًا على رواية حفص فقط!

وربما أوقع الدكتور البكاء في ذلك - بالإضافة إلى عدم تدقيقه في مقابلة النسخ كما سيأتي - حرصه على إيراد الآيات القرآنية من المصحف الإلكتروني المكتوب برواية حفص كما هو معلوم، وغالب الظن أن ذلك جرى في مرحلة إعداد الكتاب للطبع على يد الناشر، وليس في المراحل الأولى من التحقيق، وإلا لأدرك ذلك حتمًا الدكتور البكاء وانتبه إليه؛ فسياق الكتاب لا يترك مجالًا للشك في هذا، لكن ذلك لا يعفي الدكتور البكاء

(١) الكتاب، البكاء، ص١٦٦ (الحاشية: ٤٩).
(٢) ينظر: الكتاب، البكاء، ص٣٠، ٣١، ٣٥.
(٣) ينظر: الكتاب، باريس، ص١٩، وبولاق، ص٢٥، وهارون، ص٥١.
(٤) ينظر: الكتاب، باريس، ص١٩، وبولاق، ص٢٥، وهارون، ص٥١.
(٥) ينظر: الكتاب، باريس، ص٢٢، وبولاق، ص٢٨، وهارون، ص٥٨.
(٦) ينظر: الكتاب، باريس، ص٣٨، وبولاق، ص٤٩، وهارون، ص٩٥.

من مسؤولية عن الكتاب في جميع مراحله، فكان عليه أن يقرأ الكتاب قراءة متأنية قبل الأمر بالطبع.

• لم يدقق المحقق في أسماء بعض العلماء والشعراء، ولم يقف وقفة نقدية متأنية مع المثبت في بعض الروايات؛ فقد ذكر المحقق في ترجمته لأبي إسحق إبراهيم بن سفيان الزِّيادي أنه «قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه، شرح نكت سيبويه. مات سنة ٢٤٩هـ»[(١)]، وقد وثق ذلك من (معجم الأدباء) لياقوت الحموي، و(بغية الوعاة) للسيوطي الذي نقل الترجمة عن ياقوت. ويتبادر إلى الذهن هنا سؤالان: كيف قرأ أبو إسحق الزِّيادي على سيبويه كتابه، والثابت والمستقر في تاريخ النحو وفي تراجم اللغويين والنحاة أن سيبويه لم يقرأ كتابه على أحد، ولم يقرأه عليه أحد؟! ومتى قرأ أبو إسحق الزِّيادي على سيبويه - على فرض ذلك - وقد مات سيبويه والزِّيادي يبلغ من العمر نحو سبعين سنة؟! صحيح أن المرجعين اللذين رجع إليهما المحقق في ترجمته للزِّيادي ذكرا ذلك، لكن كان عليه أن يقف مع هذا النص وقفة نقدية متأنية، وخاصة أن ياقوت الحموي نفسه قد قال عند ترجمته للأخفش سعيد بن مسعدة: «وهو الطريق إلى كتاب سيبويه، فإنه لم يقرأ الكتاب على سيبويه أحد، ولم يقرأه سيبويه على أحد، وإنما قرئ على الأخفش بعد موت سيبويه»[(٢)].

والعجيب أن المحقق لم ينتبه إلى ما جاء في السطر نفسه الذي ذُكر فيه الزِّيادي في إسناد رواية النسخة التي اعتمدها أصلًا؛ حيث يقول الراوي، وهو أبو عبد الله محمد بن يحيى الرَّبَاحي: «وحدثنا أبو القاسم بن ولاد عن أبيه قال: حدثنا أبو العباس قال: حدثني الزِّيادي أبو إسحق قال: صرت إلى أبي عمر الجرمي أقرأ عليه كتاب سيبويه، ووافيت المازني يقرأ عليه في الجزاء: (هذا باب ما يرتفع بين الجزمين)، فكنا نعجب من حِذقه وجودة ذهنه، وكان قد بلغ من أول الكتاب إلى هذا الموضع»!

وفي (ص١٣٩) نقل المحقق زيادة في (الأصل، م) جاء فيها: «... وزعم أبو عمرو

(١) الكتاب، البكاء، ص٥١ (الحاشية: ٣٥).
(٢) معجم الأدباء، لياقوت الحموي، ٣/ ١٣٧٤.

أن ما بعد الدارة ليست عن سيبويه وأنه خطأ، يعني قوله: وإن شئت جعلته، وقال هذا كلام الأخفش»، ولا شك أنه تحريف لـ(أبو عمر) - وكثيرًا ما جاء هذا الاسم محرفًا - وهو أبو عمر الجرمي المتوفى سنة (٢٢٥هـ)؛ فهو الذي يصلح زمنيًّا أن يعلق على هذا، وليس (أبو عمرو) الذي غالبًا ما يكون المقصود به أبو عمرو بن العلاء المتوفى سنة (١٥٤هـ).

وفي (ص١٩٥) لم ينتبه المحقق إلى ما جاء في المتن: «وقال عمرو بن أبي ربيعة»، وإن كان قد ذكر عند تخريج الشاهد في الحاشية: «ديوان عمر بن أبي ربيعة».

• لم يكن المحقق دقيقًا في إثبات فروق النسخ؛ فقد نسب لطبعة الأستاذ هارون ما ليس فيها زيادةً ونقصانًا، بل نسب المحقق للنسخة التي اعتمدها أصلًا ما ليس فيها! إذ إنه أثبت الشاهد رقم (٦٩) في المتن هكذا: «إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بَلغتِه...»، برواية رفع (ابن وبلال)، ثم قال في الحاشية: «في الأصل، م (............[1] بلالاً بلغته)»، وإذا كان ذلك كذلك؛ كان على المحقق أن يثبت في فروق النسخ أن (ابن) في (الأصل، م) منصوبة؛ لأن عدم إثباته ذلك يوحي أن رواية البيت فيهما هكذا: (إذا ابنُ أبي موسى بلالًا)[2]! ومن عدم تدقيق المحقق في إثبات فروق النسخة التي اعتمدها أصلًا أيضًا، ما ذكرتُه عند الحديث عن عبارة (ذهب الشام) كما سيأتي.

ومما نسبه المحقق خطأً لطبعة هارون أنه في الحاشية رقم (٩/ ص٩٤) قال: «ب، هـ (فلما حذفوا حرف الجر ...، ومن ذلك»، وصواب العبارة كما في (٥/ ص٣٨): (... ومثل ذلك). وفي (ص١٠٥) جاءت عبارة: «كما تقول: إذا لم نضربهم فمن ذا يضربهم؟»، ولم يثبت المحقق أن كلمة (ذا) في طبعة هارون (ص٤٦) ساقطة كما اعتاد أن يقول[3]. وفي

(١) هكذا استخدم المحقق اثنتي عشرة نقطة جانبية للدلالة على أن ثمة كلامًا محذوفًا، بدلًا من النقاط الثلاث المستخدمة في مثل هذه المواضع!

(٢) النسختان (الأصل، م) اللتان اعتمد عليهما المحقق ليستا في حوزتي، لكن سياق الكلام يؤكد ما ذكرتُه، وإلا كان هناك تعسف وتكلف في توجيه رواية رفع (ابن) ونصب (بلالًا) على ما يوحي به صنيع المحقق!

(٣) لديَّ تحفظ على استخدام كلمة (ساقطة) في مثل هذه المواضع؛ فهي توحي أن المقابلة تمت بين نسخة أصل نفيسة قِدمًا وضبطًا وتمامًا وتشتمل على إضافات جديدة ومهمة، وأخرى ثانوية ليست في منزلة الأولى، وإنما المقابلة هنا بين نسخ كلها أصول، وتكاد تتساوى في النفاسة من الناحية الفنية والزمنية. وتوحي كلمة (ساقطة) أيضًا أن الوارد في النسخة التي اعتمدها المحقق أصلًا وقابل بها النسخ الأخرى، هو ما أراده سيبويه وأثبته في=

الحاشية رقم (٦٢/ ص١١٤) قال المحقق: «ب، هـ زيادة: وقال جرير...»، وصواب العبارة كما في (ه/ ص٥٣): (وقال الشاعر جرير).

وفي أثناء تعليق المحقق على الشاهد رقم (٢٦/ بلبانها) قال: «ذكر المحقق عبد السلام محمد هارون قبله: دعِ الخمر تشربها الغواة...)، وهذا يوحي أن الأستاذ هارون ذكر البيت الذي أوله (دعِ الخمر) قبل البيت المذكور في المتن (فإنْ لا يَكُنها ... بلبانها)، وهذا غير صحيح، ولكن الأستاذ هارون قال عند تخريجه للبيت: «اللسان (لبن) والخزانة ٢/ ٤٢٦. وقبله دعِ الخمر...»؛ أي قبله في (خزانة الأدب)، لكن المحقق اجتزأ كلام الأستاذ هارون، ولم يفهمه على وجهه؛ فكان الوهم!

• أراد المحقق في بعض المواضع أن يثبت في الحاشية شيئًا من فروق النسخ مختلفًا عما في المتن، فأورد ما في المتن نفسه في الحاشية! ومن ذلك ما جاء في الحواشي أرقام: (١٧، ١٨/ ص٩٠، ٢٦/ ص٩١، ١٦/ ص١٣٤، ١٥/ ص٢٢٤، ١/ ص٣٠٤، ٨/ ص٣٩٨)، وما جاء في الشاهد رقم (٢٨٤)؛ حيث إن فرق النسخة (ب) الذي أثبته المحقق في الحاشية هو هو ما جاء في رواية الشاهد في المتن.

وقد كان يحدث العكس أحيانًا؛ فيورد المحقق في الحاشية خلاف ما في المتن - نصًّا أو ضبطًا - عند تعليقه على بعض عبارات الكتاب، أو عند حديثه عن موضع الشاهد! ومن ذلك ما جاء في الحاشيتين: (١٢/ ص٣٧٣، ١١/ ص٣٧٩)، وما جاء عند حديث المحقق عن موضع الشاهد في الشواهد أرقام: (٩٩، ١٧٥، ١٨٤، ١٨٥، ٣٠٠). والعجيب أن المحقق عند حديثه عن موضع الشاهد في الشاهدين: (١٨٤، ١٨٥) - وهما متواليان مباشرة، ولا يفرق بينهما سوى سطرين فقط - قال في الأول: «الشاهد فيه: قوله (الشعرى الرقابا)»[(١)]، مع أن رواية الشاهد في المتن: (الشُّعرى رِقابا)، وقال في الثاني: «انظر: الشاهد (١٨٤). رواية

= مخطوطة الكتاب الأولى، وهذا غير مقطوع به إلى اليوم، ومن ثم فإن الأدق والأوفق في هذا السياق - من وجهة نظري - أن يقال (ليست في...)، بدلًا من (ساقطة من/ في...).

(١) الكتاب، البكاء، ص٢٧٣.

أخرى في البيت السابق... الشاهد فيه: قوله (الشعرى الرقابا)»[١]، مع أن رواية الشاهد في المتن: (الشُّعر الرِّقابا)!

• لم يفرد المحقق لبعض فروق النسخ حواشي مستقلة، بل اكتفى بدمجها مع حواشٍ أخرى وإن كانت الكلمة أو العبارة المرادة بعد الحاشية المذكورة! ومن ذلك ما صنعه المحقق في عبارة: «وكذلك ينبغي أن يكون إذا صار فيما هو أبعد، نحو: ذهب الشام»[٢]؛ حيث أحال المحقق عند كلمة (إذا)، وذكر فرقًا من فروق النسخ فيها، ثم ذكر في الحاشية نفسها فرقًا من فروق النسخ في (ذهب الشام)، فجاءت الحاشية هكذا: «م، ب، هـ (إذ صار)، ب (ذهب الشام)»! والعجيب أن المحقق لم ينتبه إلى أن عبارة (ذهب الشام) واحدة في المتن والحاشية! وقد راجعت طبعة بولاق؛ فوجدت العبارة (ذهب الشام) كما أثبتها المحقق في الحاشية، ولعله كان يريد إثبات (ذهبت الشام) في المتن بناء على ما في النسختين (الأصل، م) اللتين اعتمدهما في التحقيق، لكنه سَها.

ومن فروق النسخ التي لم يفرد لها المحقق حواشي مستقلة، بل اكتفى بدمجها مع حواشٍ أخرى وإن كانت الكلمة أو العبارة المرادة بعد الحاشية المذكورة، ما جاء في الحواشي أرقام: (٢٦، ٢٧/ ص١٠٨، ١٥/ ص١٩٣، ٢٧، ٢٨/ ص٣٣٤، ٣٤/ ص٣٨٦، ١٢/ ص٤٧٢، ١٩/ ص٤٧٣).

• جاءت أرقام بعض الحواشي غير دقيقة في مواضعها؛ إذ يأتي رقم الحاشية بعد الكلمة المرادة بكلمة أو أكثر مما لا فرق للنسخ فيه! ومن ذلك ما جاء في الحواشي أرقام: (٢٥/ ص١٥٠، ٦٤/ ص١٢٧، ٤٠/ ص١٩٦، ٢٧/ ص٣٠٠، ٦٣/ ص٤١٢، ٥٤/ ص٤٥٥). وقد يأتي رقم الحاشية قبل الكلمة المرادة بكلمة أو أكثر! ومن ذلك ما جاء في الحواشي أرقام: (١/ ص٤١٦، ٤٤/ ص٤١٨، ٣٩/ ص٤٣٧، ٤٨/ ص٤٣٨).

• كان المحقق في الحواشي يحيل إلى صفحات أو شواهد سابقة أو لاحقة، وكثير من هذه الإحالات لم يكن دقيقًا، ومن ذلك قوله في إحدى الحواشي (ص٢٤٩): «أما

(١) الكتاب، البكاء، ص٢٧٤.
(٢) الكتاب، البكاء، ص٩١.

قول سيبويه فيما بعد (٢٤٤)...»، وصواب الإحالة (٢٥٠)، ولا أدري كيف تستقيم تلك الإحالة مع النظر في رقم الصفحة الواردة فيها، ومع قوله (فيما بعد)! ومن ذلك أيضًا قوله في إحدى الحواشي: «وقد وجدنا نظير ذلك في موضع سابق من الكتاب - انظر: ٢١٨ - وقد وردت...»[1]، وصواب الإحالة (٢٢٦).

ومن عجيب الإحالات ما جاء في تعليق المحقق على عنوان أحد الأبواب؛ حيث ترجم سيبويه لباب يقع في (ص٥٠٨) من التحقيق بقوله: «هذا باب ما ينتصب من الصفات كانتصاب الأسماء في الباب الأول»، فقال المحقق: «أي: الباب الذي فيه (الأسماء التي لا ينفرد منها شيء دون ما بعده) - انظر: ٥١٨»، وصواب الإحالة (٤٩٩)، ولا أدري كيف يقول سيبويه (في الباب الأول)، ثم يحيل المحقق إلى صفحة تالية للصفحة التي يقف عندها! ويزداد العجب حين نعلم أن الجزء محل النظر هذا ينتهي كلام سيبويه فيه عند (ص٥١٧)، ثم يبدأ الجزء الثاني من التحقيق بترقيم جديد!

ومن تلك الإحالات التي تحتاج إلى إعادة نظر ما جاء في الحواشي أرقام: (١٦/ ص٣١،٩٧/ ص١٣٩،١١٩/ ص١٠١،٢٤٣/ ص١١،٣٥٠/ ص٢٢٥،٣٥٦/ ص٣٥٨، ٤٣/ ص٣٧٠، ٤٩/ ص٣٧٦، ٦٥/ ص٣٧٧، ١٦/ ص٤١٤، ١٩، ٢٣/ ص٤٤٦، ٥٢/ ص٤٥٥، ٩/ ص٤٦٠، ١٢/ ص٤٦٩، ٦/ ص٤٨٤، ٥/ ٤٨٩، ٤٤/ ص٤٩٣، ٢٨/ ص٥١١).

• قال المحقق عند تخريج الشاهد رقم (١٢٣/ بسوادِ): «لم يعثر على قائله»، ومن عادته أنه يوثق ذلك من (أسطورة الأبيات الخمسين) للدكتور رمضان عبد التواب، لكنه هنا لم يفعل. والعجيب أنه جاء في متن الكتاب قبل البيت: «كما قال»، وقد صنع المحقق لذلك حاشية أثبت فيها ما جاء في طبعة بولاق؛ حيث قال: «ب زيادة (الأعشى)»، لكنه لم ينتبه لذلك عند تخريج البيت! ولو أنه رجع إلى الديوان؛ لربما هداه إلى تأكيد أو نفي نسبة هذا البيت الذي قيل إنه لم يُعرف له قائل؛ حيث إن البيت في ديوان الأعشى (مما يُنشد

(١) الكتاب، البكاء، ص٢٧٥.

له)[(١)]! بل لو عاد المحقق إلى (أسطورة الأبيات الخمسين)؛ لوجد الدكتور رمضان عبد التواب يقول متعجبًا من تلك العبارة التي تُطلق دون تحرٍّ: «وأصبحت عبارة مثل: (وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يُعرف لها قائل)، تتردد في كتبهم عند الحديث عن البيت أو ذاك، مما لم يعثروا له على نسبة إلى قائل معين، كالبغدادي الذي ذكر هذه العبارة في خزانته مع اثنين وثلاثين بيتاً، ومن العجب أن أحد هذه الأبيات نُسب في المطبوعة من الكتاب (١/ ٨٠) إلى الأعشى!»[(٢)]، وهو يقصد هذا البيت في طبعة بولاق[(٣)].

• ولو كان الدكتور رمضان عبد التواب حيًّا لزاد عجبه؛ فقد قال المحقق عند تخريج الشاهد رقم (٢١/ والعملُ): «لم يعرف قائله. (انظر: أسطورة الأبيات الخمسين، ٢٤١)»، مع أنه أثبت في الحاشية السابقة مباشرة عند ذكره فروق النسخ ما جاء في النسخة (م) - وهي نسخة مكتبة الأوقاف العامة في الموصل، إحدى النسختين اللتين اعتمد عليهما في التحقيق - أن الشاهد «نُسب إلى عمران بن حطان»! فلماذا أقر المحقق ما جاء في (أسطورة الأبيات الخمسين) دون تحرٍّ؟! ألم يقرأ المحقق قول الدكتور رمضان عبد التواب نفسه قبل الموضع الذي ذكر فيه هذا الشاهد بصفحات لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة: «وسنذكر الشواهد هنا كاملة لعل القارئ ينظر فيها، ويتذكر أنه رأى بعضها هنا أو هناك منسوبًا لشاعر أو لآخر، فيضيفها إلى ما عُرفت نسبته من شواهد الكتاب»[(٤)]؟! أليس ما جاء في النسخة (م) حريًّا بأن يحتفى به بوصفه إضافة جديدة، وظفرًا بما لم يدركه السابقون؟!

• اعتمد المحقق اعتمادًا شبه تام على الأستاذ هارون في تخريج الشواهد الشعرية

---

(١) ينظر: الصبح المنير في شعر أبي بصير، ص٢٤٠. والغريب أن المحقق لم ينتبه لتخريج الشاهد عند الدكتور= = زهير غازي زاهد، محقق كتاب (شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس) الذي كثيرًا ما نقل عنه الدكتور البكاء؛ حيث قال: «الشاهد للأعشى، انظر ديوانه ٢٤٠ [مما ينشد له]»! ينظر: شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحاس، ص٧٨.

(٢) أسطورة الأبيات الخمسين، ص٢٠٦، ٢٠٧.

(٣) ينظر: الكتاب، بولاق، ص٨٠.

(٤) أسطورة الأبيات الخمسين، ص٢٣٦.

وبعض التعليقات الأخرى، ولم يفد منه فقط كما ذكر في مقدمة التحقيق[١]، وهذا بادٍ في كل الشواهد الشعرية التي خرَّجها الأستاذ هارون من دواوين شعرائها؛ حيث نقل الدكتور البكاء التخريج كما هو في تحقيق هارون دون أن يذكر! أما الشواهد التي لم يستطع الأستاذ هارون تخريجها من دواوينها، فقد اكتفى الدكتور البكاء بنقل معاني كثير منها عن شرح الشنتمري الموجود أصلًا في حواشي طبعة بولاق، ولم يرجع المحقق إلى دواوين الشعراء المجاهيل لكثير من الباحثين أو المجموعات التي ضمت شعرهم لتخريج الشواهد المنسوبة إليهم، وكان حريًّا به أن يفعل؛ إكمالًا لجهود المتقدمين، وتمييزًا لعمله بالزيادة على ما عندهم؛ حيث يقول في مقدمة التحقيق: «عملنا في نشر الكتاب يأتي إكمالاً لجهود المتقدمينَ؛ ولذلك سيتميّز بفضيلة ما لديهم والزيادة فيه»[٢]، وخاصة أن هؤلاء المتقدمين لم يتوفر لهم ما هو متوفر الآن من تقنيات بحثية حديثة، وظهور بعض المصادر المعرفية التي لم تكن متاحة وقتذاك.

وقد فات التحقيق فوائد عظيمة جراء نقل المحقق تخريج الشواهد الشعرية من طبعة هارون دون رجوع إلى مصادره، ومن ذلك تخريج المحقق للشاهد (١٤٦/ مشمعل - الكسل) بقوله: «ديوان الشَّمَّاخ ١٠٩»، وقد رجعت إلى ديوان الشماخ فوجدت محققه يقول إن البيت (طباخ ... الكسل) - الذي جعله المحقق أحد شطرين كما سيأتي في المآخذ العَروضية - ليس في نسخ الديوان التي رجع إليها، وإنما هو مزيد بعد البيت: (رُبَّ ابنِ عمٍّ لسُليمَى مُشْمَعِلْ) في عدد من المصادر منها: (خزانة الأدب)، و(جمهرة اللغة)، و(الكامل في اللغة والأدب). ولم يكتفِ محقق ديوان الشماخ بذلك، بل عرض خلاف العلماء حول موضع الشاهد ووجه الاستشهاد فيه بإيجاز لطيف غير مخل[٣].

ولا أدري في أي طبعة، ولا لأي محقق هذا الديوان الذي رجع إليه الدكتور البكاء؛

---

(١) ينظر: الكتاب، البكاء، ص٩.

(٢) الكتاب، البكاء، ص٣٠.

(٣) ينظر: ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، ص٣٨٩ - ٣٩١. وهي طبعة أخرى للديوان غير التي رجع إليها الأستاذ هارون؛ حيث إنه رجع إلى ديوان الشماخ بن ضرار، بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة، ١٣٢٧هـ.

حيث إنه لم يدرجه ضمن فهرس المصادر والمراجع الذي لم يتجاوز عنده خمسين كتابًا بين مخطوط ومطبوع - نعم خمسين كتابًا لا أكثر هي قائمة مراجع تحقيق كتاب سيبويه - بل اكتفى بقوله: «الدواوين والمجموعات الشعرية، وكتب التفسير والقراءات والمعاجم العربية وكتب الأمثال، ومصادر كتابنا: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي»[(١)]! وربما يزول الاستغراب إذا علمنا أن الدكتور البكاء اكتفى بنقل تخريج الشاهد كما هو عند الأستاذ هارون دون أن يذكر!

ومن ذلك أيضًا نقل المحقق تخريج الشاهد (١٥١/ بالحجاره - الجُزاره) عن الأستاذ هارون دون أن يذكر؛ حيث قال: «ديوان الأعشى، ١١٥ - ١١٦»[(٢)]، ولو اطلع المحقق على الديوان لذكر أن البيتين في الديوان مختلفا الترتيب والرواية؛ حيث جاء البيت الثاني مقدمًا على الأول وبينهما أربعة أبيات، ورواية الديوان: (لسنا) بدلًا من (ولا)، و(سابح) بدلًا من (قارح). والشاعر في الديوان يستثني من بيت آخر غير المذكور يقول فيه: «ولا براءةَ للبريء (م) ولا عِطاء ولا خُفاره»[(٣)]. والعجيب أن المحقق لم ينتبه إلى ما قاله الأستاذ هارون عند تخريجه للشاهد من وجود خلاف في ترتيب البيتين بالديوان[(٤)]!

***

(١) الكتاب، البكاء، ٦/ ٣٠٣.

(٢) الكتاب، البكاء، ص٢٥٢.

(٣) ينظر: الصبح المنير في شعر أبي بصير، ص١١٤، ١١٥.

(٤) ينظر: الكتاب، هارون، ص١٧٩.

مآخذ نحوية وصرفية وإملائية:

• كاد المحقق يضبط الكتاب كله ضبط بنية، فألزم نفسه بما لا يلزم، وخالف ما جرت عليه العادة من ضبط ما يُشكِل فقط؛ فوقع في أخطاء في الضبط كثيرة، بعضها ناتج عن عدم التدقيق في وضع الحركة الإعرابية على الحرف المراد ضبطه، فانحرفت الحركات عن مواضعها، ومعظمها لم يكن مرده انتقال الحركة من حرف إلى آخر مع الأسف! ومن ذلك: تنوين الأعلام الموصوفة بكلمة (بن) مضافًا إليها عَلم، كما في عبارة: «وقال أبو طالبٍ بنُ عبدِ المطلبِ»[1]، وعبارة: «وأما قول عَدِيٍّ بن زيد»[2]، وعبارة: «قول عامرٍ بنِ الطُّفَيلِ»[3]. ومن المعروف أن تنوين الاسم المنصرف لفظًا يسقط إذا كان موصوفًا بـ(بن) متصلًا به على الشروط التي ذكرها العلماء تفصيلًا في حذف ألف (ابن)[4].

ومن الأخطاء النحوية التي وقع فيها المحقق أيضًا: تنوينه (غُدوة)، مع أن العبارة التي وردت فيها تنص على أن (غُدوة) لا تنون إلا مع (لَدُنْ) في قولهم: (لَدُنْ غُدْوةً)[5]! وجره (ذات) في: (ذاتِ مرةٍ)، مع أن الفقرات التي وردت فيها تتحدث عن أنه لا يجوز فيها إلا النصب[6]! ومنها نصب ما لم يسمَّ فاعله في: «وإن لم يُسمَعْ منه هذا اللفظَ»[7]. ومنها تنوين المضاف في: «وكلٌّ امرئٍ»[8]، و«فكلٌّ هذا»[9]، و«في حالٍ ذكركَ إياه»[10]، و«في حالٍ إضافةٍ»[11].

---

(١) الكتاب، البكاء، ص١٨٥.
(٢) الكتاب، البكاء، ص٢١١.
(٣) الكتاب، البكاء، ص٢٣٥.
(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب، ٢/ ١٨٢ - ١٩٠، ودرة الغواص في أوهام الخواص، ص٢٤٦، والمطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، ص٢٨٠، ٣١٨، ٣٤٢ وما بعدها.
(٥) ينظر: الكتاب، البكاء، ص١١١، ١٢٢.
(٦) ينظر: الكتاب، البكاء، ص٣٠٠، ٣٠١.
(٧) الكتاب، البكاء، ص٣٤٩.
(٨) الكتاب، البكاء، ص٣٨٨.
(٩) الكتاب، البكاء، ص٤٠٩.
(١٠) الكتاب، البكاء، ص٤٢٨.
(١١) الكتاب، البكاء، ص٤٤٠.

ومنها رفع (الحذر) في: «كما جُعِلَ (الحذرُ)...»[١]، و«كما كان (الحذرُ)...»[٢]، مع أن العبارتين مذيلتان بقول سيبويه: «بدلاً من (احذَرْ)»! فالصواب أن يجعله منصوبًا على الحكاية، ولا يعربه حسب موقعه في الجملة. ومنها نصب (رب) في: «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ ربَّ الملائكةِ والروحِ»[٣]، مع أن العبارة تبدأ بقول سيبويه: «ومن العرب من يرفع فيقول...»! ومنها رفع (اللفظ) المعطوف على اسم (أنَّ) في: «لأنَّ الكلامَ بذلك واللفظُ به قبيحٌ»[٤]. ومنها نصب المضاف إليه في: «في حالِ تعلّمًا»[٥]. ومنها رفع المضارع المجزوم في: «وإنْ لم يُتَكَلَّمُ به»[٦].

ولا يجانبني الصواب إذا قلت إنه لا تكاد تخلو صفحة من صفحات الكتاب من خلل في الضبط، ولن يعدم القارئ اليقظ إدراك ذلك دون تحرٍّ[٧]. ولا شك أن مراجعة الضبط وتدقيقه - كما هو معروف لدى أهل الصنعة - شيء عظيم لا يجيده كل الناس؛ فهو يحتاج إلى تأنٍّ وتؤدة. ويعظم أمر الضبط إذا ما كان الخلل في ضبط الشواهد الشعرية؛ خشية أن ينكسر وزن البيت، وتختلط نسبة الشواهد إلى بحورها. وحتى لا تبقى هذه دعوى بلا برهان، أعرض هنا بعض ما وقع فيه الخلل في ضبط الشواهد الشعرية:

رقم الشاهد	الخطأ	الصواب
٣	وَطْرِتُ	وَطِرْتُ
٢١	بَعَدُهُ	بَعْدُهُ
٣٣	بثِهلانَ	بثَهلانَ

(١) الكتاب، البكاء، ص٣٩٥.
(٢) الكتاب، البكاء، ص٤٢٣.
(٣) الكتاب، البكاء، ص٤١١.
(٤) الكتاب، البكاء، ص٤١٨.
(٥) هكذا وردت كلمة (تعلّمًا)، ينظر: الكتاب، البكاء، ص٤٥٧.
(٦) الكتاب، البكاء، ص٤٧٦.
(٧) لم أرد إطالة البحث وتكثير صفحاته بسرد أخطاء الضبط التي وقع فيها المحقق، فلن يعدم القارئ اليقظ إدراك ذلك دون تحرٍّ، كما ذكرت في المتن.

الحاشية ٢٦ ص٤١١	عديِّ	عديٍّ
الحاشية ٧٦ ص٥١١	يَلْقينّكم	يُلْقينّكم
٩٣	حياًّ	حيًّا
١٤	فَأَصَبَحُوا	فَأَصْبَحُوا
الحاشية ٤٥ ص٥٣١	أظفارَهَمْ	أظفارَهُمْ
٢٦	مَنْ	مِنْ
٥٦	تُنَخِّل	تُنُخِّلَ[1]
٤٧	تَهامَةَ	تِهامَةَ[2]
٣٨	عَيَنيه	عَيْنيهِ
٤٩	الحقائَب - حِيَن	الحقائِب - حِين
٦٩	بَضَرْب	بِضَرْب
٢٠١	عامِ	عامِ
٣٠١	أفي كلَّ - مُحمِرِ	أفي كلِّ - مِحْمَرِ[3]
٧٠١	فتاتَهِمُ	فتاتَهمْ
٩٠١	فكُّلاً - عَنيِّ	فكُلاًّ - عَنِّي

(١) نقل المحقق في الحاشية عن الشنتمري قوله: «... ومعنى تنخّل: اختير»؛ أي إنه مبني لما لم يسم فاعله. والعجيب أن المحقق أورد الفعل صحيح الضبط عند حديثه عن موضع الشاهد!

(٢) ضبطها المحقق في الشاهد رقم (١٠٤) بكسر التاء، وفي الشاهد رقم (٢٤٨) بفتحها، وفي الشاهد رقم (٢٥٨) بكسرها!

(٣) ضبط المحقق كلمة (محمر) بضم الميم الأولى وكسر الثانية، وقال في الحاشية إنها في بولاق وهارون (مِحْمِر) بكسر الميم - دون تحديد أي الميمين يقصد - ثم علق قائلًا: «وهو سهو»! وفوق كون هذه الحاشية - وغيرها من الحواشي كما سيأتي بيانه في بحث آخر يتناول تعليقات المحقق في الحواشي - تؤكد عدم دقة المحقق في إثبات فروق النسخ، فإن تعليقه على ما نسبه لطبعة بولاق وهارون جانبه الصواب؛ إذ إن المثبت في طبعة بولاق وهارون (مِحْمَر) بكسر الميم الأولى وفتح الثانية، ينظر: الكتاب، بولاق، ص٦٥، وهارون، ص١٢٩. وقد أكد ذلك الأستاذ هارون في تعليقه على الشاهد فقال: «والمحمر، كمنبر: الفرس الهجين، أخلاقه كأخلاق الحمير». ويؤيد ما جاء في طبعة بولاق وهارون ضبطًا ومعنًى ما جاء في ديوان الشاعر والمعاجم اللغوية، ينظر: شعر زيد الخيل الطائي: جمع ودراسة وتحقيق، ص٦٧، ولسان العرب، والقاموس المحيط، مادة (حمر).

١١١	غيرَّها	غيَّرها
٧١١	البَّولِ	البَولِ
٨١١	فمّا	فمَا
٣٣١	وَطْبهُ	وَطْبهِ
٧٣١	سلَّ	سلٍّ
٦٤١	مُشمِعَلّ – الكَسَلْ	مُشمَعِلْ – الكَسِلْ[1]
١٦١	مَنْ ورائنا	مِنْ ورائنا
٦٧١	بذِناب	بذَناب
٩٧١	بخِمْلَتها	بخَمْلَتها
٢٨١	أَمْنْ	أَمِنْ
٤٠٢	اجتلاَبا	اجتلابَا
٣١٢	اضطَّرَك	اضطَرَّك
٨١٢	فِيهْم	فِيهم
١٢٢	فاكْذِبْنَها	فاكْذِبَنْها
٠٣٢	ربَع	رَبع
٥٣٢	تَذَكّرتُ	تَذَكّرتْ
٧٣٢	الحّياتُ	الحيَّاتُ
٨٥٢	والتَلَددَ	والتَّلَددَ

(١) في هذا الشاهد (طباخ ساعات الكرى زاد الكسل) خلاف كبير بين النحاة في تحديد وجه الاستشهاد فيه؛ فسياق الكلام يحتمل أن يكون سيبويه أورده شاهدًا على الفصل بين المتضايفين بالظرف، ويحتمل أن يكون شاهدًا على ما وضع سيبويه عليه الباب، وهو تعدي اسم الفاعل ونحوه إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى كما في: (يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار)، و(هذا معطي زيدٍ درهمًا)، و(صائدُ اليومِ الوحشَ). والمتمرس بأسلوب سيبويه يدرك أن ربط الشاهد بالكلام الذي يسبقه مباشرة ليس مطردًا عنده، وربما يكون ذلك – ربط الشاهد بالكلام الذي يسبقه مباشرة – هو ما جعل المحقق يخطِّئ ما جاء في طبعة بولاق وهارون – ص٩٠، ١٧٧ على الترتيب – من إضافة (طباخ) إلى ساعات ونصب (زاد) على أنه معمول (طباخ)! وسوف أفرد لتعليقات المحقق في الحواشي بحثًا آخر إن شاء الله.

١٦٢	تُحِبَّها - قُلْتَ	تُحِبُّها - قُلْتُ
١٧٢	أذْو	أُذُو
الحاشية ٢٧٠ ص٣٠٤	يُدُعْىَ	يُدْعَى
٢٨٩	أّعَبْداً	أَعَبْداً
٣١٢	وَمنَهْل	وَمنْهَل
٣١٧	يَنَزِلوا	يَنْزِلوا

• لم يدقق المحقق في رسم الهمزة في بعض الكلمات؛ فجعل همزة القطع وصلًا، والوصل قطعًا، وجعل ما حقها الكتابة مفردة على الياء، وما حقها الكتابة على الياء مفردة، وجعل ما حقها الكسر مفتوحة، وما حقها الفتح مكسورة! ومن الكلمات التي رُسمت الهمزة فيها خطأً: (ولم تجيء/ ص٥٧، فيجئ/ ص٧٠ - الحاشية ١، الإبتداء/ ص١٢٢ - الحاشية ٢٣، مُنسىء/ الشاهد ٤٤، أُمْرِئٍ/ الشاهد ٤٩ [١]، بأتيتِكَ/ ص١٢٩، لاَيِّ/ الشاهد ١٠٨، آست/ الشاهد ١٣٣، أمّا/ الشاهد ١٤٣، إخا/ الشاهد ١٦٧، امرىءٍ/ الشاهد ٢٦٦، إلا يالَيْلَ/ الشاهد ٣١٩، أمرئ/ ص١٤١ - الحاشية ٥٨، يجئ/ ص١٤٦، أمرأة - أهتاجَ/ ص١٨٤ - الحاشية ٨٤، إتساعا/ ص١٨٩ - الحاشية ٩٦، فاعمِلْه/ ص٢٠٧، انسان/ ص٢١٢، لم تجيء/ ص٣٢٠، الأضمار/ ص٣٣٦ - الحاشية ١٥، وأتِ أمراً/ ص٣٦٦، شواطىء/ ص٣٧٠ - الحاشية ٢٤١، اجْتَلِبُهُنَّ/ ص٤٢٥)، وقد جاءت همزة (لأنَّ) في غير موضع مكسورة هكذا: (لإنَّ)، أو جاءت همزتها وصلًا وليس قطعًا[٢].

* * *

(١) أخطأ المحقق هنا في رسم الهمزة وفي ضبطها أيضًا!

(٢) ينظر: الكتاب، البكاء، ص٩٧، ١٠٧، ١٠٨، ١١٥.

مآخذ عَروضية:

• التنوين من الأحرف التي لا يُعتدُّ بها رويًّا كما هو مستقر في كتب العروض والقافية، والمقصود بالتنوين الذي لا يُعتدُّ به رويًّا هو تنوين الترنُّم، والتنوين الغالي[(١)]. أما التنوين الذي يُقصد به النون الساكنة الزائدة التي تلحق - نطقًا لا خطًّا - آخر الاسم المجرد من (أل) التعريف والإضافة رفعًا ونصبًا وجرًّا، فهو أصلًا بهذا المعنى «غير ذي موضوع في القافية؛ لأن القوافي من مواطن الوقف، والتنوين عند الوقف يحذف في حالتي الرفع والجر، ويقلب ألفًا عند النصب، أو يحذف أيضًا كما في بعض اللهجات»[(٢)]. وهذه الألف التي هي عِوض عن تنوين النصب تسمى عند العَروضيين وصلًا، ولا تصلح أن تكون رويًّا، وكذا الواو والياء الناتجتين عن إشباع حركة الروي[(٣)].

والمحقق لم يراعِ ذلك؛ حيث أخطأ بتنوين قوافي بعض الشواهد الشعرية، ومن ذلك قوافي الشواهد أرقام: (٤، ٣٩، ٥٢، ٧٨، ٩٣، ١٣٧، ٢١٣ [(٤)]، ٢١٩، ٢٤٣، ٢٦٠، ٢٦٢، ٣٠٤)؛ فقد جاءت القوافي منونة هكذا على الترتيب: (فضلٍ، جُلْذِيًّا، غداً، غائراً، قُزُمٍ، مُتَعيِّسٍ، سلاحٍ، أنيسٌ، ومرحبٌ، بهْراً، ميسرٌ، ازدهافٍ)!

• لم يميز المحقق بين صور بحر الرجز عند نسبة الشواهد التي جاءت على هذا البحر، وخاصة الرجز المشطور، وكان حريًّا به أن يفعل؛ ليؤكد من ناحيةٍ ما ألزم نفسه به في مقدمة التحقيق أن عمله في نشر الكتاب سيتميز بفضيلة ما لدى المتقدمين والزيادة فيه[(٥)]، ومن ناحية أخرى ليراعي كتابة شواهد الرجز المشطور الذي تكون كل أشطره مُقفَّاة بقافية

---

(١) ينظر: شرح تحفة الخليل في العروض والقافية، ص٣٠٨، ودراسات في العروض والقافية، ص٩٩، وعلم العروض والقافية، ص١٣٨، ١٤١، والبناء العروضي للقصيدة العربية، ص١٨٨، ١٨٩.

(٢) شرح تحفة الخليل في العروض والقافية، ص٣٠٨، وينظر: دراسات في العروض والقافية، ص٩٩، وعلم العروض والقافية، ص١٤١، والبناء العروضي للقصيدة العربية، ص١٨٧، ١٨٨.

(٣) ينظر: شرح تحفة الخليل في العروض والقافية، ص٣٠٨، والبناء العروضي للقصيدة العربية، ص١٨٩، ١٩٦.

(٤) خيرًا فعل المحقق بترقيمه للشواهد الشعرية، لكنه مع الأسف لم يدقق في هذا الترقيم؛ فتكرر ترقيم هذا الشاهد مع الشاهد الذي يسبقه في التحقيق!

(٥) ينظر: الكتاب، البكاء، ص٣٠.

واحدة، بأن يكون كل مشطور بيتًا قائمًا بذاته؛ أي تكون عَروضه ضربه، لكنه لم يراعِ ذلك في شواهد الرجز المشطور التي جاءت على بيتين، ومن ذلك الشواهد أرقام: (٥٣/ مُختارا - حِذارا، ٧٠/ تدَّعي - لم أصنعِ، ١٠٢/ تَحوونه - وتَنتجونه، ١١٧/ مائها - أنسائها، ١٢٠/ تُبايِعا - طائعا[١]، ١٤٦/ مشمعل - الكسل، ١٩١/ سُبينا - شَجينا، ٣٠٠/ أبصارُها - بِكارُها، ٣١٦/ نِزارا - أبرارا). أما الشواهد التي جاءت على ثلاثة أبيات، فقد كتب المحقق البيتين الأول والثاني على هيئة الشطرين، وجعل الثالث أسفلهما متوسطًا بينهما، ومن ذلك الشواهد أرقام: (١٧١، ٢٣٧، ٢٤١، ٢٩٦، ٣٠٢، ٣١٠).

وقد خطر لي أن أعود إلى فهرس الشواهد الشعرية لأتبين ما إذا كان المحقق التزم منهجًا معينًا في هذا الشأن، كأن يكون نسب الشاهد إلى بحره مطلقًا دون تمييز لصورته في التحقيق، ثم ميَّز صور البحر في الفهرس، بغض النظر عما يترتب على ذلك مما أنا بصدد عرضه هنا؛ فوجدت منهجه مضطربًا؛ إذ إنه في فهرس الشواهد الشعرية ميَّز بين صور بعض البحور، فنسب الشاهد إلى صورة بحره وليس إلى بحره مطلقًا، فقال: مجزوء الرمل، ومجزوء الكامل، ومجزوء الوافر، بل قال: مجزوء الرجز[٢]! وقد عدت إلى مواضع ذلك في التحقيق، فوجدته يميز في بعضها بين صور البحور على النحو السابق[٣]، ولم يكن التمييز في الفهرس فقط، فلِمَ شذ الرجز المشطور - وخاصة ما كان منه على بيتين - وهو الأولى بتمييز صورته لتنضبط هيئة كتابته؟!

• لم يدقق المحقق في أوزان بعض الشواهد الشعرية؛ فهناك شواهد شعرية غير متساوية تفعيلات الشطرين؛ حيث ينتهي الشطر الأول بكلمة من الشطر الثاني، أو يبدأ الشطر الثاني بكلمة من الشطر الأول! ومن ذلك الشواهد أرقام: (٢٦، ١٦٩، ١٨٦، ٢١٣، ٢٤٩)، وهذا - بلا شك - بخلاف التدوير الذي يعني عند العَروضيين اشتراك شطري البيت (الصدر والعجز) في كلمة واحدة، بأن يكون بعضها في الشطر الأول وبعضها في الشطر

(١) نسب المحقق هذا الشاهد إلى بحر الوافر، والصحيح أنه من الرجز المشطور.

(٢) ينظر: الكتاب، البكاء، ٦/ ٦٨، ٧٣، ٧٩، ٨٤، ٩٧، ١٠٦.

(٣) ينظر: الكتاب، البكاء، ٤/ ٢٢، و٢/ ١٤٣.

الثاني[1]. ولو أحسن المحقق المقابلة على طبعة الأستاذ هارون[2] - كما ذكر في مقدمة التحقيق - لتدارك ذلك ولم يَزِلَّ.

❊ ❊ ❊

(١) ينظر: قضايا الشعر المعاصر، ص١١٢، والمعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر، ص١٧٣، ١٧٤.

(٢) ينظر: الكتاب، هارون، ص٤٦، ١٩٠، ٢٠٢، ٢٥٦، ٣٠٠.

مآخذ في الإخراج الطباعي:

• التصحيف والتحريف والسقط من مواطن الزلل لدى كثير من المحققين، وهي من أخطر ما يتعرض له تحقيق النصوص، بل لا يكاد يخلو كتاب من تلك الآفة التي مُنيت بها الآثار العلمية[١]. ولن أسهب هنا في اجترار الخلاف الدائر حول تعريف التصحيف والتحريف، وهل هما مترادفان، أو أن لكل منهما معنًى مختلفًا؛ فذلك يدرك في مظانه.

والمحقق هنا لم يسلم من الوقوع في هذا الزلل؛ فثمة مواضع غير قليلة يمكن إدراجها تحت هذا الباب، ومن ذلك: االحسبان/ ص٩٧، وصوابها (الحسبان)، فأمّأا/ ص١٤٩، وصوابها (فأمّا)، سيبلٌ/ ص٢٠٤، وصوابها (سبيلٌ)، أحو/ ص٢٤٧، وصوابها (أحواله)، معكوفين/ ص٣١٧ - الحاشية ١٠، وصوابها (معقوفين)، سهوراً/ ص٣٤٨ - الحاشية ٨٨، وصوابها (سهواً)، عل/ ص٣٦٠، وصوابها (تفعل)، عيه/ ص٣٦٦ - الحاشية ٢٣٣، وصوابها (عليه)، سام/ ص٣٦٨، وصوابها (سالم)، تقل/ ص٤٩٧ - الحاشية ٤١، وصوابها (تقول)[٢].

ومن الأسقاط الواردة في التحقيق ما جاء في (ص٧٠): «مما يحذفون الكلمِ»؛ حيث سقطت (من) قبل (الكلمِ). ومنها ما جاء في (ص٧٥): «شبهوه بما جُمع على واحده في الكلام»، والصواب (على غير واحده)، وهو كذلك في طبعة باريس وبولاق وهارون التي ذكر المحقق ابتداءً أنه قابل بها النسخة الأصل[٣]!

ومن السقط كذلك سقوط تعليق المحقق على الشاهد رقم (٩٣)، وكذا سقوط ترقيم المثال رقم (٢/ ص٣٥٦)، مع أن المحقق أحال إليه في الحاشية رقم (١٨) في الصفحة التالية!

• لم يوفق المحقق في استخدام علامات الترقيم في كثير من المواضع، ولن يعدم

(١) ينظر: تحقيق النصوص ونشرها، ص٦٥.

(٢) جاء هذا التحريف منسوبًا إلى طبعة بولاق، وهو من صنيع المحقق!

(٣) ينظر: الكتاب، باريس، ص٨، وبولاق، ص١٠، وهارون، ص٢٨.

القارئ اليقظ إدراك ذلك، ومن ذلك مثلًا ما جاء في عبارة: «ومن ذلك قول العرب: ضَعْهُ رويداً: أي، وضعاً رويداً»[١]. ومنه ما جاء في عبارة: «لو قُلْتَ، السَّقيُ لكَ، والرَّعيُ لكَ، لم يجزْ»[٢]. ومنه أيضًا ما جاء في عبارة: «[و] كأنّه لم يستكملْ أنْ يُقَالَ: لهُ عالِمٌ»[٣].

ومن عدم التوفيق في استخدام علامات الترقيم كذلك ما جاء في الصفحات أرقام: (٥٩، ١٠٣، ١٠٨، ١١٠، ١٦٤، ٢٤٦، ٢٦٣، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣١، ٣٥٧، ٣٦٢، ٣٧٣، ٤٣١، ٤٥٦)؛ حيث إن المحقق جاور بين علامتي ترقيم لا تتجاوران عند أهل الصنعة، كتجاور شرطة الاعتراض والنقطة أو النقطتين الفوقيتين أو الفاصلة أو الفاصلة المنقوطة، وتجاور علامة الاستفهام والنقطة أو الفاصلة أو الفاصلة المنقوطة.

• كان المحقق أحيانًا يقطع عبارة الكتاب، فيجعل بعضها في فقرة وبعضها الآخر في فقرة! ومن ذلك قول سيبويه: «فإن قال: مَن رأيتَه؟، وأيُّهم رأيتَه؟ فأجبته، قلت: زيدٌ رأيتُه، إلا في قول من قال: زيداً رأيتُه في الابتداء؛ لأن هذا بمنزلة قولك: أيُّهم منطلقٌ؟»[٤]، فأنهى المحقق العبارة عند هذا الموضع، ثم بدأ فقرة جديدة جاء فيها تتمة العبارة السابقة، وهي: «ومَن رسولٌ؟ فتقول فلانٌ». ومن ذلك: «هذا وجه اتفاق (الرفع والنصب) في هذا الباب»[٥]، فأنهى المحقق العبارة هنا، ثم بدأ فقرة جديدة جاء فيها تتمة العبارة السابقة، وهي: «و(اختيار النصب)، و(اختيار الرفع):»، وقد كتب المحقق هذا الجزء المتمم للعبارة بمداد غامق (B) يوهم أنه من عمل المحقق كما ذكر في مقدمته، وهو من متن الكتاب. ومن ذلك أيضًا ما جاء في الصفحات أرقام: (٣٤٥، ٤٧٤، ٥٠٢).

• هناك بعض المثالب في الإخراج الفني للتحقيق، منها: مجيء علامات الترقيم في أول السطر، كما في الصفحات أرقام: (١١٣، ٢٦٦، ٣٠٨، ٣٧٠، ٣٨٤، ٣٨٦، ٤٧٢،

(١) الكتاب، البكاء، ص٣١٩.
(٢) الكتاب، البكاء، ص٤١٤.
(٣) الكتاب، البكاء، ص٤٥٧.
(٤) الكتاب، البكاء، ص١٦٤. وفي هذه العبارة بعض ما عرضت له في الفقرة السابقة، وهو تجاور علامة الاستفهام والفاصلة.
(٥) الكتاب، البكاء، ص٢٢٦.

٤٨٦)، ومجيء الفاء والواو العاطفتين في نهاية السطر، كما في الصفحات أرقام: (٢٣٩، ٣٢٤، ٣٧١، ٣٨٠، ٣٩١، ٤٠٩، ٤٤١، ٤٧٩)، وإلصاق علامات الترقيم بالكلام اللاحق لها دون مسافة[1]، وقطع الكلمة الواحدة وجعلها كلمتين، ومن ذلك: (تعَرَّ قَتنا/ ص١١٣، كر يمٌ/ ص١٨٥، أُوْ كُلْ/ ص٣٤٥، لا حتجت/ ص٣٤٥)، ودمج الكلمتين وجعلهما كلمة واحدة دون مسافة بينهما، ومن ذلك: (مالديهم/ ص٣٠، عليالركبتين/ ص١٥٤، لانتَّهم/ ص٣٢١، فمالك/ ص٣٩٠، لافا/ ص٣٩٨، لاعِيَّ/ ص٤٢٥، أبالكَ/ ص٤٢٧، أخالكا/ ص٤٤٣، لاتُصابَ/ ص٤٦٨، مالا/ ص٤٧٣ (حاشية ٢٠)، لاتدخلهُ/ ص٤٧٦، ياليْلَ/ ص٤٩٢)، وكتابة بعض الشواهد الشعرية كأنها كلام نثري وعدم مراعاة كتابتها على هيئة الشعر، ومن ذلك الشواهد أرقام: (٩، ٩٦، ١٣٦، ١٤١، ١٨١، ٢٣٥، ٢٤٤، ٣١٨)، حتى إن قافية الشاهد رقم (٢٨/ أشنعا) جاءت منفصلة عنه في الصفحة التالية، متداخلة مع الكلام بعدها! ومن المثالب أيضًا عدم ضبط تسلسل أرقام بعض الحواشي، كما في الصفحات أرقام: (٦٥، ٦٦، ١٢٨، ١٢٩، ٣٦٧، ٤٥٦، ٤٨٥، ٤٨٦)، ولا أدري كيف يختل تسلسل أرقام بعض الحواشي مع أن الذي يليها يأتي تسلسلها مضبوطًا، فضلًا عن أن المعروف لدى أهل الصنعة أن الحواشي تُدرج آليًّا!

وبعد، فإنني ما أردت بذلك - علم الله - تقليلًا من قيمة التحقيق، ولا انتقاصًا من قدر صاحبه، وما ينبغي لي أن أفعل؛ فكل عمل علمي يتعلق بالكتاب هو عندي جليل القدر عظيم المنزلة، ما دام يبتغي به صاحبه إضافة لَبِنة إلى هذا الصرح الذي شيده صاحبه دون أن يجمله ويوقفنا على ما به من أسرار وألغاز حاول العلماء قديمًا - وما زال الباحثون حديثًا - فك أحاجيها وطلاسمها، أما الأعمال التي لا هدف من ورائها إلا الربح المادي - أو المعنوي - للقائمين عليها، فمثلها عندي مثل الزَّبَد يذهب جُفاء، وما ينفع الناس يمكث في الأرض!

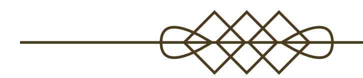
ولعلي بهذا العرض الموجز ألفت نظر الدكتور البكاء إلى هذه المآخذ كي يعمل على

(١) لن يعدم الناظر في أي صفحة من صفحات الكتاب إدراك ذلك.

تلافيها في طبعة الكتاب اللاحقة، وقد أغراني بذلك قول الدكتور البكاء نفسه في مقدمة تحقيقه إنه سيظل بحاجة إلى ملحوظات العلماء والمحققين للإفادة منها[1]، ولا أحسبني من العلماء والمحققين الذين يوجه لهم الدكتور البكاء كلامه؛ فما زلت أخطو خطواتي الأولى في البحث العلمي، لكنني أزعم أن ما ذكرتُه هنا جدير بأن يؤخذ في الحسبان، ويكون محل العناية والاهتمام.

ولعل الله ييسر لي وقفة أخرى مع تعليقات المحقق في الحواشي، سواء تعليقاته على فروق إحدى النسخ التي رجع إليها، أو تعليقاته على بعض عبارات الكتاب موضحًا لغامض أو شارحًا لمبهم.

والله الموفق والمستعان، والحمد لله رب العالمين.



(١) ينظر: الكتاب، البكاء، ص١١.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

- أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه، للدكتور رمضان عبد التواب، مجلة المجمع العلمي العراقي، م٢٤، ١٩٧٤م.

- البناء العروضي للقصيدة العربية، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، ط١، ١٩٩٩م.

- تجربتي مع كتاب سيبويه، لمحمد عبد الخالق عضيمة، مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود، ع٤، ١٩٧٤م.

- تحقيق النصوص ونشرها، لعبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٧، ١٩٩٨م.

- جهود عبد السلام هارون في تحقيق كتب التراث العربي: كتاب سيبويه نموذجًا، للدكتور خالد بن عبد الكريم بسندي، بحث منشور بكتاب مؤتمر التراث العربي الذي نظمه قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب والعلوم بجامعة آل البيت بالمملكة الأردنية، ٢٠٠٤م.

- حواشي بعض مخطوطات كتاب سيبويه المنسوخة في بغداد بين القرنين الثالث والرابع الهجريين، د. جنفيف أمبير، بحث منشور ضمن كتاب (المخطوطات الشارحة: أعمال المؤتمر الدولي الثالث لمركز المخطوطات بمكتبة الإسكندرية «مارس ٢٠٠٦م»)، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٩م.

- دراسات في العروض والقافية، للدكتور عبد الله درويش، مكتبة الطالب الجامعي بمكة المكرمة، ط٣، ١٩٨٧م.

- درة الغواص في أوهام الخواص، لأبي محمد الحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ط١، ١٩٩٨م.

- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق وشرح: صلاح الدين الهادي، دار المعارف.

- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

- سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرنًا، لكوركيس عواد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٩٧٨م.

- سيبويه والقراءات القرآنية، للدكتور التواتي بن التواتي، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، م٧، ع١٣، ٢٠١١م.

- شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٦م.

- شرح تحفة الخليل في العروض والقافية، لعبد الحميد الراضي، مطبعة العاني ببغداد، ١٩٦٨م.

- شعر زيد الخيل الطائي: جمع ودراسة وتحقيق، صنعة: د. أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٨٨م.

- الصبح المنير في شعر أبي بصير ميمون بن قيس الأعشى، الطبعة الأوروبية، ١٩٢٧م.

- علم العروض والقافية، للدكتور عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية ببيروت، ١٩٨٧م.

- القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٨، ٢٠٠٥م.

- قضايا الشعر المعاصر، لنازك الملائكة، دار العلم للملايين ببيروت، ط٥.

- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر، الملقب بسيبويه، تصحيح: هرتويغ درنبرغ، المطبع العامي الأشرف - باريس، ط١، ١٨٨١م، ١٨٨٩م.

- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر، الملقب بسيبويه، المطبعة الأميرية ببولاق - مصر، ط١، ١٨٩٨ - ١٩٠٠م.

- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر، الملقب بسيبويه، تحقيق وشرح: عبد

السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر، الملقب بسيبويه، تحقيق: د. محمد كاظم البكاء، منشورات زين الحقوقية والأدبية ببيروت، ط١، ٢٠١٥م.

- كتاب سيبويه بتحقيق عبد السلام هارون: ملحوظات ومآخذ، للدكتور فوزي حسن الشايب، مجلة اللسان العربي، ع٧٦، ٢٠١٦م.

- كتاب سيبويه بين محققيه عبد السلام هارون ومحمد كاظم البكاء، للدكتور عبد الفتاح محمد حبيب، محاضرة بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (الشبكة العنكبوتية).

- كتاب سيبويه قديمًا وحديثًا: بيلوجرافيا وتحليل، للدكتور جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.

- كتاب سيبويه وشروحه، للدكتورة خديجة الحديثي، دار التضامن - بغداد، ط١، ١٩٦٧م.

- لسان العرب، لجمال الدين ابن منظور الأنصاري، دار صادر ببيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

- المحكم في نقط المصاحف، لأبي عمرو الداني، تحقيق: د. عزة حسن، دار الفكر بدمشق، ط٢، ١٤٠٧هـ.

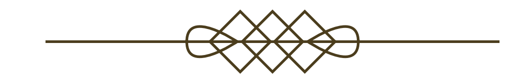
- مخطوطات كتاب سيبويه في العالم مع ملاحظات على طبعة الكتاب الأخيرة، للدكتور صلاح الدين المنجد، كتاب أعمال مؤتمر سيبويه، شيراز، ١٩٧٤م.

- المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، لأبي الوفاء نصر الهوريني، تحقيق وتعليق: د. طه عبد المقصود، مكتبة السنة بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.

- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط١، ١٩٩٣م.

- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، لمحمد العدناني، مكتبة لبنان، ١٩٨٩م.

- المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر، للدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٩٩١م.






نقد النظرات
في تحقيق الدكتور البكاء
لكتاب سيبويه

إعداد

أنور صباح محمد




نقد النظرات في تحقيق الدكتور البكاء لكتاب سيبويه

أنور صباح محمد[1]

الخلاصة:

ترصد هذه المقالةُ بعضَ الأخطاء المنهجية لبحث نُشر على مواقع التواصل الاجتماعي بعنوان (نظرات في تحقيق الدكتور البكاء لكتاب سيبويه) للباحث عيد صبحي، تعرَّض فيه لنقد نشرة الدكتور البكاء لكتاب سيبويه، وقد خلصت المقالةُ إلى عدة نتائج، هي:

١- انتقد (صاحب النقد) تحقيق الدكتور البكاء، الذي كان التحقيق لديه عملًا ثانويًّا، وتجنب الحديث عن طبعة الأستاذ عبد السلام محمد هارون، في المواضع المشتركة بينهما، أو في المواضع التي نقلها د. البكاء من طبعة الأستاذ هارون.

٢- غالب النقد كان موجهًا إلى «الإخراج الطباعي»، الذي يسهل اكتشافه، وليس إلى قراءة النسخ أو الموازنة بينها، ولا أثر لها في «النص المحقق».

٣- لم يطلع على مخطوطة واحدة من مخطوطات الدكتور البكاء، ثم يتخيل أشياء في تلك الأصول المخطوطة، يُلزم بها المحقق.

٤- المبالغة والتضخيم هي السمة الغالبة في نقده.

٥- وقوعه في وهم إثبات الخطأ.

٦- يستعمل (صاحب النقد) مصطلحات غريبة: فعنده إهمال التعليق يسمى: سقطًا، وإهمال الترقيم يسمى: سقطًا أيضًا، وفروق النسخ تعني: فروق المطبوعات، وهكذا.

الكلمات المفتاحية:

نقد النشرات - نشرة البكاء- سيبويه - نقد النقد.

---

(١) باحث عراقي.

مقدمة



تتناول هذه الورقة ما نشره بعض الدارسين من «نظرات» خصها بالنقد لطبعة الدكتور البكاء لكتاب سيبويه، وحين بدأتُ في قراءة النقد الموجَّه للدكتور البكاء، كان في ذهني أنه من الخطأ النظر إلى طبعته على أنها «تحقيق للنص» فقط من دون الميزات الأخرى، وأن من الضروري الاطلاع على تاريخ مشكلة منهج سيبويه لدى الباحثين، ونسخه الخطية المختلفة.

تجنب (صاحب النقد) الحديث عن طبعة الأستاذ هارون، وكان التحقيق فيها مقصودًا لذاته، وأخذ بالنقد لطبعة الدكتور البكاء التي جاء التحقيق فيها لتوثيق النص، وكان الغاية منها هو التصنيف المنهجي لأبواب كتاب سيبويه، وتبيّن لي أنه كان يتحاشى المساس بالأستاذ هارون ولا سيما في الأشياء المشتركة بينه وبين الدكتور البكاء.

لا بد لي من شكر صديقي الأستاذ يوسف السناري؛ لثقته فيَّ، ولطَلَبِه بيانَ الرأي في ما كتبه (صاحب النقد) من «نظرات»، وقد أخذ على (صاحب النقد) قوله في مقدمته (١): «إن أهم الأسباب الوجيهة التي تسوغ للباحثين والمتخصصين قبول إعادة تحقيق الكتاب والاحتفاء به... هو ظهور نسخ أخرى نفيسة»، فبيَّن له بأن نفاسة النسخ أو قدمها ليست سببًا مقنعًا لإعادة التحقيق ما لم يكن في النسخة أو النُّسَخ التي لم يقف عليها المحقق السابق له تصويباتٌ كثيرة أو إضافات جديدة، تصح نسبتها إلى المؤلف. وقد أقرَّه في ذلك.

والآن أستعرض أبرز ما جاء به (صاحب النقد) في «نظراته» من أخطاء منهجية في نقد التحقيق:

أولًا: توهُّم الأخطاء:

لننظر إلى هذا المثال من (صاحب النقد) يقول (٩ – ١٠):

وفي أثناء تعليق المحقق على الشاهد رقم (٢٦/ بلبانها) قال: «ذكر المحقق عبد السلام محمد هارون قبله: دعِ الخمر تشربها الغواة...)، وهذا يوحي أن الأستاذ هارون ذكر البيت الذي أوله (دعِ الخمر) قبل البيت المذكور في المتن (فإنْ لا يَكُنها ... بلبانها)، وهذا غير صحيح، ولكن الأستاذ هارون قال عند تخريجه للبيت: «اللسان (لبن) والخزانة ٢/٤٢٦. وقبله دعِ الخمر...»؛ أي قبله في (خزانة الأدب)، لكن المحقق اجتزأ كلام الأستاذ هارون، ولم يفهمه على وجهه؛ فكان الوهم!

أكثر من خمسة أسطر على أي شيء؟ !

ننظر إلى الموضع الذي يصفه بأنه «لم يفهمه... فكان الوهم»!، في طبعة البكاء (١/ ١٠٥) الآتية:

٢٦- ذكر المحقّق عبد السلام محمد هارون قبله:
دعِ الخمرَ تشربها الغواةُ فإنّني رأيتُ أخاها مُجزياً بمكانها
قال الشنتمري (شرح الشواهد –حاشية بولاق– ١/ ٢١):
"وصف نبيذ الزبيب وأطلقه على مذهب العراقيين في الأنبذة،وحضّ على شربه وترك الخمر بعينها للإجماع على تحريمها،وجعل الزبيب أخاً للخمر لأنّ أصلهما الكرمة.واستعار اللبان لما ذكره من الأخوّة، واللبان للآدميين واللّبن لغيرهم، وقد يكون اللبان جمع لبن في غير هذا الموضع".
الشاهد فيه:قوله (لا يكنها أو تكنه)، وفيه تصرف (كان) تصرف الأفعال التامّة، اتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول التام، نحو: ضَرَبْتُهُ.

قارنْ كلامَه بطبعة الأستاذ هارون (١/ ٤٦) الآتية:

(١) اللسان (لبن) والخزانة ٢ : ٤٢٦ . وقبله :
دع الخمر تشربها الغواة فإننى رأيت أخاها مجزيا بمكانها
يعنى بأخيها نبيذ الزبيب ؛ لأن أصلهما الكرمة . واللبان ، بالكسر : اللبن للآدميين خاصة . وشاهده تصرف كان تصرف الأفعال الحقيقيَّة فى عملها ، فيتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقى نحو ضربنى .

هل وجدتم خطأ؟!

اللهم إلا جعل عروض البيت (فإنني) في عجُز البيت، ومثله ليس بخافٍ على الدكتور البكاء، لا سيما وقد جاء على صوابه في نشرة الأستاذ هارون، وهذا معدود من أخطاء تجارب الطبع، كما يعلمه المنصفون.

وإِخال الناقدَ قد عدَّ من الاجتزاء حذفَ الدكتور البكاء قول الأستاذ هارون: اللسان (لبن) والخزانة (٢: ٤٢٦).

وهل مثل هذا يعد اجتزاءً ؟!

وهل مثل ذلك يقتضي أن يقول الناقد في حقه: (لكن المحقق اجتزأ كلام الأستاذ هارون، ولم يفهمه على وجهه، فكان الوهم !) ؟!

أدعُ الجوابَ للمنصفين!

ثانيًا: الأداة التي استعملها (صاحب النقد):

ما هي الأدوات والمراجع التي استعملها في نقد التحقيق؟ وهل راجع مخطوطة واحدة من طبعة البكاء أو غيرها؟

الجواب، لا، كل ما فعله وضع المطبوع بجانب طبعة البكاء وذهب يتتبع الأخطاء المطبعية، التي يمكن وضعها في ملحق تصويبات في آخر الكتاب، لكنه لم يقتصر على ذلك بل نصح الدكتور البكاء، فقال (صاحب النقد)، ما هذه صورته:

> ولو أحسن المحقق المقابلة على طبعة الأستاذ هارون[٣] - كما ذكر في مقدمة التحقيق - لتدارك ذلك ولم يَزِلَّ.

ثالثًا: يبتعد عن نقد الأستاذ عبد السلام هارون:

لما كان الدكتور البكاء منشغلًا بالتصنيف المنهجي، اعتمد على تخريج الشواهد عند الأستاذ عبد السلام هارون، كما ذكر في مقدمته وفي كثير من الهوامش، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى الاشتراك في كثير من مواضع التخريج.

لننظر إلى هذه الإطالة في قول (صاحب النقد) الآتي (١٢):

- قال المحقق عند تخريج الشاهد رقم (١٢٣/ بسوادِ): «لم يعثر على قائله»، ومن عادته أنه يوثق ذلك من (أسطورة الأبيات الخمسين) للدكتور رمضان عبد التواب، لكنه هنا لم يفعل. والعجيب أنه جاء في متن الكتاب قبل البيت: «كما قال»، وقد صنع المحقق لذلك حاشية أثبت فيها ما جاء في طبعة بولاق؛ حيث قال: «ب زيادة (الأعشى)»، لكنه لم ينتبه لذلك عند تخريج البيت! ولو أنه رجع إلى الديوان؛ لربما هداه إلى تأكيد أو نفي نسبة هذا البيت الذي قيل إنه لم يُعرف له قائل؛ حيث إن البيت في ديوان الأعشى (مما يُنشد له)[1]! بل لو عاد المحقق إلى (أسطورة الأبيات الخمسين)؛ لوجد الدكتور رمضان عبد التواب يقول متعجبًا من تلك العبارة التي تُطلق دون تحرٍّ: «وأصبحت عبارة مثل: (وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يُعرف لها قائل)، تتردد في كتبهم عند الحديث عن البيت أو ذاك، مما لم يعثروا له على نسبة إلى قائل معين، كالبغدادي الذي ذكر هذه العبارة في خزانته مع اثنين وثلاثين بيتاً، ومن العجب أن أحد هذه الأبيات نُسب في المطبوعة من الكتاب (١/ ٨٠) إلى الأعشى!»[2]، وهو يقصد هذا البيت في طبعة بولاق[3].

يقصد هذا الموضع من طبعة بالبكاء (١/ ٢٣٣) الآتي:

أكثرَهُمْ، ورأيت عمراً شخصَهُ كما قال[12]: [كامل]

١٢٣- فكأنّه لهـــقُ السَّراةِ كأنَّـــهُ ما حاجبيهِ مُعيَّن بســـوادِ

(١٢) ب زيادة "الأعشى".

١٢٣- لم يعثر على قائله.

قال الشنتمري (شرح الشواهد - حاشية بولاق -١/ ٨٠):

"وصف ثوراً وحشياً شبّه به بعيرَهُ في حذقه ونشاطه، فيقول: كأنّه ثورٌ لهق السراة،أي: أبيض أعلى الظهر، و(سراة الظهر) أعلاه...".

ب "وكأنّه......" ؛ الأصل "معير بسواد" ؛ م "معيق بسواد".

المعيّن: الثور الذي بين عينيه سواد، في الأصل "معير"، وفي م "معيق". وهو سهو.

الشاهد فيه: قوله (حاجبيه) بدل من (الهاء) التي في كأنّه، (ما) زائدة.

وهو الموضع نفسه عند الأستاذ عبد السلام هارون (١/ ١٦١) الآتي:

قولك : رأيتُ القومَ أكثرَهم ، ورأيتُ عمرًا شخصَه ، كما قال (٢) :

فكأنّه لَهِقُ السَّراةِ كأنَّه ما حاجبيْهِ مُعَيَّنٌ بسَوادِ (٣)

(٢) ط : « قال الأعشى » مع أن البيت ليس فى ديوانه . ونص فى الخزانة ٢ : ٣٧٢ أنه من الأبيات الخمسين التى لا يعرف لها قائل . وانظر ابن يعيش ٣ : ٦٧ واللسان (عين ١٧٧) .

وإن السقط الذي يجده في طبعة هارون، يحمله على الدكتور البكاء، لأنه لم ينبه عليه. ولننظر إلى هذا المثال من نقده:

وفي (صـ١٠٥) جاءت عبارة: «كما تقول: إذا لم نضربهم فمن ذا يضربهم؟»، ولم يثبت المحقق أن كلمة (ذا) في طبعة هارون (صـ٤٦) ساقطة كما اعتاد أن يقول(٣). وفي الحاشية

كلمة (ذا) سقطت من طبعة هارون، ووردت ثابتة في طبعة البكاء، فعدّه خطأ!

ولننظر في مثال آخر:

هو يرى عدم التدقيق في ترجمة أبي إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادي، حين قال الدكتور البكاء في ترجمته: «قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه».

وهذه صورتها (طبعة البكاء ١/ ٥١ التعليق ٣٥):

(٣٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان الزيادي،كان نحويا لغويا راوية. قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمّه، شرح نكت سيبويه. مات سنة ٢٤٩هـ.
بغية الوعاة ٢/ ١٤، معجم الأدباء ١/ ١٥٨ - ١٦١.

(٣٦) م "سرت ؛ هـ" عمدت ".

٥١

أقول: ولماذا لم ينتقد هذا الموضع نفسه عند الأستاذ عبد السلام هارون في طبعته للكتاب (١/ ١٠ / التعليق١) وهذه صورتها:

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبى بكر بن عبد الرحمن بن زياد ابن أبيه . كان نحويا لغويا راوية ، قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه . وروى عن الأصمعي وأبى عبيدة ، وكان يشبه بالأصمعى فى معرفته للشعر ومعانيه . ومن تصانيفه كتاب شرح نكت كتاب سيبويه ، وقد ذكرها أبو سعيد السيرافى فى شرح الكتاب . توفى سنة ٢٤٩ . نزهة الألباء ٢٦٩ ومعجم الأدباء ١ : ١٥٨ - ١٦١ وبغية الوعاة ١٨١ .

فلما لم يفعل ذلك مع وقوعه في نشرة الأستاذ هارون أيضا، علمنا أنه كان يتحاشى المساس بطبعة الأستاذ هارون ولو بالإشارة، وتراه يسطِّر أسطرًا لمواضع نقلها الدكتور البكاء من نشرة الأستاذ هارون، ويقول في حق الدكتور البكاء «لم يحقق في أسماء بعض العلماء والشعراء، ولم يقف وقفة نقدية متأنية... والعجيب أن المحقق لم ينتبه...»، ومثل تلك العبارات.

فهل يعدُّ هذا إنصافًا ؟!

رابعًا: تضخيم الأخطاء:

وتضخيم الأخطاء في ما ليس فيه كبير فائدة على النص المحقق، ظاهرة طاغية في نقده، ولننظر إلى هذا المثال (٩):

رقم (٦٢/صـ١١٤) قال المحقق: «ب، هـ زيادة: وقال جرير...»، وصواب العبارة كما في (هـ/صـ٥٣): (وقال الشاعر جرير).

ولننظر إلى مثال آخر، هو يرى أن الدكتور البكاء نسب لطبعة الأستاذ هارون ما ليس فيها، يقول (صاحب النقد) (٩):

ومما نسبه المحقق خطأً لطبعة هارون أنه في الحاشية رقم (٩/صـ٩٤) قال: «ب، هـ (فلما حذفوا حرف الجر ...، ومن ذلك»، وصواب العبارة كما في (هـ/صـ٣٨): (... ومثل ذلك).

كل الكلام السابق إنما ثمرته في حذف رمز (هـ)، لا غير، من حاشية طبعة البكاء الآتية:

(٩) ب، هـ" فلمّا حذفوا حرفَ الجرّ...، ومن ذلك". أراد: مثل ذلك في تعدّي الفعل بحذف حرف الإضافة. وهو ههنا متعدّ إلى مفعول به واحد، فهو ليس من أمثلة الباب.

خامسًا: الأسلوب والمنهج الذي سلكه (صاحب النقد):

لو اقتصر (صاحب النقد) على ذكر الأخطاء الطباعية، لكان أمرًا مقبولًا، لكنه لم يكتف بذلك، بل ذهب يطلق دعاويَ بلا دليل، بل بدأ بالتنظير لـ «صنعة التحقيق»؛ فقال في مقدمته (٤):

ولعل ما أعرض له هنا يؤكد ذلك ويجليه؛ حيث وقفت في تحقيق الدكتور البكاء لكتاب سيبويه على عدد من المآخذ والهَنَات التي شوهت التحقيق، وأوهمت أن ثمة خللًا في النسخ التي اعتمدها، سواء النسخة الأصل، أو النسخ الأخرى التي قابل الأصل بها، وهي مآخذ وهَنَات كثيرة ومتنوعة ما بين مآخذ منهجية في صنعة التحقيق، ومآخذ نحوية وصرفية وإملائية، ومآخذ عَروضية، ومآخذ في الإخراج الطباعي، وإن كان تنوع هذه المآخذ ليس بقدر كثرتها، وسأسردها تمثيلًا لا حصرًا

أقول: عن أي نسخ يتكلم، وهو لم يطلع على نسخة واحدة مما اطلع عليه د. البكاء؟! وقد اعترف بذلك في أحد الهوامش، فقال (٩ في هامش٢):

[٢] النسختان (الأصل، م) اللتان اعتمد عليهما المحقق ليستا في حوزتي، لكن سياق الكلام يؤكد ما ذكرتُه، وإلا كان هناك تعسف وتكلف في توجيه رواية رفع (ابن) ونصب (بلالًا) على ما يوحي به صنيع المحقق!

أما «صنعة التحقيق» التي كرَّرها كثيرًا، فنجدها في استعمالاته الآتية:

- يطلق «فروق النسخ» ويعني: فروق الطبعات. (ص ٩ و١٠).
- يطلق «السقط»، ويعني: إهمال التعليق أو الترقيم (ص٢٢).

وأما قضية التحقيق عند «أهل الصنعة» فيذكر أنها في تسلسل الأرقام والحواشي

التي تدرج آليًّا! كما في قوله الآتي (٢٣):

بعدها! ومن المثالب أيضًا عدم ضبط تسلسل أرقام بعض الحواشي، كما في الصفحات أرقام: (٦٥، ٦٦، ١٢٨، ١٢٩، ٣٦٧، ٤٥٦، ٤٨٥، ٤٨٦)، ولا أدري كيف يختل تسلسل أرقام بعض الحواشي مع أن الذي يليها يأتي تسلسلها مضبوطًا، فضلًا عن أن المعروف لدى أهل الصنعة أن الحواشي تُدرج آليًّا!

فإذا انتقلنا إلى التنظير لـ «صنعة التحقيق»، نجد البديهيات والواضحات، وتحصيل الحاصل، كالآتي:

- القراءة القرآنية عند سيبويه لا تخالَف؛ لأنها سنة. (ص٥).
- التنوين من الأحرف التي لا يُعتد بها رويًّا. (ص١٩).
- ينكسر الوزن اذا اختل ضبط الشاهد الشعري، (ص ١٦).
- ثم لننظر إلى هذا التهويل الذي يصطنعه، كما في قوله الآتي (١٦):

الضبط، ولن يعدم القارئ اليقظ إدراك ذلك دون تحرٍّ[٦]. ولا شك أن مراجعة الضبط وتدقيقه - كما هو معروف لدى أهل الصنعة - شيء عظيم لا يجيده كل الناس؛ فهو يحتاج إلى تأنٍّ وتؤدة. ويعظم أمر الضبط إذا ما كان الخلل في ضبط الشواهد الشعرية؛ خشية أن ينكسر وزن البيت، وتختلط نسبة الشواهد إلى بحورها. وحتى لا تبقى هذه دعوى بلا برهان،

ثم أخذ يضرب الأمثلة.

سادسًا: يتخيل الأصول الخطية في ذهنه تخيلًا:

لم يقف (صاحب النقد) على النسخ المخطوطة لتحقيق البكاء، فماذا يصنع إذن؛ لكي يتم له نقد الدكتور البكاء؟

يتخيل صورتها تخيلًا، كما في قوله الآتي (٩):

كذلك؛ كان على المحقق أن يثبت في فروق النسخ أن (ابن) في (الأصل، م) منصوبة؛ لأن عدم إثباته ذلك يوحي أن رواية البيت فيهما هكذا: (إذا ابنُ أبي موسى بلالًا)[٢]! ومن

أقول: لم يطلع (صاحب النقد) على النسخ المخطوطة، فمن أين له أن على المحقق أن يثبت في فروق النسخ ما افترضه؟ ثم كيف عرف أنه موجود في النسخ وأن المحقق لم يذكره؟

ولا يدعنا (صاحب النقد) نفكر كثيرًا وكأنه علِم أنه سيَرِدُ عليه ذلك، فيعلق في الهامش قائلًا (٩ هامش٢):

[٢] النسختان (الأصل، م) اللتان اعتمد عليهما المحقق ليستا في حوزتي، لكن سياق الكلام يؤكد ما ذكرتُه، وإلا كان هناك تعسف وتكلف في توجيه رواية رفع (ابن) ونصب (بلالًا) على ما يوحي به صنيع المحقق!

في هذا الكلام يرى (صاحب النقد) أن «سياق الكلام» هو الذي يدل عليه، وكأن النسخ الخطية تنساق وراء سياقات الدارسين باطراد، أو هكذا هو يتخيلها تخيلًا، ثم على المحقق أن ينساق وراء خيالاته ومناماته!

سابعًا: نوع الأخطاء التي تتبعها (صاحب النقد):

غالب النقد الذي وجَّهه يقع ضمن «الخطأ المطبعي» و«الإخراج الفني»، وما ذكره من أخطاء يأخذ عدة مُسمَّيات عنده، فإذا وقعت الأخطاء المطبعية:

- في الحواشي والإحالات، فهي: منهجية.
- وفي آخر الكلمة، هي: نحوية.
- وفي بنية الكلمة، هي: صرفية.
- وفي رسم الهمزة، هي: إملائية.
- وفي البيت والقافية، هي: عروضية.

أما «مآخذ الإخراج الطباعي» عنده فهي:

- في التصحيف والتحريف.
- وفي السقط.
- وفي علامات الترقيم، وهكذا.
- وهو لا يفرق في «التصحيف والتحريف» بين الناجم عن سوء القراءة وبين الناجم عن سوء الإخراج الطباعي.

فـ«الأخطاء المطبعية» تقع في تجارب الطبع، يُنبّه عليها في آخر الكتاب، وقد تحدث الأستاذ عبد السلام هارون عن مزلات تصحيح التجارب في كتابه (تحقيق النصوص ونشرها ٨٤، ط٢/ ١٩٦٥م)، فقال:

١ — الإلف ، فالمصحح الذى يقرأ التجربة بالإلف ، كما يقرأ الصحف والكتب الخفيفة لابد أن يخطئ كثيراً ؛ لأنه لا يقرأ بعينه كلها وإنما يقرأ بفكره وعينه معاً ، فيجوز الخطأ عليه جوازاً وهو ليس يدرى به .

وإذا ما تأملنا ما ذكره (صاحب النقد)، وجدنا كثيرًا منه يقع تحت الأخطاء المطبعية، التي يظهر في كثير منها أن الدكتور البكاء يبعد من أمثاله أن يرضاها لو وقف عليها.

ثامنًا: تحليل نص واحد من نقده:

لنحلل هنا ما جاء عنه في دعوى «السقط»، وكل ما أورده بخصوصها قاله في الموضع الآتي(٢٢):

ومن الأسقاط الواردة في التحقيق ما جاء في (صـ٧٠): «مما يحذفون الكلم»؛ حيث سقطت (من) قبل (الكلم). ومنها ما جاء في (صـ٧٥): «شبهوه بما جُمع على واحده في الكلام»، والصواب (على غير واحده)، وهو كذلك في طبعة باريس وبولاق وهارون التي ذكر المحقق ابتداءً أنه قابل بها النسخة الأصل(٢)!

ومن السقط كذلك سقوط تعليق المحقق على الشاهد رقم (٩٣)، وكذا سقوط ترقيم المثال رقم (٢/صـ٣٠٦)، مع أن المحقق أحال إليه في الحاشية رقم (١٨) في الصفحة التالية!

هذا كل ما أورده من سقط على الجزء الأول، فإذا حللناه، وجدنا أن هذا التهويل الذي ملأ نقده به، لا يصح إلا في موضع واحد وفي كلمة واحدة، هي: «غير».

أما إذا حللنا بقية كلامه وجدنا الآتي:

١- هو يسمي إهمال التعليق على الشاهد في الحاشية: سقطًا!

٢- ويسمي إهمال الترقيم: سقطًا!

٣- ويأتي بأشياء يتوهَّمها ولا وجود لها إلَّا في مخيلته.

٤- يقول (صاحب النقد) (٢٢):

ومن الأسقاط الواردة في التحقيق ما جاء في (ص٧٠): «مما يحذفون الكلِم»؛ حيث سقطت (من) قبل (الكلِم).

أقول: لم تسقط (من)، ولم تأتِ (من) في أي طبعة من الطبعات التي وقفت عليها، فهذه طبعة البكاء (١/ ٧٠):

هذا بابُ ما يكونُ في اللَّفظِ منَ الأعراضِ(١): اعلمْ(٢) أنَّهمْ ممَّا(٣) يحذفونَ الكلمِ(٤) وإنْ

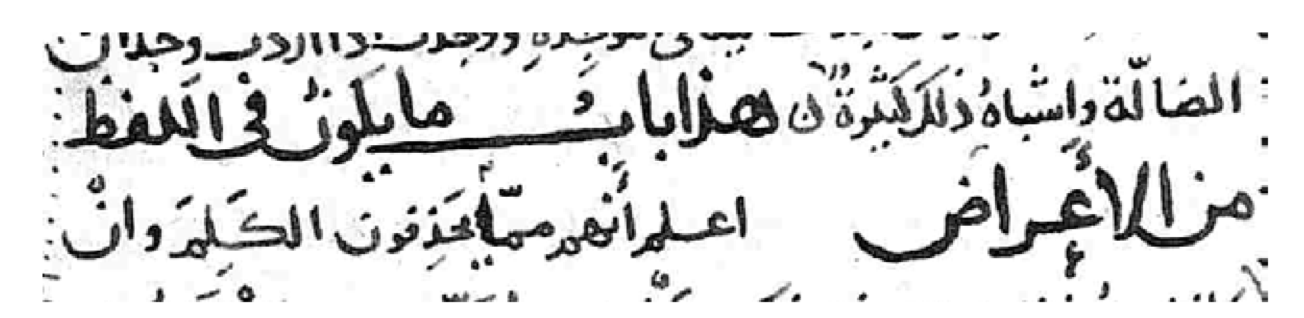
ه هذا باب ما يكون فى اللفظ من الأعراض اعلم انهم مما يحذفون الكلم

هذا باب ما يكون فى اللفظ من الأعراض اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وان كان أصله

ثم طبعة عبد السلام هارون (١/ ٢٤) الآتية:

هذا باب ما يكون فى اللفظ من الأعراض (٢)
اعلم أنّهم مما يَحذفون الكلم (٣) وإنْ كان أصلُه فى الكلام غير ذلك ،

وما نجده في المطبوعات السابقة موافق لبعض النسخ الخطية مثل هذه المنسوخة عام ٧٢٩هـج، في صورتها الآتية:


الضالة واشباه ذلك كثيرة ن هذا باب ما يلحق في اللفظ
من الأعراض اعلم انهم مما يحذفون الكلم وان

(مخطوطة كوبريلي برقم ١٥٠٠ لوحة ٨/ أ)

قيد الختام:

نقد التحقيق ليس تصويب الأخطاء المطبعية اليسيرة، التي يدركها أدنى من له معرفة، إنما النقد حقًّا ما يكون في تصويب قراءة النص، واختيار الأقرب إلى مُراد المؤلف، مستعملين في عملية النقد أدواتَه المناسبة، تاركين أثرًا لهذا التصويب في «النص المحقق». والحمد لله أولًا وآخرًا.

الخلاصة:

الكلمات المفتاحية.

مقدمة.

أولا: توهُّم الأخطاء.

ثانيًا: الأداة التي استعملها (صاحب النقد).

ثالثًا: يبتعد عن نقد الأستاذ عبد السلام هارون

رابعًا: تضخيم الأخطاء.

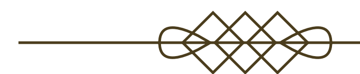
خامسًا: الأسلوب والمنهج الذي سلكه (صاحب النقد).

سادسًا: يتخيل الأصول الخطية في ذهنه تخيلًا.

سابعًا: نوع الأخطاء التي تتبعها (صاحب النقد).

ثامنًا: تحليل نص واحد من نقده.

قيد الختام.






نقد النقد!

عيد صبحي خالد



نقد النقد!

عيد صبحي خالد

كتب أخ عراقي كريم اسمه أنور صَبَاح محمد، نقدًا لبحثي: (نظرات في تحقيق الدكتور البكاء لكتاب سيبويه)، وسماه: (نقد النظرات في تحقيق الدكتور البكاء لكتاب سيبويه)، وكل ما يثري البحث العلمي ويضيف شيئًا ذا بال لحقل من حقول المعرفة، هو عندي مقبول ومرحَّب به، ما لم يتجاوز النقد العلمي إلى التعرض للأشخاص والنَّيل منهم!

وكنت أرجو من الأخ الكريم صاحب (نقد النظرات)، أن يتبع المنهج الذي تقتضيه أدبيات البحث العلمي - كما ذكر في مقدمة نقده - فيفند ما جاء في (نظراتي) نظرة نظرة بتجرد وإنصاف وموضوعية، لا أن يكون شغله الشاغل الانتصار للدكتور البكاء، والدفاع عن تحقيقه للكتاب، ونفي ما هو لصيق به، وذلك بتبريرات واهية متهافتة؛ حيث إن الأخطاء الواردة في التحقيق هي عنده معدودة من أخطاء تجارب الطبع، أو أنها ترجع إلى انشغال المحقق بالتصنيف المنهجي، أو أن الأستاذ هارون أيضًا وقع في مثل هذه الأخطاء، وهذا لَعَمري من أعجب العجب!

لقد قسمتُ بحثي إلى مآخذ منهجية، ومآخذ نحوية وصرفية وإملائية، ومآخذ عَروضية، ومآخذ في الإخراج الطباعي، وقلتُ إن هذه المآخذ كثيرة ومتنوعة، وإن كان تنوعها ليس بقدر كثرتها، وقد مثَّلتُ على كل منها ببعض الأمثلة التي وقفتُ عليها في المجلد الأول من التحقيق فقط؛ لأني لم أُرِد تضخيم البحث وتكثير صفحاته بما يغني بعضه عن كله، فما بالك أخي الكريم إذا امتدت (نظراتي) إلى المجلدات الأخرى؟!

إن الأخ الكريم صاحب (نقد النظرات) اختار بعض المآخذ التي ذكرتُها في (نظراتي) وراح ينقدها، مختزلًا المآخذ التي أخذتُها على التحقيق في (مآخذ الإخراج الطباعي)، مدعيًا أن غالب (نظراتي) كان موجهًا إلى الإخراج الطباعي الذي لم تتجاوز صفحاته عندي ثلاث صفحات فقط من جملة صفحات البحث، ظانًّا أن اختياره لهذه المآخذ دون

سواها يسعفه في توجيه سهام مسمومة تصيب (نظراتي) في مقتل، ولو أدرك أنه يوجهها باحترافية عالية إلى تحقيق الدكتور البكاء نفسه ما فكر في خطها ونشرها على الناس؛ فقد أصاب القلب منه، وقدم لـ(نظراتي) خدمة جليلة بهذا الصنيع، لعل المنصفين أدركوها من الوهلة الأولى عند مطالعة العملين، ولولا خشيتي أن يتحول الأمر إلى سجال لفندتُ ما كتبه نقطة نقطة، لكني سأعلق على بعض ما جاء في نقده، تاركًا المتتبع اليقظ يدرك دون كثير عناء أن المواضع الأخرى واهية ومتهافتة؛ فهي في معظمها تندرج في إطار المبدأ العام: (لا مُشاحة في الاصطلاح)!

أولا: قال صاحب (نقد النظرات) إن تحقيق الدكتور البكاء كان «عملًا ثانويًّا»؛ حيث إن نشرته للكتاب «الغاية منها هو التصنيف المنهجي لأبواب الكتاب»، قلتُ: إن هذا عذر أقبح من ذنب! ولا أدري أيهما نصدق، صاحب (نقد النظرات) أم المحقق نفسه الذي صدَّر غلاف نشرته بأنها (تصنيف منهجي وشرح وتحقيق علمي)، وهو ما يعني ببساطة أن عمله في هذه النشرة قائم على هذه المحاور الثلاثة (التصنيف والشرح والتحقيق)، و(نظراتي) لا تعدو كونها نقدًا (علميًّا) لمحور من المحاور التي قامت عليها النشرة، وهو (التحقيق)!

ثانيًا: قال صاحب (نقد النظرات): «تجنب (صاحب النقد) الحديث عن طبعة الأستاذ هارون... وتبيّن لي أنه كان يتحاشى المساس بالأستاذ هارون»، ثم راح يذكر أمثلة على ذلك، قلتُ: إن تحديد إطار البحث من أبجديات المنهج العلمي الذي يحتكم إليه الأخ الكريم؛ فعنوان بحثي محدد، وقد نبهتُ على أنني «لست هنا بصدد الموازنة بين طبعات الكتاب المختلفة»، وذكرتُ أنني سأفرد لذلك مبحثًا مستقلًّا في دراستي للدكتوراه التي أعكف عليها الآن، وعللتُ ذلك بأنه «كما أن للنساخ يدًا في ما وقع في بعض نسخ الكتاب من خلل - سهوًا أو عمدًا - فإن لمحققي الكتاب يدًا أيضًا في ما أصاب بعض الطبعات من اضطراب أوهم أن ثمة خللًا في النسخ التي اعتمدوها في تحقيقاتهم، وهي من ذلك براء!»، وقد أحلتُ في الحاشية إلى عدد من العلماء والباحثين الأجلاء الذين كفوني مؤونة نقد طبعات الكتاب المختلفة والموازنة بينها - بما فيها طبعة الأستاذ هارون - وكان آخرهم

أستاذنا الدكتور عبد الفتاح حبيب، لكني اضطررتُ - وأَجمِلْ به من اضطرار جنيتُ به كثيرًا من الثمار - إلى الرجوع لطبعات الكتاب السابقة، وخاصة طبعتي بولاق وهارون، لا لعقد موازنة بينها وبين طبعة الدكتور البكاء، ولكن لتحري الفروق التي نسبها إليها في بعض المواضع، والتحقق من أشياء أخرى اقتضتها (النظرات)، ولم يكن الغرض الموازنة ابتداءً، فهلَّا شمرتَ أنت عن ساعديك وأتيتَ بما لم يأتِ به الأولون في نقد تحقيق الأستاذ هارون!

ثالثًا: إقراري لتعليق الأخ الكريم يوسف السناري لم يكن خلوًا من توضيح أخفيتَه أنت وتفهمه هو؛ لتجرده وموضوعيته، فضلًا عن أن ما تفضل به الأخ يوسف يثري (نظراتي) ولا يعيبها في شيء، بل يهدم محورًا كاملًا من المحاور الثلاثة التي قامت عليها نشرة الدكتور البكاء؛ فقد قال الرجل: «طالعتُ النقدَ ورأيتُه موفقًا في أشياء كثيرة ذكرها صاحبُه، عدا أنني لم أطالع نشرة الدكتور البكاء لأتحقَّقَ من أشياء في مواضع النقد»، ثم قال إن «نفاسة النسخ أو قدمها ليس سببًا مقنعًا لإعادة التحقيق من جديد، ما لم تكن بالنسخ الجديدة إضافات تصح نسبتها إلى المؤلف، هذا قيد مهم جدا»، فإذا كنتَ تقره على ذلك كما أقررتُه، فأنت بذلك توجه سهمًا مسمومًا إلى تحقيق الدكتور البكاء؛ فما فائدة التحقيق إذًا ما دامت النسخ المعتمدة فيه - مع نفاستها - ليس بها إضافات جديدة ومهمة خلت منها النسخ التي اعتُمد عليها في طبعات الكتاب السابقة، وكان غالب حواشي المحقق منقولًا مما صنعه الأستاذ هارون في حواشيه؟! بل ما فائدة النشرة برمتها إذا كان ما يتعلق بالتصنيف المنهجي لأبواب الكتاب - الذي هو غاية النشرة كما يحلو لك - قد تناوله المحقق قبل ذلك في دراسته للدكتوراه (منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي)؟!

رابعًا: يعيب عليَّ صاحب (نقد النظرات) أنني لم أطلع على «مخطوطة واحدة من مخطوطات الدكتور البكاء، ثم يتخيل أشياء في تلك الأصول المخطوطة، يلزم بها المحقق»، وهو على صواب في صدر العبارة، أما العجز فهو فيه غير موفق؛ فعدم اطلاعي على النسختين - وهما بالمناسبة اثنتان لا أكثر - اللتين اعتمد عليهما المحقق، لا يقدح في ما قطعتُ به في (نظراتي)، وحسبك أيها الأخ الكريم إساءة للنسختين المعتمدتين في

التحقيق، وكفاك دليلًا على خطأ المحقق في نسبة ما ليس فيهما إليهما، أن المحقق أَبَى إلا أن يثبت الآيات القرآنية جميعًا على رواية حفص فقط، على الرغم من أن سيبويه كان في مواضع كثيرة ينص قبل الآية محل الاستشهاد أو بعدها على ما يقطع بأنها قراءة مختلفة عن رواية حفص!

وهذا مثال من أمثلة كثيرة ذكرتُها في (نظراتي) تحت عنوان: (مآخذ منهجية)، لكنك غضضتَ الطرف عنها لما وجدتَها لا تسعفك في ما قصدتَه ابتداءً، وهو مجرد الانتصار للمحقق، والدفاع عن التحقيق، ونفي ما هو لصيق به! وهذا ليس من المنهج العلمي الذي تدعي وصلًا به، فمن الخطأ الشديد دخول مجال البحث بنتيجة مسبقة، بل يجب أن تقودك المقدمات إلى النتائج.

واسمح لي أخي الكريم أن أحكي لك قصة قصيرة جدًّا، لعلك تتلمس العبرة من سردها في هذا السياق: يُحكى أنه قيل لأبي لهب إن محمدًا ﷺ يزعم أن ربه - عز وجل - أنزل فيك قرآنًا يقول إنك مخلد في النار! وكان أبو لهب يستطيع أن يهدم الإسلام في مهده ويكذِّب محمدًا وربه - تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا وصدق رسوله الأمين - لو أنه أعلن إسلامه ونطق بما يدخله الجنة ولو نفاقًا، لكنه لم يفعل!

فهلَّا نشرتَ أخي الكريم - كما فعلتَ مع نسخة كوبرلي رقم (١٥٠٠) - مصورات تقابل المواضع التي ذكرتَ أنت أنني افترضتُها افتراضًا وانسقتُ فيها إلى «خيالاتي ومناماتي»، وتدحض ما ذكرتُه في (نظراتي) عن خطأ المحقق في النسبة إلى النسخة التي اعتمدها أصلًا، وخاصة ما يتعلق بالقراءات القرآنية وبعض الشواهد الشعرية - وحبذا أن تنشر النسخة كاملة، فأكون لك من الشاكرين! - فإنك إن فعلتَ - ولن تفعل - لجعلتَ سقف بنياني يخر عليَّ من فوقي، ولهدمتَ أصلًا من الأصول التي أقمتُ عليها قواعد (نظراتي)، وعندئذ لن أتردد في الاعتراف بالخطأ والاعتذار عنه!

خامسًا: يتساءل صاحب (نقد النظرات): «ما هي الأدوات والمراجع التي استعملها في نقد التحقيق؟ وهل راجع مخطوطة واحدة من طبعة البكاء أو غيرها؟»، ثم يجيب عن ذلك بالنفي، قائلًا: «كل ما فعله وضع المطبوع بجانب طبعة البكاء وذهب يتتبع الأخطاء

المطبعية، التي يمكن وضعها في ملحق تصويبات في آخر الكتاب»، قلتُ: إن هذا إقرار منك بأن ثمة أخطاء في التحقيق، وإن لم تسمِّ الأشياء بأسمائها الحقيقية، وهذا ديدنك في نقدك كله، ثم إنني رجعتُ في بحثي الصغير هذا إلى أربعة وثلاثين مرجعًا، في حين لم يتجاوز ثَبَت مصادر ومراجع التحقيق - الذي جاء في خمسة مجلدات وسادس للفهارس العامة - خمسين كتابًا بين مخطوط ومطبوع - نعم خمسين كتابًا لا أكثر هي مراجع تحقيق كتاب بحجم كتاب سيبويه - ومن عجيب ما رأيتُ في هذا الباب قول المحقق في آخر الفهرس: «الدواوين والمجموعات الشعرية، وكتب التفسير والقراءات والمعاجم العربية وكتب الأمثال، ومصادر كتابنا: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي»!

أما ما يتعلق بالمخطوطات التي رجعتُ إليها، فقد ذكرتُ في (نظراتي) أنه «قد وفقني الله عز وجل في الحصول على عدد غير قليل من نسخ الكتاب التي لم تُتح لأحد من ناشري الكتاب، بمَن فيهم الدكتور البكاء، وهي نسخ مختلفة عن النسخ التي اعتُمد عليها في طبعات الكتاب السابقة من حيث التأريخ والإسناد»، ولا أخفيك أخي الكريم أنني أعمل الآن على مقابلة هذه النسخ بطبعة الدكتور البكاء بوصفها الأخيرة للكتاب حتى الآن، وأنها متضمنة فروق طبعتي بولاق وهارون، وذلك في إطار دراستي للدكتوراه (الخلل في روايات كتاب سيبويه: مظاهره وآثاره)، وأسأل الله العون والتيسير، وما (نظراتي) هذه إلا غيض من فيض بمشيئة الله؛ فثمة ثمار طيبة تقتضي إعادة النظر في التحقيق، بل في نشرات الكتاب برمتها، فلا تتعجل أخي الكريم، فكل ما هو آتٍ آت!

سادسًا: قال صاحب (نقد النظرات) إن المبالغة «وتضخيم الأخطاء في ما ليس فيه كبير فائدة على النص المحقق، ظاهرة طاغية» في (نظراتي)، قلتُ: لو لم يكن مقصدك ابتداءً الانتصار للدكتور البكاء، والدفاع عن التحقيق، حتى لو اضطررتَ لإنكار ما هو واقع وإخفاء ما هو ظاهر، لا لرمد - متعك الله بالصحة والعافية - ولكنه الهوى والتحيز، وقديمًا قالوا: المتحيز لا يميز! أقول إنه لو لم يكن ذلك كذلك؛ لما حكمتَ بذلك على (نظراتي)، فهل من الهين والمقبول عندك عدم مراعاة القراءات القرآنية، وإثبات كل الآيات برواية واحدة، مما جعل هذه النشرة غير صالحة لتأصيل استشهاد سيبويه بالقراءات القرآنية وبيان

موقفه منها؟! أليس في ذلك كبير فائدة على النص المحقق في نظرك؟! وهل من الهين والمقبول عندك أن يقر المحقق بأن شخصًا ما قرأ على سيبويه كتابه، والثابت والمستقر في تاريخ النحو وفي تراجم اللغويين والنحاة أن سيبويه لم يقرأ كتابه على أحد، ولم يقرأه عليه أحد؟! وهل من الهين والمقبول عندك أن كتابًا في علم النحو ككتاب سيبويه، بل أصل النظرية النحوية، يعج بالأخطاء النحوية والصرفية والعَروضية على هذا النحو الذي عرضتُ بعضه في (نظراتي)؟! وهل من الهين والمقبول عندك أن يثبت المحقق في الحاشية نفس ما أورده في المتن، ويضيع بذلك فروق النسخ في مواضع كثيرة؟! وهل من الهين والمقبول عندك أن ينسب المحقق بعض الشواهد الشعرية في حاشية، ثم يقول في الحاشية التي تليها مباشرة: «لم يعثر على قائله»؟! كيف يجتمعان في نظرك؟! والعجيب أنك عرضتَ صورة لحواشي إحدى صفحات التحقيق التي جاء فيها نموذج من ذلك دون أن تقف عندها! وهل من الهين والمقبول عندك أن يقول محقق ما في مقدمة تحقيقه إنه (أفاد) من محقق سابق للكتاب الذي يحققه، ثم تراه (يعتمد) عليه اعتمادًا شبه تام دون حتى الرجوع إلى مصادره؟! وإن تعجب فعجب قولك ملتمسًا العذر للدكتور البكاء: «لما كان الدكتور البكاء منشغلًا بالتصنيف المنهجي، اعتمد على تخريج الشواهد عند الأستاذ عبد السلام هارون، كما ذكر في مقدمته وفي كثير من الهوامش، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى الاشتراك في كثير من مواضع التخريج»، فكيف أنه (اعتمد) - ولم يفد كما قال في مقدمة التحقيق - على تخريج الشواهد عند الأستاذ عبد السلام هارون، وفي الوقت نفسه كان بينهما اشتراك في كثير من مواضع التخريج؟!

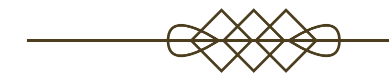
وهذا قليل من كثير ذكرتُه مفصلًا في (نظراتي) أخي الكريم، لكنك اقتصرتَ على ما يحقق مبتغاك فقط، ولعل القارئ الكريم أدرك أنك لم تبلغه!

سابعًا: ذكر صاحب (نقد النظرات) أنه من البديهيات والواضحات وتحصيل الحاصل، ما ذكرتُه في (نظراتي) أن القراءة القرآنية عند سيبويه لا تخالَف، وأن التنوين من الأحرف التي لا يُعتد بها رويًّا، وأن الوزن ينكسر إذا اختل ضبط الشاهد الشعري، وهذا صحيح دون شك، فإذا كان ذلك كذلك؛ فهلَّا وجهتَ هذا الكلام إلى المحقق الذي

أخطأ في بديهيات صنعة التحقيق كما ذكرتَ؛ فجعل كل الشواهد القرآنية برواية واحدة، ونوَّن قوافي نحو خمسة عشر شاهدًا شعريًّا في مجلد واحد فقط، ولا تكاد تخلو صفحة من صفحات التحقيق - بما فيها من شواهد شعرية - من خلل في الضبط!

ثامنًا: إذا كنتَ أخي الكريم اختزلتَ (نظراتي) في هذه النقاط التي ذكرتَها في نقدك مع تهافتها - ولعلها أقصى ما جادت به قريحتك - وانتهيتَ إلى أنها تندرج في إطار (الأخطاء المطبعية)؛ فهل يعني ذلك - وفق مفهوم المخالفة - أنك تقر بصحة ما جاء في (نظراتي) مما يندرج في إطار المآخذ المنهجية، والمآخذ النحوية والصرفية والإملائية، والمآخذ العَروضية، وهو كثير وجدير بأن يؤخذ في الحسبان، ويكون محل العناية والاهتمام؟! وهل تملك الجرأة العلمية لتقول إنه ينبغي على الدكتور البكاء أن يتدارك هذه المآخذ في طبعات الكتاب اللاحقة؟!

والله الموفق والمستعان، والحمد لله رب العالمين.






نظرة في إسنادين لكتاب سيبويه وبعضِ شروحه

المنصور بالله آل الشيخ سِيدِيا




نظرة في إسنادين لكتاب سيبويه وبعضِ شروحه

المنصور بالله آل الشيخ سِيدِيا

إنه من المعلوم أن الأئمة النحويين: أبا سعيد السِّيرَافي (ت٣٦٨هـ)، وأبا علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وأبا الحسن الرُّمَّانيّ (ت٣٨٤هـ)؛ كلهم من طبقة واحدة. وهم يشتركون في أشياءَ كثيرةٍ، منها: أن لكل منهم شرحًا لكتاب سيبويه أو تعليقًا عليه، ويشتركون في الشيوخ؛ فقد قرؤوا القرآن على أبي بكر بن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، وأخذوا العربيةَ عن ابن دريد (ت٣٢١هـ)، وقرؤوا الكتاب على ابن السراج (ت٣١٦هـ)، وكذا على الزجاج (ت٣١١هـ)، ومَبْرَمَان (٣٢٦هـ)، إلا الرُّمَّانيّ فلا أعرف له أخذا عن مَبْرَمَان، وإلا السِّيرَافي فأَخْذه عن الزجاج لم أجد نصا أنه قراءة للكتاب. وكما اشتركوا في الشيوخ فقد اشترك فيهم كثير من التلاميذ. هذا هو المعروف في علاقة الرُّمَّانيّ بصاحبيه.

ومن أسانيد كتاب سيبويه المتعلقة بهؤلاء الثلاثة إسنادان جاءا على الصواب في عامة مصادرهما المتاحة، ورويت بهما كتب نحوية أخرى وشروح للكتاب، ولكن وقع اختلال وأمر مريب في مسار هذين الإسنادين، فجُعل الرُّمَّانيّ يروي كتبا عن السِّيرَافي والفارسي أو أحدهما. وهذا أوان بيان ما في ذلك.

فأما الإسناد الأول: فهو في فِهْرِسْت ابنِ خير الإشبيلي عن شيخه محمد بن عبد الرحمن بن مَعمرٍ المذحجي المالَقي، عن الوزير أبي بكر محمد بن هشام المصحفي، عن أبي الحسن عليّ بن إبراهيم التّبريزي المعروف بابن الخازن، عن أبي الحسن علي بن عيسى الرَّبَعِيّ، عن السِّيرَافي أو الفارسي.

وأكثر ما يرويه ابن خير عن السِّيرَافي والفارسي من كتبهما وكتب غيرهما إنما هو بهذا الإسناد. وقد جاء سند كتاب سيبويه على الصواب بهذا الإسناد إلى السِّيرَافي عن مَبْرَمَانَ، وإلى أبي علي عن الزجاج، كلاهما عن المبرد بسنده المعروف[1]. وكذلك أسنده

(١) فهرس ابن خير (٣٨٠- ٣٨١) ط دار الغرب.

ابن عطية عن أبي الحسن بن الباذِش عن المصحفي إلى بقية إسناد كتاب سيبويه لأبي علي[١]. وجاء على الصواب أيضا في إسناد كتابَي السِّيرَافي إليه، وهما: شرحه لكتاب سيبويه، وكتابُ الإقناع في النحو[٢]. وجاء على الصواب إلى السِّيرَافي في إسناد كتاب التصاريف للمازني[٣]. وبه على الصواب إلى الرَّبَعِيّ عن المتنبي أسند شعره[٤].

ولكن فهرس ابن خير عند إسناد كتب أخرى قد وقع له في هذا الإسناد وهَمٌ شديد في تعيين الراوي عن السِّيرَافي وأبي علي، فجُعل «الرُّمَّانيّ»، وإنما هو: أبو الحسن علي بن عيسى الرَّبَعِيّ.

وهو في كل مواضعه في فهرس ابن خير مذكور بكنيته واسمه واسمِ أبيه، وكلُّ ذلك يشبه فيه الرُّمَّانيّ، ويشتركان في أن كلا منهما نحوي، وتصفه كتب التراجم بذلك؛ فسهل التباسه به.

وقد تكرر هذا الوهم في ثمانية مواضع[٥]. وذلك إليهما معا في سندَي المقتضب والجمهرة، وإلى السِّيرَافي في الجُمل وفي الموجز كلاهما لابن السراج. وإلى أبي علي في كثير من كتبه، بل قال ابن خير: «وبهذا الإسناد جميع كتب أبي عليّ الفارسي»[٦]. فدخل في ذلك الجميعِ تعليقةُ أبي علي على كتاب سيبويه.

وكل هذا في الأصل المخطوط كما هو في المطبوع.

وتاسع مواضع الوهَم هو عند ذكر ثلاثة مؤلفات للرماني، وهي: كتاب أغراض كتاب سيبويه، وشرحان لكتابَي ابن السراج: الجُملِ والموجَز. وجاء في إسنادها: «...التّبريزي، عن أبي الحسن عليّ بن عيسى الرُّمَّانيّ مؤلِّفها»[٧]. ولم يُذكَر الرُّمَّانيّ الحقيقي في هذا

(١) المصدر السابق (١٠٣).
(٢) المصدر السابق (٣٨٧).
(٣) المصدر السابق (٣٨٨).
(٤) المصدر السابق (٤٩٥).
(٥) المصدر السابق: (ص: ٧٣، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٤ موضعان، ٣٨٥، ٣٩٦، ٤٢٩).
(٦) المصدر السابق : (٣٨٤).
(٧) المصدر السابق: (٣٩٣).

الكتاب إلا في هذا الموضع؛ حيث وصفه أنه «مؤلفها»، وهذه الكتب الثلاثة معلومة في مصنفات الرُّمَّانيّ، ولكن الوهَم هنا في جعل التبريزي يرويها عن الرُّمَّانيّ «مؤلفها»، وإنما التبريزي يروي عن الرَّبَعِيّ. ولو كان الرَّبَعِيّ عُرف بالرواية عن الرُّمَّانيّ لقلت إن أصل الصواب في هذا الموضع هو: الرَّبَعِيّ عن الرُّمَّانيّ، فسقطت «عن».

وعند إسناد كتب الحجة والإغفال والإيضاح إلى مؤلفها أبي علي، وبعد ورود الوهم فيه - قال المصحفيّ: «قال لي التّبريزيّ: ذكر لي أبو الحسن الرُّمَّانيّ أنه صحب أبا عليّ الفارسيّ ثلاثين سنة»[1]. أما ابن عطية فإسناد هذه الكتب الثلاثة قد جاء عنده على الصواب؛ حيث أسندها عن مُحَمَّد بن فتوح، عن التبريزي، عن الرَّبَعِيّ، دون ذكر «الرُّمَّانيّ»[2]. وكتاب الحجة محفوظة رواية الرَّبَعِيّ له من طريق آخر؛ حيث أسنده القزويني إليه[3].

فخرج التبريزي من عهدة الوهَم. ومن الأدلة أيضا أن الوهم ممن دون التبريزي: كون جمهرة ابن دريد أسندها المصحفي عن راو غير التبريزي، عن السِّيرَافي والفارسي، كلاهما عن مؤلفها، وفيها الوهَم كما هو[4].

وكيف يبلغ الرُّمَّانيّ من الأخذ عن الفارسي أن يروي عنه كل كتبه ويصحبه ثلاثين سنة متعلما؟!

وإنما الرَّبَعِيّ هو الذي قال فيه أبو علي: «ما بقي له شيء يَحتاج أن يَسأل عنه». وقال: «لو سِرتَ من الشرق إِلَى الغرب لم تجدْ أَنْحَى مِنْك»[5].

وملازَمته إياه قد بَين مكانها علي بْن مُحَمَّد بْن الحسن المالكي، فقال: «خرج علي بْن عيسى الرَّبَعِيّ إِلَى فارس، وأقام على أَبِي علي النحوي عشرين سنة يَدرس النحو»[6].

(١) المصدر السابق: (٧٣، ١٨٤).
(٢) فهرسة ابن عطية (١١٢- ١١٤).
(٣) مشيخة القزويني (١٥٣).
(٤) فهرسة ابن خير (٤٢٩).
(٥) تاريخ بغداد مدينة السلام (١٣/ ٤٦٤).
(٦) المصدر السابق.

وتقدم عن الرَّبَعِيّ نفسه أنه لازمه ثلاثين سنة. فربما تكون عشرون منها في فارس، والباقي في بغداد أو غيرِها.

ويسهل تصحف «الرَّبَعِيّ» إلى «الرُّمَّانيّ»؛ لأنه إن عظمت نبْرة الباء كان كالميم، وإن امَّحى وسَطُ العين كان كألِفٍ فَنُونٍ. وأما ما وقع في ثلاثة مواضع من أنه «الرَّبَعِيّ الرُّمَّانيّ» جمعا بينهما -فوجه ذلك أن الواهم أضاف «الرُّمَّانيّ»؛ إذ كان تقرر عنده من التصحيفات الأخرى ومما بينهما من تشابه -أن الرَّبَعِيّ هو الرُّمَّانيّ. وهذا الجمع بينهما مما يؤكد أنه وهَمٌ؛ لأن الرُّمَّانيّ غيْرُ الرَّبَعِيّ، فكيف يُجعل إياه؟!

وفي إسناد شرح كتاب سيبويه والإقناع في النحو، كلاهما للسيرافي -تتابعت الطبعات على تصحيف والد الرَّبَعِيّ مِن «عيسى» إلى «يحيى»[(١)]. والتصويب من المخطوط[(٢)]. وفي طبعة دار الغرب تصحفت كنية ابن مَعمرٍ شيخ ابن خير، في أول مواضع ذكره، فجُعل «أبو عبد الرحمن»[(٣)]، وإنما هو: «أبو عبد الله» كما في سائر مواضعه والطبعاتِ الأخرى وأصلِها المخطوطِ[(٤)].

وبعد كتابة كل مواطن هذا الوهم وجدت الأستاذ د/ مازن المبارك قد ذكر موضعا من مواضع الوهم في الإسناد عن أبي علي، وآخر في الإسناد عن السِّيرَافي، جزاه الله خيرا. ولكنه جعل الوهم من ابن خير[(٥)]، وأما أنا فلا أَعصِبه بأحد بعينه، والأقرب أن يكون من ابن مَعمرٍ؛ لأن الضبي ذكر أنه «توفي سنة سبع وثلاثين وخمسمئة، وقد قارب السبعين»، وذكر في موضع آخر أن شيخه المصحفي «توفي سنة إحدى وثمانين وأربعمئة»، وأن ابن مَعمرٍ هو «آخِرُ من حَدّث عنه»[(٦)]. فعلى هذا يكون ابن مَعمرٍ - في أكثر تقدير- لم يبلغ خمس عشرة سنةً، وقت وفاة شيخه. فربما يكون ابن مَعمرٍ لم يضبط «الرَّبَعِيّ».

---

(١) فهرسة ابن خير: (٣٨٧).
(٢) ورقة: (١٠٥/ و).
(٣) فهرسة ابن خير: (٦١).
(٤) ورقة: (١١/ و).
(٥) كتاب «الرُّمَّانيّ النحوي» (ص: ٨٢-٨٣).
(٦) بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس (١/ ١٣٤، ١٨١).

ويحتمل أن يكون الواهم إنما هو ناسخ المخطوطة الفريدة التي هي عمدة الطبعات، وفي وصفها ذكر محققها د/ بشار عواد، بأنها «كثيرة الأخطاء»، و«أن ناسخها قليل المعرفة بالعلم الذي ينسخه»، و«أنه لم يقابِلِ النُّسْخة»، وأنها «كثيرة التصحيف والتحريفِ والسقطِ»[١]. والله أعلم بالواهم.

هذا وقد جاء عن أبي علي أنه قال: «قرأ علَيَّ علِيُّ بن عيسى الرُّمَّانيّ (كتاب الجمل) و(كتاب الموجز) لابن السراج في حياة ابن السراج»[٢]. إلا أن هذا الذي في الإسناد إلى الفارسي إنما هو الرَّبَعِيّ لا الرُّمَّانيّ بلا شك. وكتابا ابن السراج المذكوران إنما جاءا في سند ابن خير من رواية الرَّبَعِيّ عن السِّيرَافي لا عن الفارسي، فليس ما هنالك دليلا للوهَم في سند ابن خير. ثم إن هذين الكتابين قد شرحهما الرُّمَّانيّ، فمَن كان يعتني بكتاب إلى حدٍّ أن يشرحه فلا يبعد أن يَعرضه على أحد أصحابه الذين سبقوه في الأخذ، لا سيّما أن أبا علي أكبر من الرُّمَّانيّ بثمان سنين، وقد توفي ابن السراج والرُّمَّانيّ ابنُ عشرين سنة.

وافتخار أبي علي بقراءة الرُّمَّانيّ عليه هو كقوله في السِّيرَافي: «(تعلّم مني) أو (أخذ عني) هو وغيره ممن ينظر اليوم في شيء من هذا العلم». ثم ذكر الفارسي أن تعلم السِّيرَافي منه في أيام ابن السراج وبعده لا يخفى على من كان يعرفهما كالرُّمَّانيّ وغيرِه، قال: «وكذلك كثير من الفرس الذين كانوا يرونه يغشاني..»[٣].

وكما صُحف الرَّبَعِيّ إلى الرُّمَّانيّ فقد وقع العكس؛ حيث صُحف «الرُّمَّانيّ» إلى «الرَّبَعِيّ» في كتاب آخر، قال الحافظ أبو طاهر السِّلَفي: «فائدة أخرى: وسمعت الشيخ أبا الكَرم بنَ العباس النحويَّ، لفظا في رجب سنة أربع وتسعين، يقول: سمعت القاضيَ أبا القاسم التَّنُوخِيَّ، يقول: سئل أبو الحسن علي بن عيسى الرُّمَّانيّ - وأنا حاضر أسمع -: كلُّ كتاب له ترجمة، فما ترجمة كتاب الله سبحانه وتعالى؟ فقال: ﴿ هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٥٢]»[٤].

---

(١) فهرسة ابن خير: (١٥).

(٢) معزوا لابن جني عنه، في معجم الأدباء (٢/ ٨١٣)، تحقيق: إحسان.

(٣) معجم الأدباء (٢/ ٨٢٠).

(٤) المشيخة البغدادية للسلفي، ورقة: ٢٨٩/ و)، مخطوط رقم: ١٧٨٣ في الأسكوريال.

فهذا المشهور المحفوظ من أن القائل هو الرُّمَّانيّ، وكما جاء في كتاب السِّلَفي نفسه فقد عزاه له ياقوت الحموي[(١)]، والسيوطي[(٢)]، وكذا عزاه ابن فضل الله للتنوخي عن الرُّمَّانيّ[(٣)]. وللرماني عزاه أيضا أبو البركات الأنباري، والفيروز آبادي[(٤)]. وأما في كتاب آخر للسِّلَفي[(٥)] فقد جاء ما في كتابه السابق، وبنفس الإسناد، لكن صُحف فيه «الرُّمَّانيّ» إلى «الرَّبَعِيّ». والصحيح هو «الرُّمَّانيّ»؛ لأنها صحت كذلك في كتاب السِّلَفي نفسه، ولأن ناقليها عنه جماعةٌ، ولأن التَّنُوخِيّ عُرف بالرواية عن الرُّمَّانيّ لا عن الرَّبَعِيّ، وإن كان ما أدركه من حياة الرَّبَعِيّ أكثرَ. قال الخطيب في ترجمة الرُّمَّانيّ: «حَدَّثَنَا عنه التَّنُوخِيّ...» ثم أسند قصة من طريقه وفيها تحديثه إياه[(٦)]. والتَّنُوخِيّ بلغ تسع عشرة سنة عام وفاة الرُّمَّانيّ، أربعا وثمانين وثلاثمئة. وفي ذلك العام اعتُمِد شاهدا عند القضاة[(٧)]، وكان سمع من أبي علي الفارسي قبل ذلك بتسع سنين[(٨)].

وأما الإسناد الثاني لكتاب سيبويه فهو سند أبي اليُمْن الكِنْدي إلى الرُّمَّانيّ به. ففي نهاية مخطوطة لكتاب سيبويه جاء سند أبي اليُمْن الكِنْدي، عن سبط الخياط، عن ابْن الدباس، عن ابن بَرهَان العكبري، عن علي بن عبيد الله الدَّقِيقي، عن الرُّمَّانيّ، عن ابن السراج عن المبرد... إلى بقية الإسناد المعروف للكتاب. وكَتب أبو اليُمْن أسفلَه: «هذا صحيح على ما شرح ووصف، وكنتُ سمعتُه على شيخِي المذكورِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مرتين، إحداهما قبل هذا التاريخ المذكورِ. وكتب أبو اليُمْن الكِنْدي، وحسبنا الله ونعم الوكيل»[(٩)]. وهو آخر وجه في هذه المخطوطة. وصورته في نهاية هذا المقال.

(١) معجم الأدباء (٤/ ١٨٢٧).
(٢) الإتقان في علوم القرآن (١/ ١٨٤)، ومعترك الأقران (٢/ ٣٣١).
(٣) مسالك الأبصار (٧/ ١١٢- ١١٣).
(٤) نزهة الألباء (٢٣٤)، والبلغة في تراجم أئمة اللغة (٢١١).
(٥) وهو كتاب: «منتقى من السفينة البغدادية» (ص: ٧٤- ٧٥)، تحقيق: د/ رضا بوشامة الجزائري، ط١.
(٦) تاريخ بغداد (١٣/ ٤٦٢).
(٧) معجم الأدباء (٤/ ١٨٤٩).
(٨) تاريخ بغداد (٨/ ٢١٧).
(٩) ورقة: ١٨١/ ظ، المكتبة الوطنية في باريس، رقم: (٥٠٦٨).

فأقَر الكِنْديُّ الإسنادَ على الوجه الذي ذُكر وصَححه. وهذه المخطوطة قد تابعها جماعة على هذا الوجه في إسنادها، فأولهم: التُّجِيبي عن ابن النحاس الحلبي، عن علم الدين اللَّوْرَقِي، عن أبي اليُمْن الكِنْدي[(١)]. وذكر التُّجيبِي أن رجال سنده هذا إلى نهايته «كلهم من مقرئي الكتاب». وسند ابن النحاس هذا إلى الكِنْدي هو أيضا أحد إسناديه اللذين يرويهما الوادي آشي عن أبي حيان عنه، فيما يأتي.

والثاني والثالث: مجيزان آخَران عن الكِنْدي، قال التُّجِيبي: «وأخبرنا أيضًا به إجازة في الجملة المسندان أبو حفص ابن عبد المنعم الطائي، ومحيي الدين أبو الفضل ابن الدميري، كلاهما عن تاج الدين أبي اليُمْن المذكور»[(٢)]. والرابع: ابن عُفَيْجَة البَنْدَنِيجِي عن سبط الخياط شيخ الكِنْدي. أسنده القزويني عن محمد بن أبي القاسم المقرئ، وأبي البركات إسماعيل بن علي، كلاهما عنه[(٣)].

فهذا السند إلى الرُّمَّانيّ عن ابن السَّرَّاج، دون ذكر للرماني عن السِّيرَافي -قد اتفق عليه أبو اليُمْن الكِنْدي نفسُه وروايةُ ثلاثة عنه ورابع عن شيخه سبطِ الخياط. وسيأتي أنه هو التحقيق في إسنادَي الوادي آشي إلى الكِنْدي به.

وأَخْذُ الرُّمَّانيّ عن ابن السرج عُبر عنه «بقراءته» كما في سند القزويني، و«بسماعه» كما في سند التُّجِيبِي، فهو «قراءة» و«سماع». وأَخْذُ الرُّمَّانيّ الكتاب عن ابن السراج هو المعروف في كتب التراجم، وكذلك أخذه عن الزجاج.

فإذا عرفت كل هذا فإن الحافظ ابن حجر العسقلاني أسند الكتاب عن أبي الفرج ابن الغزي، عن يونس ابن إسحاق العسقلاني، عن ابن أبي الفضل المرسي، عن أبي اليُمْن بسنده السابق، لكنه جعل الرُّمَّانيّ عن السِّيرَافي، عن مَبْرَمَان، عن المبرد[(٤)]. وكذا عزا له تلميذه شمس الدين السخاوي، لكنه أطلقه في علم النحو، قال: «فلا بأس بذكر سنده

(١) برنامج التُّجِيبي (٢٧٧- ٢٧٨).
(٢) برنامج التُّجِيبي (٢٧٨).
(٣) مشيخة القزويني (٤٧٩- ٤٨١).
(٤) المعجم المفهرس (٤٠٩- ٤١٠).

بالنَّحو، فنقول: قال شيخنا صاحب الترجمة: أخبرني بعلم النحو أبو الفرج الغزِّي إذنًا...» فذكر الإسناد إلى سيبويه[١].

والقول إن الرُّمَّانيّ يرويه عن السِّيرَافي -بعيد جدا؛ لأن كل ما وقفت عليه من مصادر التراجم لم تشر لأخذه عن السِّيرَافي، ولأن الجماعة روت هذا الإسناد بغير إدخال السِّيرَافي فيه. ولأنه غني بروايته عن شيخ السِّيرَافي، أعني ابنَ السراج، وبروايته عن الزجاج الذي هو من أجَلّ أصحاب المبرد، قال المفضل التَّنُوخِيّ عن الرُّمَّانيّ: «أدْرك الزَّجَّاجَ، وَابْنَ السَّرَّاج، وَقَرَأَ عَلَيْهِمَا الْكتاب»[٢]. فليس الرُّمَّانيّ محتاجا لروايته عن قرينه وهو عنده عن شيخيه. فإن قال قائل: إنه يرويه عن السِّيرَافي؛ ليكون عنده من طريق مَبْرَمَان، ومَبْرَمَان وإنْ شَرِكَه الرُّمَّانيّ في أخذ الكتاب عن الزجاج إلا أنه يرويه أيضا عن المبرد مباشرة. فإن قيل هذا فالجواب أنه وإن كان محتملا عقلا إلا أن القرائن الأخرى تستبعده.

ثم إن الدَّقِيقي اشتهر بمصاحبة الرُّمَّانيّ، قال تلميذه المفضل التَّنُوخِيّ: «قَرَأَ عَلَيْهِ (كتاب سِيبَوَيْهٍ) قراءةَ تَفَهُّم، وأَخذ بذلك خَطَّه عليه، وانتفع الناس به. وعنه أَخذتُ، وعلى رُواته عولتُ»[٣]. فمَن هذه حاله في الأخذ عن الرُّمَّانيّ -حري بأن تكون روايتُه عنه على ما أخذه الرُّمَّانيّ عن شيوخه، لا مخالفةً لها.

وقد وقفتُ على ما يقرِّب دخول الوهم في هذا، وهو: أن ابن جابر الوادي آشي أسند الكتاب عن أبي حيان، عن ابْن النَّحّاس الحلبي، عن ابن عمرون التَّغْلِبي، عن ابن يَعِيشَ، وعن ابن النحاس أيضا عن اللَّوْرَقِي، ثمَّ اتَّفَق ابن يعيش واللَّوْرَقِيُّ عن الكِنْدِي، قال أبو اليُمْن الكِنْديُّ: «أَنا أبو مُحَمَّد عبد الله بن عَليّ البغداذِيُّ سبطُ أبي منصور الخياطِ، أَنا أبو الكَرَم الْمُبَارَك بن فاخِر بن مُحَمَّد بن يَعْقُوب البغداذي عُرف بِابْن الدبّاس، أَنا أَبُو الْقَاسِم عبد الْوَاحِد بن عَليّ بن عمر بن بَرْهَان الأَسدي العُكْبري وَأَبُو الْحُسَيْن مُحَمَّد بن أَحْمد بن شاهويه النَّحْوِيّ. أما ابْن بَرهَان فَقَالَ: قرأته على أبي الْقَاسِم عَليّ بن عبيد الله الدَّقِيقي، قَالَ:

(١) الجواهر والدرر (١/ ١٣٦- ١٣٧).
(٢) تاريخ العلماء النحويين (٣٠).
(٣) تاريخ العلماء النحويين (٢١- ٢٢).

قرأته على أبي الْحسن عَليّ بن عِيسَى بن عبد الله الرُّمَّانيّ، أَنا أَبُو سعيد الْحسن بنُ عبد الله بنِ الْمَرْزُبَان السِّيرَافي، أنا أَبُو بكر مُحَمَّد بن عَليّ بن إِسْمَاعِيل ويلقب بمَبْرَمَان البغدادي، ح، وَأما ابْن شاهويه فَقَالَ: قرأته بِالْبَصْرَةِ على أبي الْحسن الزَّعْفَرَانِي، قَالَ: قرأته على أبي عَليّ الْحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفَارِسِي، وَقُرِئَ عَلَيْهِ دفعاتٍ. (قال الرُّمَّانيّ والفارسي): قرأناه على أبي بكر مُحَمَّد بن السّرِي ابن السراج...» وذكر باقي السند من المبرد إلى سيبويه[1].

فسند الكِنْدي هنا إلى الرُّمَّانيّ مُتَّفِق مع ما عليه الجماعة مما تقدم عنه وعن شيخه سبط الخياط، وأما ذكر السِّيرَافي بعد الرُّمَّانيّ فالذي يظهر لي فيه كونُه من قِيل الدَّقِيقي لا الرُّمَّانيّ، أي أن الدَّقِيقي هو قائل أنبأنا السِّيرَافي؛ لأنه كان تلميذا للسيرافي والرُّمَّانيّ معا، ولأن ابن النحاس الحلبي الذي هو مدار هذين الإسنادين إلى الكِنْدي قد تقدم رواية التُّجيبِي عنه مباشرةً أَعْلى إسنادَيه هذين على الوجه الذي عليه الجماعة، أعني روايته عن اللَّوْرَقِي عن الكِنْدي، ولأن رواية الرُّمَّانيّ عن السِّيرَافي غيرُ معروفة، ولأن رواية الجماعة لإسناد أبي اليُمْن وشيخه سبط الخياط -ليس فيها أخذ الرُّمَّانيّ عن غير ابن السراج. وكأن أحد الرواة لما ذكر الرُّمَّانيّ حوَّل الإسناد فذكر أخذ الدَّقِيقي عن السِّيرَافي أيضا عن مَبْرَمَان، ثم عاد وذكر الإسناد الآخر إلى الفارسي، ثم جمع الفارسي والرُّمَّانيّ الذي توقف الإسناد السابق عنده، فذكر أخذهما معا عن ابن السراج، ثمَّ اتَّفَقَ مَبْرَمَان وابن السراج عن المبرد. والأصل في سلاسل الأسانيد: أن تقدر «قال» قبل كل لفظ من ألفاظ السماع؛ للقرينة الدالة على أن قائل «حدثنا» هو الراوي الذي يليها. ولكن إن جاءت قرائن أقوى دالةً على أن قائل «حدثنا» هو راو آخرُ قبْله -فإنه يقضى للأقوى كما يظهر في حال الدَّقِيقي مع السِّيرَافي. وفي مثل هذه الحالة يكتب واو عطف أو ح؛ ليؤمَن اللبس. ولم أجد أيًّا منهما في مطبوعتَي برنامج الوادي آشي وأصلِهما المخطوط[2].

والرَّبَعِيّ يسند الكتاب عن السِّيرَافي عن مَبْرَمَان[3]. فلا غرابة أن يسنده الدَّقِيقي

(١) برنامج الوادي آشي (٣٠٥- ٣٠٧)، تحقيق: محمد محفوظ.

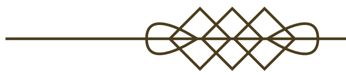
(٢) مخطوط الأسكوريال رقم ١٧٢٦ هو الذي فيه هذا الموضع، وهو أصل تحقيقَيه.

(٣) فهرسة ابن خير (٣٨٠- ٣٨١).

كذلك، وقد قال السِّيرَافي نفسُه في مَبْرَمَان وابنِ السراج: «عليهما قرأتُ كتاب سيبويه»(١).

والدَّقِيقي وإن كان اشتهر بمصاحبة الرُّمَّانيّ ورواية الكتاب عنه -إلا أنه يروي عن الشيخين الآخَرَين أيضا، قال ياقوت: «أخَذ عن أبي علي الفارسي وأبي سعيد السِّيرَافي وأبي الحسن الرُّمَّانيّ»(٢). وقال القِفْطِيّ: «وأَخذَ عنهم وأَكثَرَ»(٣). وروايته عن أبي علي في برنامج الوادي آشي(٤).

فأخاف أن يكون أحدُ الرجال الذين بين ابن حجر والكِنْدي قد وصله هذا الإسنادُ بِمِثْل ما في برنامج الوادي آشي، فأراد الِاكتفاء بأول طريق منه اختصارا، ورأى أن الرُّمَّانيّ هو الراويَ عن السِّيرَافي، فتَرَك ابنَ السراج! والعلم عند الله.



(١) أخبار النحويين البصريين للسيرافي (٨١).
(٢) معجم الأدباء (٤/ ١٨١٦).
(٣) إنباه الرواة (٤/ ١٥٩).
(٤) ص: (٣٠٧- ٣٠٨).



هذا صحيح على ما شرح ووصف وكنت سمعته على شيخي المذكور رحمه الله ...

صورة الوجه الأخير من مخطوطة المكتبة الوطنية في باريس، برقم: ٥٠٦٨، وفيه خط الكِنْدي، وسندُه.




ثَبَتٌ ببعض مصطلحات الكتاب لسيبويه

يوسف بن محمد السناري




ثَبَتٌ ببعض مصطلحات الكتاب لسيبويه

يوسف بن محمد السناري

أولا: المصطلحات التي عرَّفها المحقق عبد السلام هارون في فهارس النص:

١. الاتساع بمعنى مجاز الحذف. (١/ ٢٢١-٢١٦) (حرف الهمزة).

٢. اسم الآلة: يسميه سيبويه: اسم ما عالجت به. (٤/ ٩٤-٩٥). (حرف الهمزة).

٣. اسم التفضيل: أفعل التفضيل. (حرف الهمزة).

٤. اسم الزمان: يسميه سيبويه: الحين. (٤/ ٨٨). (حرف الهمزة).

٥. اسم المكان، يسميه سيبويه: اسم الموضع. (٤/ ٨٧). (حرف الهمزة).

٦. الإضافة بمعنى النسبة وبمعنى المضاف والمضاف إليه. (٣/ ٣٣٥)، و (٣/ ٨١-٨٢). (٣/ ٣٣٥). (حرف الهمزة).

٧. وقال: النسب: يسميه سيبويه: باب الإضافة، وباب النسبة. (٣/ ٣٣٥). (حرف النون).

٨. الإضراب: يسميه سيبويه الانقطاع والقول على كلامين. (٣/ ١٧٢، ١٧٨، ١٨٨). (حرف الهمزة).

٩. الأفعال الخمسة: يعبر عنها سيبويه بتثنية الأفعال المضارعة وجمعها. (١/ ١٩-٢٠)، (٣/ ٥٢٢-٥٢٣، ٥٢٥). (حرف الهمزة).

١٠. الإمالة يسميها: بالإجناح. (٣/ ٢٨٧). (حرف الهمزة).

١١. اللام الفارقة: يسميها: لام التوكيد. (٤/ ٢٣٣)، (٢/ ١٤٠)، (٤/ ٢٣٣). (حرف الهمزة، إن المخففة من الثقيلة).

١٢. باء الإضافة: الجر. (٤/ ٢١٤). (حرف الباء).

١٣. التحذير: يسميه: النهي. (١/ ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٧٣، ٢٤٩). (حرف التاء).

١٤. التكرير يطلقه على التوكيد أو عطف البيان (٣/ ٥٠٨). (حرف التاء).

١٥. الجار والمجرور: استعمله بمعنى المضاف والمضاف إليه. (١/ ١٧٧). (حرف الجيم).

١٦. الحال يسميه خبرا، وصفة. (٢/ ٤٩، ٥٠، ٨١، ٨٧، ٩٢)، (٢/ ١٢١). (حرف الحاء).

١٧. الصفة بمعنى التوكيد. (٢/ ٣٥١، ٣٥٩، ٣٨٥، ٣٩١).

١٨. صلة الموصول يسميها سيبويه: الحشو (٢/ ١٠٥-١٠٨). (حرف الصاد).

١٩. الخبر: المسند إليه. (حرف الخاء).

٢٠. الضمير يسميه الإضمار أو علامة الإضمار أو علامة المضمر. (٢/ ٥-٦، ٧٨، ٣٥٠-٣٩٧، ٤/ ١٨٩-٢٠٢). (حرف الضاد).

٢١. ظروف الزمان يسميها ظروف الدهر (١/ ٤١٩). (حرف الظاء).

٢٢. العَلَم يسميه بالعلامة. (٢/ ٥). (حرف العين).

٢٣. علم الجنس: يسميه ما يكون الاسم الخاص شائعا في الأمة. (٢/ ٩٣-٩٦). (حرف العين).

٢٤. القلب يطلقه على ثلاثة أمور:

الأول: عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (٢/ ٥٠-٥١).

الثاني: التقديم والتأخير في المبتدأ أو الخبر (٣/ ١٣٥، ١٣٧).

الثالث: تقديم الجواب على الشرط. (٣/ ٨٣). (حرف القاف).

٢٥. لام الجر: لام الإضافة (٤/ ٢١٧). (حرف اللام).

٢٦. لام النافية للجنس، ويسميها: العاملة عمل إن. (٢/ ٢٧٤). (حرف اللام).

٢٧. المفعول له: يسميه سيبويه حينا: ما ينتصب من المصادر لأنه عذر (مفعول لأجله). (١/ ٣٦٧-٣٧٢). (حرف الميم).

٢٨. المقصور: يسميه سيبويه: المنقوص. (٣/ ٣٨٦، ٣٩٠-٣٩١، ٤١٣). (حرف الميم).

٢٩. وقال أيضا: المقصور الثلاثي (ويسميه سيبويه المنقوص) (٣/ ٣٤٢).

٣٠. وقال أيضا: المنقوص: يسميه سيبويه: ما آخره ياء تلي مكسورا. (٣/ ٤١٤، ٤١٥).

٣١. النصبة بمعنى الفتحة. (٢/ ٢٠٤). (حرف النون).

٣٢. ياء المتكلم: يسميها (ياء الإضافة) في معظم المواضع. على سبيل المثال: (٢/ ٣٨٥)، (٤/ ٢٠٣). (حرف الياء).

ثانيًا: مصطلحات الكتاب التي شرحها المحقق هارون في حواشي النص:

١. قال سيبويه: الأسماء غير المتمكِّنة.

قال المحقق: الأسماء المبنية (١/ ١٥).

٢. قال سيبويه: اعلم أنهم مما يحذفون الكلم.

قال المحقق: السيرافي: أراد ربما يحذفون، وهو يستعمل هذه الكلمة كثيرا في كتابه، والعرب تقول: أنت مما يفعل كذا، أي ربما تفعل. (١/ ٢٤).

٣. قال سيبويه: وقد يبلِّغون بالمعتلِ الأصلَ فيقولون: رادِد في رادّ وضنِنوا في ضنُّوا ومررتم بجواريَ قبلُ.

قال المحقق: أراد بالمعتل هنا ما يشمل المعتل والمضعف. (١/ ٢٩).

٤. قال سيبويه: فهذه الحروف.

قال المحقق: يعني الكلمات، وهي الأفعال هنا. (١/ ٣٩).

٥. قال سيبويه: كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور.

قال المحقق: يريد المضاف والمضاف إليه. (١/ ١٧٧).

٦. قال سيبويه: هذا باب الرفع فيه وجه الكلام، <وهو قول العامة>.

قال المحقق: أي عامة العرب، لا العوامّ من الناس. (٢/ ٢٣).

ثالثًا: مصطلحات الكتاب التي فسرها الشيخ عضيمة في فهارسه للكتاب:

١. سمّى الحال خبرًا. ص (٢٠).

٢. سمّى التوكيد صفة. ص (٢١).

٣. سمى التوكيد عطفا. ص (٢٢)

٤. سمى العطف بدلا. ص (٢١).

٥. سمى المقصور منقوصا. وأكثر من هذا الاصطلاح في كتابه. ص (٢١). قال الشيخ عضيمة في الفهارس ص (٢٢): سمى ابن ولَّاد كتابه (المقصور والممدود) ثم قال فيما بعد: المقصور يسمى المنقوص.

٦. الغلط بمعنى التوهم، قال الشيخ: ونسب الغلط إلى العرب في غير موضع من كتابه وأراد به التوهم. ص (٤٣).

٧. (مما) بمعنى ربما كثر في أسلوب سيبويه. ص (٩٢).

٨. يحتلطون: يجتهدون. قال: يحتطلون ويدعون من قد فات وبعد عنهم. ص (٩٢).

٩. قصة هذا كقصة هذا، أي حاله كحاله، وحكمه كحكمه مما تكرر كثيرا جدا في أسلوب الكتاب ص (٩٢).

١٠. يعبر عن الجمع بالجِمَاع في مواضع من كتابه. ص (٩٣).

قلت (يوسف): ومثله الأصمعي في كتاب «اشتقاق الأسماء».

١١. يسمي الصلة حشوا. ص (١٣٩).

١٢. باب المسند والمسند إليه: المبتدأ والخبر. ص (١٤٠).

١٣. حروف نأتي أو نأيت أو حروف المضارعة التي تدخل على المضارع يسميها سيبويه: الزوائد الأربع. (١/ ١٣).

رابعًا: مصطلحاتي:

١. [إطلاق الرفع على المرفوع والنصب على المنصوب]:

قال سيبويه (١/ ١٢٦): والمبتدأ والمبني عليه رَفْعٌ. أي مرفوعان.

وقال (١/ ٩٥): ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ وقبله نَصْبٌ. أي منصوب.

وقال (١/ ٣٨٣): وقد زعم بعضُهم أنَّ: (كِتَابَ اللهِ) «نَصْب» على قوله: عليكم كتابَ الله.

أي قولك: كتابَ الله. هو منصوب على تقدير الزموا كتابَ الله. على الترغيب كقولكم: عليكم كتابَ الله. أو كتابَ الله، كتابَ الله!.

وهذا موضع جامع لإطلاقه النصب على المنصوب والرفع على المرفوع فيقول في الكتاب (٢/ ١٨٢): اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نَصْبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رَفْعٌ وهو في موضع اسم منصوب.

وإطلاق (الفَعْل) المصدر على (المفعول) معروف عند العرب كإطلاق (الخَلْق) على (المخلوق)، قال الله ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾ أي مخلوقه.

٢. [إطلاق الزعم على القول]:

إطلاق الزعم على القول كثير في لسان العرب وقد تكلم به سيبويه في الكتاب فيقول (٢/ ١٩٢): <وزعم لي> بعض العرب: أن يا هذا زيدٌ = كثيرٌ في كلام طيء.

٣. [إطلاق الكلام على النثر في مقابل الشعر]:

قال سيبويه في الكتاب (١/ ١٢٣): وقال كثيِّر:

لميَّةَ موحشًا طَلَلُ

وهذا ١-<كلامٌ> أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في ٢-<الكلام>.

والكلام في رقم [١] المقصود به التركيب، والكلام في رقم [٢] المقصود به النثر.

فالمعنى: وهذا تركيب أكثر ما يكون في الشعر، وأقل ما يكون في النثر.

٤. [الأبنية يسميها سيبويه: الأمثلة]:

قال سيبويه: وأما الفعل فأمثلة.

قال السيرافي: أراد به: أبنية.

ينظر: شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) (١/ ١٥).

٥. [الأحداث: المصادر]:

قال سيبويه عن الأفعال: أخذت من لفظ أحداث الأسماء.

قال السيرافي: هذه الأبنية المختلفة أخذت من المصادر. (١/ ١٦).

٦. [الأسماء: أسماء الفاعلين، والاسم: اسم الفاعل أحيانا]:

قال سيبويه: أحداث الأسماء.

قال السيرافي: أراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون. (١/ ١٥).

٧. [المجاري: الحركات]:

قال سيبويه: هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية.

قال السيرافي: قوله: «مجاري» فإنما أراد به الحركات، حركات أواخر الكلم. (١/ ٢٠).

٨. [حروف الإعراب: أواخر الكلم]:

قال السيرافي: ومثل ذلك (يعني التعليق السابق) تسمية سيبويه لأواخر الكلم عامة (حروف الإعراب). (١/ ٢١).

وقال في (١/ ٢٣) عن حروف الإعراب: يحتمل وجهين: أحدهما: أن حروف الإعراب ما كان الإعراب فيه ظاهرا أو مقدرا... والوجه الثاني: أن حروف الإعراب هي أواخر الكلم معربة كانت أم غيره معربة.

٩. [الأسماء المبهة عند سيبويه هي أسماء الإشارة]:

يقول سيبويه في الكتاب (٢/ ٥): فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام

خاصة، والمضاف إلى المعرفة، والألف واللام، <والأسماء المبهمة> والإضمار.

ثم قال: وأما الأسماء المبهمة فنحو: هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء وذلك وتلك وذانك وتانك وأولئك وما أشبه ذلك، وإنما صارت معرفة لأنها صارت <أسماء إشارة> إلى الشيء دون سائر أمته.

١٠. [إطلاق القافية على الروي عند سيبويه]:

ربما يطلق سيبويه الكل ويريد الجزء مثال ذلك في الكتاب (٣/ ٤٧): قال امرؤ القيس:

فقلت لـه لا تـبـكِ عينُك إنما نحاولُ ملكًا أو نموتَ فنعذَرا

<والقوافي منصوبة>.

والقوافي هنا يعني بها الروي الذي حركته الفتح، فأطلق الكل وأراد الجزء أو البعض؛ لأن الروي ما هو إلا حرف من حروف القافية.

١١. [الاقتصار: اللزوم]:

يقابله بالتعدي. (١/ ٤٢).

١٢. [التجاوز: التعدي]:

قال: فتجاوز إلى مفعول آخر. (١/ ٤٣).

١٣. [التحقير هو التصغير في الكتاب]:

يطلق سيبويه في الكتاب على التصغير التحقير، ويستعمل الاسم المشهور أيضا فيقول التصغير ويقول التحقير. مثال ذلك ما جاء في الكتاب (٣/ ٤١٥): هذا باب التصغير. اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة <أمثلة>[١].

- الأمثلة عند سيبويه هي الأبنية كما في الفقرة الرابعة.

ومن الاستعمال الثاني قوله (٣/ ٤٤٦): وإن حقَّرْتَ إبراهيم وإسماعيل قلتَ: بُرَيْهيم

(١) على فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل.

وسُمَيْعِيل.اهـ

والمقصود بالتحقير هنا: التصغير، والتحقير من أغراض التصغير، فيصغر الاسم للتحقير كرُجَيل. وقد يصغر الاسم للتعظيم. وعلى هذا قد يدخله أحد اللغويين في باب الأضداد. والله أعلم.

١٤. [بنات الواو والياء]:

إذا ذكرها فالمقصود أن بنية الكلمة فيها حرف الواو أو الياء فيقول (٣/ ٥٨٦): أما ما كان (فَعْلا) من بنات الياء والواو فإنك إذا كسَّرته على بناء أدنى العدد كسرته على (أفْعال): وذلك سَوْط وأسواط وثوب وأثواب، وقوس وأقواس.

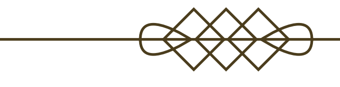
قلت: الواو في قوله: بنات الياء والواو. بمعنى (أو). وهو مثَّل هنا ببنات الواو في عين الكلمة، ومثال بنات الياء في عين الكلمة قولك: بَيْت أبيات، كَيْل أكيال.

وقوله: بناء أدنى العدد. المقصود به جمع القلة، وحدُّه من ثلاثة إلى عشرة عنده وقد صرح بعدد جمع القلة في كتابه فقال (٣/ ٥٦٧): أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلا) فإنك <إذا ثلَّثته إلى أن تعشِّره> فإن تكسيره (أفعُل).

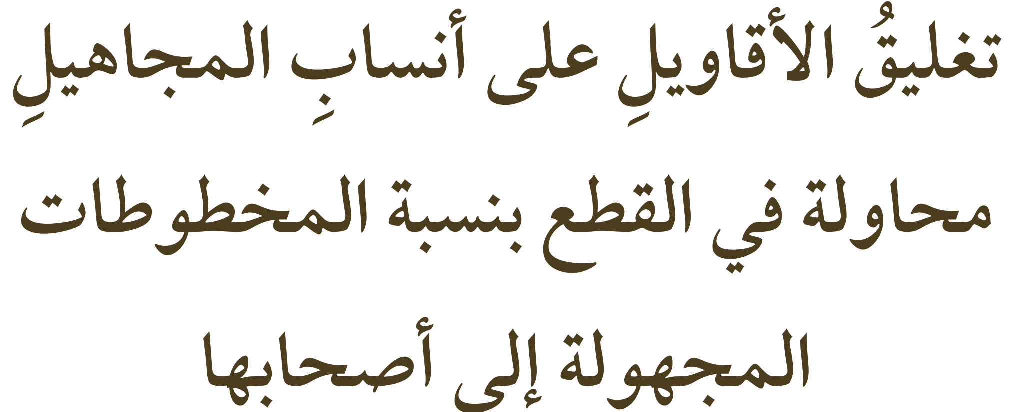
والتثليث إيصال العدد إلى ثلاثة والتعشير إيصال العدد إلى عشرة. فهذا هو حد جمع القلة عنده من ثلاثة إلى عشرة. والله أعلم.

وقد أطلق في الموضعين التكسير على القلة فقال: إذا كسَّرته وصيرته على (أفعُل) و(أفعال) وهما من جموع القلة.









تغليقُ الأقاويلِ على أنسابِ المجاهيلِ
محاولة في القطع بنسبة المخطوطات المجهولة إلى أصحابها

يوسف بن محمد السِّنّاري



تغليقُ الأقاويلِ على أنسابِ المجاهيلِ
محاولة في القطع بنسبة المخطوطات المجهولة إلى أصحابها

يوسف بن محمد السِّنَّاري[1]

الخلاصة:

يتتبع هذا البحثُ بعضَ المخطوطات المجهولة التي يحتفظ بمصوراتها معهدُ المخطوطات بالقاهرة، والتي حُكم بجهالتها من قِبل بعضِ مُفَهْرِسِيْه، وظلَّت تلك المخطوطاتُ المجهولة بالمعهد قرابةَ ثمانيةِ عقودٍ من دون محاولة جادة بإعادة النظر في تلك الأحكام التي صدرت من قبلُ، فجاء هذا البحثُ ناسخًا الحكمَ بجهالة تلك المخطوطات، قاطعًا بنسبتها إلى أصحابها، وقد تم تصنيف هذه المخطوطات على الفنون، مبتدئًا بذكر تجهيل المفهرس للعينة المختارة، مُعقِّبًا بتغليقِ قولِه بالقطع بصاحبها وعنوانها.

الكلمات المفتاحية:

المخطوطات المجهولة - فهرسة المجاهيل - مصورات معهد المخطوطات العربية.

(١) معهد المخطوطات العربية.

اللغة

١. شرح الفصيح:

جاء في فهرس اللغة، القسم الثاني، ص (١١٣-١١٤): شرح الفصيح، لمجهول... تنقص من أولها مقدار ورقة، وأول الموجود منها، قوله: ... وهذا كله على الحقيقة غرور... وقيمة كل امرئ ما يُحسن، وكتاب الفصيح -أعزك الله- وإن صغر جرمه، وقل حجمه، ففائدته عظيمة... ومما يقوي الرغبة في مطالعته... ما يروى عن أبي الحسن علي ... الأخفش... أنه قال: أقمت أربعين سنة أُغلط العلماء من كتاب الفصيح... وها أنا أبدأ بشرح أبوابه، وذكر المهم من معانيه وإعرابه على طريق الإيجاز والاختصار ومجانبة الإكثار.

وآخرها: قال الشارح رحمه الله: هجا هذا الشاعر بهذا البيت راعية خسيسة، وذكر أنها تجعل طرارها إذا جاءها خاطب... يخرج من بطن المهر... كمل شرح كتاب الفصيح بحمد الله...

الخاتمة: «كمل شرح كتاب الفصيح بحمد الله وحسن عونه وتأييده ونصره، وصلى الله على محمد وعلى آله، وكان الفراغ منه في العشر الوسط لشعبان المكرم عام أربعة وعشرين وست مئة».

قال أستاذ عصام الشنطي في الحاشية: العجيب أن آخرها ... يتفق مع آخر النسخة الأولى السابقة بشرح ابن هشام اللخمي (الخزانة العامة - الرباط ٣٥٩ك) أما أولها فيختلف عن أول تلك!

قلت: الشرح شرحُ ابن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ) قطعًا؛ إذ النسخة تتفق مع مطبوعة الكتاب بشرحه، تحقيق د. مهدي عبيد جاسم، ص (٤٦)، وقد رجعت إلى النسخة التي أشار إليها أ. عصام رحمه الله وقابلت شيئا منها على المطبوعة والنسخة المعنون لها فاتفقت وصحت لابن هشام، ومما يضاف في هذا الصدد أن محقق الشرح اعتمد على نسختين: الأولى: نسخة المكتبة الأحمدية (الزيتونة سابقا) التي نسخت سنة ١٠٥٠هـ وجعلها أصلا لتحقيقه. والثانية: نسخة الخزانة الملكية في الرباط، ولم يذكر رقمها.

وفي رصيد المعهد نسخة أقدم من النسخة المعنون لها، تحتفظ بها الخزانة العامة بالرباط (٣٥٩ك)، والمعهد (٣٩٥) نسخت سنة ٦١٦هـ، تليها نسخة الزاوية الحمزاوية المعنون لها التي نسخت سنة ٦٢٤هـ.

٢. نظم الفصيح:

جاء في فهرس اللغة، القسم الثاني (٢٦١): نظم الفصيح لمجهول. أولها:

حمدا لله واجبٌ لذاته

وشكرًا على عُلا هِباته

أن أنظم الفصيحَ في سلوكِ

من رجز مهذب مسبوكِ

وآخرها:

واسمح له وادعُ له بالرحمةْ

يا ناظرًا فيها رزقت العصمةْ

شكل (١): ورقة ٢، الزاوية الحمزاوية: ٢٣١، المعهد: أدب ٣٩٧، ٨١ق، ٢١س، نسخت سنة ٦٢٤هـ، بخط مغربي.



شكل (٢): الخزانة العامة الرباط ٤٩١ك، المعهد: ٥٥٣، بخط مغربي، بها نظام التعقيبة، ٢٩ق، ٢٥س، ضمن مجموع ٤٥٩-٥١٥.

قلت: النظمُ نظمُ مالك بن عبد الرحمن الشهير بـابن المرحَّل المالقي

الأندلسي (ت٦٩٩هـ) المسمى موطَّأة الفصيح، وقد نشر في عدد رقم (١) من سلسلة المتون العلمية المختارة / علوم اللغة، بتحقيق: عبد الله بن محمد سفيان الحكمي، ومراجعة الشيخ محمد الحسن الددو الشنقيطي، وتقدمة الشيخ محمد يحيى بن محمد علي بن عبد الودود الشنقيطي، شيخ محظرة «آل عدُّود».

٣. معجم:

جاء في فهرس اللغة، القسم الثاني ص (٢٣٣-٢٣٤) رقم (٥٢٥): معجم لم يُعرف مؤلفه، (مرتب على الأوزان، وتدرج الحروف الأبجدية في آخر الوزن).

أولها: مبتور، وأول الموجود منها، قوله ت: البحت: الصرف. يقال: شراب بحث أي ... ويقال: فرس بحت: أي محض، والبحت الحد.. والتحت نقيض الفوق...، يقال: رجل ثَبْت الجنان: أي ثبت القلب... والخبت المكان المستوي...

(وتبع هذا الباب المبتور، في ورقة ٢٤ ب: باب فعل بضم الفاء وتسكين العين...).

وآخرها مبتور، وآخر الموجود منها بعنوان: ومما جاء مضموم الألف، مكسور الحرف الذي على آخره. قوله: ل: يقال: ما لي قدعملة أي شيء، والقدعملة من النساء الخسيسة القصيرة. ن: الخبعثنة الأسد الشديد، وكذا في الرجال.

قلت: النسخة قطعة من معجم ديوان الأدب لإسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت٣٥٠هـ).

شكل (٣): جامع المظفَّر، تعز - من دون رقم، والمعهد: ٥٢٥. ١٨٨ق، ١٧س، ١٦×٢٤سم، بخط النسخ

ولمطابقة أول المخطوطة مع المطبوعة، انظر معجم ديوان الأدب (١/ ٩٧) إلى

(٢/ ٩٢).

٤. معجم:

جاء في فهرس اللغة، القسم الثاني ص (٢٣٤): معجم، لمجهول، (مرتب على الحرف الأول والثاني).



شكل رقم (٤)، الخزانة الملكية، الرباط: ٩٧٤١، والمعهد: ٥٢٦ بخط أندلسي، ربما نسخت في القرن السادس أو السابع، ١٥٩ق، ٣٥س، ١٩,٥×٢٨سم.

أولها: هذا كتاب أَلَّفته في غريب كلام العرب... واقتصرت فيه على ... وتفسيرها دون الاستشهاد بالقرآن والأمثال والأشعار... مؤداه أن أختصر به كتابا مطوَّلًا آخر له.

وتنقص من آخرها نحو ورقة، وينتهي الموجود منها أثناء الكلام على مادة (ين).

قلت: المعجم معجمُ «المُجَرَّد» أو «مُجرَّد الغريب» - على خلاف في التسمية - لأبي الحسن الهُنائي المعروف بكراع النمل، حقق المعجم ونشره د. محمد بن أحمد العمري معتمدًا على نسختين: الأولى بمكتبة الأحقاق للمخطوطات بتريم (مجموعة آل يحيى) وهي ضمن رصيد المعهد/ الكويت، جاء عنوانها: كتاب في غريب كلام العرب ولغاتها. مجهول، والثانية: قطعة من الكتاب محفوظة في دار الكتب المصرية برقم (٧١لغة)، ولم يقف المحقق على نسخة المعهد المعنون لها، والتي جزمتُ بنسبتها إلى كراع النمل، ولله الحمد. انظر: مقدمة التحقيق ص (٢١-٢٢).

الصرف

٥. شرح لامية الأفعال:

جاء في فهرس الجزء الأول - فؤاد سيد ص (٤٠١) رقم (١٣): شرح لامية الأفعال لابن مالك، لم يعلم مؤلفه، نسخة كتبت في القرن الثامن بخط أندلسي واضح، تبتدئ بالكلام على الفعل المضارع، بقوله:

إن لم يُضاعفْ ولم يشهر بكسرةٍ اوْ   ضم كيبغي وما صرفت من دَخَلا



شكل (٥): الأسكوريال ١٦ صرف، ٢٧ق

قلت: النسخة الميكروفيلم التي صُوِّرت قديما في البعثة الإسبانية صوَّرت النسخة ناقصة وبالرجوع إلى المصدر الأصلي وجدت النسخة تامة عندهم، ناقصة عندنا، لذا جهَّل المفهرس نسبتها إلى مؤلفها، وقد كُتب في أول النسخة الخطية في المصدر الأصلي اسم المؤلف؛ إذ جاء ما نصه: قال الشيخ الإمام العالم العلامة، شمس الدين محمد بن عبد الدائم النعيمي البرماوي الشافعي رحمه الله. انظر الأعلام للزركلي (٦/ ١٨٨). وهذا الأمر يعد من أسباب الجهالة، أعني نقص صفحة العنوان أو المقدمة من قبل مصوِّر النسخة الخطية.

أصول الفقه

٦. كتاب في أصول الفقه:

جاء في فهرس الجزء الأول - فؤاد سيد ص (٢٤٩) رقم (٨٧): كتاب في أصول الفقه، لم يعرف مؤلفه، كتب عليه أنه كتاب المنخول في علم الأصول للغزالي، وفي الفهرس أنه يظن للجويني، وبمراجعة المنخول للغزالي والبرهان للجويني تبين أنه غيرهما، نسخة كتبت في سنة ٤٧٧ بخط عمر بن محمد الأصفهاني.

قلت: الصواب أنه كتاب التبصرة في أصول الفقه للإمام الشيرازي، وقد وقفت على ذلك بنفسي ثم إني وجدت الأخ الأستاذ صالح الأزهري قد سبقني إلى ذلك، فجاء في موقع المكتبة الوقفية تحت عنوان الكتاب ما نصه: «فائدة نفيسة كتبها الأستاذ صالح عبد الفتاح الأزهري: للكتاب نسخة مخطوطة في دار الكتاب المصرية برقم ٦٠٤ أصول فقه وتم فهرسته على أنه لمجهول».

فوجب التنصيص على هذه الأسبقية؛ حقًّا للسابق على اللاحق، ولا يصح لي أن أغض الطرف عن ذلك بحجة أن هذا السبق لم يذكر في كتاب، والأخ الكريم ذكر بأن النسخة كتبت في القرن السادس الهجري، والصواب أنها كتبت في القرن الخامس سنة ٤٧٧هـ ببغداد، كما قال مفهرس المعهد، وكما جاء في خاتمة النسخة، والله موفق عباده لما فيه الرشاد.

وأول النسخة ناقص يبدأ بقوله: وما يستحق عليه العقوبة يجب أن يكون معلوما معينا ولأنه إنما يجب البيان إذا كان الوجود متعلقا بمعين غير مبين فأما إذا كان متعلقا بغير معين لم يجب البيان...

ولمطابقة أول المخطوطة مع المطبوعة انظر: التبصرة في أصول الفقه للشيرازي (ت٤٧٦)، تحقيق د. محمد حسن هيتو ص (٧٢)، والنسخة تتفق مع المطبوعة إلى آخر الكتاب فلا حاجة لذكر آخرها، لا سيما والسواد يطغى على آخر ورقة في النسخة الخطية التي بها الخاتمة.

شكل (٦)، دار الكتب ٦٠٤ أصول، ٨٥ق، ١٢×١٨سم

التاريخ:

٧. إكمال الإكمال:

جاء في فهرس التاريخ - الجزء الثاني، القسم الأول ص (٢٩) رقم (٥٨): إكمال الإكمال مجهول المؤلف، مخروم من الأول والآخر، يبتدئ بباب حلمه وحكمه وينتهي بباب يعيش، نسخة كتبت حوالي القرن العاشر ١٧٠ق، دار الكتب المصرية ١٠ مصطلح، ف ١٣٧.

قلت: قد وقفت على مؤلف الكتاب وعنوانه الصحيح ولله الحمد، أما الكتاب فهو لابن النقطة (ت٦٢٩هـ) أما العنوان فصوابه: تكملة الإكمال، كما جاء في ثلاث نسخ خطية، وعلى العنوان المصحح نشر الكتاب.

أوله: حدث عن أبي علي محمد بن محمد بن عبد العزيز بن المهدي الهاشمي سمع منه عمر بن علي القرشي الدمشقي، وأبو عمرو عثمان بن الحسين بن محمد بن الحكيم حدث عن أبي القاسم هبة الله بن محمد بن الحصين مات في ذي القعدة من سنة ست وتسعين وخمسمائة.

وأبو حكيم الجبري الفرضي عبد الله بن إبراهيم الفقيه الشافعي حدث عن أبي محمد يأتي ذكره.

وأبو حكيم إبراهيم بن دينار النهرواني الفقيه الحنبلي سمع أبا الحسن بن العلاف وإسماعيل بن محمد بن ملَّة الأصبهاني في آخرين وكان صالحا معروفا بالحلم والتواضع

توفي في جمادى الآخرة من سنة ست وخمسين وخمسمائة.

ولمطابقة أول النسخة مع المطبوعة انظر: تكملة الإكمال لابن النقطة (ت٦٢٩هـ)، تحقيق د. عبد القيوم عبد رب النبي، نشرة جامعة أم القرى بمكة، ٦ أجزاء، ومجلد فهارس (٢/ ٢٦٧-٢٦٨).

آخره: باب يَعيش وبَعيش، أما يعيش فجماعة منهم: يعيش بن سعد بن الحسن بن القواريري أبو محمد، سمع من ثابت بن بندار ومن بعده، سمع منه، أبو سعد السمعاني، توفي يوم الأحد سابع جمادى الآخر من سنة اثنتين وستين وخمسمائة، وأبو القاسم يَعيش بن صدَقَة بن علي الفُراتي، الفقيه الشافعي، سمع من شيخه أبي الحسن محمد بن المبارك بن الخَلّ.

ولمطابقة آخر النسخة مع المطبوعة انظر: تكملة الإكمال لابن النقطة (٦/ ٢٦٥).

وقد فطن إلى حقيقة المؤلف محقق كتاب ابن نقطة، د. عبد القيوم عبد رب النبي، واعتمد على هذه النسخة في تحقيقه للكتاب، وإليك ما قاله في مقدمة التحقيق (١/ ٦٣-٦٤): نسخة دار الكتب المصرية المرموز إليها بـ (د) رقمها (١٠) مصطلح: هذه النسخة ناقصة من أولها وآخرها، وتبدأ من وسط حرف الحاء وقط سقطت بعض التراجم في باب (حَكيم وحُكيم وحَليم) وتنتهي في وسط حرف الياء آخر الحروف في باب (يعيش ونعيش) ولذا ذكر هذا الكتاب في فهرس دار الكتب لمؤلف مجهول، وقد ثبت بالمقارنة مع النسخ الأخرى أنها نسخة من كتاب أبي بكر بن نقطة، وعدد اللوحات في حدود مائة وسبعين لوحة، بخط نسخي عادي قديم دقيق، وعدد الأسطر (٢٧) سطرا، وهذه النسخة غير واضحة كوضوح النسخ الأخرى وقد راجعت في هذه النسخة عدة لوحات فلاحظت أنها نسخة جيدة من حيث الصحة والدقة إال أنها تسقط الأحاديث التي يذكرها المؤلف بسندها بين حين وآخر وليس فيها تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ».

شكل (٧): دار الكتب المصرية ١٠ مصطلح، ف ١٣٧.

٨. منظومة في مقتل الحسين:

جاء في فهرس التاريخ، القسم السادس ص٢٣٠: منظومة في مقتل الحسين، لم يعلم الناظم، أولها:

الحمد لله على ما قدَّرا   نحمده وإن جرى ما قد جرى

وآخرها:

لا تمكنن إن قضيت الوترا   وإن خرجتَ منه فامشِ القهْقرَى

قال أستاذ عصام: كتبها في قرية البصيرة من قرى الحِلَّة - كاظم بن موسى بن محمد الرضا بن موسى بن جعفر كاشف الغطاء النجفي، وأتمها في شهر ربيع الثاني من عام ١٣٤١هـ.

قلت: كاتبُها هو ناظمُها؛ إذ هي نسخة المؤلف الأم، واسمها «المقبولة الحسينية» ودليل ذلك ما جاء في كتاب الذريعة إلى تصانيف الشيعة (١٢/ ١٦): «٥٨٠٣: المقبولة الحسينية، أرجوزة في شرح وقعة الطف، وبعض ما يتعلق بسيد الشهداء (ع)، للشيخ هادي بن الشيخ عباس بن الشيخ علي بن جعفر كاشف الغطاء المعاصر، طبع في النجف سنة ١٣٤٢ بمباشرة الشيخ صادق الكتبي، وذكر هو وجه التسمية».

ونشرت حديثا في مؤسسة كاشف الغطاء العامة، العراق، النجف الأشرف، ٢٠١٣م.

وأن يُظنَّ المؤلف ناسخًا من أسباب الجهالة التي قد يقع فيها مفهرسو المخطوطات، وذلك يكون في تلك الأسماء المغمورة التي لا يعلمها كثير من الناس، ولا يوقف عليها

إلا بعد بذل الوسع واستقصاء البحث، وذلك توفيق من الله وحده!

شكل (٨): آية الله الحكيم العامة، النجف ١/ ١٩٤، والمعهد ٢٥١٦، ٤٤ق، ١٣-١٥س، ١٤٠٥×١٧سم

البلاغة

٩. الإِيس في غُرَر التجنيس:

جاء في فهرس البلاغة، القسم الثاني ص (١٣): الإيس في غرر التجنيس، لمجهول.

قلت: نشره المحقق هلال ناجي في مطبعة «عالم الكتب» بعنوان: الأنيس في غرر التجنيس، ونسبه إلى أبي منصور الثعالبي، وقال في مقدمته: حين وفقتُ بعد جهد إلى تصويرها (يعني نسخة دار الكتب) وهي تحمل رقم: ١٥٠٠ أدب، بدار الكتب المصرية ... لم يطل بحثي عن مصنف هذه المخطوطة ذلك أني كنت عارفًا بأسلوب الثعالبي في مصنفاته فرأيتها شديد الشبه بها. راجع أدلته التفصيلية في مقدمته.

شكل (٩): دار الكتب المصرية (١٥٠٠أدب)، والمعهد (٦٦)، ٦٦ق، ٢٢-٢٣س، ١٩× ٢٣سم، نسخها: محمد بن محمد بن أحمد سنة ٦٩٠هـ

أدب

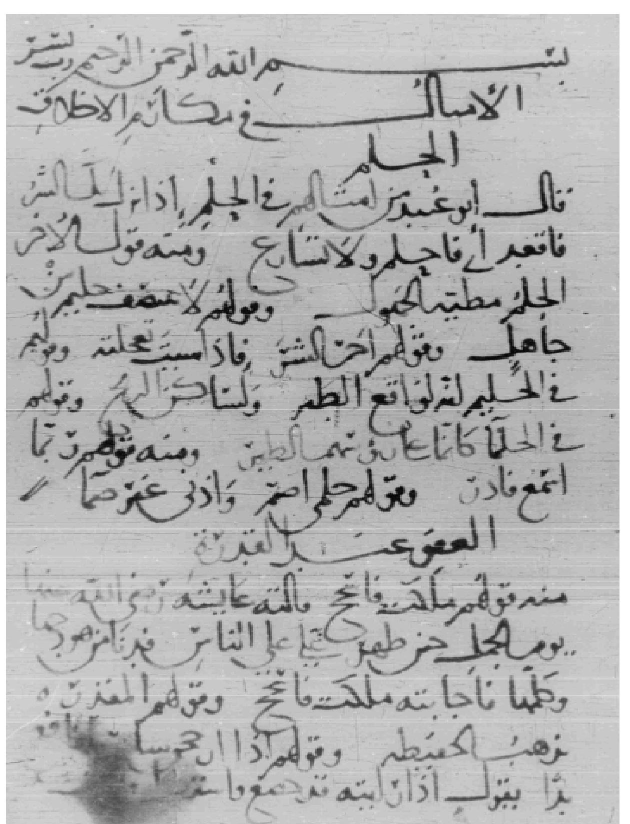
١٠. الأمثال في مكارم الأخلاق:

جاء في فهرس الأدب، القسم الثاني، ص (٧٢): الأمثال في مكارم الأخلاق، أو الدرة في النوادب والمراثي والتعازي والتعاني، لمؤلف مجهول.

أولها: الأمثال في مكارم الأخلاق، الحلم: قال أبو عبيدة: من أمثالهم في الحلم، (إذا نزل بك الشر فاقعد)، أي فاحلم ولا تسارع.

آخرها: مات والله ابني، ما أوصي بهذا إلا ليعزيني عن نفسه، وكان سهل بن هارون يقول في تعزيته إذا عزى: التهنئة بآجل الثواب أوجب من التعزية على عاجل المصيبة، تم كتاب الدرة، وبالله التوفيق، في النوادب والمراثي والتعازي والتهاني، يتلوه إن شاء الله كتاب اليتيمة في النسب.

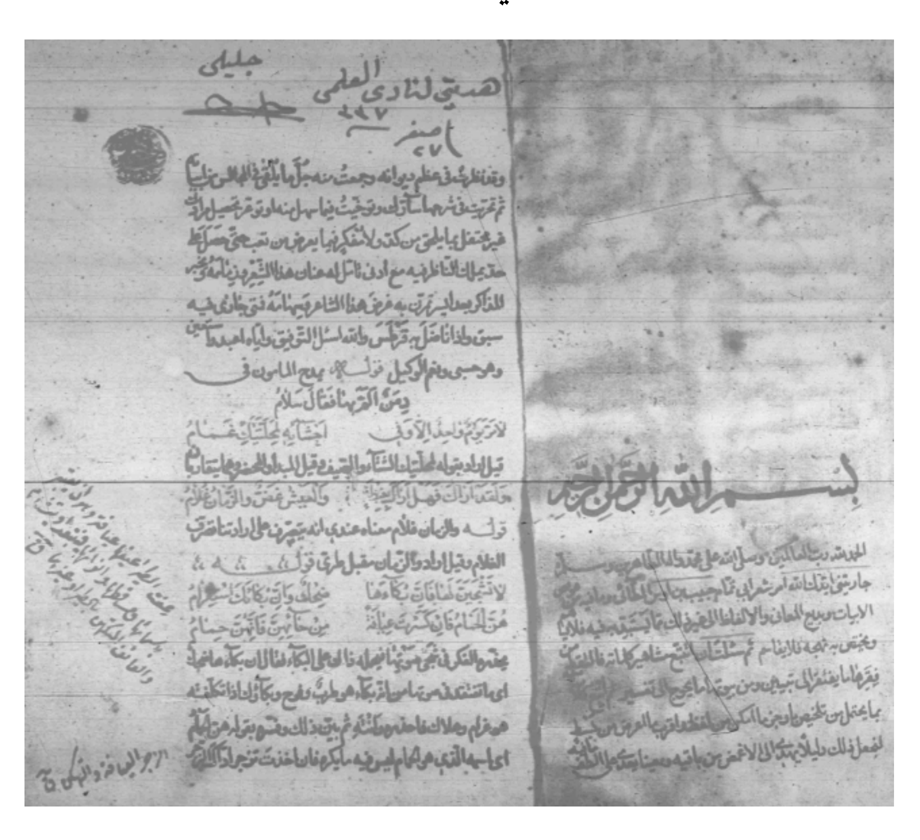
دليل النسبة: الصواب أنه قطعة من كتاب «العقد الفريد» لابن عبد ربه (ت٣٢٨هـ)، ولمطابقة أول النسخة وآخرها بالكتاب المطبوع، انظر: «العقد الفريد»، ط.١، دار الكتب العلمية من (٣/ ٤٠) إلى (٣/ ٢٦٤).


بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر
الأمثال في مكارم الأخلاق
الحلم
قال أبو عبيدة من أمثالهم في الحلم إذا نزل بك الشر
فاقعد أي فاحلم ولا تسارع ومنه قول الأكثم
الحلم مطية الجهول

شكل (١٠): مكتبة السيد محمد المطهر بصنعاء، ضمن مجموع الكتاب (١)، رقم الحفظ (١٠٠٧)، بخط النسخ، ١٧-١١ سطرا

١١. شرح مشكلات ديوان أبي تمام:

جاء في القسم الرابع من فهرس الأدب ص (١٨٣): شرح مشكلات ديوان أبي تمام، لمجهول، (أبو تمام حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، المتوفى ٢٣١هـ).



شكل (١١): مكتبة الأوقاف - الموصل ٨/٢٦، المعهد ١٩٣٠، ٦٩ق، ١٩س، ١٤× ٢١,٥سم، نسخها: محمد صالح الشريف سنة ١١٥٦هـ بخط النسخ

أولها: ... جازيتني -أيدك الله- أمر شعر أبي تمام حبيب بن أوس الطائي وما فيه من عويص الأبيات وبديع المعاني والألفاظ إلى غير ذلك... ثم سألت أن أتتبع مشاهير كلماته فألتقط من فِقَرها ما يفتقر إلى تبيين، ومن بيوتها ما يحوج إلى تفسير...

وآخرها: قد سهل الله، وله الحمد بتمام إقبالك، وسعادة جدّك، الفراغ مما التمست الاشتغال به من فَلْي شعر أبي تمام، والتقاط أبياته البديعة المعاني المشكلة المباني، وتحمّل النصَب في شرحها...

العنوان: كما قال المفهرس، وعلى ذلك نُشر الكتاب.

المؤلف: أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت٤٢١هـ).

أدلة النسبة: انظر: شرح مشكلات ديوان أبي تمام، للمرزوقي، بتحقيق د. عبد الله سليمان الجربوع، مطبعة المدني.

قال محقق الكتاب ص (١٤): صحة نسبته للمرزوقي ثابتة لا خلاف عليها، فقد نسبه لنفسه، وأحال عليه في نصين مختلفين ذكرهما ابن المستوفي نقلا عن كتاب «الانتصار».

وقد اعتمد المحقق على أربع نسخ في تحقيق الكتاب، كان من ضمنهم نسخة المعهد. انظر ص (٦١).

١٢. كتاب في النساء:

جاء في القسم الخامس من فهرس الأدب ص (١٤٨): كتاب في النساء، لمؤلف أندلسي مجهول.

(ينقل عن مصادر قديمة آخرها من القرن السادس الهجري).

تبدأ بباب (ذكر أوصاف النساء على الإجمال)، أوله: كان بالمدينة في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة من المخنثين يدخلون على النساء فلا يُحْجَبون: هيت وهرم ومانع. وكان هيت يدخل إلى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، فدخل يومًا على أم سلمة ورسول الله عندها...

وتنقص من آخرها، وآخر الموجود منها أثناء باب يشتمل على ملح من ملح المفاكهات والمطايبات، قوله: فقالوا: أما يكون أجمل منها؟ فقال: اسألوا عن عفافها فقيل له هي أعف الناس؛ فأرسل إليها مالا ... وقال: تستعين به على صيانة جمالها ورونق أدبها.

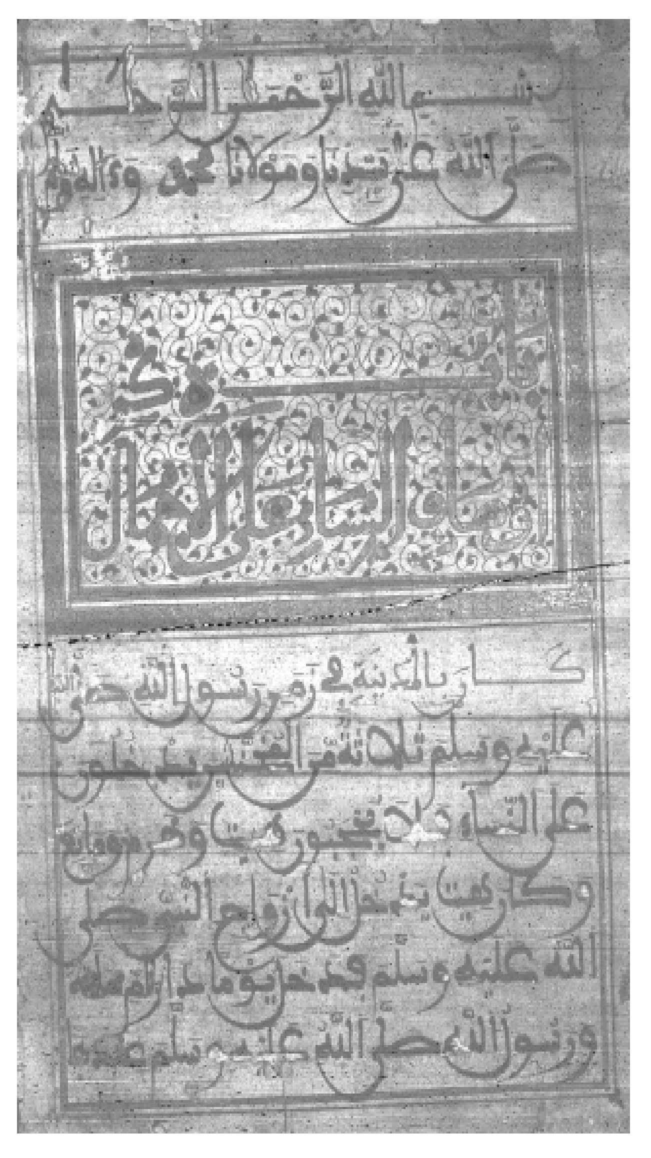
العنوان الصحيح: تحفة العروس ومتعة النفوس.

المؤلف: محمد بن أحمد التيجاني.

أدلة النسبة: انظر: أول النسخة الخطية وطابقها مع كتاب تحفة العروس بتحقيق جليل العطية من ص (٢٥٥) إلى آخر الكتاب ص (٤٥٧).

وفي المعهد نسخٌ عدَّةٌ من الكتاب، أرقامها:

[الأدب - ٤١٤، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦].



شكل (١٢): الخزانة الملكية بالرباط (٢٢٧٣) والمعهد (٢١٤١)، ١٩٢ق، ١٤س، ٢٢,٥×٣١سم، بخط مغربي، مجدولة، بها نظام التعقيبة.

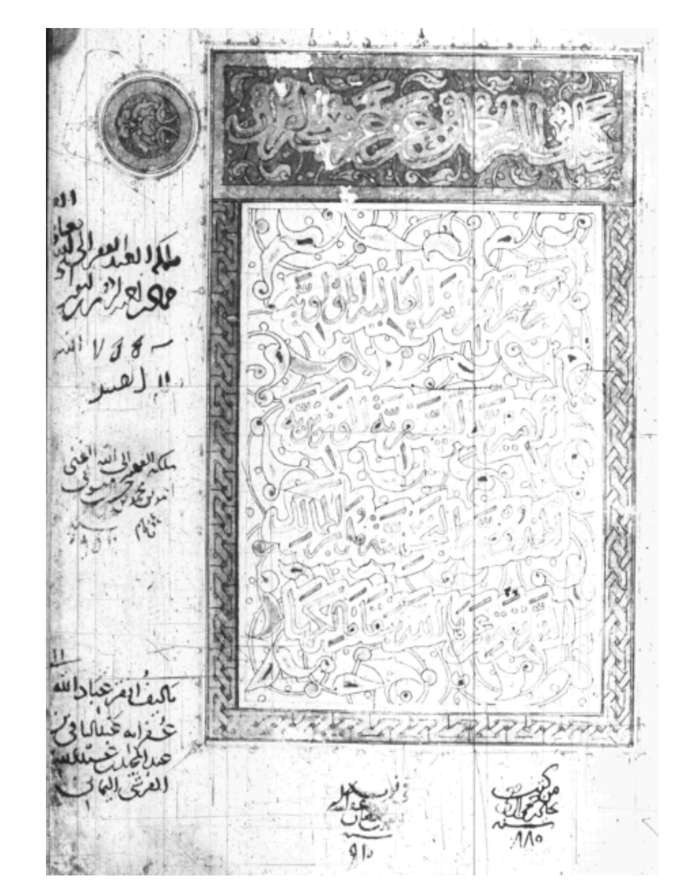
تفسير

١٣. الترجمان عن غريب القرآن:

جاء في الجزء الأول - فؤاد سيد ص (٢٦) رقم (٧٣): الترجمان عن غريب القرآن، وهو كتاب مرتب على حسب السور لا على حرف المعجم، لمؤلف غير معروف، نسخة كتبت في أول القرن الثامن بخط نسخ نفيس جدا، عليها تملك مؤرخ بسنة ٧٥٥، بأوله لوحة مذهبة وقد كتبت برسم الخزانة العالية المولوية الأميرية الوزيرية المخدومية النجمية.

أوله: الحمد لله منزل كتابه العزيز المجيد، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه... أما بعد. فإن الله تعالى أخطر ببالي أن أصنع تفسيرا لغريب لغة القرآن العزيز، المحتوي على المعنى البسيط، واللفظ الوجيز؛ لأشارك من تقدَّمني في ذلك.

آخره: والخناس الذي من عادته أن يخنُس منسوب إلى الخنوس وهو الرجوع من الجنة والناس بيان للموسوس، وهما ضربان إنسي وجني كما قال تعالى {شياطين الإنس والجن}. الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا.



شكل (١٣): فاتح ٦٣٧، ١٠٠ ق، ١٨×٥, ٢٤ سم

النسبة: جاء في الهامش الأيسر من صفحة عنوان النسخة ما نصه: تأليف أفقر عباد الله إلى غفرانه عبد الباقي بن عبد المجيد بن عبد الله القرشي اليماني.

وهذه النسبة لم يذكرها المفهرس لأحد سببين في ظني: الأول: أنه لم يرها.

والثاني: أنه رآها ولكنه شك في صحتها، فأعرض عن ذكرها وأبقى المخطوط على جهالته.

وقد حقق الكتاب موسى بن سليمان آل إبراهيم على هذه النسخة، وسقط من نشرته مقدمة المؤلف وهي مثبتة في نسخة المعهد، وكتب في صفحة العنوان للإمام تاج الدين أبي المحاسن عبد الباقي بن عبد المجيد بن عبد الله (ت٧٤٣هـ) ولم يذكر أدلة النسبة، ولم أقف على أحد ترجم للقرشي اليماني يذكر هذا الكتاب في مؤلفاته.

وفي النسخة وقف السلطان محمود خان، وتملك سنة ٨٨٥هـ وآخر سنة ٩١٥هـ، وآخر سنة ٩٥٧هـ، وبالنسخة الدوائر المنقوطة، وكتب في آخرها قوبل بحسب الطاقة والاجتهاد.

التوحيد والملل والنحل

١٤. الرد على أبي الحسن الشاذلي في حزبه:

جاء في الجزء الأول - فؤاد سيد ص (١٥٨) رقم (١٦١): الرد على أبي الحسن الشاذلي في حزبه، لمؤلف مجهول، نسخة كتبت سنة ٧٢٣ بقلم نسخ معتاد، كتبها أيوب بن ... بن صخر العامري بحمص الشام، وبأولها نقص، وأولها: الوجه الثاني، ما في هذا الحزب من المنكرات مع أنه أمثل مما هو دونه من الأحزاب.

قلت: مؤلف الكتاب ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) نُشر بعنوان: «الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق». وعلى هذه النسخة نشر المحقق د. علي العمران الكتاب في دار عالم الفوائد، وقد وقف على نسخة أخرى محفوظة في لجنة التراث والتاريخ بدولة الإمارات تحت رقم (١٤٩) [٢١٧] عدد أوراقها (٢٨ ورقة) وفيها أول الكتاب الناقص من نسخة المعهد، فأعاد نشره ثانية بعد مرور ثماني سنوات في نفس الدار.

شكل (١٤): أمانة ١٣٠٢، ٩٥ ق، ١٣×١٨سم

أوله: الوجه الثاني: ما في هذا الحزب من المنكرات مع أنه أَمْثل مما هو دونه من الأحزاب ونحنُ نُنَبِّه على بعض ذلك وعلى ترتيب الحزب في ذلك:

قوله: وعلمُك حسبي.

فإنَّ السُّنةَ أن يُقال حسبيَ الله واللَّهُ حسبي ونحو ذلك كما قال تعالى {الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ

النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُم} [آل عمران ١٧٣].

ولمطابقة أول المخطوطة مع المطبوعة، انظر: الرد على الشاذلي لابن تيمية، تحقيق، علي محمد العمران، نشرة دار عالم الفوائد، ص (٣).

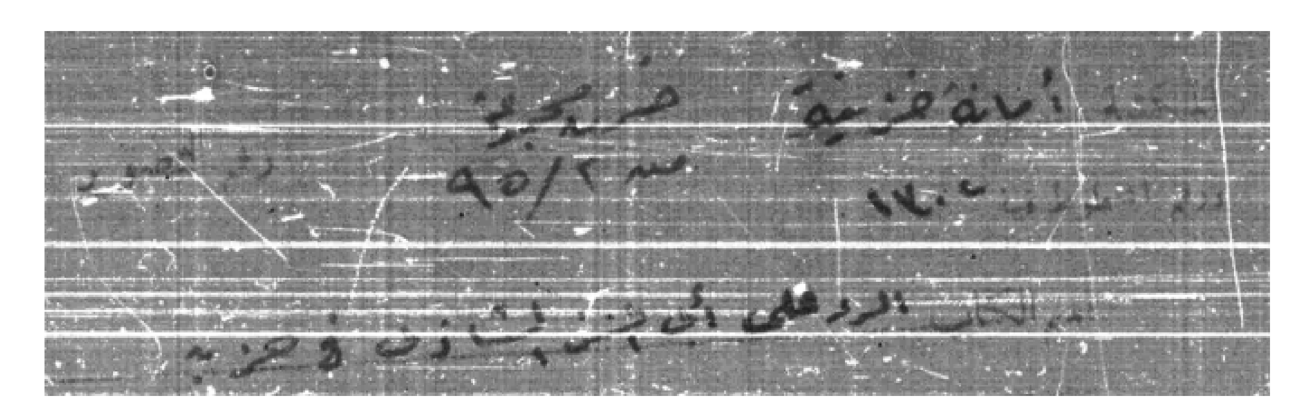
آخره: فليتدبر العاقل هذه الأمور فإنه يزول بها عنه شبهات كثيرة، وقد بسط الكلام عليها في غير هذا الموضع وإنما نبهنا هنا على بعض ما يتعلق بكلام هؤلاء أهل الوحدة والله الهادي إيل سواء السبيل، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

ولمطابقة آخر المخطوطة مع المطبوعة، ينظر: الرد على الشاذلي ص (٢٢١).

ويوجد نقل مهم يتعلق بنسخة المعهد التي عليها حقق الكتاب، وترتيبها أنقله لك للأهمية، يقول د. علي العمران في مقدمته ص (٣٥-٣٦): المخطوطة حالتها جيدة، كتبت بعض فصولها وعناوينها بالمداد الأحمر فلم تظهر واضحة في التصوير، وقد وقع في بعض صفحاتها تشويش لعله من التصوير، وبعض البياضات في مواضع أخر، كما وقع خلل أيضا في ترتيب بعض أوراقها فكانت الأوراق (١٤أ-٢١ب) حسب ترقيم النسخة مكانها الصحيح بعد (ق ٢ب) وتكون الأوراق (٣أ-١٣ب) مكانها الصحيح بعد (ق٢١ب) حسب ترقيم النسخة.

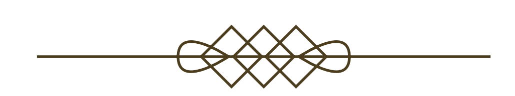
أما في ما يتعلق بأصل النسخة المصورة فقد قال المحقق ص (٣٥): ولم أعرف أين أصلها.

قلت: وهي نسخة مكتبة أمانة خزينة بتركيا، كما جاء في بطاقة الفهرسة أول المخطوطة:



وللمكتبة فهرس ميكروفيلم في المعهد برقم (١١) فن: فهارس ومكتبات، غير مفهرس.








عناية النعيمي بـ «صحيح مسلم» (ت٩٢٧هـ)

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان




عناية النعيمي بـ «صحيح مسلم»[(١)]

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

لا تقل عناية النعيمي بـ «صحيح مسلم» عن عنايته بـ «صحيح البخاري»، وتمثَّل ذلك في عدة مظاهر؛ أهمها:

* سماع النعيمي «صحيح مسلم»:

سمع النعيمي «صحيح مسلم» أكثر من مرة، وقد تبيَّن لنا أن النعيمي سمع «صحيح البخاري» على أكثر من خمسة من مشايخه، وأجازه به عدد منهم، وهكذا كان شأنه مع «صحيح مسلم»؛ فقد سمعه من غير واحد منهم، وهذا الذي وقفتُ عليه منهم:

١. زين الدين عبد الرحمن بن خليل بن سلامة بن أحمد بن يونس بن شريف الأذرعي، أبو الفهم القابوني، الشهير بـ (ابن خليل) (٧٨٤-٨٦٩هـ).

قال النعيمي في «ختم صحيح مسلم» (ق٣/ ب): «أخبرني بـ «صحيح مسلم» المذكور جماعات، منهم: المعمَّر الرُّحَلة زين الدين أبو الفهم عبد الرحمن ابن الشيخ خليل الأذرعي...» وساق إسناده إلى مسلم، وسيأتي.

وسمع النعيمي «الصحيح» عليه «سنة ست وستين وثمان مئة بالجامع الأموي»[(٢)] «تجاه باب الخطابة»[(٣)]، وكان النعيمي آنذاك في ريعان شبابه؛ فهو ممن تخرج به.

٢. برهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمود الناجي.

أفاده النعيمي على إثر (رقم١٥) من «تحفة البررة»؛ ففيه على لسان ابن فهد المكي:

«وقرأ شيخنا الناجي إلى آخر حديث المذكور على تاج الدين المسمَّع المشار إليه

(١) مُستلٌّ من كتابي «ترجمة العلامة محيي الدين عبد القادر بن محمد النعيمي وآثاره العلمية»، وهو المجلد الأول بين يدي تحقيقي لما تبقَّى من تراث النعيمي.
(٢) أفاده النعيمي في «اللطائف في أمر الوظائف» (ق٥/ أ).
(٣) «نوادر الإجازات والسماعات» (٤٨) لابن طولون.

أول «صحيح مسلم»، وأجاز له - أي: النعيمي - ولي وللحاضرين بذلك».

٣. تاج الدين عبد الوهاب بن عبد الله بن محمد بن غنايم بن سُلَيم الكفربطنائي، الشهير بـ(ابن الجمَال) - بتخفيف الميم بعد الجيم - (٧٨٥-٨٧٤هـ).

أجاز تلميذه النعيمي بـ«صحيح مسلم»، وروى النعيمي عنه منه في «ختم صحيح مسلم» (ق٣/ ب) بسنده إلى مسلم.

* توصيف نسخة النعيمي من «صحيح مسلم»:

من حسن حظنا أننا - ولله الحمد والمنة - عثرنا على (الجزء الخامس) إلى (الجزء العاشر) من نسخة النعيمي من «صحيح مسلم»، وهي الآن في مكتبة الملك عبد العزيز آل سعود في المدينة النبوية، تحت (رقم٢٠، مجموعة شيخ شيوخنا عمر بن حمدان)، وتقع في (١٨٢) ورقة، في كل ورقة لوحتان، يبتدئ هذا المجلد بـ(كتاب الأشربة) وينتهي بـ(فضائل فاطمة) من كتاب (فضائل الصحابة).

سمع النعيمي على شيخه قطب الدين محمد بن محمد بن خيضر الخيضري، وكان ذلك في مجالس عديدة بلغت ثلاثة وتسعين مجلسًا بانتهاء (الجزء العاشر) منه، وأجازه الخيضري بذلك.

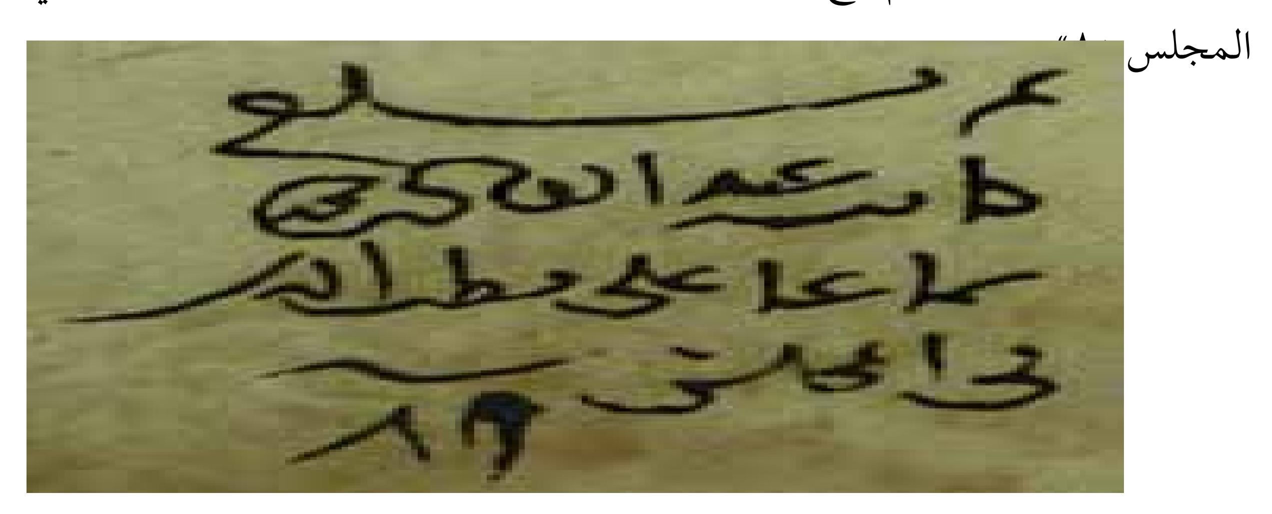
وكان هذا السماع بقراءة نجم الدين أحمد ولد القطب الخيضري[١]، وهو مثبت عند النعيمي على النسخة التي امتلكها بطريق الشراء الشرعي؛ فعلى غلافها: «ملكه بطريق الشراء - بفضل الله تعالى - فقير عفو ربه: عبد القادر بن محمد بن عمر النعيمي - غفر الله له وللمسلمين -، مع تعليق «الصحيح»، رحم الله جامعه ونفع. انتهى».

واشتراه من الشيخ عبد الرحمن بن علي بن أحمد الشهير بـ(الشاغوري) الفرضي[٢] (٨١٨-٨٩٢هـ)؛ إذ على النسخة ملكية له، وعلى حواشي هذا (الجزء) بخط النعيمي سماعاته على الخيضري، وهذه مواطنها:

---

(١) ترجمه النعيمي في «العنوان» (رقم٩١ - بتحقيقي)، وأرَّخ وفاته سنة (٩٢٧هـ).
(٢) ترجمه النعيمي في «العنوان» (رقم٦٤ - بتحقيقي)؛ قال: «وكان أُمَّةً في علم الفرائض».

١. (ق١٦/ ب): «ثم بلغ كاتبه عبد القادر بن محمد سماعًا على قطب الدين في المجلس ٨٠».



٢. (ق٥١/ أ): «ثم بلغ كاتبه في المجلس ٨١».

٣. (ق٦٥/ أ): «ثم بلغ كاتبه عبد القادر ذلك في المجلس ٨٢».

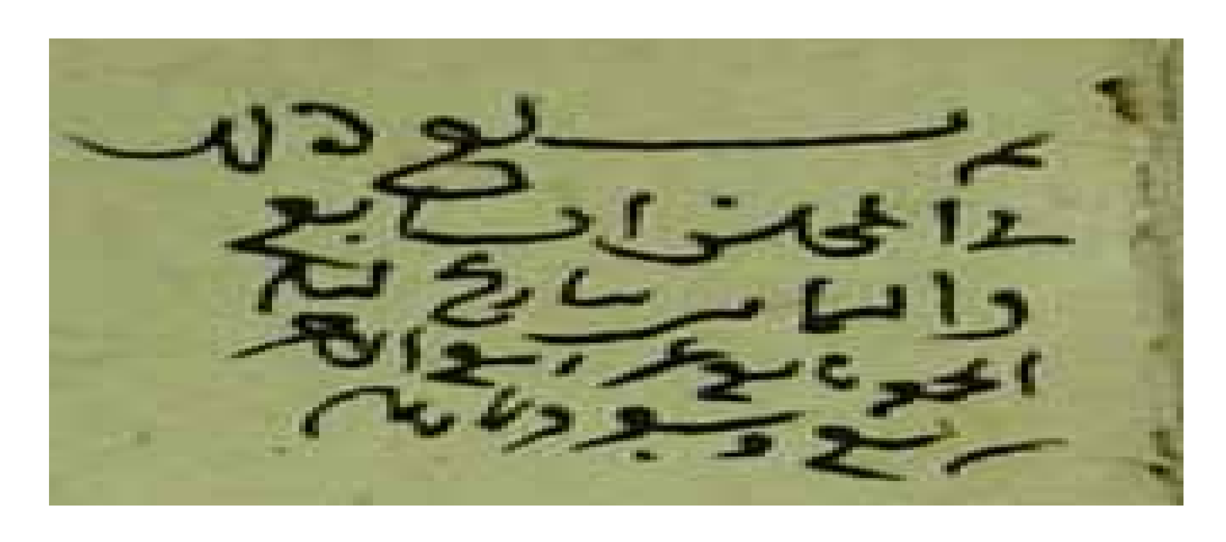
٤. (ق٨٠/ ب): «ثم بلغ كاتبه عبد القادر بن محمد بن عمر ذلك في المجلس ٨٣ على المشار إليه - نفع الله به -».

٥. (ق٨٩/ أ): «ثم بلغ كذلك في المجلس الرابع والثمانين».

٦. (ق١٠٥/ أ): «ثم بلغ كذلك في المجلس الخامس والثمانين».

٧. (ق١٢٣/ ب): «ثم بلغ كاتبه في المجلس السادس والثمانين».

٨. (ق١٤٤/ أ): «ثم بلغ ذلك في المجلس السابع والثمانين بتاريخ ليلة الجمعة تاسع عشر ربيع الآخر سنة سبع وسبعين وثمان مئة».



٩. (ق١٥٢/ أ): «ثم بلغ ذلك في الثامن والثمانين».

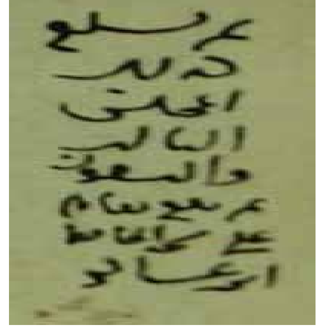
١٠. (ق١٦٧/ ب): «ثم بلغ كذلك في المجلس التاسع والثمانين».

١١. (ق١٨٤/ ب): «بلغ ذلك المجلس التسعون[1]».

١٢. (ق٢٠٤/ ب): «ثم بلغ كذلك المجلس الحادي والتسعون».

١٣. (ق٢١٨/ أ): «ثم بلغ كذلك المجلس الثاني والتسعون».

١٤. (ق٢٢٨/ أ): «ثم بلغ كذلك المجلس الثالث والتسعون، ثم بلغ مقابلة على نسخة الحافظ ابن عساكر».



وظهرت آثار هذه المقابلة بإثبات الفروق بين أصله ونسخة ابن عساكر في مواطن، مثل (ق٢٢٩/ ب) و(٢٣٠/ أ) و(٢٣٥/ ب) و(٢٣٩/ أ).

١٥. (ق٢٤٢/أ): «ثـم بلغ كذلك المجلس الرابع والتسعون».

تضمنت هذه المجالس من (مجلس ثمانين) إلى (الرابع والتسعين) تصويبات وإثبات فوائد تخص «صحيح مسلم»، ولم يذكر النعيمي إسناده من طريق شيخ الخيضري إلى مسلم بسبب فقدان الأجزاء الأولى والأخيرة، ومن العادة إثبات ذلك عليهما أو أحدهما.

* إسناد النعيمي إلى «صحيح مسلم»:

ومن حسن حظِّنا أن النعيمي كشف لنا عن إسناده إلى «صحيح مسلم» في كتابه «ختم صحيح مسلم» (ق٣/ ب)؛ فقال:

«أخبرني بـ «صحيح مسلم» المذكور جماعات، منهم:

- المعمَّر الرُّحَلة زين الدين أبو الفهم عبد الرحمن ابن الشيخ خليل الأذرعي الدمشقي،

(١) كذا!

أنا به المسند المكثر زين الدين أبو حفص عمر بن محمد البالسي، أنا به جماعة مستكثرة؛ منهم:

- أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد قيم دار الحديث العالمة - وأنا حاضر في الخامسة -، أنا أبو العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي سماعًا عليه، أنا أبو عبد الله محمد بن علي الحرَّاني، أنا فقيه الحرم أبو عبد الله محمد بن الفضل الفراوي الشافعي، أنا أبو الحسن عبد الفاخر بن محمد الفارسي، أنا أبو أحمد محمد بن عيسى الجُلودي، أنا أبو إسحاق إبراهيم الفقيه، عن أبي الحسين مسلم بن الحجاج به».

وروى بسنده هذا في كتابه «ختم صحيح مسلم» عدة أحاديث، ومن الجدير بالذكر أن النُّعيمي ممن أقرأ «صحيح مسلم» في المسجد الأموي، وكان يختمه في رمضان؛ فها هو يقول في (ديباجة) «ختمه» (ق٢/ أ) ما نصه:

«فقد وفَّقنا الله - سبحانه وله الفضل والحمد والشكر والامتنان - لقراءة هذا «الصحيح» الذي هو أصح الكتب بعد القرآن، وأعاننا - بكرمه - على ذلك وعلى تذكير الإخوان في هذه الأشهر المباركة والأيام الحسان، وقد قدَّر الله الختم في هذا اليوم المبارك في هذا المكان؛ فرحمة الله - تعالى - على جامعه ورواته، وأدخلنا وهم أعالي الجنان».

فلم تكن عناية النعيمي بـ«صحيح مسلم» بمجرد أن علماءه أجازوه به، وأنه اتصل به سندًا كما كان يقع في العادة للمحدِّثين في عصره، وإنما درس متنه ونقحه، واعتنى باختلاف الرواة وحرر ما وقع لهم من ذلك، ناهيك عن بيان غريبه والتعريف برواته، وظهر ذلك جليًّا في امتلاكه لنسخة محررة من «رجال صحيح مسلم» لابن منجويه، وأنه احتفل بها، وكتب أربعة وستين حاشية عليه، وأثبتها بخطه، وهي التي نشر الكتاب عنها وأهمل المحقق ذلك، مما استدعاني إلى تجريدها ودراستها ونشرها على حدة[1].

* أهمية «حواشي النعيمي على صحيح مسلم»:

---

(١) انظر التفصيل في: (مبحث المؤلفات) تحت (حواشي رجال «صحيح مسلم»).

لا تقل أهمية «حواشي النعيمي على صحيح مسلم» عن حواشيه على «صحيح البخاري» إن لم تزد عليها، ذلك أن النعيمي لم يقتصر على معارضة النسخة التي آلت إليه بالشراء على أصل واحد؛ بل على أصول متقنة، وكان ذلك تحت عيني شيخه العلامة المحدث قطب الدين الخيضري الذي أثبت بخطه(١) عند ذكر إجازته للنعيمي:

«بلغ صاحبه الشيخ العالم الفاضل المفيد زين الدين عبد القادر النعيمي الشافعي - بارك الله فيه - سماعًا علي ومعارضته بأصله هذا مع أصول متقنة، يقرؤه الولد نجم الدين أحمد ولد كاتبه، وسمع معه جماعة متعددة».

ومن الأصول المتقنة التي قابل عليها النعيمي أصلُ العلامة ابن عساكر ونسخته من «الصحيح».

*** ما تحتويه «الحواشي»:**

ما قلناه عن «حواشي النعيمي على البخاري» يقال عن «حواشيه» هذه؛ فنسخته أصلًا عليها حواشي مهمة، تشمل الغريب وضبط بعض الكلمات، ولأن النسخة ناقصة الآخر لم نعرف صاحبها ولا اسم ناسخها، وأقدره بالقرن التاسع الهجري.

أثبت النعيمي عند ملكيته لها بالشراء ما رسْمُه: «مع «تعليق الصحيح»»، ولكن الغالب حواشيه، وهي تخص ذكر اختلاف النسخ من «الصحيح» مع إثبات الزيادات، وتخطئة بعض الرواة، مع ضبط كثير من الأسماء والمواضع والمعاني بالحروف، مع بيان الغريب والمبهمات، وذكر الاستدراكات على مسلم في بعض الأسانيد أو الرواة أو الزيادات والأحكام الفقهية المستنبطة من الحديث بطريق الإشارات والتلخيصات في الغالب وبالبسط أو بالإشارة إليه؛ كقوله في (ق٢١٧/ أ): «بسطه النووي»، ولعله يقول عنه أو عن القاضي عياض: «وبسطه»، كما تراه - مثلًا - في (٣٣/ أ و٨٥/ ب و٨٧/ أ و١١٨/ أ و١٢٤/ ب)، وهذا مثال على ذلك:

كتب النعيمي على ما أخرجه مسلم (٢١٢٨) من حديث أبي هريرة رفعه: «صنفان

(١) انظره تحت: (نموذج رقم٤) الملحق آخر الكتاب.

من أهل النار لم أرهما: قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات، رؤوسهن كأسنمة البُخت المائلة، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا»؛ فقال ما نصه:

«هذا الحديث من معجزات النبوة؛ فقد وقع هذان الصنفان، وهما موجودان، وفيه ذم هذين الصنفين، قيل: معناه:

(كاسيات) من نعمة الله - تبارك وتعالى -.

(عاريات): من شكرها.

وقيل: معناه: تستر بعض بدنها وتكشف بعضه إظهارًا لجمالها[1] ونحوه، وقيل: تلبس ثوبًا رقيقًا يصف لون بدنها.

وأما (مائلات) فقيل: معناه: عن طاعة الله - تعالى - وما يلزمهنَّ حفظُه.

(مميلات) لأكتافهنَّ، وقيل: مائلات يمتشطن المشطة الميل، وهي مشطة البغايا، مميلات يمشطن غيرهن تلك المشطة.

ومعنى (رؤوسهن كأسنمة البخت) أي: يكبِّرنها ويعظِّمنها بلف عمامة أو عصابة أو نحوهما» (ن).

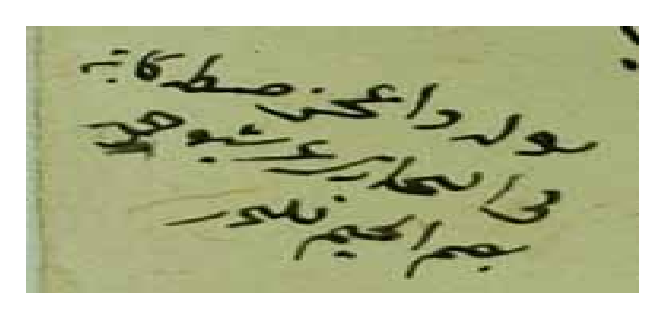
وإشارة (ن) رمز إلى نقله عن الإمام النووي في «المنهاج»، والكلام فيه (١٤/ ١١٠)، وأما إشارة (ح) فهو إلى فوائده التي أثبتها عند قراءته على شيخه قطب الخيضري، وهي لشيخه.

ولعله يشير في هذه «الحواشي» إلى صنيعه في «حواشيه على البخاري»، قال النعيمي تحت (باب حمل الرجل المرأة ذات المحرم منه خلفه)، وأورد حديث أسماء بنت أبي بكر - وهو في «صحيح البخاري» (رقم ٣١٥١، ٥٢٢٤) -، وفيه: «وأَسْقي[2] الماءَ وأَخْرُزُ غَرْبَه وأعْجُزُ»، قال النعيمي في (ق١٠٣/ أ):

(١) عند النووي: «بحالها»، ولعله في بعض نسخه كالمثبت.

(٢) هذه مهمة في أن النعيمي ضبط نسخته من «صحيح البخاري» على عدد من شيوخه، وسبق أن ذكرنا ذلك.

«قوله: «وأعجز» ضبط كاتبه في «البخاري» عن شيوخه[(١)] بضم الجيم؛ فليحرر».



ومن الأهمية بمكان أن يعلم القارئ أن نسخة النعيمي هذه قبل أن يمتلكها كانت عليها حواش، ولا سبيل لتمييزها إلا من يعرف خط النعيمي؛ فهي تفارقه كثيرًا.

ثم قابل النعيمي هذه النسخة على عدة أصول متقنة على شيخه قطب الدين الخيضري، وأثبت عليها ما هو مسبوق بحرف (ح)، ثم أثبت بعد ذلك عند مطالعاته وتدريسه وأبحاثه بخطه حواشي أخرى، أهملها ولم يرمز لها.

* نقل فائدة عن شيخه القطب الخيضري:

لم يكثر النعيمي في هذا (الجزء) من نقل الفوائد عن شيخه الذي قرأه عليه، وهو القطب الخيضري؛ فهي ليست بغزارة الفوائد التي نقلها عن شيخه الناجي لما عرض عليه «صحيح البخاري» ولكنها لم تعدم.

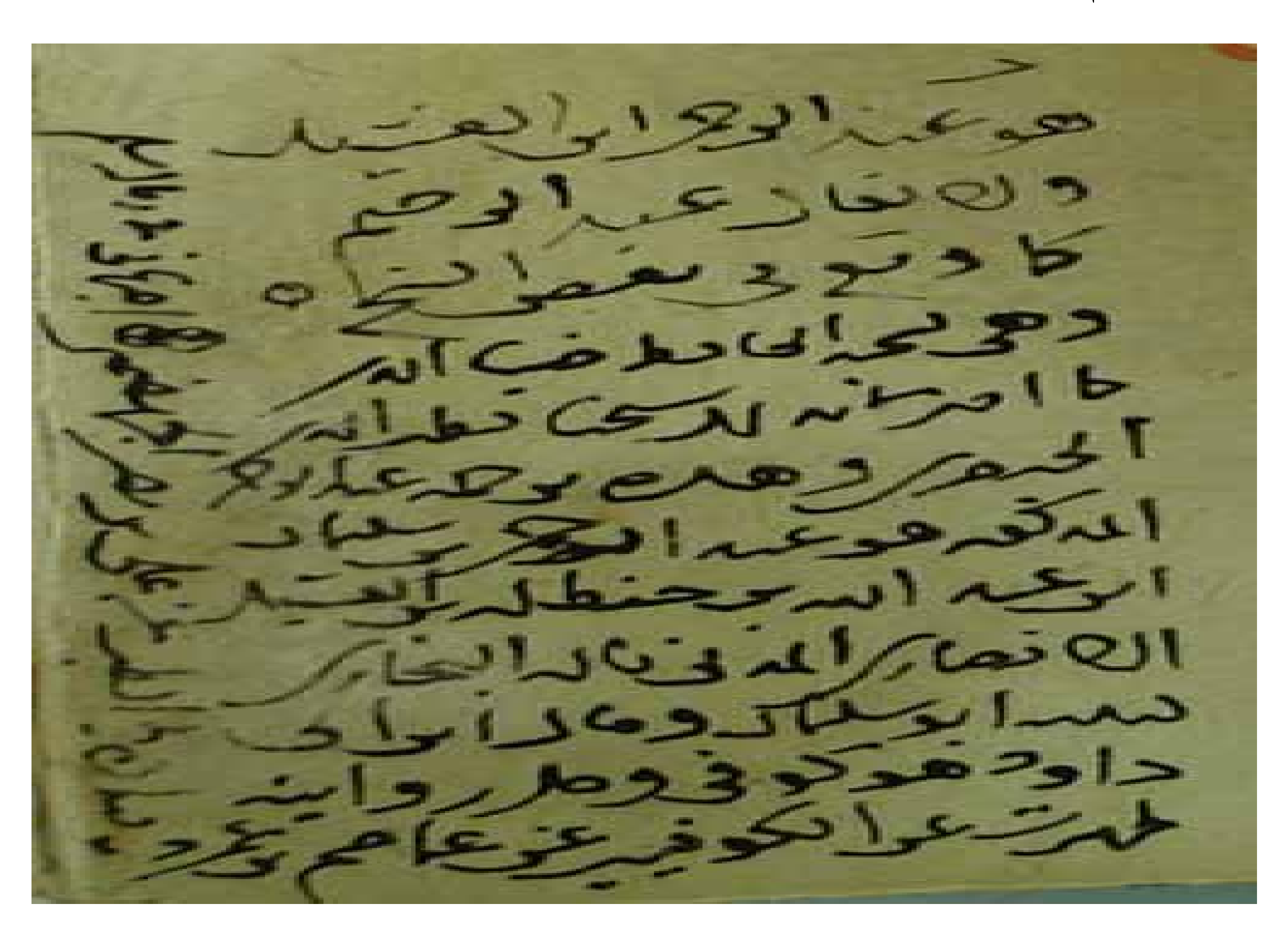
نقل عنه النعيمي في «حواشيه على صحيح مسلم» (ق١١٣/ ب)، ومن ذلك: ما أورده تحت (باب التداوي بالحجامة) في حديث أخرجه مسلم في «صحيحه» (رقم٢٢٠٥)، وفي إسناده راوٍ اسمه (عبد الرحمن بن سليمان)؛ فكتب النعيمي ما رسمه:

«هو عبد الرحمن ابن الغسيل، ولا يقال: (عبد الرحيم) كما وقع في بعض النسخ، وهي نسخة الحافظ ضياء الدين كما أخبرنا بذلك شيخنا قطب الدين الخيضري، وهذه ترجمة عبدالرحمن المذكور:

هو عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة، ابن الغسيل الأنصاري المدني. قاله البخاري[(٢)].

(١) هذه مهمة في أن النعيمي ضبط نسخته من «صحيح البخاري» على عدد من شيوخه، وسبق أن ذكرنا ذلك.
(٢) «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٨٩).

كنيته أبو سليمان. وقال ابن أبي داود: هو كوفي، وجلُّ روايته ظهرت عن الكوفيين عن عاصم عن عمر بن قتادة في (الطب) عنه: علي بن نصر الجهضمي. «أصبهاني في رجال مسلم»[1].



* شيخ آخر للنعيمي:

دلتنا هذه «الحواشي» على شيخ للنعيمي لم أظفر به في غيرها، قال في (ق٢٣١/ أ):

«اختلف العلماء في نبوة ست نسوة كما قاله شيخنا شهاب الدين أحمد بن يونس المغربي في «جزء» أملاه سنة ثلاث وستين وثمان مئة:

١. أمنا حواء.

٢. وسيدتنا سارة.

٣. وأم موسى - عليها السلام -.

---

(١) (١/ ٤١٠/ رقم ٩١٧).

٤. وسيدتنا آسية بنت مزاحم.

٥. وسيدتنا مريم بنت عمران.

٦. وسيدتنا خديجة بنت خويلد.

ثم ذكر من قال بنبوتهن...»، وذكر مستند كل قول.

فهذا الشيخ (شهاب الدين أحمد بن يونس) لم يترجمه النعيمي في «العنوان»، ولا ذكره أحد - فيما اطَّلعتُ عليه من شيوخه -.

و(ابن يونس) ممن ارتحل إلى الشام، ولعل لقيا النعيمي به أو في أحد الحرمين؛ فإنه جاور فيهما، وترجمه السخاوي في «الضوء اللامع» (٢/ ٢٥٢ - ٢٥٣)، وقال عنه:

«أحمد بن يونس بن سعيد بن عيسى بن عبد الرحمن بن يعلى بن مدافع بن خطاب بن علي الشهاب الحميري، القسنطيني، المغربي، المالكي، نزيل الحرمين، ويعرف بـ (ابن يونس)، ولد في سنة ثلاث عشرة وثمان مئة بقسنطينة، ونشأ بها؛ فحفظ القرآن والرسالة، وتفقه بمحمد بن محمد بن عيسى الزلدوي وأبي القاسم البرزلي وابن غلام الله القسنطيني وقاسم بن عبد الله الهزبري، وعن الأول أخذ الحديث والعربية والأصلين والبيان والمنطق والطب وغيرها من العلوم العقلية والنقلية - وبه انتفع - وغير ذلك، وسمع «الموطأ» على ثانيهم، رواه له عن أبي عبد الله بن مرزوق الكبير عن الزبيري بن علي المهلبي، وأخذ شرح «البردة» وغيرها عن مؤلفها أبي عبد الله حفيد ابن مرزوق حين قدومه عليهم، وتلا بالسبع على بلديه يحيى، وارتحل للحج في سنة سبع وثلاثين؛ فأخذ عن البساطي شيئًا من العقليات وغيرها، وعن شيخنا[1] والعز عبد السلام القدسي والعيني وابن الديري وآخرين، ورجع إلى بلده؛ فأقام على طريقته في الاشتغال إلى أن حج -أيضًا- بعد الأربعين، وجاور بمكة حينئذ، وسمع عل الأخوين الجلال والجمال ابْنَيْ المرشدي في العلم والحديث، وعلى الزين بن عياش وأبي الفتح المراغي وطائفة، وتكرر بعد ذلك ارتحاله من بلده للحج مع المجاورة في بعضها إلى أن قطن مكة في سنة

(١) يريد: الحافظ ابن حجر العسقلاني.

أربع وستين، وتزوج بها، وتصدى فيها لإقراء العربية والحساب والمنطق وغيرها؛ فأخذ عنه غير واحد من أهلها والقادمين عليها، وكذا جاور بالمدينة غير مرة، ثم قطنها وأقرأ بها - أيضًا -، وقدم في غضون ذلك القاهرة أيضًا؛ فأقام بها يسيرًا وسافر منها إلى القدس والشام، وكف بصره، وجزع لذلك وأظهر عدم احتماله وقدح له؛ فما أفاد، ثم أحسن الله إليه بعود ضوء إحداهما، وقد لقيته بمكة ثم بالقاهرة واغتبط بي والتمس مني إسماعه القول البديع؛ فما وافقته فقرأه أو غالبه عند أحد طلبته النور الفاكهاني بعد أن استجازني هو به وسمع مني بعض الدروس الحديثية، وسمعت أنا كثيرًا من فوائده ونظمه، وأوقفني على رسالة عملها في ترجيح ذكر السيادة في الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة وغيرها بعد أن استمد مني فيها، وكذا رأيت له أجوبةً عن أسئلة وردت من صنعاء سماها: «رد المغالطات الصنعانية»، وقصيدة امتدح بها النبي ﷺ أولها:

يا أَعْظَمَ الخَلْقِ عِنْدَ اللهِ مَنْزِلَةً ... ومَـنْ عَلَيْهِ الثَّنا في سائِرِ الكُتُبِ

وكان إمامًا في العربية والحساب والمنطق، مشاركًا في الفقه والأصلَيْن والمعاني والبيان والهيئة، مع إلمامٍ بشيء من علوم الأوائل، عظيم الرغبة في العلم والإقبال على أهله، قائمًا بالتكسُّب، خبيرًا بالمعاملة، ممتهنًا لنفسه بمخالطة الباعة والسوقة من أجلها، ولم يزل مقيمًا بالمدينة النبوية حتى مات في شوال سنة ثمان وسبعين، ودفن بالبقيع رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

* أهمية هذه النسخة[1]:

لا يكاد الناظر في أصل الحافظ عبد القادر بن محمد النُّعَيْمِيِّ مِن «صحيح مسلم» يُدْرِك قيمته، أو يقف على منزلته؛ إلَّا بعد مطالعته، والغوص فيه؛ لإدراك ماهيته، وكيفية بنائه.

حيثُ تملّكه النُّعَيْمِيُّ بعدما انتُسِخَ مِن أصلِ ابن خيرٍ أو أصلٍ آخر يتطابق معه في الرواية، ثم أجرى عليه النُّعَيْمِيُّ ما شاء مِن تغييرات، خاصةً في تراجم الأبواب، حيثُ

(١) ما تحته إلى قوله: «٧- البرماوي، وقد نقل عنه فائدة» من كلام البحاثة فضيلة الشيخ صلاح فتحي هلل، أرسلها لي بطلب منه في ٣/ ٩/ ١٤٤٠هـ، فجزاه الله خيرًا.

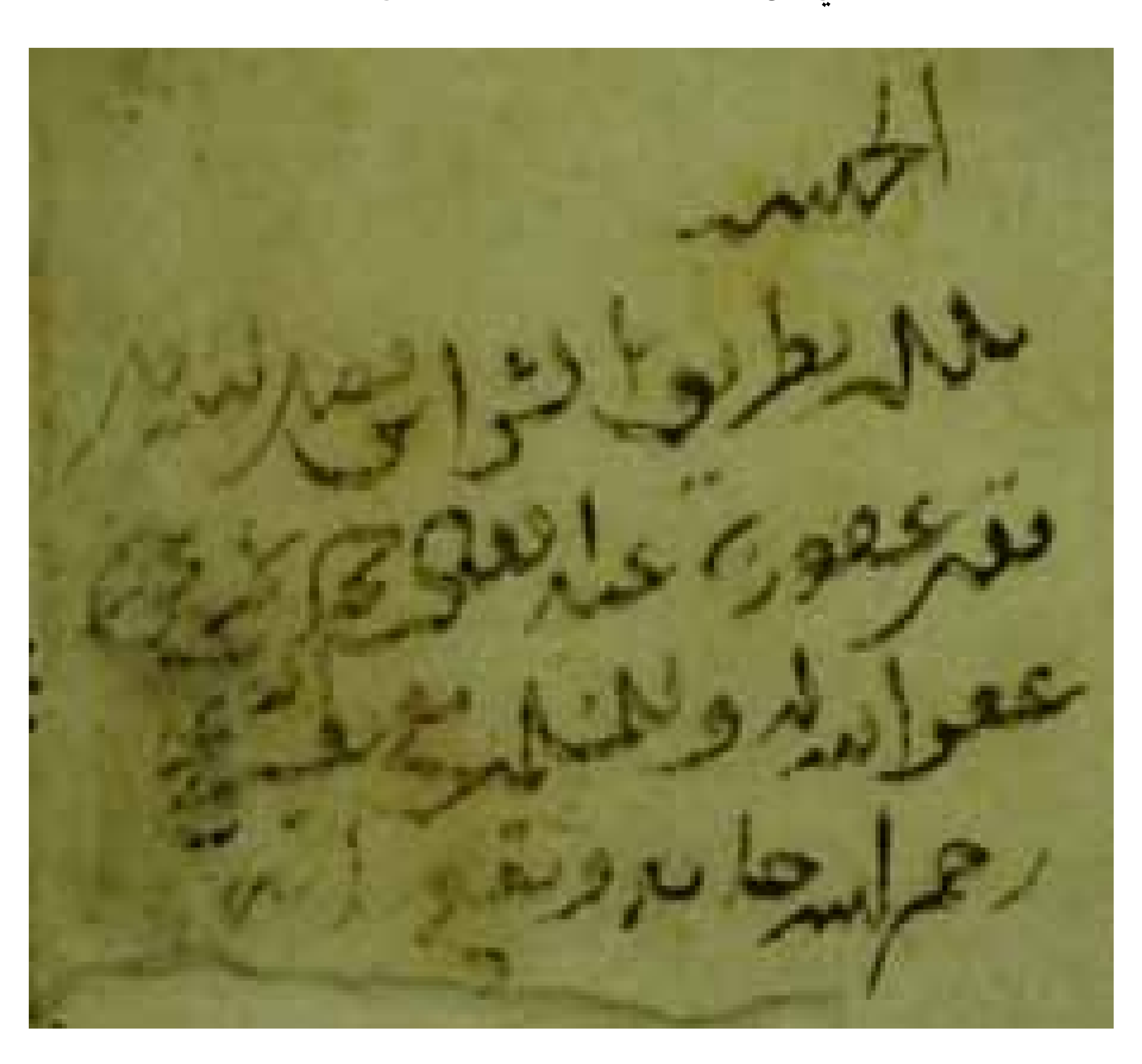
تفشَّى فيها التغيير، بناءً على نسخةٍ يظهر أنها نسخة الحافظ ابن عساكر التي صرّح بمقابلته أصله بها، إلى جانب التراجم المذكورة في «شرح النووي على مسلم».

ومِن هنا يكتسب أصل النُّعَيْمِيِّ أهميته بين أصول «صحيح مسلم».

ويجدر التعريف بهذا الأصل في إيجاز، كالتالي:

* كيفية حصول النعيمي عليه:

وقد تملَّكه النعيمي عن طريق الشراء، وكتب ذلك على طرته.



* الأصل المنتسخ عنه:

ويظهر لي أنَّه قد انتُسِخَ قبل أنْ يتملَّكه النعيمي مِن أصل ابن خيرٍ أو روايةٍ تتطابق مع

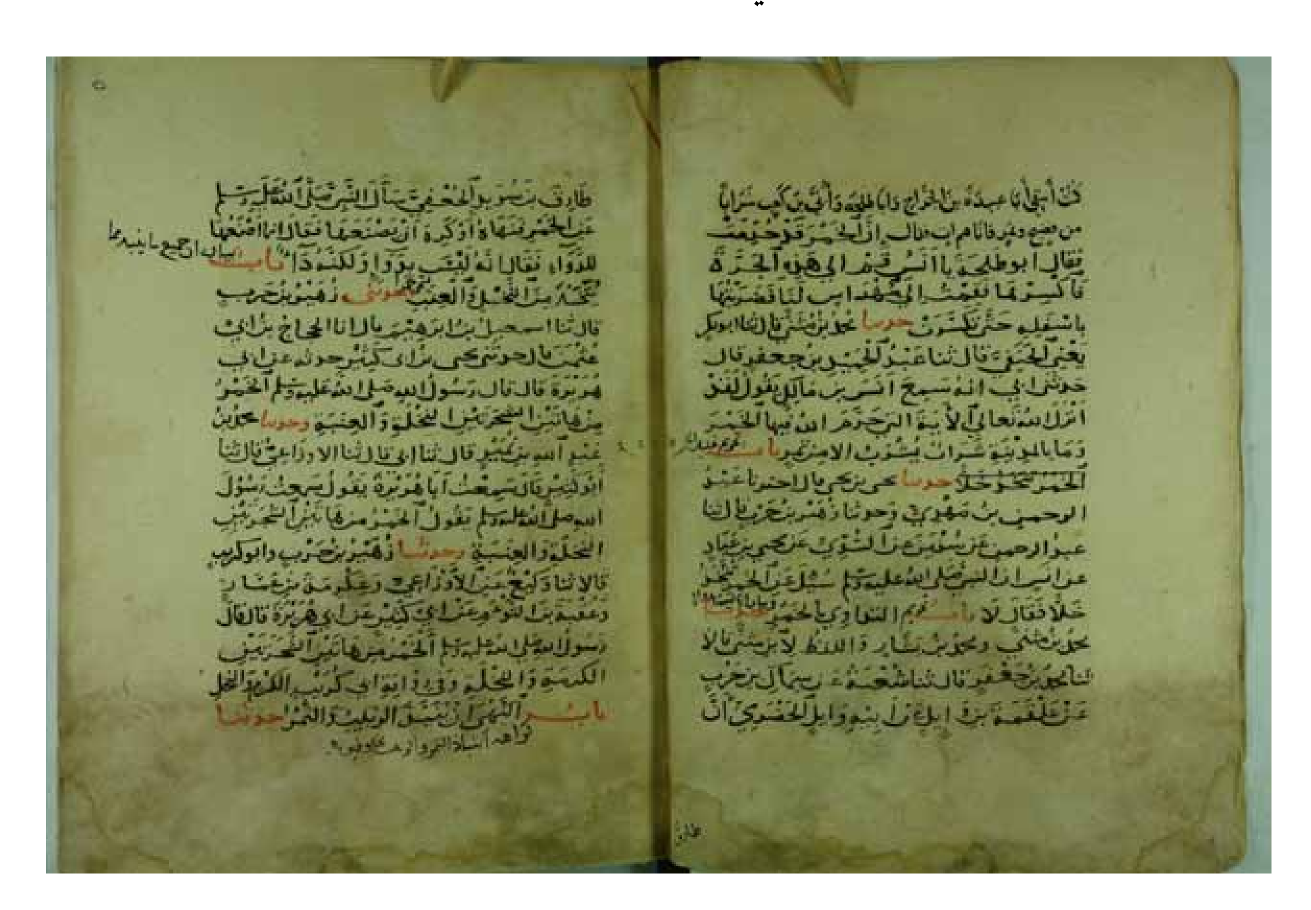
أصلِه، ثم غَيَّر فيه النُّعَيْمِيُّ ما شاء ليوافق أصلًا آخر عنده، لعلَّه نسخة الحافظ ابن عساكر التي صرَّح بها [ق/ ٢٢٨/ أ].

ويدلُّ على ما ذكرتُه وجود أبواب في متن أصل النعيمي موافقةً لأصلِ ابن خير، قام النعيميُّ بتغييرها.

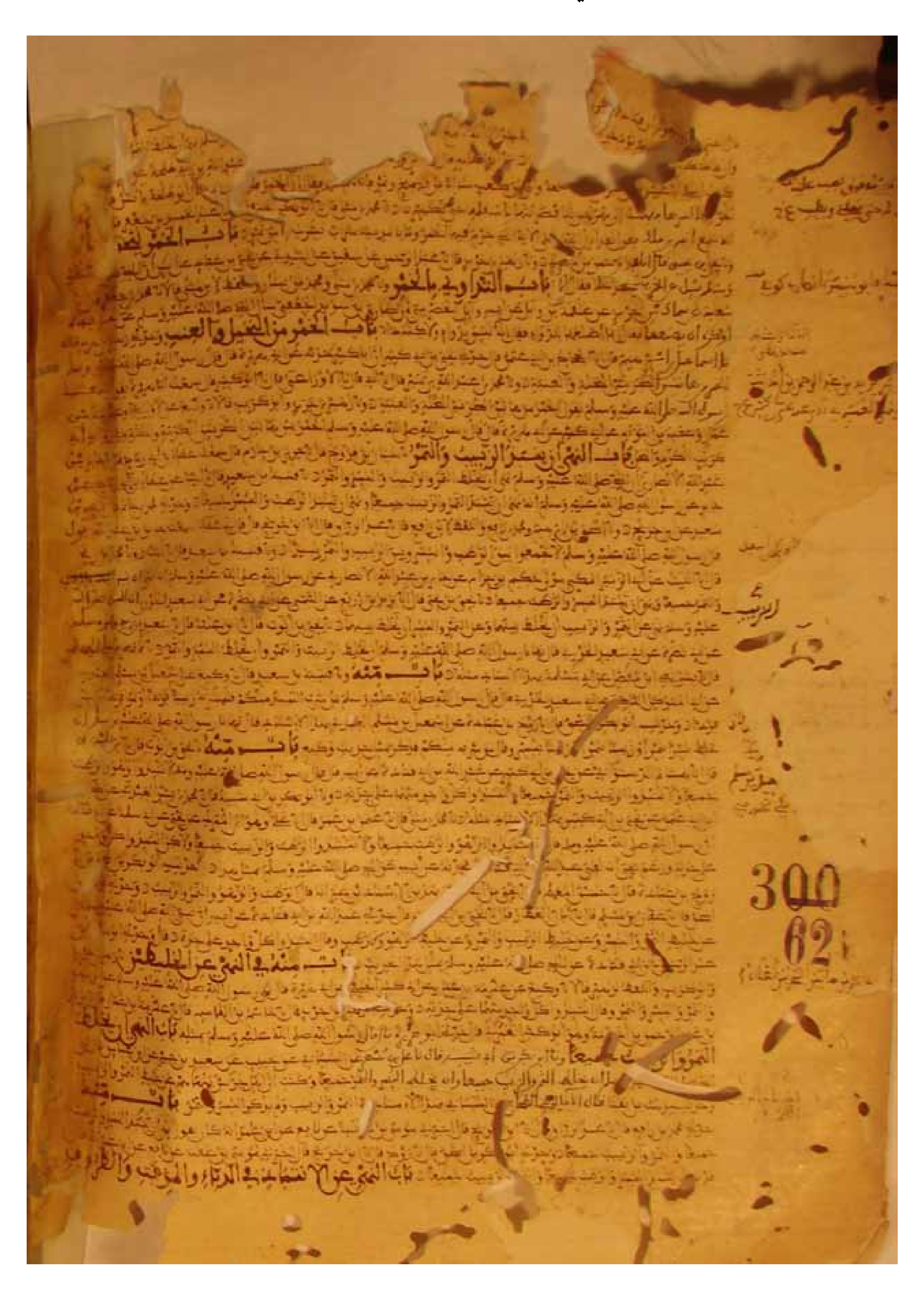
ويظهر هذا جليًّا مِن أكثر مِن ترجمةٍ متتالية في «كتاب: الأشربة» - مثلًا - حول اتخاذ الخمر خَلًّا، وتحريم التداوي بالخمر، واتخاذ الخمر مِن النخيل والعنب، وأخيرًا كراهة انتباذ التمر والزبيب.

فقد جاءت هذه التراجم الأربعة في أصلِ النعيمي متفقةً مع ما عند ابن خيرٍ، قبل أنْ يقوم النعيمي بتغييرها، وهذا التغيير ظاهرٌ بوضوح في أصل النعيمي.

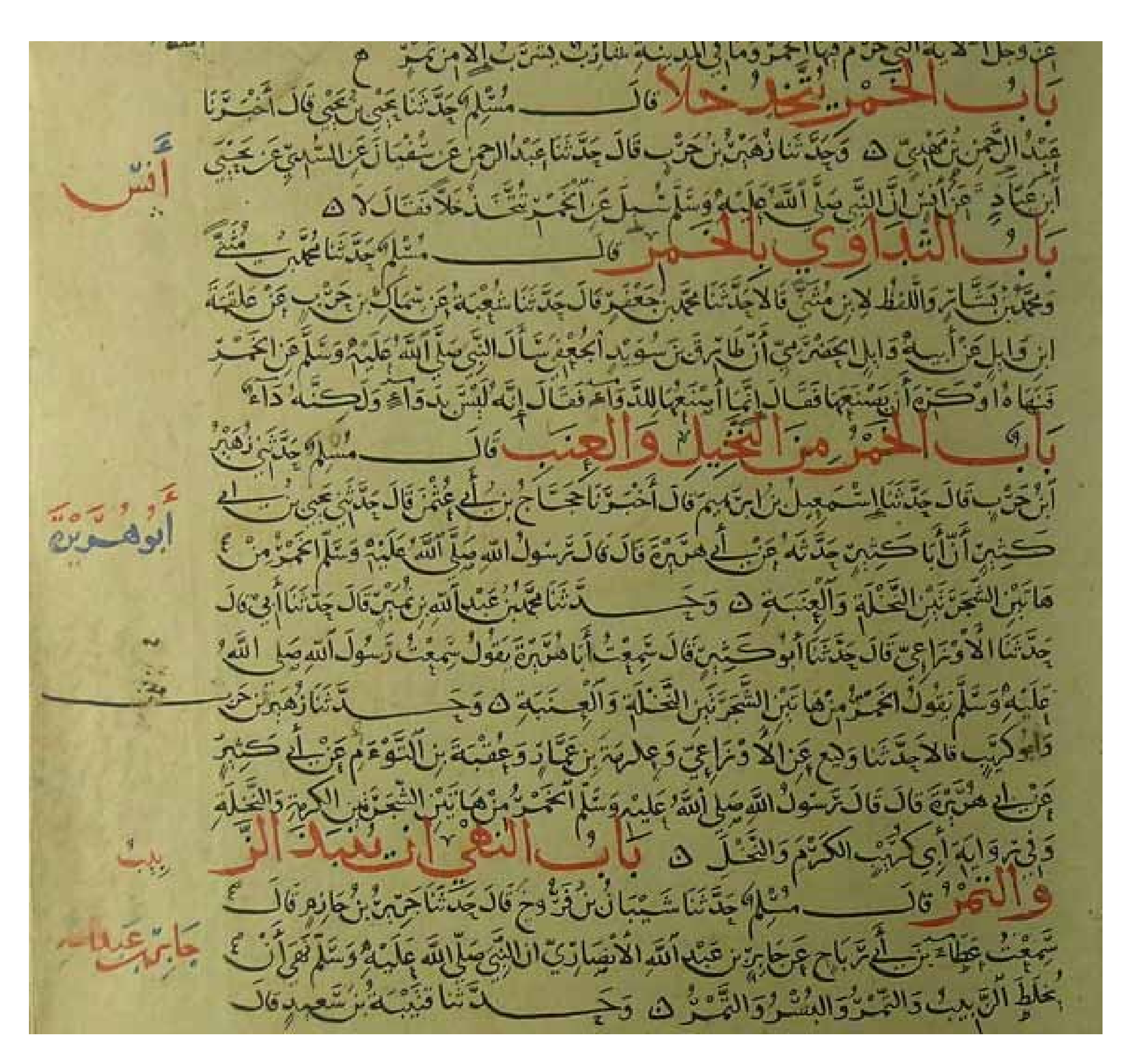
وهذه صورة اللوحة عند النعيمي [ق/ ٥]:



ويمكن مقارنتها بمثيلتها في أصل ابن خير:



فما وقع - قبل تغييره - في أصل النعيمي يتفق مع ما ورد في أصل ابن خيرٍ، مما يكشف عن انتساخ أصل النعيمي مِن أصل ابن خيرٍ، أو أصلٍ آخر يتطابق مع ابن خيرٍ في الرواية، كما يتفق مع الأصل الذي نسخَه الميدوميُّ الابن بخطِّه[1]، وهو محفوظٌ بخزانة نور عثمانية (رقم/ ١١٨٦) [ق/ ١١٥/ ب]:


باب الخمر تتخذ خلا قال مسلم حدثنا يحيى بن يحيى قال أخبرنا
عبد الرحمن بن مهدي ح وحدثنا زهير بن حرب قال حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن السدي عن يحيى
ابن عباد عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الخمر تتخذ خلا فقال لا ح
باب التداوي بالخمر قال مسلم حدثنا محمد بن مثنى
ومحمد بن بشار واللفظ لابن مثنى قالا حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن سماك بن حرب عن علقمة
ابن وائل عن أبيه وائل الحضرمي أن طارق بن سويد الجعفي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر
فنهاه أو كره أن يصنعها فقال إنما أصنعها للدواء فقال إنه ليس بدواء ولكنه داء
باب الخمر من النخيل والعنب قال مسلم حدثني زهير
ابن حرب قال حدثنا إسمعيل بن إبراهيم قال أخبرنا حجاج بن أبي عثمن قال حدثني يحيى بن أبي
كثير أن أبا كثير حدثه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمر من
هاتين الشجرتين النخلة والعنبة ح وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال حدثنا أبي قال
حدثنا الأوزاعي قال حدثنا أبو كثير قال سمعت أبا هريرة يقول سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنبة ح وحدثنا زهير بن حرب
وأبو كريب قالا حدثنا وكيع عن الأوزاعي وعكرمة بن عمار وعقبة بن التوأم عن أبي كثير
عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمر من هاتين الشجرتين الكرمة والنخلة
وفي رواية أبي كريب الكرم والنخل ح باب النهي أن ينبذ الزبيب والتمر
قال مسلم حدثنا شيبان بن فروخ قال حدثنا جرير بن حازم قال
سمعت عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن
يخلط الزبيب والتمر والبسر والتمر ح وحدثنا قتيبة بن سعيد قال

أنس
أبو هريرة
جابر بن عبد الله

نعم؛ للنعيمي سماعٌ آخر مِن الخيضري على أصلٍ آخر غير أصله هذا الذي تملَّكه والذي نحن بصدده، وقد ورد هذا السماع في الأصل المحفوظ بخزانة الإسكوريال

(١) وينظر ما ذكرتُه عنه في مقال: «رحلة الأصل الميدومي»، نشره معهد المخطوطات العربية، ضمن سلسلة «تراثنا» الرقمية.

(رقم/ ١٤٤٤) [ق/ ٢١/ أ].

بيدَ أنه يختلف عن أصل النعيمي الذي معنا، فمثلًا: لم يَرِد فيه الباب الخاص بالتداوي بالخمر، ويمكن الوقوف على الفروق مِن خلال مطالعة صورته:

وأما التغيير الذي أدخلَه النعيميُّ؛ فلعلَّه أخذه مِن نسخة الحافظ ابن عساكر التي قابل عليها النسخة؛ حيثُ قال [ق/ ٢٢٨/ أ]: «ثم بلغ مقابلة على نسخة الحافظ ابن عساكر».

وهذا يتفق مع النسخة المرموز لها بالرمز «ط» في طبعة دار التأصيل مِن «صحيح

مسلم» (٥/ ٣٢٥ - ٣٢٧) كما يظهر مِن المقارنة بين ألفاظ التراجم[(١)].

نعم أفاد [ق/ ٢٣٠/ أ] برجوعه إلى نسخة ابن عساكر والضياء؛ إِلَّا أَنَّه صرَّح [ق/ ٢٢٨/ أ] بالمقابلة على نسخة ابن عساكر، ولم يصرِّح بذلك في نسخة الضياء.

لكن قال في آخر أصلِه: «ومعارضةً بأصله هذا مع أصولٍ متقنة» إلخ.

* المقابلة على الأصول النفيسة:

وهو أصلٌ نفيسٌ، قابله النعيميُّ على أصولٍ عتيقةٍ.

وقد صرَّح -كما سبق- بمقابلته على نسخة ابن عساكر.

وكذلك قال في هامش [ق/ ٢٣٠/ أ]: «ليس في نسخة ابن عساكر: (قال نعم)، ولا في نسخة الحافظ ضياء الدين -أيضًا-».

* مصادر النعيميّ في حاشيته:

وقد رجع النُّعَيْمِيُّ في هوامش أصله إلى عدة مصادر، منها:

١. القاضي عياض كما في [ق/ ٣٠/ ب] والكلام في «إكمال المعلم» (٦/ ٥١٢).

وقد ينقل عنه بواسطة النووي، كما في [ق/ ٣٩].

٢. «شرح النووي على مسلم»، ويرمز له بحرف «ن»، وقد يُصرِّح باسمه، نقلَ منه كثيرًا، مِن ذلك: [ق/ ٨، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٣٠، ٧٥، ٧٦، ٢٤٠، ١٤٠].

وقد ينقل عنه ويفوته الإشارة له، كما في [ق/ ١٨/ ب] تعليقًا على قوله: «مررنا براعي» والكلام للنووي في «شرحه» (١٣/ ١٨٠) -أيضًا-.

وقد يذكر كلامه ويُعَلِّق عليه كما في [ق/ ٨، ١٧].

ويذكر اختلافات الكتب والأبواب بين النسخة وبين ما عند النووي، كما في [ق/ ٤٥،

(١) ولم أجد هذا الرمز «ط» في النسخ الخمس التي اعتمدوا عليها وذكروها في المقدمة، نعم؛ ذكروا نسخةً للبطليوسي بهامش بعضِ الأصول، يُرمَز لها بالرمز «ط»، لكن ليست هي المرادة لهم في هوامشهم، كما يظهر مِن تصرفاتهم، فلعلَّهم غيَّروا الرمز بعد كتابة المقدمة.

٤٦].

٣. «مختصر سنن أبي داود» للمنذري، نقلَ منه [ق/ ٢٤٠/ أ].

٤. «الترغيب» للحافظ المنذري -أيضًا-، نقلَ منه [ق/ ١٣٦/ ب].

٥. «حياة الحيوان» لكمال الدين الدميري، نقل منه [ق/ ٣/ أ].

٦. النقل مِن خط الضياء، كما قال في [ق/ ٨/ أ] تعليقًا على «أهل جُرَشَ»: «كذا وجدته بخط الحافظ ضياء الدين غير مصروف».

٧. البرماوي وقد نقل عنه فائدة في شكل خاتم النبي ﷺ [ق/ ٦٢/ أ]:

* مصادر أخرى للنعيمي في «حواشيه على شرح صحيح مسلم»[(١)]:

أكثر النعيمي من الشروحات على «صحيح مسلم»، مثل: شرح القاضي عياض المسمى بـ«إكمال[(٢)] المعلم»، واكتفى بقوله: «قال القاضي عياض»، وأكثر من ذلك، ونقل قليلًا من المازري، ولم يسم عنوان شرحه، وهو: «المعلم بفوائد صحيح مسلم»، وأكثر -أيضًا- من النقل عن «شرح الإمام النووي على صحيح مسلم» المسمى بـ «المنهاج»، ووضع على إثر الفوائد التي ينقلها عنه حرف (ن)، كما تراه - على سبيل المثال - في: (ق١٤٠/ أوب و١٤١/ أو١٥٠/ ب و١٧٦/ أو٢١٤/ أو٢٤١/ أ).

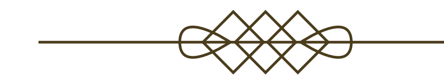
وينقل من «مطالع الأنوار» لابن قرقول، ومن «شرح البرماوي على البخاري»،

(١) كتبته قبل اطلاعي على ما كتبه أخي البحاثة صلاح فتحي هلل؛ ولذا تجد مصادر مشتركة بين كلامي وكلامه، فأبقيته على حاله.

(٢) لا تحسبن أن «المعلم» للمازري ناقص وأتمه القاضي عياض؛ بل هو شرح تام، وفاته أشياء كثيرة؛ فأتمه القاضي عياض، وينقل كلامه مسبوقًا بقوله: «قال الإمام» ثم يتممه، وهذا من أول «إكماله» إلى آخره.

و«غريب الحديث» لأبي عبيد، و«المبهمات» للخطيب البغدادي، و«التتبع والإلزامات» للدارقطني، و«رجال صحيح مسلم» لابن منجويه.

ومن حسن حظنا ظفرنا بنسخة النعيمي من «رجال صحيح مسلم»، ووجدنا له حواشيَ عليها، وعملنا على تجريدها ودراستها، والحمد لله رب العالمين.







مخطوطات «صحيح مسلم» ومطبوعاته

أ. د. عبد الحكيم بن محمد الأنيس





مخطوطات صحيح مسلم ومطبوعاته[١]

أ. د. عبد الحكيم بن محمد الأنيس

ملخص البحث:

يتولى هذا البحثُ الحديثَ عن مخطوطات صحيح مسلم الموجودة اليوم في مكتبات العالم، ثم بيان طبعاته: متى بدأ ظهوره مطبوعاً، وكيف توالت الطبعات حتى أحدث تلك الطبعات.

وقبل الدخول في بيان المخطوطات تناول البحثُ الكلامَ على قراءة هذا الصحيح ونُسخه عبر العصور...

والهدفُ من ذلك - غير التعريف بها لأهل الشأن والمهتمين - إثباتُ أمرٍ مهمٍّ للغاية وهو أنَّ هذا الكتاب منذ أنْ أظهره مؤلِّفه الإمامُ مسلم بن الحجّاج يُقرأ ويُنسخ ويُتداول ويُستخرج عليه ويُختصر ويُشرح في الأمصار والأقطار عبر الأعصار، فلا موضع إطلاقاً لقول جاهلٍ أو متجاهلٍ - مثلاً -: أين هي نسخةُ المؤلِّف؟ فهذه الشهرة والذيوع والتداول وكثرة النسخ الخطية (للرواة والعلماء والطلاب والنُّساخ) تدلُّ على ثبوت النسبة ودقة النقل ثبوتاً لا يقبل الجدل أو النزاع[٢].

(١) قدِّم إلى ندوة الإمام مسلم بن الحجاج في الأسبوع الذي أقامته دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي عنه عام ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م

(٢) ومثل هذا يُقال في سائر كتب السُّنة الأخرى وكتبِ العلمِ المشهورة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نبدأ بما بدأ به مسلمٌ «صحيحَه» إذ قال: «بعون الله نبتدئ، وإياه نستكفي، وما توفيقُنا إلا بالله جلَّ جلاله»[١].

ثم نقولُ: الحمدُ لله وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى.

أمّا قبلُ: فإنَّ لكلِّ كتاب سيرةً ومسيرةً، ومِنْ ذلك «صحيحُ مسلم»، ومسيرتُهُ تستوعبُ مجلدات. وموضوعي طرفٌ مِنْ ذلك، وهو موضوعٌ كبيرٌ، وكان الأفضل تقسيمه إلى بحثين: المخطوطات والمطبوعات، بل الأفضل الكلام على نسخة خطية واحدة، أو طبعة واحدة.

وبعد: فأقول:

فُرِغَ مِنْ قراءة «الصحيح» على مؤلِّفه الإمام مسلم بن الحجاج سنة مئتين وسبع وخمسين، وقد حمله عنه خمسةٌ مِنْ أصحابه:

الأول: أحمد بن علي بن الحسين القلانسي. وروايتُه وصلتْ إلى بلاد المغرب من طريق ابن ماهان عن ابن الأشقر عنه عن مسلم.

الثاني: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري الفقيه الزاهد، بفوتٍ محرَّرٍ[٢].

الثالث: أبو حاتم مكي بن عبدان التميمي النيسابوري.

الرابع: أبو حامد أحمد بن محمد بن الحسن المعروف بابن الشرقي النيسابوري.

الخامس: أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد الهاشمي إجازة.

وروايةُ ابن سفيان هي الأشهر والأكثر انتشاراً[٣]، وهي الذائعةُ لدى المشارقة.

---

(١) صحيح مسلم، طبعة محمد فؤاد عبدالباقي (١/ ٣٦).

(٢) وللأستاذ الدكتور عبد الله دمفو: «إبراهيم بن محمد بن سفيان: روايته وزياداته وتعليقاته على صحيح مسلم».

(٣) انظر مقدمة الشيخ محمد الشَّعار لصحيح مسلم بخط الحافظ ابن الطرقي الأصبهاني.

ومعنى هذا أنَّ خمسَ نُسخ على الأقل نُسِختْ من هذا الكتاب... ثم كثرت النسخُ كثرةً بالغةً، يدلُّ على ذلك قولُ النووي في موضعٍ من «شرحه» عليه: «كذا في جميع نُسخ بلادنا التي رأيتُها مع كثرتها»(١)، وقولُه في موضع آخر: «ذكرَ القاضي [عياض] فيه أنه رُويَ في نُسخ بلادهم على ثلاثة أوجه»(٢).

وكان القاضي عياض في القرن السادس، والنووي في القرن السابع.

ومن اللطائف أنَّ أحد الأئمة كتَبَ «الصحيح» في سنةٍ واحدةٍ سبع مرات، ذلك هو الإمامُ القدوةُ مفيدُ بغداد أبو بكر محمد بن أحمد البغدادي المعروف بابن الخاضبة المتوفى سنة ٤٨٩هـ فقد نُقِلَ عنه أنه قال: «لما كان سنةُ الغرق(٣) وقعتْ داري على قُماشي وكتبي! ولم يكن لي شيء! وكان عندي: الوالدة والزوجة والبنات، فكنت أنسخُ وأنفقُ عليهن، فأعرفُ أني كتبتُ «صحيح مسلم» في تلك السنة سبع مرات! فلما كان ليلة من الليالي رأيتُ كأنَّ القيامة قامت، ومنادٍ ينادي: أين ابن الخاضبة؟ فأُحضرتُ، فقيل لي: ادخل الجنة، فلما دخلتُ الباب وصرتُ مِنْ داخل استلقيتُ على قفاي، ووضعتُ إحدى رجليَّ على الأخرى وقلتُ: استرحتُ واللهِ من النَّسخ...»(٤).

وجاء في ترجمة الحافظ المحدِّث الجوال محمد بن طاهر المقدسي المولود في بيت المقدس سنة ٤٤٨هـ والمتوفى في بغداد سنة ٥٠٧هـ: قال الحافظ أبو طاهر السِّلفي: سمعتُ ابن طاهر يقول: كتبتُ الصحيحين وسنن أبي داود سبع مرات بالأجرة، وسننَ ابن ماجه عشر مرات بالرَّي(٥).

وكان صحيح مسلم كثيراً ما يُقرأ، وهذا يدلُّ كذلك على كثرة نُسخه:

- جاء في ترجمة الإمام عبد الغافر الفارسي (ت: ٤٤٨هـ):

---

(١) شرح النووي (٦/ ٦٤).
(٢) شرح النووي (٦/ ١٩٥).
(٣) لعله يقصد الغرق الكبير الذي وقع في بغداد سنة ٤٦٦هـ. انظر المنتظم (٨/ ٢٨٤-٢٨٦).
(٤) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٢٦).
(٥) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٤٣).

«وقرأ الحافظُ الحسن السمرقندي عليه «صحيح مسلم» نيفاً وثلاثين مرة، وقرأه عليه أبو سعيد البحيري نيفاً وعشرين مرة»[١].

- وجاء في ترجمة الإمام محمد بن الفضل الفراوي (ت: ٥٣٠هـ):

«قال أبو سعد[٢]: سمعتُ عبدالرزاق بن أبي نصر الطَّبسي يقول: قرأتُ صحيح مسلم على الفراوي سبع عشرة نوبة[٣]، ففي آخر الأيام قال لي: إذا أنا متُّ أوصيك أنْ تحضر غَسْلي، وأن تصلي أنت بمَنْ في الدار، وأنْ تدخل لسانك في فيَّ، فإنك قرأتَ به كثيرًا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم»[٤].

وهذه القراءةُ لأنفسهم ولغيرهم، وهو يدلُّ كذلك على كثرة نُسخهِ كما قلتُ.

وأيضاً فإنَّ الذين استخرجوا عليه كانت لهم نُسخٌ منه، وهم كثيرون منهم:

- أبو بكر محمد بن محمد بن رجاء الإسفراييني (ت: ٢٨٦هـ).
- أبو الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري (ت: ٢٨٦هـ).
- أبو جعفر أحمد بن حمدان الحيري النيسابوري (ت: ٣١١هـ).
- أبو عوانة يعقوب بن إسحاق النيسابوري الأصل، الإسفراييني (ت: ٣١٦هـ).
- أبو عمران موسى بن العباس الخراساني الجويني (ت: ٣٢٣هـ).
- أبو محمد أحمد بن محمد الطوسي البلاذري (ت: ٣٣٩هـ).
- أبو محمد قاسم بن أصبغ القرطبي (ت: ٣٤٠هـ).
- أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف الطوسي الشافعي (ت: ٣٤٤هـ).
- أبو عبدالله محمد بن يعقوب الشيباني المعروف بابن الأخرم (ت: ٣٤٤هـ).

---

(١) مقدمة النووي لشرحه على مسلم (١/ ٩).

(٢) السمعاني تلميذ الفراوي.

(٣) وكان للفراوي سندٌ عالٍ، فلم يكن بينه وبين مسلم إلا ثلاثة، مع أنَّ بين وفاتيهما نحو مئتين وسبعين سنة. صفحات من صبر العلماء ص٨٣، نقلاً عن المعلّمي.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ١٦٩).

- أبو الوليد حسان بن محمد النيسابوري (ت: ٣٤٩هـ).
- أبو سعد أحمد بن محمد الحيري النيسابوري الشهيد (ت: ٣٥٣هـ).
- أبو حامد أحمد بن محمد الهروي الشافعي (ت: ٣٥٨هـ).
- أبو علي الحسين بن محمد الماسَرْجِسي النيسابوري (ت: ٣٦٥هـ).
- أبو محمد عبدالله بن محمد المعروف بأبي الشيخ (ت: ٣٦٩هـ).
- أبو بكر أحمد بن إبراهيم الجرجاني الإسماعيلي (ت: ٣٧١هـ).
- أبو عبدالله الحسين بن أحمد الشَّماخي الهروي الصفار (ت: ٣٧٢هـ).
- أبو بكر محمد بن عبدالله الشيباني الخراساني الجوزقي (ت: ٣٨٨هـ).
- أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني الصوفي الأحول (ت: ٤٣٠هـ).

وهناك الذين استخرجوا على الصحيحين معاً، وهم عشرة[(١)].

ويُذكر كذلك الذين شرحوه واختصروه، وهم كثيرون.

- ومن الشُّراح المشاهير: القاضي عياض، وقد أكملَ «المُعلم» للمازري، وسمّى شرحه: «إكمال المُعلم بفوائد مسلم».

وقال في آخر مقدمته[(٢)] «سمعتُ جميع الصحيح لمسلم بقراءتي في مدينة مُرسية - حماها الله تعالى - على قاضي القضاة الحافظ أبي علي الحسين بن محمد الصدفي... وسمعتُ جميعه أيضاً بقرطبة - حرسها الله - على الشيخ المحدِّث أبي بحر سفيان بن العاصي الأسدي..» إلى آخر ما قال.

- ومن الشُّراح أبو عمرو ابن الصلاح، وكتابه «صيانةُ صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايتُه من الإسقاط والسقط»، وفيه ذكرٌ للأصول التي رآها ونقلَ عنها، من ذلك ص١١٨.

---

(١) انظر: "المستخرجات: نشأتها وتطورها" للدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر ص١٥-٢٥.

(٢) (١/ ٧٥-٧٦) (طبعة دار الوفاء، المنصورة ١٤١٩-١٩٩٨).

- ومن الشُّراح القاضي شمس الدين الهروي (ت: ٨٢٩هـ)، له: «فضل المُنعم في شرح صحيح مسلم»، وقد ذكرَ أسانيدَه إليه في آخر مقدمته للشرح[١]. وشيوخه:

الشيخ الإمام الزاهد أبو زكريا يحيى بن حسن النيسابوري.

الشيخ علي بن محمد الفارسي.

الشيخ محمد بن يعقوب الفيروزابادي.

وممَّن اختصره وشرحه الإمامُ أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت: ٦٥٦هـ)، وسمّى شرحَه: «المُفهم لما أشكلَ مِنْ تلخيصِ كتاب مسلم».

وقال في آخر مقدمته[٢]: «وقد أعان الكريمُ الوهابُ على الاعتناء بهذا الكتاب، فتلقيتُه روايةً وتقييدًا عن جماعة من أعلام العلماء، وثافنتُ في التفقُّه فيه بعضَ سادات الفقهاء».

ثم ذكرَ شيخيه:

الأول: الشيخ أبو الحسن علي بن محمد اليحصبي، قرأه عليه، والشيخُ يمسك أصله نحو المرتين، في مدة آخرها شعبان سنة سبع وست مئة.

والثاني: الشيخ أبو محمد عبدالله بن سليمان بن داود بن حوط الله قراءةً عليه وسماعاً لكثير منه، وإجازة لسائره، وذلك بقرطبة في مدةٍ آخرُها ما تقدّم.

ثم ذكرَ شيخاً آخر هو راوي صحيح مسلم بمصر: الشيخ أبو المفاخر سعيد بن الحسين المأموني. وهو توفي سنة ٥٧٦هـ.

ولكلٍّ هؤلاء نُسَخٌ.

ومع ذلك فقد أشار السيوطي إلى قلة اختلاف رواياته؛ إذ قال في مقدمة كتابه «الديباج

(١) انظر (١/١١٨-١٢٠).
(٢) (١/١٠٣).

على صحيح الإمام مسلم بن الحجاج»[1] أنَّ كتابه «الديباج» يشتمل على ما يحتاج إليه القارئُ والمستمعُ من ضبطِ ألفاظه، وتفسيرِ غريبه، وبيانِ اختلاف رواياته - على قلتها - وزيادةٍ في خبرٍ لم تردْ في طريقه...».

ويَنفعُ في هذا ملاحظةُ الشروح وتفسيرِ الغريب، ومِنْ أهمِّها:

- «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» للقاضي عياض.
- و«مطالع الأنوار على صحاح الآثار» لابن قُرقول.

(١) (١/٣٧).

مخطوطاته

قال بروكلمان: «صحيح مسلم يكاد يُضاهي صحيحَ البخاري في كثرة مخطوطاته ووجودها في أكثر المكتبات»[(١)].

وقال فؤاد سزكين: «توجد منه مخطوطات في كل مكتبات المخطوطات العربية تقريباً»[(٢)].

ونجدُ في «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط» (٥٣٢) مخطوطاً له، ما بين نسخةٍ كاملةٍ أو قطعةٍ منه[(٣)].

وقد ساقها مُعدو الفهرس على حسب تواريخها (وهذا الرقم أقلُّ مِنْ ربع نُسخ البخاري، فقد ذكروا له ٢٣٢٧ مخطوطاً).

وأقدمُ النُّسخ التي ذكروها:

نسخة في البلدية في الإسكندرية بتاريخ ٣٦٨هـ.

ونسخة في خدابخش قبل سنة ٤٨٦هـ (ناقص الجزء الثاني).

ونسخة تشستربيتي بتاريخ سنة ٥٢٣هـ.

ونسخة جاريت (يهودا) بتاريخ سنة ٥٥٩هـ.

ونسخة خزانة القرويين بتاريخ سنة ٥٧٣هـ[(٤)] وللشيخ عبد الحي الكتاني والشيخ عبد الفتاح أبو غدة كلامٌ مهمٌ على هذه النسخة.

---

(١) تاريخ الأدب العربي (٣/ ١٨٠) ط المنظمة العربية. ولم يَذكرْ شيئاً منها.

(٢) تاريخ التراث العربي (١/ ١/ ٢٦٣) ولم يَذكرْ شيئاً، لكنه ذكرَ الشروحَ المخطوطة والمُختصرات، ثم كتباً حول الصحيح، ثم حول رواة مسلم والبخاري ورواياتهم، ثم شروحاً لصحيحي البخاري ومسلم، ثم الروايات المشتركة في البخاري ومسلم، والمستدرك عليهما.

(٣) انظر (١/ ٥٧٤-٥٩٠)، ثم ذكروا المُختصرات، ثم الكتبَ المتعلقة بالرواة المذكورين فيه، والمستخرجات، والكتب التي جَمعتْ بين الصحيحين، والشروح. وفيما ذكروه تداخلٌ وبعضُ أوهام.

(٤) انقلبَ هذا الرقمُ في "الفهرس الشامل" إلى: ٥٣٧.

ونسخة الأوقاف ببغداد بتاريخ سنة ٥٨٠.

ونسخة الخالدية في القدس بتاريخ سنة ٥٨٢.

ونسخة الأحمدية في حلب بتاريخ سنة ٥٨٥.

ونسخة الإسكوريال بتاريخ سنة ٦٠٢. وهكذا.

ولا بدَّ من القول بأنَّ **نسخة البلدية** التي ذُكرتْ على أنها نسخة من صحيح مسلم تبيَّن أنها ليستْ كذلك، وأنها جزءٌ مِنْ تفسير إسحاق بن إبراهيم البستي[1]، فتكون أقدمُ النسخ نسخةَ خُدابخش، وهي بخط الحافظ ابن الطرقي الأصبهاني (ت: ٥٢١هـ)، سمعها سنة ٤٨٦هـ، وهي تتكون من جزأين [مجلدين]:

في الأول ثلاثة عشر جزءًا وهو في خدابخش.

وضم المجلدُ الثاني الرابع عشر إلى الرابع والعشرين، وهو في مكتبة مصطفى عاطف في إستانبول.

وقد نُشِرَ المجلد الثاني بعناية الأخ الشيخ محمد بن عبدالله الشَّعار، وكَتَبَ في أوله مقدمةً تعرِّف به وبابن الطرقي. وعسى أن يحصلَ على المجلد الأول من خدابخش لتتمَّ النسخة.

وهذه النسخةُ كانت في يزد (مِنْ قُرى أصبهان) ثم انتقلتْ في البلاد، ووصلتْ إلى طرابلس لبنان، ثم استقر نصفُها الأول في الهند، ونصفُها الثاني في إستانبول!

في الإمارات:

في الإمارات مخطوطاتٌ أصليةٌ ومصورة، وذلك في جامعة الإمارات في العين، وفي المركز الثقافي في أبو ظبي، وفي مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث في دبي، ودار المخطوطات الإسلامية في الشارقة.

---

(١) انظر: «النسخ الألفية في مكتبة الإسكندرية: للدكتور يوسف زيدان ضمن كتاب «المخطوطات الألفية» ص٣٤٤-٣٤٦.

وفي مركز جمعة الماجد (٤٦٩) مخطوطاً لصحيح مسلم ما بين نسخةٍ أو قطعةٍ من نسخةٍ، مصورة من ثماني عشرة دولة، وهي: السعودية، والكويت، وسورية، وفلسطين، والعراق، واليمن، ومصر، وتونس، والجزائر، والمغرب، ومالي، وموريتانيا، وتركيا، وطاجيكستان، وباكستان، وإيران، والهند، وإيرلندا.

وأقدمُ نسخةٍ مصورة فيه هي نسخة القرويين (٥٧٣).

ومِنْ نُسخ القرن السابع نُسخ مؤرخة بـ (٦٢٩)، و(٦٧٢)، و(٦٧٧)، و(٦٧٨).

ومِن القرن الثامن نُسخ مؤرخة بـ (٧١٩) و(٧٢٣) و(٧٣٧) و(٧٦٥) و(٧٧١) و(٧٧٨) و(٧٨٨) و(٧٨٩).

ومِن القرن التاسع نُسخ مؤرخة بـ (٨٠٦) إلى (٨٩٨)، والنسخ من هذا القرن كثيرة (عددت منها ثمانياً وثلاثين نسخة).

وهكذا من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر.

وفي دار المخطوطات الإسلامية في الشارقة نسخةٌ مخطوطةٌ مصححةٌ مقابلةٌ، عليها تعليقات وبلاغات، تملَّكها الشيخ إبراهيم النحوي سنة (٧٥٥هـ).

طبعاته

قال بروكلمان:

«نشر صحيح مسلم في:

- كلكتا ١٢٦٥هـ.
- وفي بولاق ١٢٩٠هـ.
- وفي دهلي ولكنو ١٣١٩هـ.
- وفي القاهرة ١٣٢٧هـ.
- وفي إستانبول ١٣٣٠-١٣٣٣هـ [كذا][١].
- ومع شرح مختصر في القاهرة ١٣٤٨-١٣٤٩هـ»[٢].

وطبعةُ إستانبول مِنْ أهمِّ طبعاتهِ وأدقِّها[٣]، وقد فُرغ منها سنة (١٣٣٤هـ) وخرجتْ في ثمانية أجزاء، وهذه الطبعة قامَ عليها علماء أجلاء، وأبرزُ ما يؤخذ عليها عدمُ تسمية الأصول التي اعتمدوها... وهي جديرةٌ ببحثٍ خاص.

ومِنْ أشهر طبعاته طبعةُ محمد فؤاد عبدالباقي، وقد شاعتْ، واعتُمِدَ ترقيمُه الأحاديث فيها، على اختلافٍ في تقويم هذا الترقيم، وقد انتقده محمد الإثيوبي في «البحر المحيط الثجّاج».

ويُؤخذ عليه أنه لم يعتمد أصلًا خطيًا، إنما اعتمدَ في إخراجه على شرح النووي المطبوع بالمطبعة الكستلية، والمطبوع بهامش شرح القسطلاني على البخاري، طبعة بولاق سنة (١٣٠٤هـ)، وعلى الطبعة التركية.

---

(١) ويُنظر "معجم المطبوعات العربية والمُعرَّبة" (٢/ ١٧٤٦)، و"اكتفاء القنوع" ص ١٢٧ وتُدقق السنوات.

(٢) الصواب من: ١٣٢٩ إلى ١٣٣٤هـ.

(٣) وانظر ما جاء مِنْ كلام عليها في مقدمة طبعة الأستاذ الشيخ محمد زهير الناصر ص٣٠، وطبعة دار التأصيل ص٢١٨-٢٢٤.

وله طبعةٌ صدرتْ عن دار عالم الكتب في الرياض سنة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م مع شرح النووي، وكُتب على الغلاف: صحيح مسلم بشرح النووي. نسخة مقابلة على نسختين خطيتين... بإشراف حسن عباس قطب، وقد اعتمدوا على نسخةٍ من الصحيح كُتبت سنة ١٢٤٣ و١٢٤٤ و١٢٤٥، وعلى نسخةٍ من الشرح كُتبت سنة ١١٨١-١١٨٣ وهذه نسخ متأخرة جدًا.

وعلى الطبعة التركية اعتمد الشيخُ نظر محمد الفاريابي في طبعته سنة (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م). وأعاد صفها[(١)]...

وأعادَ طبعَ الطبعةِ التركيةِ تصويرًا الشيخُ نظام يعقوبي سنة (١٤٣١هـ-٢٠١٠م).

ثم الأستاذُ الشيخُ محمد زهير الناصر سنة (١٤٣٣هـ)[(٢)].

وصدر بعد ذلك طبعةٌ هي تصوير لمخطوطةٍ كُتبت سنة ٦٢٩ مقروءة ومسموعة على جماعة من العلماء منهم شرف الدين المرسي الأندلسي.

وأحدثُ طبعة له هي طبعةُ دار التأصيل سنة (١٤٣٥هـ-٢٠١٤م)، في ثمانية أجزاء، ولها مزايا بيَّنها الأستاذُ عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل[(٣)]، وهي:

١- ضبط وتوثيق الكتاب لأول مرة في التاريخ المعاصر وَفق منهج علمي متميز، وعلى خمس مخطوطات - منها ثلاث كاملة - مِن أقدم وأوثق المخطوطات، مع الرجوع للطبعة التركية الصادرة عن المطبعة العامرة سنة (١٣٣٤هـ).

٢- التنبيه على فروق الروايات وأوهام الرواة مِنْ خلال كتب الشروح والكتب التي اعتنت بـ «صحيح الإمام مسلم»، وتصويبُ ما وقع مِنْ سقط وتصحيف وتحريف في الطبعة العامرة من خلال النسخ الخطية.

٣- تخريج أحاديث «الصحيح» على «تحفة الأشراف» للحافظ المزي، والاستفادة

---

(١) انظر كلامَه على عمله (١/ ١٤-١٦).

(٢) وفي ص٣١ الخطة المتبعة في هذا الإخراج.

(٣) هو المشرف العام على دار التأصيل: مركز البحوث وتقنية المعلومات في القاهرة.

منه في ضبط أسانيد الكتاب، وحصر ما زادته «تحفة الأشراف» على نشرة دار التأصيل، وما زادته نشرة دار التأصيل على «تحفة الأشراف» من روايات.

٤- تعيين كافة رواة الأسانيد على مدار الكتاب، للمساعدة في ضبط أسانيد الكتاب، وسهولة تتبع مواضع حديث كل راوٍ، ويتبين ذلك من خلال فهرس الرواة.

٥- إعداد مقدمة علمية شاملة، وتذييل الكتاب بفهارس علمية متخصصة منها: فهرس الآيات، والقراءات القرآنية، وفهرس الأطراف، وفهرس الرواة، مع حصر ورود مواضع كل راو، وفهرس شيوخ الإمام مسلم وعدد مروياته عن كل منهم، وفهرس الكتب والأبواب، إلى غير ذلك من العديد من الميزات العلمية الأخرى.

وقد صارتْ هذه النشرة بفضل الله أوثقَ نشرةٍ لـ «صحيح الإمام مسلم»، وأصبحت النشرة المعتمدة لقراءة «صحيح الإمام مسلم» في مجالس السماع لدى المحقِّقين من العلماء لوثاقتها وحسن إخراجها.

ورغبةً من دار التأصيل في تيسير قراءة «صحيح الإمام مسلم» لطلاب العلم والمهتمين بمجالس إقراء «صحيح الإمام مسلم» فقد قامت الدارُ بإعداد نشرة خاصة تجمعُ نص «صحيح الإمام مسلم» كاملاً في مجلد واحد -مع بيان غريبه، وتخريجه على «تحفة الأشراف»- سهل الحمل والقراءة، وتمييز قول الرسول صلى الله عليه وسلم باللون الأحمر، وعزو الآيات مع وضع أقواس في الآيات التي لها قراءة خاصة، وفهرس لأطراف الأحاديث.

ولعدم وجود تبويبٍ في أصول «صحيح الإمام مسلم» التي اعتمدنا عليها: فقد قمنا بوضع التبويبات على مدار الكتاب في الحاشية، مقتصرين على نصِّ التبويب مِنْ نسخة ابن خير الخطية». ا.هـ.

❋ ❋ ❋

وأخيراً:

فلعلنا رأينا مِنْ هذه الجولة السريعة في تاريخ صحيح مسلم ومخطوطاته ومطبوعاته كيف نُقِلَ هذا الكتاب وكيف حُوفِظَ عليه، ومدى الوثاقة بمضمونه.

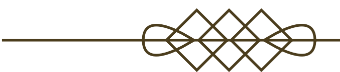
إنَّ العلماء لم يدعوا شاذة ولا فاذة ولا حرفاً ولا نقطةً إلا ووضعوها تحت مجهر البحث والنقد والتصحيح والتصويب.

والكتابُ معروفٌ على مدى الأعصار، مقروءٌ في كل مكان، وهو أحدُ أهمِّ مكونات الثقافة المشتركة للمسلمين في سائر أقطارهم، ولا حرجَ مطلقاً مِنْ غيابِ نسخة المؤلِّف، ولا يَتوقفُ عند ذلك إلا جاهلٌ أو مغرضٌ.

إنَّ هذا الكتاب من الدين، واللهُ يتولى حفظَ دينه.

ونختمُ بقول ابن الدَّيبع الشيباني:

إنَّ صحيَح مسلـم يـا قـاري ... لَبحـرُ علـم مـا لـه مُجـاري
سلسـالُ مـا سُلسِلَ مِـنْ حديثهِ ... ألـذُّ مِـنْ مُكـرَّر البُخـاري[(١)]



(١) من «الحطة» للقنوجي ص٣٥٦.

من نسخ «صحيح الإمام مسلم» التي بمركز جمعة الماجد بدبي

عادل بن عبد الرحيم العوضي

- نسخة الظاهرية (٩٣٨٨): عليها سماعات كثيرة، منها سماع أبي الحسن هبة الله بن عبد الله، وأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي، وأبي القاسم عبد الله بن الحسين سنة (٤٧٥هـ)، وسماع على أبي سعيد إسماعيل بن عبد القاهر الجرجاني سنة (٤٧١هـ).

- نسخة خزانة جامع القرويين (١٤٨): منسوخة سنة (٥٧٣ هـ)، بخط أندلسي.

- نسخة خزانة جامع القرويين (١٤٩): عليها سماع على محمد بن يوسف العتبي.

- نسخة خزانة جامع القرويين (٦٢): منسوخة سنة (٥٧٣ هـ).

- نسخة قونية (١١٠٢ هاتاي): عليها قراءة يوسف بن إبراهيم بن علي العزي وغيره على الشيخ محمود بن سعد الموصلي أبي الفرج البيومي في الجامع النوري سنة (٥٨١هـ).

- نسخة المسجد الأقصى (٧٣): عليها سماع أحمد بن المرتضى ابن القاطي الجليس، وصالح بن شجاع بن محمد المدبجي سنة (٦٤١هـ).

- نسخة الظاهرية برقم (٢٧٣٩): عليها سماعات، منها بتاريخ (٦٧٠هـ).

- نسخة الازهر (٤٧٦٣٦): منسوخة سنة (٦٧٢هـ)، عليه مقابلة وسماع على الشيخ زين الدين عبد الرحمن بن مبارك الغزي.

- نسخة نور عثمانية (١١٨٥ و ١١٨٦): منسوخة سنة (٦٧٧هـ)، بخط محمد بن محمد بن إبراهيم بن الميدوني، وعليها قراءة محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله سيد الناس على الشيخ أبي محمد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن الدمياطي (٦٩٨هـ)، وتملك علاء الدين الطبرسي المنصوري.

- نسخة تشستربتي (٣٣٨٤): منسوخة سنة (٦٧٨هـ) بدار الحديث الكاملة بالقاهرة.

- نسخة قونية (٧٧ كهرمان): منسوخة سنة (٧٢٣هـ)، وعليها قراءات وسماعات كثيرة منها قراءة بدر الدين حسن بن محمد بن سعيد الطيبي على الشيخ سليمان بن إبراهيم العلوي (٨١٨هـ).

- نسخة الظاهرية (٣٨٠٦): عليها إجازة يوسف بن عبد الهادي بالرواية للشيخ عبد الرحمن بن أحمد بن علي الحموري وآخرين في عام (٨٩٧هـ)، وسماع من عمر بن إبراهيم العجمي الحلبي على الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن أبي بكر سنة (٧٣٤هـ).

- نسخة المكتبة الوطنية بأنقرة (YZB٦٣): منسوخة في (٧٣٧هـ)، بخط محمد بن محمد بن مكي المشهدي.

- نسخة جامعة الملك سعود (٢٨٨): منسوخة سنة (٧٧١هـ)، بخط عمر بن حسن بن أبي بكر الفال.

- نسخة الأزهر (٨٣١٤٩): منسوخة سنة (٧٧٨ هـ).

- نسخة الظاهرية (٩٤٩٤): نسخة خزائنية، منسوخة سنة (٧٨٨هـ).

- نسخة الأزهر (٨٢٤): عليها سماعات ترجع إلى سنة (٨٠٢ هـ).

- نسخة الازهر (٧٢٠): منسوخة سنة (٨٠٦هـ) بدار الحديث الضيائية بدمشق، في أولها وآخرها سماعات وقراءات كثيرة.

- نسخة المرعشي (٤٢٧٧): في آخرها سماعات وإجازات، أقدمها في (٨٤٠هـ).

- نسخة الأزهر (٥٢٤٦): منسوخة سنة (٨٥٣ هـ) بخط محمد بن محمد قطب الدين بن محمد أمين الدين. وبآخرها قراءات وسماعات، منها قراءة عبد الباسط بن أحمد بن محمد الأسيوطي الأنصاري على الشيخ أبي عمرو عثمان بن محمد بن عثمان الشافعي الديمي وإجازته له.

- نسخة الأزهر (١٤٨٧): منسوخة سنة (٨٦٠ هـ)، وعليها قراءة تقي الدين أبي بكر بن سليمان الموصلي على نصر الله بن إسماعيل الأربلي الحلبي وإجازته له.

- نسخة جامعة الملك سعود (٢٥٠٢): منسوخة سنة (٩٢٠هـ)، بخط عبد العليم بن

أحمد بن علوان النادبي العمراني. وبآخرها سماعات عدة.

- نسخة الأزهر (٩٣١٩٥): عليها قراءة أبي القاسم بن محمد المغربي التونسي على الشيخ جمال الدين بن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري بحضور جماعة من العلماء سنة (٩٦٦هـ).

- نسخة الأزهر (١٢٩٦): عليها قراءة حسين بن أحمد الحطاب المالكي على عمه الشيخ زين الدين بركات بن محمد الحطاب الرعيني سنة (٩٧٩هـ).

- نسخة راغب باشا (٣٤٢): في أولها إجازة خليل الخطيب البغدادي لمحمد آغا الشهير بكمانكش الفلبوي سنة (١١٢٤هـ).

- نسخة مكتبة نور عثمانية (١١٨٠): عليها تملك ابن يعلى قاضي القضاة بالقدس، ومنسوخة سنة (١١٣٣هـ) بالقسطنطينية.

- نسخة الأزهر برقم (٨٣١٤٤): عليها سماع جماعة من الفضلاء منهم أبو الربيع سليمان بن طه الحسيني على الشيخ محمد مرتضى الزبيدي سنة (١١٨٩هـ).

- نسخة الأزهر (٨٠٢٠): بآخرها قراءة حسين بن عبد الرحمن المستملي الشيخوني وجماعة من العلماء الزبيدي، وإجازته لهم في (١١٩١هـ).

- نسخة الأزهر (٨٣٩٨٠): عليها قراءة حسن بن حسن الأماسي على محمد مرتضى الزبيدي سنة (١١٩٢هـ).

- نسخة الازهر (٨٢٩٨٥): بآخرها سماع حسن بن حسن الأماسي الحنفي من الشيخ محمد مرتضى الزبيدي سنة (١١٩٣هـ) بمصر.

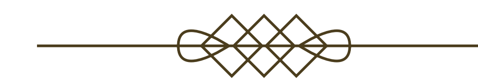
- نسخة المدينة المنورة (لم يذكر رقمها): بأولها تملك محمد بن علي بن سعد الدين المرادي الحنفي الإمام بجامع السنانية بدمشق وتملك باسم عبد الرحمن بن علي المفتي بقيصرية.

- نسخة جامعة الملك سعود (٢٥٠١): منسوخة سنة (١٢٥٦هـ)، وعليها سماع إبراهيم بن عبد الله الحسيني الحرثي على الشيخ محي الدين عبد الله بن محمد بن

إسماعيل الأمير سنة (١٢٥٨هـ)، وسماعات أخرى.

- نسخة مركز أحمد بابا (٥٣٥): عليها أكثر من قيد للقراءة، منها في سنة (١٢٧٣هـ).

والله الموفق..






نسخة السخاوي من «فتح المغيث»

أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان




نسخة السخاوي من «فتح المغيث»[(١)]

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

أفادنا السخاوي نفائس عن نسخته من هذا الكتاب، وهذا ما أمكنني جمعه وذكره هنا:

كتب عليها لبعض من قرأه عليه إجازةً، هذا رسمها:

«ومنه ما كتبته للفتى على نسختي من تصنيفي «شرح الألفية» بعد قراءته:

قرأه علي بتمامه: الشيخ[(٢)]، الإمام الأوحد، الهمام، العالم، العامل، البارع، الفاضل، المفنن، المتقن، المقبل على العلوم بكليته، والمشتمل على الجميل في هديه وطريقته، صدر المدرسين، مفيد الطالبين، بركة المستفيدين: نور الدين أبو الحسن علي ابن الشيخ المرحوم شمس الدين محمد بن حسن بن الصديق ابن أبي تينة اليماني الشافعي[(٣)]، نزيل مكة المشرفة، ويعرف بـ(ابن الفتى)، وبجده الأعلى نفع الله به، وبلغه في الدارين من الخير نهاية أربه قراءة حسنة محررة بينة، أتقنها معنًى ولفظًا، وأحكمها مبنًى وحفظًا، بحيث ارتدى من هذا الفن باللباس الوافر، واهتدى لدقائقه التي لا ينهض لتحقيقها إلا الأكابر، وأبدى في غضون ذلك من مباحثه وفوائده ما كان أعظم شاهد له للارتقاء في المفاخر، وكيف لا؟! وهو ممن دأب في التحصيل، وتعب في التعرف للتفريع والتأصيل؛ بل خاض في غيرهما من الفنون، وارتاض بسلوك تلك الرياض التي تقرُّ بها العيون، واستحق

(١) مُستَلٌّ من الطبعة الثانية لكتابي «مؤلَّفات السخاوي».

(٢) نص الإجازة الملحق في نسخة نور عثمانية - الآتي ذكرها - من «فتح المغيث» هكذا:
«الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى، وبعد:
فقد قرأ علي جميع هذا «الكتاب» -وهو «شرحي لألفية حافظ العصر شيخ مشايخ الإسلام الزيني أبي الفضل ابن الحسين العراقي - رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى - في علوم الحديث النبوي على قائله أفضل الصلاة والسلام-» كاتبه وصاحبه: الشيخ ...».

(٣) ترجمته في «الضوء اللامع» (٥/ ٢٩٧)، وقال: «وقرأ علي «شرحي للألفية» و«المقاصد الحسنة» وغيرهما من تآليفي، و«بلوغ المرام» وغيره، واغتبط بملازمتي، ...».

أن يُرجع إليه في التحرير، ويُجثى بين يديه لسماع التقرير، ولذا لم[(١)] أتخلف عن الإذن له في الإقرار والتدريس، والإسعاد بما يزول به عن الطلاب التخيُّل والتَّلبيس، ويتوالى للكلِّ بذلك التأنيس، خصوصًا والوثوق بديانته المقتضية لإتقانه للذي يبديه قبلَ إبرازه حاصل، والركون لما يجزم به [في صريح عبارته][(٢)] يلحقه بالأماثل، والله أسأل لي وله أن يجعلنا من العلماء العاملين، ويختم لنا بخير أجمعين.

وكذا أجزتُ له رواية ذلك عني وإفادته لكل من التمس ذلك منه، وأن يروي عني سائر مروياتي ومؤلفاتي»[(٣)]. كذا في «إرشاد الغاوي» (ص٦٢٨).

قال أبو عبيدة: هذه النسخة مهمَّة جدًّا، وهي موجودة محفوظة، ولم تعتمد لغاية هذه الساعة في التحقيق، وهذا هو البيان:

هي في مكتبة نور عثمانية، رقم (٦١٥)، قال: هكذا هي في «الفهرس الشامل»[(٤)] (٢/ ٩٦٣- الحديث وعلومه)، دون أي بيانات، ويسر الله ۵ لي النظر فيها، كسائر الميسور مما ذكر للسخاوي فيما وقفتُ عليه، فكانت المفاجأة الكبرى، إذ تبيَّن لي أن هذه النسخة هي (نسخة المصنف)، وهذا توصيفها:

تقع في (٣٩٣) ورقة، ومسطرتها (٢٩) سطرًا، وهي مقروءة على المصنِّف، وخطُّه عليها، وهذه أمثلة على ذلك:

١- (ق٣/ أ): «[بلغ] سيدي الشيخ الفاضل الأوحد الخير نور الدين علي بن محمد الزَّبِيدي اليماني عرف بـ (الفتى)، نفع الله به قراءة علي وبحثًا والجماعة سماعًا، كتبه

---

(١) في الإجازة بخط السخاوي: «ولم» دون «لذا».

(٢) سقطت من الإجازة التي بخط السخاوي.

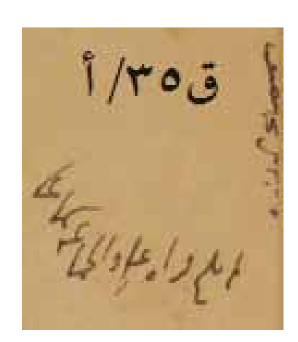
(٣) في الإجازة المرفقة تتمة لها، وهي: «وكانت متوالية، آخرها في يوم الجمعة خامس عشر شهر رجب سنة تاريخه بالمدرسة الباسطية تجاه الكعبة المعظمة، قاله وكتبه محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي المحلة -غفر الله ذنوبه وستر عيوبه-، نفع الله بهم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، وسمع معه جماعة كثيرون كتبوا إليَّ (....) بقراءة ... (كلام ممسوح)».

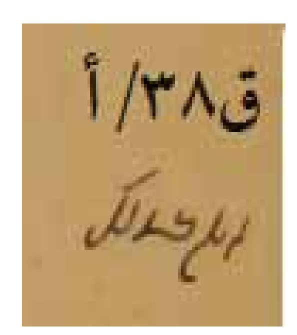
(٤) لم يذكر فيه إلا هذه النسخة ونسخة لا له لي تحت «شرح التقريب» للسخاوي وسائر النسخ مدرجة فيه مع «فتح المغيث» (٢/ ١١٧٧ - ١١٨٢) للعراقي!

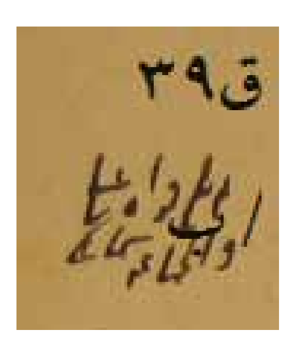
مؤلفه».

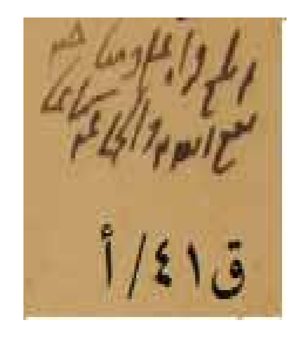
٢- (ق٣/ أ): «ثم بلغ - نفعه الله، ونفع به - قراءة علي والجماعة سماعًا، كتبه مؤلفه».

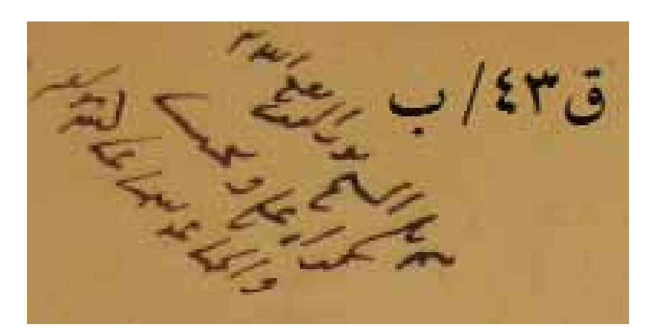
وتتكرر هذه العبارة ونحوها في حواش كثيرة من الكتاب، مثل:

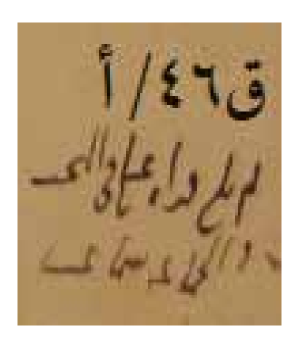


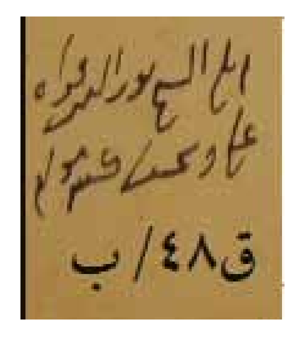




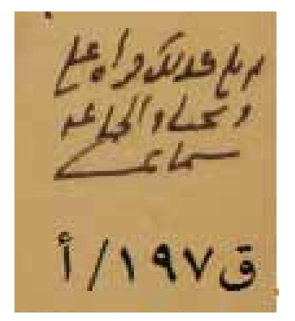


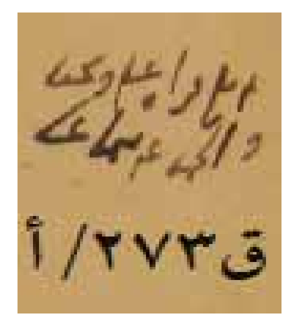


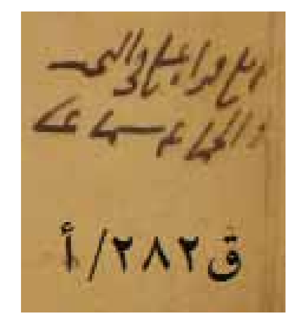




ق١٥٦/ أ







وآخر النسخة: «تم الكتاب بحمد الله الملك الوهاب نساخة بالحرم الشريف تجاه

البيت المنيف، أول يوم من رجب الحرام سنة ٨٨٦ من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والإكرام.

والحمد لله أولًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على سيدنا محمد».

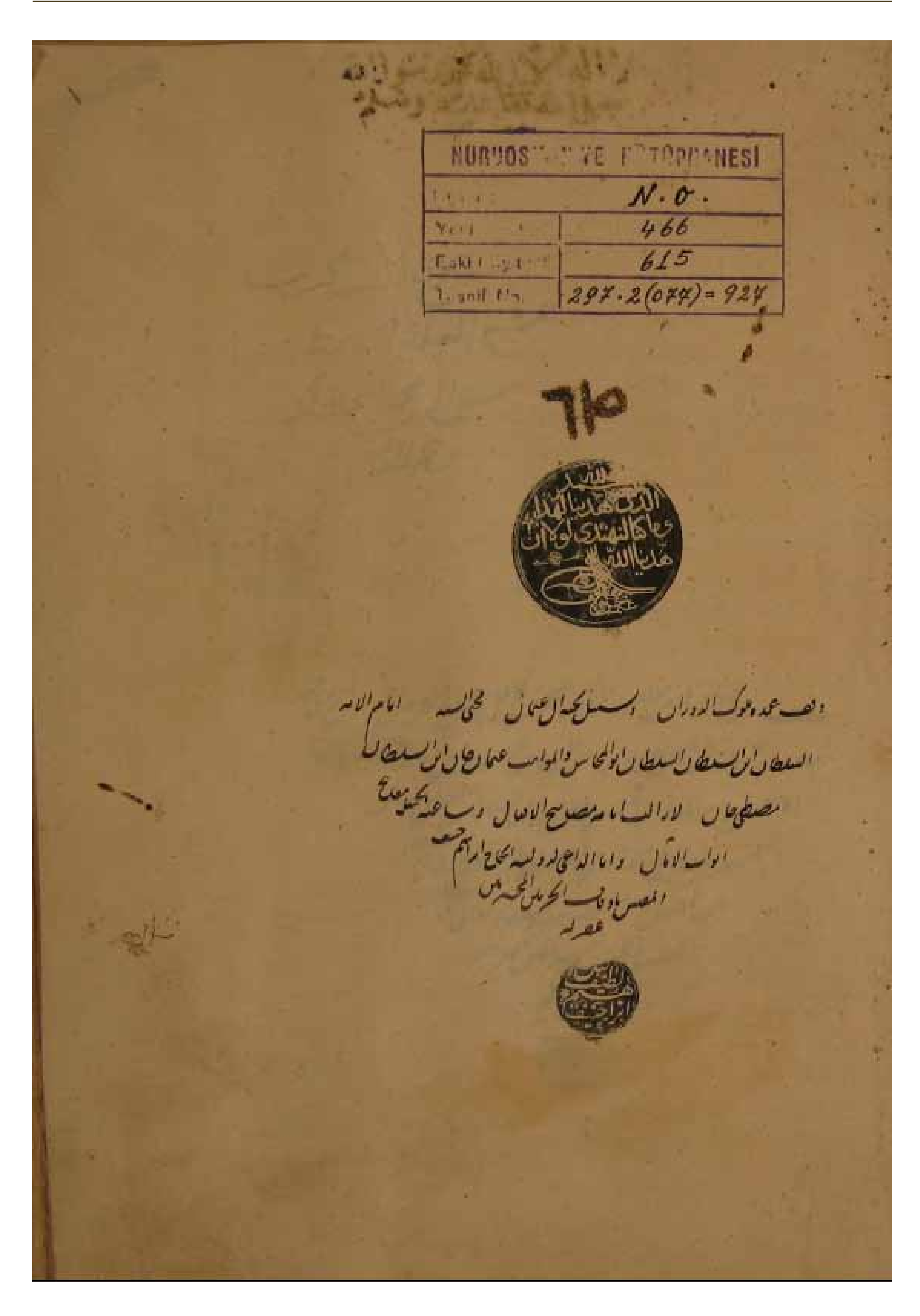
وفي آخر ورقة إجازة بخط السخاوي، وتقدمت قريبًا في «إرشاد الغاوي» (ص ٦٢٨) مشفوعة بقوله قبل سردها:

«ومنه ما كتبته للفتى على نسختي من تصنيفي «شرحي للألفية» بعد قراءته .....»، وساق ما فيها حرفًا بحرف، ولولا ذلك ما استطعت الجزم بأنها نسخة المصنف!

وهذه مصوَّرة خط السخاوي بذلك:



وهذه النسخة المهمة قرئت على السخاوي، وكتب عليها كثيرًا من الزيادات التي سبق تنويهه بها، واقتراحه أن تجرَّد لينتفع بها من له نسخة في تيسير الإلحاق.



صورة الغلاف وعليه العنوان يكاد لا يظهر بسبب الأختام والوقفية



صورة الورقة الأولى

أهمية هذه النسخة:

هذه النسخة مهمَّة، إذ لم يقف عليها أحد ممن حقق الكتاب، وقام أخي في الله عمران الربيع -بطلب مني- بمقابلة النسخة على الطبعة التي حقَّقها الشيخان الفاضلان: عبد الكريم الخضير، ومحمد بن عبد الله بن فهيد حرفًا بحرف، فلم يجد في النسخة الخطِّية زوائد على ما في المطبوع، اللهم إلا حواشي مهمَّة، وفروقًا يسيرة، وهي متفاوتة في أهميتها، وكذا في طولها وقصرها، وهي مما كتبه بعض تلاميذ السخاوي -وهو نور الدين علي بن محمد الزَّبيدي اليماني- على حاشيته عند إقراء السخاوي للكتاب، وهذه هي موزَّعة على طبعة دار المنهاج للكتاب بتحقيق الشيخين المذكورين:

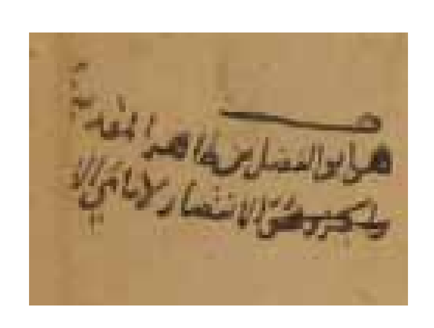
المجلد الأول:

١. ص٢٨ سطر ٦ ق٥/ أ سطر ١٦: وأكثر ما (يكون) فيه.

٢. ص٧٣ سطر ٣ ق١٠/ ب سطر ٢٠: ولأجل هذا (وما يشبهه) انتقد.

٣. ص٨٧ سطر ٥ ق١٢/ أ سطر ٢٠: أولى من ذلك كله. (انتهى)

٤. ص٩٦ سطر ٨ ق١٣/ أ سطر ١٥: بعض الحفاظ (حاشية: هو أبو الفضل ابن طاهر المقدسي، والجزء هو: «الانتصار لإمامي الأمصار») في جزء مفرد.



٥. ص١٠٧ ق١٤/ أ سطر ٢٧: و«المغني» لابن قدامة (حاشية: هما مع «التمهيد» لابن عبد البر مع كتاب رابع؛ صرَّح بعض الأئمة بأنها كتب الإسلام؛ لما اشتملت عليه من تمكن ذكر الخلاف العالي والنازل ومذاهب السلف ونحو ذلك).

٦. ص١٢٤ سطر ١١ ق١٧/ أ سطر ١٠: ولكن قد قرر شيخنا منع اشتراطه (بدل «اشتراطه» في المخطوط: اشتراط الترمذي) نفيها.

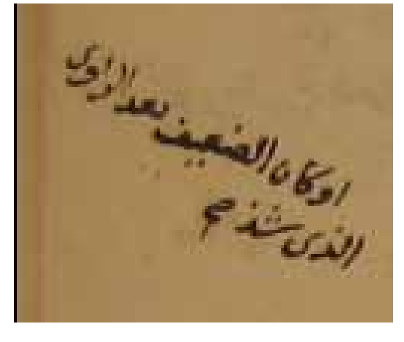
٧. ص١٢٨ سطر ١٠ ق٢١/ ب سطر ٢٦: الطلحي (حاشية: وهو موسى، منسوب لطلحة بن عبيد الله).

٨. ص١٤٣ سطر ٣ ق٢٤/ أ سطر ٣: ابن نقطة (حاشية: الحافظ أبو بكر بن عبد الغني).

٩. ص١٦٦ سطر ١٥ ق٢٤/ أ سطر ٤: واحدًا منهما (حاشية: أي: الجوابين).

١٠. ص١٧٤ سطر ٨ ق٢٥/ ب سطر ١: لبقي (حاشية: أي: متحيِّرًا).

١١. ص١٧٤ سطر ١٤ ق٢٥/ ب سطر ٥: من الثقة (أو كان الضعيف بعد الراوي الذي شذ).



١٢. ص٢١٣ سطر ١١ ق٣٠/ب سطر ٢١: كلاهما (هما: البيهقي والحاكم).

١٣. ص٢٦٠ سطر ٤ ق٣٧/ أ سطر ٩: فنقل الميموني

وحنبل (حاشية: حنبل ابن اخت الإمام أحمد).

١٤. ص٢٦٨ سطر٤ ق٣٨/ أ آخر سطر: وأشار إليه بعض تلامذة الناظم (حاشية: هو البرهان الحلبي).

١٥. ص٢٦٩ آخر سطر ق٣٨/ ب سطر ١٨: وكذا قال الأثرم (حاشية: هو أبو بكر أحمد بن هانئ).

١٦. ص٢٧٨ سطر٤ ق٤٠/ أ السطر ٣: وأبعد منه قول إِلْكيا (حاشية: بخطه معناه: الأمير) الهَراسي.

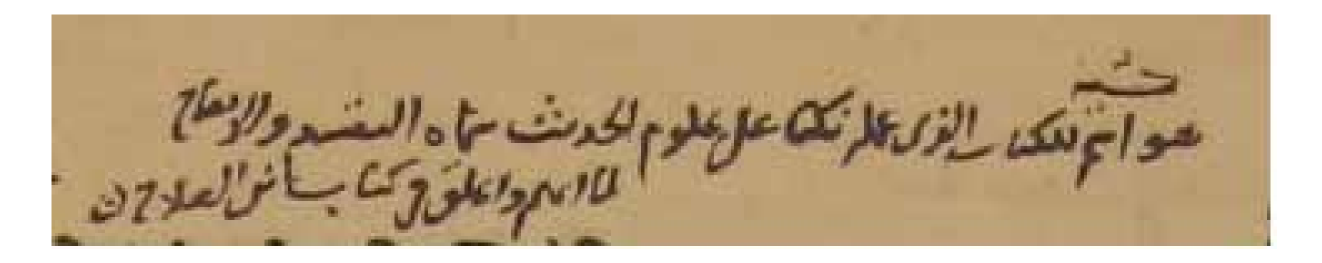
١٧. ص٢٨١ سطر٧ ق٤٠/ أ سطر ٢٧: ومباين للمقطوع والموقوف وكذا (مباين) للمرسل والمنقطع.

١٨. ص٢٨٩ سطر٧ ق٤١/ ب سطر ١١: ما عُلِم من تبرير (في المخطوط: تجويز) أهل ذاك العصر.

١٩. ص٢٩١ سطر٢ ق٤١/ ب سطر ٢٨: «المحدث الفاصل (بين الراوي والواعي»).

٢٠. ص٢٧٩ سطر٧ ق٤٢/ ب سطر ٢٥: جاء بها القرآن (حاشية: في قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَا﴾ في قراءة حمزة وهشام حال الوقف).

٢١. ص٣١٤ سطر١٣ ق٤٥/ أ سطر ٢٥: في «التقييد» (هو اسم للكتاب الذي عمله نكتًا على «علوم الحديث» سمَّاه «التقييد والإيضاح لما أُبهم وأُغلق في كتاب ابن الصلاح»).



٢٢. ص٣٢٦ سطر٣ ق٤٧/ ب سطر ٩: قال ابن سعد (حاشية: هو محمد بن سعد كاتب الواقدي).

المجلد الثاني:

١. ص١٣ سطر٧ ق٥٠/ ب سطر ٢٥: ما رواه المقبول (ضرب عليها، وأثبت في الحاشية: الضعيف).

٢. ص٣٠ سطر٣ ق٥٣/ أ سطر ١٣: ونحوه (أي: في الطرف الثاني) قول الخطيب.

٣. ص٤٢ آخر سطر ق٥٥/ أ سطر ١: عن أبي نضرة (حاشية: هو المنذر بن مالك القطعي).

٤. ص٤٨ سطر١٠ ق٥٥/ ب سطر١٧: طريق الاستعارة (حاشية بخطه: أي: بالتبعية).

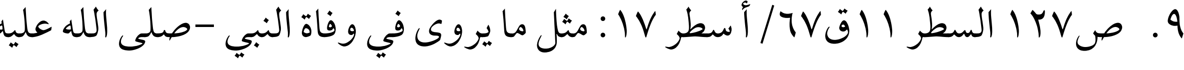
٥. ص٦٧ سطر٩ ق٥٨/ ب سطر ٦: ابن وارة (حاشية: محمد بن مسلم بن وارة).

٦. ص٧٥ سطر٣ ق٥٩/ ب سطر ٢١: ابن فيل (حاشية: هو أبو علي الحسن).

٧. ص٧٦ سطر١٠ ق٦٠/ أ: «شيبتني هود وأخواتها» (حاشية: كالواقعة ونحوها).

٨. ص١٠٥ آخر سطر ق٦٤/ أ السطر ٦: بخلاف ما يشترك فيه الإمام والمأموم (حاشية: والظاهر أن محل ذلك حيث لم يعلم الإمام بعدم حفظ المأمومين أو بعضهم له، بحثه شيخنا المؤلف تبعًا للناظم فيه؛ فإنه بحثه -أيضًا- في «شرح الترمذي» له).

٩. ص١٢٧ السطر ١١ق٦٧/ أ سطر ١٧: مثل ما يروى في وفاة النبي -صلى الله عليه



وسلم- (حاشية: أُريد به حديث مخصوص لا مطلق الوارد فيها).

١٠. ص١٣٧ سطر٢ ق٦٨/ ب سطر ٢٦: على ثابت (هو ثابت البناني، من التابعين، ممن أكثَرَ عن أنس وغيره).

١١. ص١٥٢ سطر١ ق٧١/ أ سطر ٩: في مقدمة «كامِلِهِ» (هو اسم لكتاب في الضعفاء له، وكان بعضهم يقول: هو الكامل في الناقص).

١٢. ص١٥٧ سطر١٣ ق٧١/ ب سطر ١٣: احتياط في باب العلم (وله طرفان: العلم) عند السماع، والحفظ بعد العلم.

١٣. ص١٥٨ ق٧١/ ب سطر ٢١: بدل «انتهى» في سطر ٦ إلى «كل ذلك»، في سطر ١٠: (قلت: وفي بعضه نظر! ففيما تقدم قريبًا وكذا فيما سيأتي؛ ما يردُّه [حاشية بخطه: فما ذكره في الصبي إنما هو في المتأخرين خاصة، كما اكتفوا بالمستور، وكذا ما شرطه في الضبط هو في خصوص الراوي بالمعنى، ولا يكون حينئذ وافيًا بالضبط المشترط في مطلق الراوي]).

١٤. ص١٦٤ سطر١ ق٧٢/ ب سطر ١٧: فأبو عبيد (هو القاسم بن سَلَّام من أئمة اللغة والحديث).

١٥. ص١٦٦ سطر١٦ ق٧٣/ أ سطر ١٥: ابن مُسهِر (هو عبد الأعلى بن مسهر الغساني، من أعيان الدمشقيين وحفاظهم، يُكنى أبا مُسهرٍ أيضًا).

١٦. ص١٦٧ سطر١٢ ق٧٩/ ١: المُزني (اسمه: إسماعيل بن يحيى بن إبراهيم).

١٧. ص١٦٩ سطر٨ ق٧٣/ ب سطر ٨: مِن كُل خَلَف (حاشية: هو حديث رواه من طريق أبي جعفر العقيلي من رواية معان بن رُفاعَة السَلَّامي عن إبراهيم بن عبد الرحمن العُذري).

١٨. ص١٧٨ سطر٢ ق٧٥/ أ سطر ٩: ابن أبي حاتم (حاشية: أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي حاتم هو اسم ابن أبي حاتم، واسمه: محمد بن إدريس الحنظلي الرازي).

١٩. ص١٨٣ سطر٣ ق٧٥/ ب سطر ١٤: ضعيف (حاشية: وأخوه عبيد الله ثقة، وحينئذ فالمصغر مُكَبَّر والمُكَبَّر مُصَغَّر).



٢٠. ص١٩٣ سطر١٥ ق٧٧/ ب سطر ١٠: جابر الجعفي (وهو كذاب).

٢١. من سطر ٧ ص ٢٠٥ إلى سطر ٣ ص ٢٠٦ في المطبوع؛ جاء في المخطوط من سطر ٢٨ ق٧٩/ ب إلى سطر ٦ ق٨٠/ أ؛ أي: بعد (تعريفه وتعديله) في سطر ٦ ص ٢١٢ في المطبوع، وبعده في المخطوط: (وكل هذا حيث لم يعتضد بما سلف).

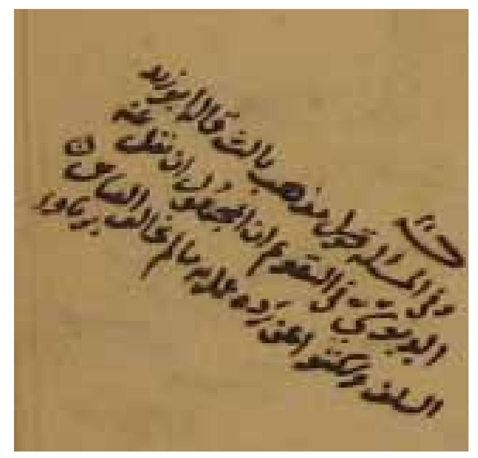
٢٢. ص٢٠٦ سطر١٨ ق٧٩/ أ سطر ١٧: وعنه (أي: عن أيوب).

٢٣. ص٢١٢ سطر١٨ ق٨٠/ أ سطر ١٥: من الأئمة (كما قال ابن الصلاح).

٢٤. ص٢١٥ سطر ١٦ق٨٠/ ب سطر ١٨: وجهين من غير ترجيح (حاشية: وفي

المسألة مذهب ثالث قاله أبو زيد الدبوسي في «التقويم»: أن المجهول إن نقل عنه السلف وسكتوا عن ردِّه؛ عُمِلَ به ما لم يخالف القياس. برماوي).

ذا القسم مستورًا وتبعه عليه الرافعي ثم النووي فقال في النكاح من الروضة أن المستور
من عرفت عدالته ظاهرًا لا باطنًا وقال إمام الحرمين المستور من لم يظهر منه نقيض العدالة
ولم يتفق البحث في الباطن عن عدالته قال وقد تردد المحدثون في قبول روايته والذي صار
إليه المعتبرون من الأصوليين أنها لا تقبل قال وهو المقطوع به عندنا وصحح النووي في شرح
المهذب القبول وحكى الرافعي في الصوم وجهين من غير ترجيح قيل والخلاف مبني على شرط قبول الرواية
أهو العلم بالعدالة أو عدم العلم بالفسق إن قلنا بالأول لم يقبل المستور وإلا قبلناه وأما



٢٥. ص٢١٩ سطر ٦ ق٨١/ أ سطر ٢٣: كلام الأصوليين (حاشية: كالقاضي في «التقريب»).

٢٦. ص٢٢٢ السطر الأخير ق٨٢/ أ السطر ٣: (حاشية: قال البرماوي: هو تفصيل غريب!).

٢٧. ص٢٣٧ سطر ١٣ ق٨٤/ أ سطر ١٦: (حاشية: أي في الدلائل والأعلام. قاله المصنف الماتن).

٢٨. ص٢٤٣ سطر٦ ق٨٥/ أ سطر ١٤: أيها الواقف عليه ما جحد (في المخطوط: أيها الطالب ما جحد) .

٢٩. ص٢٤٥ سطر ١٤ - ١٥ ق٨٥/ ب سطر ٨: وفيه نظر (حاشية: فإنه محتمل للنسيان -أيضًا-).

٣٠. ص٢٥٢ سطر١٥ ق٨٦/ ب سطر ٩: أخذ الأجرة (كما قال ابن الصلاح).

٣١. ص٢٥٩ سطر٩ ق٨٧/ ب سطر ٣: ممن أخذ (في المخطوط: ممن فعله).

٣٢. ص٢٦٢ سطر٣ ق٨٧/ ب سطر ٢٦: ليس (بعدها في المخطوط: له).

٣٣. ص٢٨٠ سطر٩ ق٩٠/ ب سطر ١٢: إلا أنه (كان) يتهم.

٣٤. ص٢٩٠ سطر ٤ ق٩٢/ أسطر ١٦: وبعدها (حاشية بخطه: أعرب الناظم «بعدها» خبر مقدم، وليس بلازم، ولذا لم يمش عليه الشارح).

٣٥. ص٣٠٣ سطر١٢ ق٩٤/ أسطر ١٤: يحيى (اليهودي) الإسرائيلي.

٣٦. ص٣٧٢ سطر٥ ق١٠٤/ أسطر ٢٨: ابن خلكان (حاشية: قاضي القضاة شمس الدين أحمد، كان معاصرًا للنووي وغيره).

٣٧. ص٤٣١ سطر١٢ ق١١٤/ أسطر ١١: أجزت لفلان (حاشية بخطه: قوله «أجزت لفلان» دخل فيه (الكف) أحد علل الشعر؛ وهو حذف سابع الجزء ساكنًا).

٣٨. ص٤٣٥ سطر١٤ ق١١٥/ أسطر ١: بالصرف (للضرورة).

٣٩. ص٤٣٦ سطر١٨ ق١١٥/ أسطر ١٤: والحفاظ (صغيرًا كان أو كبيرًا).

٤٠. ص٤٦٥ سطر ٨ ق١١٩/ب سطر ٦: (حاشية: أعلى الإجازات أول المئة السادسة).

٤١. ص٤٧٠ سطر٦ ق١٢٠/ أسطر ٢٧: هناك عنه القول باستواء (في المخطوط: هناك رواية عنه -أيضًا- باستواء).

٤٢. ص٤٧٥ سطر٢ ق١٢١/ أسطر ١٢: أبو سفيان (من الحنفية) ولعله الرازي.

٤٣. ص٤٧٥ سطر٤ ق١٢١/ أسطر ١٣: وكذا في ذكر ابن راهويه معهم بما سيأتي (في المخطوط: وكذا يمكن النزاع في ابن راهويه بما سيأتي).

٤٤. ص٤٧٥ سطر٧ ق١٢١/ أسطر ١٥-١٦: وقيصر بإرادة أصل الاحتجاج (في المخطوط: وقيصر، ولكن سيأتي رده بأن هذا لا يلاقي متمسك الشافعي - رحمهما الله).

٤٥. ص٤٧٨ سطر ١٨ ق١٢٢/ أ سطر : من غير أن ينشره وينظر فيه (حاشية بخطه: بالتقصير من الشيخ في هذه والاحتياط في التي بعدها).

٤٦. ص٥٠٠ سطر١٥ ق ١٢٥/ أ سطر ٢٤: هذا السطر في المخطوط هكذا: (والرواية به صحيحة بلا خلاف كما صرح به ابن النفيس)، لكنه جاء بعد آخر كلمة في سطر ٧ ص ٤٩٨.

٤٧. ص٥٠١ سطر ٣ ق١٢٥/ ب سطر ٢٣: (ثم إنه لا فرق بين مطلق الصحة بين أن يجيز) أو لم يجز.

٤٨. ص٥١٧ سطر٦ ق١٢٨/ أ سطر٢١: من مرويِّه (سواء كانت الوصية بذلك) حين قضى.

٤٩. ص٥٢٠ آخر سطر ق١٢٩/ أ سطر ٦: ونحو ذلك (ولا تجزم بذلك إلا إن وقفت على الوجه المشروح في المكاتبة بأنه خطه).

٥٠. ص٥٢١ سطر١٣ ق١٢٩/ أ سطر ١٤: «حدثنا فلان» (وذلك الاستعمال [وبعدها في المخطوط تقديم وتأخير عن المطبوع].

٥١. ص٥٢٢ سطر ١ إلى ص٥٢٣ سطر ١٥ ق١٢٩/ أ سطر ١٨ إلى ق١٢٩/ ب سطر ٤: تقديم وتأخير.

٥٢. ص٥٢٩ سطر ٤ إلى سطر ١٠ ق١٣٠/ أ سطر ١٢ إلى سطر ١٦: تقديم وتأخير.

المجلد الثالث:

١. ص١٩ آخر سطر ق١٣١/ ب سطر ٢٤: معه الالتباس (وأهمُّه) إعجام.

٢. ص٣٨ الفقرة الثانية والثالثة ق١٣٤/ ب سطر ٢٢: تقديم وتأخير.

٣. ص٥٩ سطر٣ ق١٣٨/ ب سطر ٤: وأروي فيه بيني وبين نفسي (حاشية بخطه: أي: ألفظ به سرًّا).

٤. ص٩٣ سطر ١١ ق١٤٤/ ب سطر ٢٤: كلمة (مكملة) بعد (لأحد منهم) في السطر الذي بعده، وبدل (لأحد منهم): (لأحدهم بل).

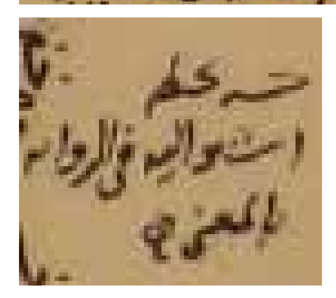
٥. ص١٠٠ سطر١٤ ق١٤٦/ أسطر ١٥: على المالك (في المخطوط: على المستعير).

٦. ص١٦٣ سطر١٩ ق١٥٧/ أ سطر ١٩: وأحمد وابن (معين) وغيرهم.

٧. ص١٧٩ سطر١٢ ق١٥٩/ ب سطر ١٤: سواء فصَّل (حاشية بخطه: يعني: لما تقدم) أم لا.

٨. ص٢٠٠ سطر٤ ق١٦٢/ ب سطر ٢٢: فالظاهر (كما قال ابن الصلاح) المنع.

٩. ص٢٠٢ السطر ٢ ق١٦٣/ أ سطر ١٤: فلا يدخلها القياس (حاشية بخطه: أشار إليه في الرواية بالمعنى).



١٠. ص٢٠٤ السطر ١٧ إلى ص٢٠٥ سطر ٣ ق١٦٣/ ب سطر ٧ - ١١: تقديم وتأخير.

١١. ص٢٠٧ سطر٩ ق١٦٤/ أ سطر ٧: لا فائدة في هذه الصورة (حاشية بخطه: التي هي الكناية عن الضعيف) الخاصة فضلًا عن غيرها (حاشية بخطه: وهو التصريح).

١٢. ص٢٤٩ سطر ١٨ق١٧١/ ب سطر ١١: أو حصيف (حاشية بخطه: هو استحكام العقل).

١٣. ص٢٧٧ سطر٨ ق١٧٦/ أ سطر ٥: وليس (كما قال ابن الصلاح) بالإملاء.

١٤. ص٢٨٤ سطر ٢ ق١٧٧/ أ سطر ٣: شديدًا (حاشية بخطه: أي: رغَّبوا فيه شديدًا).

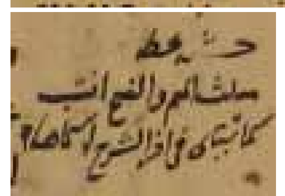
١٥. ص٢٨٧ سطر ١٥ ق١٧٧/ أ سطر ٢٦: وحيث وُجِد (حاشية بخطه: أي: من يرحل إليه).

١٦. ص٢٩٦ سطر١٣ ق١٧٨/ ب سطر ٢٠: لشيخه (حاشية: هو قنبر).

١٧. ص٢٩٦ سطر ١٦ ق١٧٨/ ب سطر ٢٢: بعض مشايخ العجم (حاشية مصنف: هو الشيخ شمس الدين الشرواني).

١٨. ص٣١٦ سطر ١ ق١٨١/ ب سطر ٢: على ما ليس عندهم (حاشية: أي: المنتخبين).

١٩. ص٣٣٧ سطر١ ق١٨٥/ أ سطر ٢٠: كَمَلَ (حاشية بخطه: مثلث الميم، والفتح أنسب كما سيأتي آخر الشرح له كما هنا).



٢٠. ص٣٥٤ سطر٣ ق١٨٨/ أ سطر ٢٤: وقول (حاشية: وإفك).

٢١. ص٣٥٤ سطر ٤ ق١٨٨/ أ سطر ٢٥: وأخبار (حاشية: ونسخة) تربه أبي هدبة البصري (حاشية: القيسي).

٢٢. ص٣٥٤ سطر٩ ق١٨٨/ أ سطر ٢٩: تخرص (حاشية: أي: الكذب).

٢٣. ص٣٦٦ سطر١١ ق١٩٠/ ب سطر ١٦: من كان عنده شيء من (هذه) النساء.

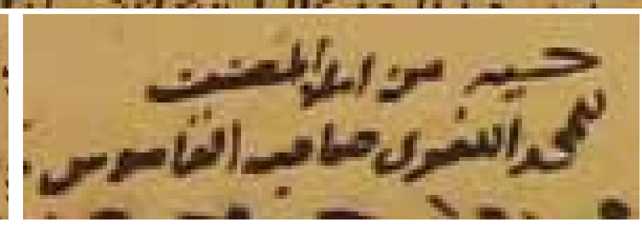
٢٤. ص٣٦٨ سطر١٤ ق١٩١/ أ سطر ١٣: طلبًا للعلو وتقدم السماع (حاشية بخطه: وقد يستدل له بقول عمر في إتمامه: «ليس من هاجر بنفسه كمن هاجر مع أبويه»).

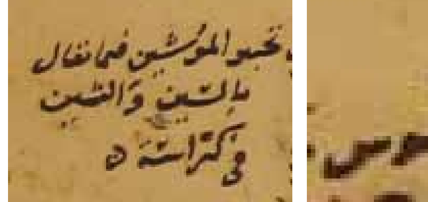
٢٥. ص٣٨٣ سطر ١٧ ق١٩٣/ ب سطر ٩: في راويه (حاشية: أي الفرد) بما ذكر.

٢٦. ص٣٨٥ الفقرة الثالثة قبل الفقرة الخامسة ص ٣٨٣ ق١٩٣/ ب سطر ١ - ٤.

٢٧. ص٣٩٨ سطر١٣ ق١٩٦/ أ سطر ٣: والعجب بِأنَّ (بالتشديد).

٢٨. ص٤١٣ سطر ١١ق١٩٧/ ب سطر ٤: بأن تأتي كلمة (حاشية من إملاء المصنف: للمجد اللغوي صاحب «القاموس»: «تحبير الموشِّين في ما يقال بالسين والشين» في كراسة).





٢٩. ص٤٤٣ سطر٩ ق٢٠١/ أ آخر سطر: صرح شيخنا تبعا لغيره (بقوله: رفع تعلق حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه).

٣٠. ص٤٤٧ سطر١٢ ق٢٠٢/ أ سطر ٢١: المتعارضين (المتعذر الجمع بينهما).

٣١. ص٤٤٨ الفقرة الأولى ق٢٠٢/ أ سطر ٢٤ - ٢٦: تقديم وتأخير.

٣٢. ص٤٤٨ سطر ٤ ق٢٠٢/ أ سطر ٢٥: أو أن أحدهما (شرع) بمكة.

٣٣. ص٤٤٨ سطر٢ ق٢٠٢/ أ سطر ٢٦: للخبرين (في المخطوط: للواقعتين).

٣٤. ص٤٤٨ سطر٣ ق٢٠٢/ أ سطر ٢٤: إما من صحابي (في المخطوط: كأن يجزم بتأخر أحدهما).

٣٥. ص٤٦٧ سطر٦ ق٢٠٥/ أ سطر ٣: قتَّات (حاشية بخطه: أي: نمَّام).

٣٦. ص٤٦٩ سطر١١ ق٢٠٥/ أ سطر ٢٧: يقتله (حاشية بخطه: أي: مَن قَتل).

٣٧. ص٤٧٢ سطر ٨ (والأمر في) إلى سطر ١٢ (المخالطين) في المخطوط ق٢٠٥/ ب سطر ٢٢ - ٢٤ هكذا: (والأمر بالفرار في قوله: «فِر» -عاديًا عدوًا؛ أي: سريعًا- وكذا في «لا يورد ممرض على مصح» للخوف من وجود المخالطة والمماسة الذي قد يخلق الله -عنده لا به- الداء في الصحيح غالبًا، وإلا فقد يتخلف كما هو المُشاهَد

في بعض المخالطين).

٣٨. ص٤٧٧ سطر٩ ق٢٠٦/ أ سطر ٢٧: القاسم (حاشية: هو ابن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر الصديق).

المجلد الرابع:

١. ص١٣ سطر٤ ق٢٠٨/ ب سطر ٢٢: «التقييد» (هو اسم كتاب له على ابن الصلاح).

٢. ص٢٧ سطر ١٣ق٢١١/ أ سطر ٢٣: في الصورتين (حاشية بخطه: قبول الخبر والعمل).

٣. ص٣٨ سطر١ ق٢١٣/ ب سطر ١: المازري (حاشية: بالفتح والكسر والفتح أكثر).

٤. ص٧١ سطر٧ ق٢١٩/ أ سطر ١٢: ناصبي (حاشية: هو المنحرف عن أهل البيت).

٥. ص٧٣ سطر١ ق٢١٩/ ب سطر ٢: فكان هؤلاء (النفر) الثمانية.

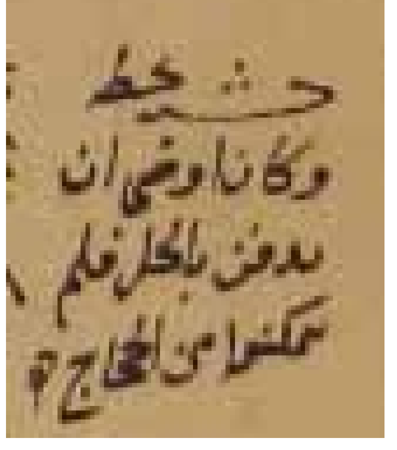
٦. ص٧٣ آخر سطر ق٢١٩/ ب سطر ١٣: وكان (حاشية بخطه: يعني: عليًّا) لا يفرَق.

٧. ص٧٤ سطر٣ ق٢١٩/ ب سطر ١٤: إسلام خالد (حاشية بخطه: ابن سعيد بن العاص).

٨. ص٧٧ سطر١٨ ق٢٢٠/ أ سطر ٢٤: موسى بن إبراهيم (بدل «إبراهيم» في المخطوط: «هارون»).

٩. ص٨١ سطر٥ إلى سطر ٩ (على أنه بالمدينة) ق٢٢٠/ ب سطر ٢٠ - ٢٥؛ جاءت هذه الفقرة بعد كلمة (وفياتهم) ص ٨٠ سطر ١.

١٠. ص٨٢ سطر ١٣ ق٢٢١/ أ سطر ١٩: فلا يصح من وجه (حاشية بخطه: وكان أوصى أن يدفن بالحل فلم يتمكنوا من الحجاج).



١١. ص٩٥ سطر٨ ق٢٢٣/ ب سطر ١٢: الاكتفاء بالرؤية (كالصحابي، ولذا قال بعضهم:) رؤية الصالحين بلا شك لها أثر عظيم، فكيف (برؤية سيد الصالحين؟! فإذا رآه مسلم لحظة طبع قلبه على الاستقامة؛ لأنه بإسلامه متهيء للقبول، فإذا قابل ذلك النور العظيم؛ أشرق عليه فظهر أثره في قلبه وعلى جوارحه)، ولكن قيَّده.

١٢. ص١٠٦ سطر١٢ ق٢٢٥/ ب سطر ٩: ثنا علي (حاشية بخطه: هو ابن المديني).

١٣. ص١١٩ ق٢٢٧/ ب: فقرة (وكعمرو بن شعيب) جاءت قبل فقرة (وكهشام بن عروة).

١٤. ص١٥٥ سطر١١ ق٢٣٣/ أ سطر ٣: سمعت أبا القاسم (حاشية: هو منصور بن محمد العلوي المذكور أولًا).

١٥. ص١٥٧ سطر٨ ق٢٣٣/ أ سطر ١٩: أي: جد عمرو (في المخطوط: أي: جد

شعيب).

١٦. ص١٥٧ سطر٨ ق٢٣٣/ أ سطر ٢٣: (حاشية بخطه: ابن معاوية بن حيدة ابن معاوية).

١٧. ص١٥٨ سطر٧ ق٢٣٣/ أ سطر ٢٦: من المحدثين (كما قال ابن الصلاح).

١٨. ص١٧٣ سطر٩ ق٢٣٥/أ سطر ١٣: وكالجعفي (وهو محمد بن إسماعيل البخاري وأبي الحسين أحمد بن أبي نصر بن محمد بن أحمد بن عمر النيسابوري الزاهد) والخفاف.

١٩. ص١٧٦ سطر٧ ق٢٣٥/ ب سطر ١٤: بعده الطلب (حاشية بخطه: بأن يطلب المتأخر وهو ابن عشرين سنة أو دونها).

٢٠. ص٢٠١ سطر٣ ق٢٣٩/أ سطر ٣: ولعله (حاشية: يعني: أبا أحمد الحاكم النيسابوري).

٢١. ص٢٣٠ سطر ٣ ق٢٤٢/ب سطر ١٧: الجر -أيضًا- (حاشية: ليفيد إثبات الخلاف فيه -أيضًا-).

٢٢. ص٢٣٧ سطر ١٥ ق٢٤٣/ب سطر ٢١: ومن ذلك: حرام (في المخطوط: حزام).

٢٣. ص٢٤٤ سطر٢ ق٢٤٤/ ب سطر ١١: أي الرواة (كما قاله ابن الصلاح).

٢٤. ص٢٤٦ سطر١١ ق٢٤٥/ أ سطر ٩: تشديدًا وتخفيفًا (بل قال في «الإصابة»: إنه أورد ابن يزيد مع ابن مخرمة فاقتضى تخفيفه).

٢٥. ص٢٦٥ سطر٢ ق٢٤٨/ أ سطر ٤: خذها (أي: الرمية).

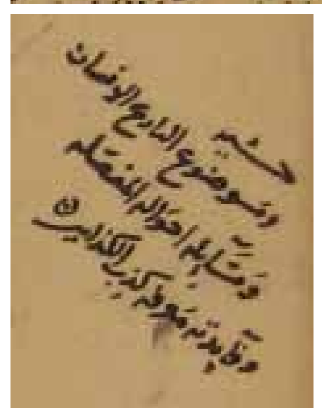
٢٦. ص٣٠٠ سطر١٤ ق٢٥٢/ب سطر ١٩: ذكرهما الخطيب (**والرابع**: أن يتفق الاسم واسم الأب والجد والنسبة جميعًا؛ كمحمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري، اثنان في عصر واحد، يروي الحاكم عنهما، **أحدهما** أبو العباس الأصم، **والآخر** أبو عبد ابن الأخرم الشيباني الحافظ ومحمد بن أحمد بن عمر السعودي اثنان: **أحدهما** شافعي

أخذتُ عنه، **والآخر** حنفي أخذ عنه الفقه بعض من أخذتُ عنه، وهو أقدم وفاة من الأول، ومع ذلك فقد أدخل بعض أصحابنا شيئًا من مسموعه في سماعات الأول، ونبهتُ على ذلك في ترجمته).

٢٧. ص٣٢٤ سطر ٢ ق٢٥٥/ ب سطر ١٣: منهم (في الصحابة) الخطمي.

٢٨. ص٣٣١ سطر ٥ ق٢٥٦/ ب سطر ١: فيعرب إعرابه (بدلها في المخطوط: فيرفع إن كان «عبد الله» مرفوعًا، ويجر إن كان مجرورًا، وينصب إن كان منصوبًا).

٢٩. ص٣٦٢ العنوان ق٢٥٩/ أ سطر ١٨: (حاشية: وموضوع التاريخ: الإنسان، ومسائله: أحواله المفصلة، وفائدته: معرفة كذب الكذابين).



٣٠. ص٤٥٥ سطر ١ ق٢٧٣/ أ سطر ٢٣: (حاشية: مطلب مهم في كلام المتعاصرين بعضهم في بعض).

٣١. من (وعبد الرحمن بن أحمد) ص٤٩٥ آخر سطر إلى (نسأل الله العفو والعافية) ص٤٩٦ سطر ٨ جاءت قبل (مع الغطريف) ص٤٩١ سطر ٣ ق٢٧٨ سطر ١.

٣٢. ص٥١١ سطر ١٠ ق٢٨١/ أ سطر ٢٢: وذكر الزهري أن (هشام بن) عبد الملك بن مروان.

ومما يجدر التنبيه إليه والتيقظ له أمران:

أولا: حصل تقديم وتأخير بين ما في هذه النشرة والنسخة الخطية، ولا سيما في آخر مجلدين من الطبعة المذكورة، وسبق بيانه بالتفصيل.

ثانيًا: يوجد تطابق لحد كبير بين ما في هذه النسخة مع نسختي (م) و(س) المعتمدتين في التحقيق[(١)] س.

ونسخة (م) هي نسخة دار الكتب القومية المصرية برقم (٣٤٠).

ونسخة (س) هي نسخة استانبول، وهي نسخة داماد إبراهيم باشا.

* الزيادات التي تجددت للسخاوي في الكتاب:

وبهذه المناسبة لا بد من التنبيه على الزيادات التي تجددت لمؤلفها، فأقول - وبه أصول وأجول -:

١. تجددت للسخاوي زيادات، وكان يزيدها على النسخ، ويسمِّيها: (نسخة وافية)؛ فمما قاله في «إرشاد الغاوي» (ص٧٦٦) فيما كتبه للجمال أبي السعود ابن ظهيرة، بعد كلام:

«وقد تجدد في «شرح الألفية» إلحاقات كثيرة، أرجو إرسال نسخةٍ وافيةٍ بذلك صُحبة الموسم، **وإن أمكن تجريد الزيادات لينتفع بها من له نسخة في تيسير الإلحاق؛** فعلت، وكنت أحب لو اجتمع الجميع بين يديكم لذلك؛ بل لو كنت أنا في مكة حضرت إقراءكم للكتاب لتزايد سروري وتعظم فخري بذلك؛ فأنتم جمالنا، وإذا تأمل العبد حُسن توددكم ومزيد استجلابكم وفصاحة لفظكم وجمال طلعتكم وكذا وكذا، ونجد أوصافًا لم تجتمع في سواكم زادكم الله من فضله ـ...».

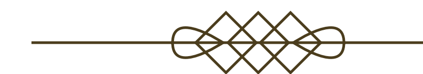
---

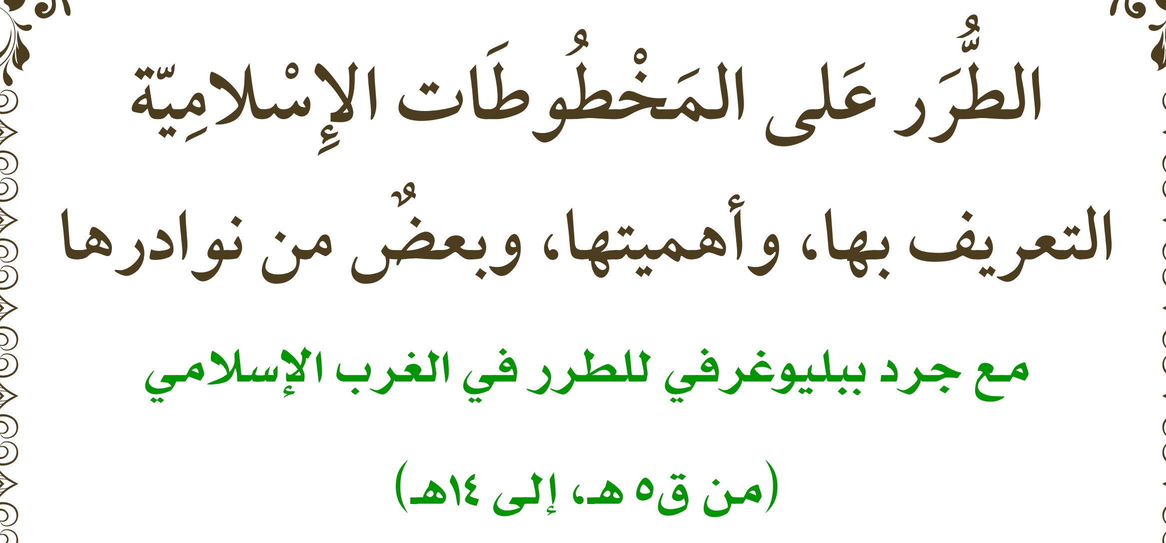
(١) مواضع اتفقت نسختنا فيها مع (م) و(س): (١/ ١٤٠) حاشية (٤) و(١٠)، (١/ ١٤٥) حاشية (٧)، (١/ ١٥٦) حاشية (٩)، (١/ ١٩٥) حاشية (١)، (١/ ١٩٨) حاشية (١)، (١/ ٢٢٣) حاشية (٦)، (١/ ٢٣٧) حاشية (١) و(٢)، (١/ ٢٥٨) حاشية (٥)، (١/ ٢٧٢) حاشية (٨)، (١/ ٢٨٢) حاشية (٣)، (١/ ٢٩٧) حاشية (٧)، (١/ ٢٩٩) حاشية (٨)، (٢/ ٣٣) حاشية (٣)، (٢/ ١٤٤) حاشية (٣)، (٢/ ١٨٣) حاشية (١٠)، (٢/ ٥٠٢) حاشية (٢)، (٣/ ١٤٩) حاشية (١)، (٤/ ٤٣) حاشية (١).

قال أبو عبيدة: الوقوف على هذه (الإلحاقات) من المهمات، وهي فتح من الله تعالى، وتحتاج إلى تحصيل جميع النسخ الخطية، ولعلها المذكورة في «فهرس المخطوطات العربية والفارسية في مكتبة خدابخش العامة للمستشرقين» (١٢/ ٦٥)، تحت (رقم ٧٢٨)، وهي في (٢٨ ورقة)، ومسطرتها (٢٣ سطرًا)، وعنوانها: «الإلحاقات» لعمر بن محمد بن فهد الهاشمي المكي، وإن رجح المفهرسون أنها إلحاقات لأسانيد له وأفادوا أنها غير واضحة، وهي غير (الإلحاقات) المتقدمة تحت «الضوء اللامع».

٢. أفاد في «إرشاد الغاوي» (ص٣٩١) أنه أرسل نسخةً إلى السيد نور الدين أبي الحسن السمهودي نزيل طيبة وعالمها، وذلك في أول سنة تسع مئة.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.





الطُّرَر عَلى المَخْطُوطَات الإِسْلامِيّة

التعريف بها، وأهميتها، وبعضٌ من نوادرها

مع جرد ببليوغرفي للطرر في الغرب الإسلامي

(من ق٥ هـ، إلى ١٤هـ)

د. محمد بن علي إِليُولُو الجَزُولي



الطُّرَر علَى المَخْطُوطَات الإِسْلامِيّة
التعريف بها، وأهميتها، وبعضٌ من نوادرها
مع جرد ببليوغرفي للطرر في الغرب الإسلامي (من ق٥هـ، إلى ١٤هـ)

د. محمد بن علي إِليُولُو الجَزُولي[1]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تمهيد:

الحمْد لله ربِّ العَالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيِّد الأولين والآخِرين، وعلى آل بيْته الطَّيبين الطَّاهرين، وصَحابته الغُرِّ المَيامِين.

وبعد؛ فإن من الأمور الملفتة للنظر التي تستوقف البَاحث في التُّراث الإسلامي بين الفينة والأخرى ظاهرة وجود حواشٍ، وتنبيهات، ونُكت مبثوثة على جوانب الكتب، وهو ما يعرف عند المشارقة: بـ(الحَواشي)، ويسميها المغاربة بـ(الطُّرَر).

وقد أبدع المغاربة في هذا الباب، وألفوا فيه مؤلفات عدة باسم (الطرر)، وأول مؤلف في حدود علمي يرجع إلى القرن الخامس الهجري، وهو لأبي الوليد هشام بن أحمد الوقشي الأندلسي (٤٨٩هـ)[2]: (طرر على كتاب الكامل للمبرد)، حيث استمر التأليف في هذا الفن إلى عهد قريب.

ولأهمية الموضوع أفردته بهذا البحث الذي سأعرف فيه بالطرر لغة واصطلاحا، وأبين أهميتها، وفوائدها، والمصنفات فيها، سواء جاءت في كتاب مستقل، أو وردت ضمن هوامش المخطوطات، ورتبتها حسب الفنون: العقيدة، علوم القرآن، والتفسير،

---

(١) باحث مغربي مهتم بالتراث: ilillou.mohamed@gmail.com
الأحد ٢١ رمضان ١٤٤٠هـ، الموافق: ٢٦ ماي ٢٠١٩م.

(٢) منه نسخة بالخزانة الحمزية رقم: ١٨٩.

الحديث وعلومه، السيرة النبوية، الفقه والأصول، النحو واللغة والأدب، وذكرت الخزائن التي توجد بها أصول هذه المؤلفات المخطوطة، أو بيانات طبعها إن كانت مطبوعة.

وهذا أوان الشروع في المقصود فأقول وبالله التوفيق:

أولا: التعريف بالطرر لغة واصطلاحا:

أ- تعريف الطرر لغة:

جاء في مختار الصحاح: «(الطُرَّةُ): كفَّةُ الثوب، وهي جانبُه الذي لا هُدْبَ له. (وطُرَّةُ النهر والوادي): شَفيره. (وطُرَّةُ كلِّ شيء): حرفُه. والجمع طُرَرٌ. (وأطْرارُ البلاد): أطرافها. (والطُّرَّة): الناصية. (والطُرَّتانِ من الحمار): خطّانِ سوداوان على كتفيه»[1].

ب- تعريف الطرر اصطلاحًا:

أما تعريف الطرة في الاصطلاح: فيطلق على الفراغ الموجود على جانبي الصفحة[2]، وهو اصطلاح اشْتُهر وعُرف عند المغاربة، أما عند المشارقة فالطرة عندهم تطلق على (الطغرى) وهي: العلامة التي تكتب في أعلى الكتب فوق البسملة بالقلم الغليظ، ومضمونها نعوت الملك الذي صدر الكتاب عنه[3]، وقد استعمل سلاطين الدولة العثمانية الطغرى شعارا، وعلامة يوقعون به ما يصدر عنهم من وثائق، ومعاهدات... إلخ[4].

وتوضع الطرر غالبا بمحاذاة النصوص الموضوعة عليها، من خلال التنبيه عليها بعطفة يسيرة في السطر الذي يوجد به النص المطرَّر عليه، وقد نجد في بعض المخطوطات رموزًا تدل على الطرر كرمز (ط)، أو يكتب في أولها أو آخرها (طرة)، وقد تختم أحيانًا برمز يشير إلى اسم واضع الطرة، وربما لا يرمز لها بشيء.

---

(١) الصحاح: للجوهري(١/ ٤٢١)، مادة: (طرر).

(٢) معجم مصطلحات المخطوط العربي: د. أحمد شوقي بنبين، ود. مصطفى الطوبي (ص: ٢٢).

(٣) أبجد العلوم: للتهانوي (٣/ ٧٨).

(٤) انظر: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية (ص: ١٤٩)، ومقال: ظاهرة الطرر في المخطوط المغربي: د. عبد اللطيف الجيلاني (ص: ٣٩١).

وقد تحول ظروف طبيعية وبشرية تعيق دون الإفادة من هذه الطرر منها: دقة خطوطها، ورداءتها، وفتك الأرضة، كما أن بعض مُسَفِّري المخطوطات للأسف لا يعيرون أدنى اهتمام للطرر التي في حواشي الكتب فيقطعون أجزاء مهمة منها.

ثانيا: أهمية الطرر:

تكمن أهمية الطرر في الآتي:

١. أنها تشرح الألفاظ المشكلة في النص، وتُعين على حل معضلاته، وكشف غوامضه.

٢. أنها تعين على ضبط ما يرد في النص: من ألفاظ، وأسماء مبهمة أو مشكلة.

٣. أنها تعين على التنبيه على اختلاف وجوه الروايات في الألفاظ.

٤. أن فيها الكثير من التصحيحات، والتصويبات، والتعقبات، والتنبيهات.

٥. أن فيها تتميما للمعاني، وتكميلا للمباني في النص.

٦. أن فيها بيانًا شافيًا لبعض الأعلام والأماكن الجغرافية.

٧. أنها منجم للنوادر، والفوائد، والغرائب، واللطائف، والنكت البديعة قَلَّما تجدها في غيرها.

٨. أنها عنوان على أهمية الكتاب المُطَرَّر، إذ في الغالب الأعم أن هذه الطرر لا توضع إلا على هوامش الكتب المشهورة المعروفة التي عليها مدار الدراسة في المجالس العلمية، ودور العلم.

ثالثا: جرد ببليوغرافي للطرر:

ومما وقفت عليه من آثار هذا الفن الآتي:

أ- طرر في العقائد:

١. طرر على بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب لابن زكري: بخط أبي زيد عبد

الرحمن الفاسي (١٠٣٦ هـ)[١].

٢. طرر على إرشاد الإخوان إلى الفرق بين القدم بالذات والقدم بالزمان للغنيمي (١٠٤٤هـ): نقلت من خط سيدي عيسى القبريني[٢].

٣. طرر على إزالة اللبس عن المسائل الخمس: بخط المؤلف نفسه أبي العباس أحمد بن مبارك بن محمد بن علي اللَّمَطِي السِّجلماسي (١١٥٦ هـ)[٣].

ب- طرر في علوم القرآن، والتفسير، والقراءات:

٤. طرر مستحسنة على إنشاد الشريد من ضوال القصيد في القراءات: لابن غَازي المكناسي (٩١٩هـ)[٤].

٥. تقييد طرر على مورد الظمآن لأبي عبد الله الخرَّاز: لجماعة من علماء فاس جمعها أبو عبد الله محمد بن شقرون بن أحمد بن جماعة المغراوي التلمساني (٩٢٩هـ)[٥].

٦. طرر عجيبة على شرح الإمام أبي عبد الله محمد التنسي لذيل مورد الظمآن في الضبط: للإمام ابن عاشر الفاسي: هو عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الأنصاري نسباً الأندلسي (١٠٤٠هـ)[٦].

٧. طرر على الدر المنثور في تفسير القرآن بالمأثور: بخط إدريس العراقي (١١٨٣هـ)، وشيخه أحمد بن مبارك (١١٥٦هـ)[٧].

---

(١) منه نسخة بخزانة القرويين رقم الميكروفلم: ١٤٦١، رقم التسلسلي: ٩٩ / ٥٨٩.

(٢) منه نسخة بخزانة القرويين رقم الميكروفيلم: ١٤٦١ الرقم التسلسلي:٩٩ / ٥٧٢.

(٣) منه نسخة بخزانة القرويين رقم الميكروفلم: ١٤٦١، رقم التسلسلي: ٩٩ / ٥٨٥.

(٤) منه نسخة بالخزانة العامة تطوان رقم: ٨٨١ ضمن مجموع (من ص: ٣٥٥ إلى ص: ٣٧١).

(٥) منه نسخ بالخزانة الحسنية بالرباط أرقام: ٧٤ - ٥٢٧٤ - ٦٥١١ - ١٣٣٠٤ - ١٣٣٧٧ - ١٣٥٠٩. وأخرى ضمن مجموع رقم: (٢)٤٤٩٧. من الورقة ٤٣/ ب إلى الروقة ٦٢/ ب.

(٦) ذكره عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المرصفي المصري الشافعي (١٤٠٩هـ) في كتابه: "هداية القاري إلى تجويد كلام الباري" (٢/ ٧٨٠).

(٧) منه نسخة بخزانة القرويين رقم الميكروفلم: ١٤٦١ الرقم التسلسلي:٩٩/ ٠٣٣.

٨. طرر على فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب للطيبي (حاشية على الكشاف): بخط سيدي أحمد بن مبارك (١١٥٦هـ)[١].

٩. طرر على جامع أحكام القرآن المبين لما تضمنته السنة وآي القرآن للقرطبي: بخط عبد الرحمن بن إدريس االعراقي (١٢٣٤هـ)[٢].

١٠. طرر على المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: بخط التاودي حسب ما أشار إليه محمد العابد الفاسي (١٣٩٥هـ)[٣].

١١. طرر على مورد الظمآن بعنوان: «مجموع البيان، في شرح مورد الظمآن»: لأبي الحسن التروالي المعروف بالزرهوني[٤]، جمعها بعض تلاميذته وزاد عليها زيادات، وهي مهمة جدا.

١٢. طرر على الضبط (القرآن): لأبي زيد عبد الرحمن الشميلي الفرمي[٥].

١٣. تقييد طرر على مورد الظمآن: متلقاة من شيوخ مدينة فاس، وتعرف بالطرر الفاسيات مقيدها غير مذكور[٦].

١٤. طرر على مورد الظمآن: لمجهول[٧].

١٥. طرر على موارد الظمآن للخراز: قيدها مجهول[٨].

١٦. تقييد طرر على مورد الظمآن: لمجهول[٩].

(١) منه نسخة بخزانة القرويين رقم الميكروفلم: ١٤٦١ الرقم التسلسلي: ٩٩/ ٠٣٧.
(٢) منه نسخة بخزانة القرويين رقم الميكروفلم فلم: ١٤٦١، رقم التسلسلي: ٩٩/ ٠١٥.
(٣) منه نسخة بخزانة القرويين رقم الميكروفلم: ١٤٦١، الرقم التسلسلي:٩٩/ ٠٢٥.
(٤) مجلة دعوة الحق السنة ٣٠. ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
(٥) منه نسخة بالخزانة الحسنية بالرباط ضمن مجموع رقم: ٣/ ٤٤٩٧.
(٦) منه نسخة ضمن مجموع بالخزانة الحسنية بالرباط رقم: ٧٤/ ٦.
(٧) منه نسخة بخزانة ابن يوسف بمراكش رقم: ١/١٨٣.
(٨) منه نسخة بالخزانة الحمزاوية رقم: ٢٦٩ ضمن مجموع.
(٩) منه نسخة بالخزانة الظاهرية بدمشق رقم: ٥٩٦٤.

١٧. تقييد طرر على مورد الظمآن: لمجهول[١].

١٨. طرر على ضبط الخراز: لمجهول[٢].

ت- طرر في الحديث وعلومه، والسيرة النبوية:

١٩. طرر على كتاب التقصي لما في الموطأ من حديث النبي صلى الله عليه وسلم: لابن عبد البر (٤٦٣هـ): بخط جماعة من الحفاظ كأبي علي الغساني رمز له بحرف (ع)، وأبي محمد عبد الحق الإشبيلي رمز له بحرف (ق)، وأبي القاسم النفطي رمز له بحرف (ك)، وأبي حفص التوزري رمز له بحرف (ز)، وأبي الحسن هذيل رمز له بحرف (هـ)[٣].

٢٠. طرر على كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم: لأبي عبد الله محمد بن عمر بن رُشيد السبتي (٧٢١هـ)[٤].

٢١. طرر على كتاب المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي لابن الأبار: لأبي عبد الله محمد بن عمر بن رُشيد السبتي (٧٢١هـ)[٥].

٢٢. بغية السائل، بجمع ما طرر على الشمائل: لعبد الرحمن بن حمدان السوسي (كان حيا ١١٤١هـ)[٦].

٢٣. طُرر على شمائل الترمذي: لعبد الرحمن بن محمد العارف الفاسي (١٠٣٦هـ)[٧].

---

(١) منه نسخة بمركز جمعة الماجد، رقم المادة: ٢٢٧٤٤٨ الخط: مغربي. عدد الأوراق: ١٩ ق (١٥٣ - ١٧١) عدد الأسطر: ٢٤. تاريخ النسخ: ١١٥٦هـ. الناسخ: محمد السعيد بن عبد الرحمن العربي الولالي.

(٢) منه نسخة بالخزانة الحسنية بالرباط رقم: ٦٥١١.

(٣) منه نسخة نفيسة بخزانة القرويين برقم: ٨٢٨. منسوخة عام ٥٠٦ بتلمسان، بخط عبد العزيز بن محمد بن زكريا بن معاوية الأنصاري.

(٤) منه نسخة بالمكتبة الوطنية بالرباط، رقم: ٤٠٧ق.

(٥) منه نسخة بمكتبة دير الإسكوريال بمدريد، رقم: ٤٠٧ق.

(٦) المعسول (٢٤٦/١٨).

(٧) منه نسخة بالمكتبة الوطنية بالرباط، رقم: ١٧٣٠. وهي نسخة نفيسة بخط ابن رشيد السبتي، قرأها على شيخه ابن رزين التجيبي أحد تلاميذ ابن الأبار مؤلف (المعجم) بمدينة تونس عام ٦٨٥هـ، وفيها طباق السماع بخط شيخه المذكور مثبت على الورقة الأولى من المخطوط. وفق ما ذكره د. عبد اللطيف الجيلاني في



مخطوط: (شرح الشمائل النبوية): لمحمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)
عليه طرر. نسخة خزائنية مذهبة من مخطوطات جامعة الملك سعود بالرياض رقم: ٢١٩.

٢٤. طرر على الشفا: لإدريس بن محمد بن إدريس بن حمدون بن عبد الرحمن الشريف العراقي الحسيني (١١٨٣هـ)[١].

٢٥. طرر على الشهاب القضاعي: لإدريس بن محمد بن إدريس بن حمدون بن عبد الرحمن الشريف العراقي الحسيني (١١٨٣هـ)[٢].

٢٦. طرر على الجامع الكبير: لإدريس بن محمد بن إدريس بن حمدون بن عبد الرحمن الشريف العراقي الحسيني (١١٨٣هـ)[٣].

٢٧. طرر على مقدمة فتح الباري لشرح صحيح البخاري: بخط الحافظ العراقي

مقاله: ظاهرة الطرر في المخطوط المغربي (ص: ٤٠٧).

(١) الإعلام للمراكشي (٣/ ١٦) (٣٣٣)، وسلوة الأنفاس (١/ ١٥٠) (٧١).

(٢) المصادر السابقة.

(٣) المصادر السابقة.

الفاسي (١١٨٣هـ)[١].

٢٨. طرر على صحيح البخاري: لمحمد بن عبد الواحد الشبيهي (ت١٣٢٤هـ)[٢].

٢٩. الطرر على شرح الطرفة لمحمد بن عبد القادر الفاسي: لمحمد بن جعفر الكتاني (١٣٤٥هـ)[٣].

٣٠. طرر على الفجر الساطع على الصحيح الجامع للشبيهي: علال الفاسي (١٣٩٤هـ)[٤].

٣١. طرر على الدرر السنية في مدح خير البرية للعراقي: بخط محمد بن إبراهيم بن إبراهيم الرسموكي، ذكر أنها في الأصل نقلت عن خط شيخه العلامة أحمد بن محمد العباس[٥].

ث- طرر في الفقه والأصول:

٣٢. الطرر الموضوعة على الوثائق المجموعة لابن فتوح: لأبي محمد هارون بن أحمد بن جعفر بن عات النفزي الشاطبي (٥٨٢هـ). قيدها على الوثائق المجموعة لابن فتوح البونتي إيضاحا لما أشكل منها، وإتماما لما نقص منها[٦].

٣٣. الغرر في تكميل طرر أبي إبراهيم الأعرج: لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن

(١) منه نسخة بخزانة القرويين رقم الميكروفلم: ١٤٦١، الرقم التسلسلي:٩٩/ ١٠٥.

(٢) إتحاف أعلام الناس (٣/ ٣٣٤).

(٣) الرسالة المستطرفة (ص: ٢١٧)، تراث المغاربة في الحديث (ص: ٢٠٤).

(٤) انظر مقدمة الفجر (ص: ٣٠٢) المبحث الثالث: نسخ الفجر الساطع.

(٥) منه نسخة بخزانة القرويين بفاس رقم الميكروفيلم: ١٤٦١، الرقم الترتيبي: ٩٩ / ٧٤٣.

(٦) تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المالقي (ص:١١٦)، النوازل المجموعة: لعبد الله بن إبراهيم التملي (ص: ٢٥٧)، له نسخ عدة مبثوثة في خزائن الخافقين منها: نسخ بالخزانة الوطنية بالرباط، تحت أرقام: ١٧٠٠د، ٣٦١٤د، ١١٨٤ك، ونسخ بالخزانة الحسنية: ٩١٥٥ - ١٢٠٢٠ - ١٢١٧٢، ونسخة بمعهد المخطوطات العربية، الكويت، رقم الحفظ: ٢١٨، عن دار الكتب الوطنية تونس رقم الحفظ: ٢١٨، ١٤٩٦٤، ونسخة بخزانه القرويين رقم: ٤٧١، ونسخة بدار الكتب الوطنية تونس رقم الحفظ:١٣٤. ونسختان بمركز جمعة الماجد رقم: ٢٤١٨٠٩ - ٢٤٧٨٣٣، ونسخة بمكتبة دير الإسكوريال، (الرقم: ٥٤ / ١).

بن سعد التميمي الكرسوطي من أهل فاس نزيل مالقة (كان حيا عام ٦٢٢هـ)[(١)].

٣٤. الدرر في اختصار الطرر (طرر ابن الأعرج): لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن سعد التميمي الكرسوطي من أهل فاس نزيل مالقة (كان حيا عام ٦٢٢هـ) وهو في اختصار كتابه السابق: «الغرر في تكميل الطرر»[(٢)].

٣٥. الطرر على المدونة: لأبي إبراهيم إسحاق بن يحيى بن مطر الورياغلي المعروف بالأعرج (٦٨٣هـ)[(٣)].

٣٦. الطرر المرسومة على الحلل المرقومة: لأبي سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب التغلبي الغرناطي (٧٨٢هـ)، وهي منظومة ألفية في أصول الفقه للسان الدين محمد بن عبد الله بن الخطيب السلماني الغرناطي (٧٧٦هـ)[(٤)].

٣٧. طرر على شرح مختصر خليل: لأبي زكريا يحيى بن أحمد النفزي الفاسي المعروف بالسرَّاج (٨٠٥هـ)[(٥)].

٣٨. درر القلائد وغرر الطرر والفوائد: لأحمد بن يحيى الونشريسي (٩١٧هـ)[(٦)].

٣٩. طرر على مختصر خليل: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن حسن اللقاني المصري المالكي (٩٣٥هـ)[(٧)].

٤٠. طرر على مختصر خليل: لعلي بن سليمان نور الدين الديملي (٩٤٧هـ). فيها تحريرات من تقرير صهره اللقاني[(٨)].

(١) جذوة الاقتباس (١/ ٢٢٣) (١٩١).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٢٢) (١٩١).

(٣) جذوة الاقتباس (١/ ١٦٤) (١١٦)، والنوازل المجموعة من فتاوى المتأخرين لعبد الله بن إبراهيم التملي (ص:٣٥٥).

(٤) منه نسخة بالخزانة الحمزية رقم: ٨، ومصورة على ميكروفيلم بالخزانة الوطنية بالرباط رقم: ٨.

(٥) منه نسخة بالخزانة الوطنية بالرباط رقم: ٤٩٣ د.

(٦) منه نسخة بالخزانة الحمزية رقم: ٤/ ٧١٧، ضمن مجموع نسخ عام ١٠٨٦هـ.

(٧) شجرة النور الزكية (ص ٢٧٢).

(٨) طبقات الحضيكي (٢/ ٥٤٦) (٧١٨).

٤١. طرر على شرح بهرام الكبير: لعبد الرحمن بن علي الأجهوري (٩٥٧ هـ)[1].

٤٢. طرر على التوضيح: لناصر الدين أبي عبد الله محمد بن حسن اللقاني المصري المالكي (٩٥٨هـ)[2].

٤٣. طرر على مختصر خليل: لخضر زين الدين البحيري (١٠٠٨هـ) [3].

٤٤. طرر على شرح الإمام التتائي الصغير: لأبي محمد عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر الأنصاري نسباً الأندلسي (١٠٤٠هـ). المسمى «بجواهر الدرر على مختصر خليل[4].

٤٥. طُرَر على مختصر خليل: لأبي محمد عبد الواحد بن أحمد بن علي ابن عاشر الأنصاري نسباً الأندلسي (١٠٤٠هـ)[5].

٤٦. طُرر على شرح المحلي لجمع الجوامع لابن السبكي: لأبي العباس أحمد بن محمد الغنيمي (١٠٤٤هـ) جردت من خطه[6].

٤٧. طرر على التلخيص: لأبي العباس أحمد بن محمد الغنيمي (١٠٤٤هـ)[7].

٤٨. طُرَر على مختصر خليل: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الجَنَّان (١٠٥٠هـ)[8].

٤٩. طرر على لامية الزقاق: لأبي مهدي عيسى بن عبد الرحمن السكتاني

---

(١) كفاية المحتاج (١/ ٢٨٢) (٢٦٥).
(٢) شجرة النور الزكية (ص ٢٧١).
(٣) نيل الابتهاج (١/ ١٦٦) (١٧٥).
(٤) الإكليل والتاج في تذييل كفاية المحتاج (ص: ٤٣٥)، سلوة الأنفاس (٢/ ٣١٢) (٧٣٢).
(٥) منه نسخة بالمكتبة الوطنية، بالرباط رقم: ٢٨٤ ج.
(٦) طبقات الحضيكي (١/ ٧٤) (٨٠).
(٧) طبقات الحضيكي (١/ ٧٤) (٨٠).
(٨) منه نسخة بالمكتبة الوطنية رقم: ٣٢٥ ج.

(١٠٦٢هـ)[١].



مخطوط: (شرح لامية الزقاق): لمحمد بن الطالب التاودي (١٢٠٩هـ)
عليه طرر بخط: أحمد بن عبد السلام الحسني العمراني التطواني (١٢٩٦هـ)
نسخة مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض رقم: ٧٣٠٢.

٥٠. طرر على الأرجوزة المسماة بأجنحة الرغاب في معرفة الفرائض والحساب لإبرهيم السملالي: لأحمد بن سليمان الرسموكي (١١٣٣هـ)[٢] سماها: «مفتاح أجنحة الرغاب».

٥١. طرر على شرح المرشد المعين لميارة: بخط العلامة أبي عبد الله محمد بن أحمد بن جلون الفاسي (١١٣٦هـ)[٣].

٥٢. طرر على مختصر خليل: لأبي عبد الله سيدي محمد بن المبارك الجابري ثم

---

(١) النوازل المجموعة: لعبد الله بن إبراهيم التملي (ص: ٥١٥).

(٢) منه نسخة بالمكتبة الوطنية بالرباط رقم (٢٠٠٣/ ٢٠ د)، ونسخ بمركز الملك فيصل بالرياض رقم: ٥٣٤٠/ ٢-فب، ورقم: ١١٣٥٣.

(٣) منه نسخة بخزانة القرويين رقم الميكروفلم: ١٤٦١ الرقم التسلسلي:٩٩/ ٣١٢.

الورديغي (١١٦٤هـ) جمعها تلميذه الشريف الفقيه العلامة سيدي التهامي بن أحمد الحمومي الحسني؛ فجاءت - مع ما أضافه إليها - شرحا كاملا على مختصر خليل سماه: «قرة البصر في درر المختصر»(١).

٥٣. طرر على شرح ميارة للامية الزقاق: لأبي عبد الله سيدي محمد بن المبارك الجابري ثم الورديغي (١١٦٤هـ)(٢).

٥٤. طرر على شرح المحلي على جمع الجوامع: لأبي محمد عبد الكريم بن علي بن عمر بن أبي بكر بن إدريس الزهني اليازغي (١١٩٩هـ)(٣).

٥٥. طرة على الكوكب الساطع في أصول الفقه: لحمدي بن المختار بن الطالب أجود الماجي (١٢١٩هـ)(٤).

٥٦. طرر على شرح ميارة على التحفة: لمحمد بن الحسن الجنوي الحسني التطاوني (١٢٢٠هـ)(٥).

٥٧. طرر على شرح المرشد المعين: لمحمد الطيب بن عبد المجيد بن عبد السلام بنكيران (١٢٢٧هـ)(٦).

٥٨. طرر على فرائض خليل: لإدريس بن عبد الله بن عبد القادر أبي العلاء الإدريسي الودغيري الملقب بالبكراوي (١٢٥٧هـ)(٧).

٥٩. طرر على المحلى على جمع الجوامع: لمحمد بن مسعود المعدري البونعماني (١٣٣٠هـ): ذكر محمد المختار السوسي أن له: «تعليقات واسعة على النسخة التي

(١) سلوة الأنفاس (١/ ٢٨٢) (٢٣٥).
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق (٢/ ١٢٨) (٥٣٩).
(٤) بلاد شنقيط (ص: ٥٥٣).
(٥) شجرة النور الزكية (ص: ٣٧٥).
(٦) منه نسخة بالخزانة الوطنية بالرباط رقم: ٢٥٩٠د.
(٧) سلوة الأنفاس (٢/ ٣٨٧) (٧٩٨)، والفكر السامي (ص: ٦٢٩).

يدرس بِها من المحلى على جَمع الجوامع »[١].

٦٠. طرر على شرح التسولي لتحفة ابن عاصم: لأحمد بن طاهر الزواقي الكنوني الفاسي (١٣٧١هـ)[٢].

٦١. طرر على شرح الخرشي: لأحمد بن طاهر الزواقي الكنوني الفاسي (١٣٧١هـ)[٣].

٦٢. طرر على شرح الزرقاني على المختصر: لأحمد بن طاهر الزواقي الكنوني الفاسي (١٣٧١هـ)[٤].

٦٣. طرر على على المختصر: لزين الدين خضر بن سليمان، البحيري، السفطي[٥].

٦٤. طرر على المقنع للمرغيتي في اختصار رجز أبي مقرع: لمجهول[٦].

٦٥. طرة على منهج الزقاق: لمحمد محمود بن أحمد الواثق التندغي[٧].

٦٦. طرة على خليل: للحاج الفاضل بن أبا الجود الحسني[٨].

٦٧. طرة على مختصر خليل: لعبد الله بن أبي ميجة الشقروي[٩].

٦٨. طرة على خليل: للفقيه الخطاط، وهو أشفق الخطاط البارتيلي[١٠].

٦٩. الطرة الرارية: لابن رارا أهل الطالب خليل الموريتاني[١١].

---

(١) سوس العالمة (ص: ٢٠٥-٢٠٦).

(٢) الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية (٢/ ٢٧٠).

(٣) الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية (٢/ ٢٧٠).

(٤) الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية (٢/ ٢٧٠).

(٥) كفاية المحتاج (١/ ٢٠٣) (١٥٩).

(٦) توجد منه نسخ بالخزانة الوطنية بالرباط رقم: ٣٥٨ د ضمن مجموع من الورقة: ١١٩، إلى الروقة: ١٢٢. ونسخة أخرى برقم: ٢٢٣٦/ ١١ د. ونسخة أخرى برقم ٢٠٠٣/ ٢١ د.

(٧) الدليل التاريخي لمؤلفات المذهب المالكي (ص: ٢٥٤).

(٨) بلاد شنقيط (ص: ٥٥٢).

(٩) بلاد شنقيط (ص: ٥٧٩).

(١٠) بلاد شنقيط (ص: ٥٣٨) وهي مخطوطة كما في فهرس آل البيت.

(١١) الدليل التاريخي لمؤلفات المذهب المالكي (ص: ١٧٦)، وهي مخطوطة كما في فهرس آل البيت.

٧٠. طرر على مختصر خليل: لأبي عبد الله محمد بن علي العكاري عن والده، قال حفيده في فهرسته: «وقد قيد الوالد عن والده تقاييد وطررا على المختصر الخليلي»[١].

٧١. طرر على شرح الخرشي على مختصر خليل: للشيخ مصطفى[٢].

٧٢. الطرر المجموعة في شرح العاصمية من الخط الرسموكية والعباسية: لمحمد بن أحمد بن إبراهيم[٣].

٧٣. طرر على العمل الفاسي: لمجهول[٤].

ج- طرر في النحو، واللغة، والأدب:

٧٤. طرر على كتاب الكامل للمبرد: لأبي الوليد هشام بن أحمد الوقشي الأندلسي (٤٨٩هـ)[٥] جمعها أبو الحسن علي بن إبراهيم بن محمد بن عيسى البلنسي (٥٧١هـ).

٧٥. طرر على كتاب الكامل للمبرد: لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (٥٢١هـ) جمعها أبو الحسن علي بن إبراهيم بن محمد بن عيسى البلنسي (٥٧١هـ)، مع زيادات من قبله عليهما، وسماه بالقرط[٦].

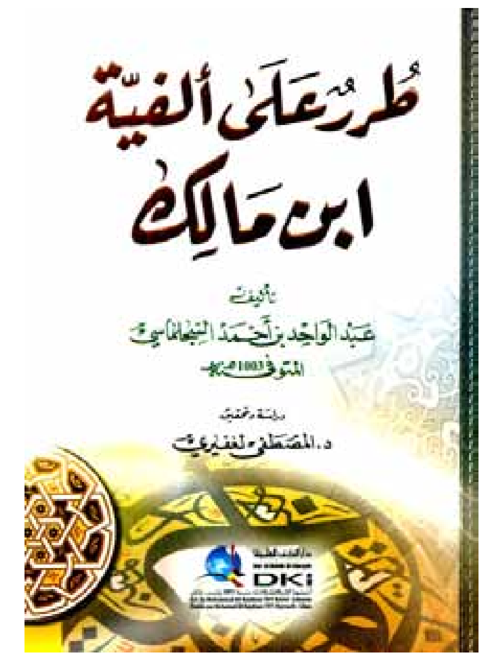
٧٦. طرر على الإيضاح في النحو للفارسي: علي بن عبد الرحمن بن مهدي المعروف بابن الأخضر الإشبيلي (٥١٤هـ)[٧].

٧٧. الطرر على كتاب سيبويه: لأبي بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري النحوي المشهور بالخِدَبّ الإشبيلي دفين فاس (٥٨٠هـ)[٨].

---

(١) الاغتباط بتراجم أعلام الرباط (ص: ١٠٠).
(٢) منه نسخة بالخزانة الحسنية بالرباط رقم: ١٢٤٩٦.
(٣) منه نسخة بالخزانة الحسنية بالرباط رقم: ١٠١٠٣.
(٤) منه نسخة بالخزانة الحسنية بالرباط رقم: ٨٩٢١.
(٥) منه نسخة بالخزانة الحمزية رقم: ١٨٩.
(٦) الذيل والتكملة (٥/ ١١٨).
(٧) توجد منه نسخة بالخزانة الزاوية الحمزاوية بإقليم الرشيدية رقم : ٥٥١.
(٨) التكملة لكتاب الصلة (٢/ ٢٢٠) (١٤٧٣).

مخطوط: (مختصر كتاب العين للفراهيدي): لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الإشبيلي (٣٧٩هـ)، نسخة أندلسية نفيسة عتيقة عليها طرر بخط: علي بن عمرو بن محمد الخزرجي الأندلسي نسخها بإشبيلية عام (٥٦٣هـ) من محفوظات المكتبة الأزهرية رقم: ٣٠٩٦٤٦.



٧٨. طرر على ألفية ابن مالك: لأبي عبد الله سيدي محمد بن أحمد بن عبد الرحمن مجبَر المسَّاري شيخ الجماعة بفاس (٩٨٥هـ)[١].

٧٩. طرر على ألفية ابن مالك: لأبي عبد الواحد بن أحمد الحسني السجلماسي (١٠٠٣هـ)[٢].

(١) سلوة الأنفاس (٣/ ١٢٤) (١٠٣٢)، منه نسخ بالخزانة الحسنية: ٤٥٥ - ٩١٠ - ١٣٥٧ - ١٤٦٧ - ٢٧٩١ - ٣٨١٨ - ٤٣٢٥ - ١٢٣٧٢ - ١٣٣٧٨ - ١٤٠١٤.

(٢) منه نسخ بالخزانة الحسنية بالرباط رقم: ٦٣١- ٨٣٣٨ - ١٣٣٦٧ - ١٣٥٨٤- ١٢٣٨٣، وهو مطبوع

٨٠. طُرر على الألفية: لأبي العباس أحمد بن محمد الغنيمي (١٠٤٤هـ)[١].

٨١. طرر على شرح المكودي لألفية ابن مالك: لعلي بن محمد بن محمد بركة التطواني (١١٢٠هـ). جمعها أحد تلاميذه في رسالة[٢].

٨٢. طرر على الشرح المطول للسعد التفتازاني على تلخيص المفتاح في البلاغة: لأبي حفص عمر بن عبد الله الفاسي (١١٨٨هـ)[٣].

٨٣. طرر على معجم الأدباء: لعبد العزيز الميمني الرَّاجْكُوتي (١٣٩٨هـ)[٤].

٨٤. تقييد طرر ونكت وفوائد على شرح الخلاصة (النحو): لمحمد بن محمد بن بجر السماوي[٥].

٨٥. طرر على شرح المكودي لألفية ابن مالك: لمحمد بن أحمد بن عبد الرحمن مجبر[٦].

٨٦. طرر على ألفيه ابن مالك: لمجهول[٧].

٨٧. طرر على شرح المكودي: لمجهول[٨].

ح- طرر في الزهد والرقائق:

٨٨. طرر وتقاييد على الحكم العطائية لابن عطاء الله السكندري: لأبي عبد الله محمد

بتحقيق: مصطفى الغفيري، دار الكتب العلمية، ٢٠١٨م.

(١) طبقات الحضيكي (١/ ٧٤) (٨٠).

(٢) الأعلام للزركلي (٥/ ١٥).

(٣) عناية أولي المجد (ص: ٦٤-٢٥).

(٤) وهي طرر على نسخة المستشرق مارجليوت من معجم الأدباء لياقوت الحموي، سنة ١٩٠٧م. انظر: مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، ع: ٤٠-٤١.

(٥) منه نسخة بالخزانة الأحمدية جامعة الزيتونة، تونس رقم: ٤٠٧٠.

(٦) منه نسخة بخزانة ابن يوسف مراكش رقم: ٣٨٦/ ٥.

(٧) منه نسخة بالخزانة الصبيحية بسلا، رقم: ٢٥٥/ ٥.

(٨) توجد منه نسخة برقم (٤٤١/ ١) بالخزانة العلمية بالمسجد الأعظم بتازة.

الحراق بن محمد بن عبد الواحد الحسني العلمي الشفشاوني (١٢٦١هـ)[1].

٨٩. طرر على دلائل الخيرات لمحمد بن سليمان الجزولي: للطاهر بن محمد بن إبراهيم التدلاوي[2].

الخاتمة:

لا شك أن الطرر الموضوعة على حواشي الكتب المخطوطة كنز معرفي في غاية النفاسة، يستوجب منا العناية بها، والبحث فيها، وجردها، وتوثيقها، وهي إضافة نوعية لا يستهان بها في الكشف عن كنوز المعرفة الإنسانية؛ على الرغم من صعوبة البحث في هذه الطرر لدقة حجم الخطوط التي كُتبت بها، أو رَدَاءتِه، أو بسبب فتك الأرضة بها؛ فلا يتمكن المحقق من الإفادة من هذه الطرر، فينقلب بصره الكَليل خَاسِئًا وهو حَسِير.

هذا ما تيسر لي جمعه حول هذا الموضوع، سائلا المولى عز وجل القبول، والإخلاص، والسّداد، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليما كثيرا.

(١) منه نسخة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض، رقم الحفظ: ١٠٦٩٨-١.

(٢) منه نسخة بالخزانة الحسنية بالرباط رقم: ٦٦٥٧.

جريدة المصادر والمراجع

- أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم: لصديق بن حسن القنوجي، ت: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م.

- الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية: محمد المرير.

- إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس لعبد الرحمن ابن زيدان، ت: د.علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.

- الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، للعباس بن إبراهيم السملالي التعارجي، راجعه: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.

- الاغتباط بتراجم أعلام الرباط: لمحمد بن الحاج مصطفى بوجندار الرباطي، ط ١٩٨٧م.

- الإكليل والتاج في تذييل كفاية المحتاج: لمحمد الطيب القادري، ت: مارية دادي، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر.

- بلاد شنقيط المنارة والرباط: للخليل النحوي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٨٧م.

- تاريخ قضاة الأندلس: لأبي الحسن بن عبد الله بن الحسن النُّباهي المالقي الأندلسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٥، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- تراث المغاربة في الحديث وعلومه: لمحمد بن عبد الله التليدي، دار البشائر الإسلامية، بيروت. لبنان ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، لأحمد ابن القاضي، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ١٩٧٣م.

- الدليل التاريخي لمؤلفات المذهب المالكي: للدكتور محمد العلمي، مركز البحوث والدراسات في الفقه المالكي، التابع للرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، ط١، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، ت: د. إحسان عباس، ود. محمد بن شريفة، ود. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ٢٠١٢م.

- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: لمحمد بن جعفر الحسني الإدريسي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، د.تا.

- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، لمحمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، ت: عبد الله الكامل الكتاني، حمزة بن محمد الطيب الكتاني، ومحمد حمزة بن علي الكتاني، دار الثقافة، الدار البيضاء.

- سوس العالمة: لمحمد المختار السوسي، مطبعة فضالة، المحمدية، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: محمد بن محمد مخلوف، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٩هـ.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لإسماعيل بن حماد الجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.

- طبقات الحضيكي: لمحمد بن أحمد الحضيكي، ت: أحمد بومزكو، مطبعة النجاح الجديدة، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

- ظاهرة الطرر في المخطوط المغربي: مقال للدكتور عبد اللطيف الجيلاني، منشور ضمن أعمال المؤتمر الدولي الثالث لمركز المخطوطات، مكتبة الإسكندرية، مارس

٢٠٠٦م.

- الفجر الساطع على الصحيح الجامع: لمحمد الفضيل بن الفاطمي الشبيهي الزرهوني، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

- فهرس مخطوطات خزانة القرويين: لمحمد العابد الفاسي، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٠م.

- كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج: لأحمد بابا التنبكتي، : ت: محمد مطيع، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب، ط١، ٢٠٠٠م.

- مجلة دعوة الحق السنة ٣٠. ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

- مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، الأعداد: ٤٠-٤١-٤٢.

- معجم المطبوعات المغربية: لإدريس بن الماحي القيطوني الإدريسي الحسني، مطابع سلا ١٩٨٨م.

- المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية: للدكتور سهيل صابان، نشر مكتبة الملك فهد الوطنية، بالرياض ط١، ٢٠٠٠م.

- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

- معجم مصطلحات المخطوط العربي: للدكتور أحمد شوقي بنبين، والدكتور مصطفى طوبي، نشر الخزانة الحسنية بالرباط، ط٣، ٢٠٠٥م.

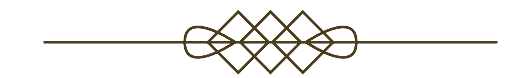
- المعسول: لمحمد المختار السوسي مطبعة النجاح الجديدة ط ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٩م.

- النوازل المجموعة من فتاوى المتأخرين: لعبد الله بن إبراهيم بن علي بن داود التملي، ت: د. رضوان الحصري، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.

- النوازل المجموعة من فتاوى المتأخرين: لعبد الله بن إبراهيم بن علي بن داود التملي ت: رضوان بن صالح الحصري، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.

- نيل الابتهاج بتطريز الديباج: أحمد بابا التنبكتي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ط١، ١٣٩٨هـ/ ١٩٨٩م.

- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: لعبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المرصفي المصري الشافعي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط٢.






وصف كتاب

«مسألة حدوث العالم»

لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ

يوسف بن محمد الأوزبكي




وصف كتاب «مسألة حدوث العالم» لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ

يوسف بن محمد الأوزبكي

الحمد لله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين. أمَّا بعد:

فقد روى السخاوي في كتابه (الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر)[(١)] بسنده إلى القاضي شمس الدين ابن الدَّيري[(٢)] قال: «سمعت الشيخ علاء الدين البسطامي[(٣)] ببيت المقدس يقول - وقد سأله - هل رأيت الشيخ تقيَّ الدين ابن تيمية؟

فقال: نعم.

قلت: كيف كانت صفته؟

فقال: هل رأيت قبَّة الصخرة؟

قلت: نعم.

قال: كان كقبة الصخرة مُلِئت كتبًا ولها لسانٌ ينطق».

صدق والله؛ فقد كان شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بحرًا لا ساحل له. ويشهد لذلك ما تيسّر ممّا نُشِرَ من تراثه.

ومن الموضوعات التي بحثها بتوسع: موضوع (حدوث العالم) وبيان أقوال الناس فيه.

ولا يخلو كتاب من كتب الشيخ الضخمة منه؛ كـ(درء تعارض العقل والنقل)، و(بيان

(١) (١/ ١٧٧).

(٢) هو أول الرؤساء من بني الديري وهو أصل عائلة الخالدي المقدسية (٧٢٥ هـ - ٨٢٧ هـ).

(٣) هو عَليّ الصفي البسطامي كَانَ من الزُّهاد المَشْهُورين (ت ٧٦١ هـ).

تلبيس الجهمية)، و(الرسالة الصفدية) و(شرح الأصفهانية)، وغيرها من كتبه ورسائله.

ومن الدراسات المعاصرة التي تتبعت أقوال الشيخ في الموضوع:

١. (موقف ابن تيمية من الأشاعرة) للدكتور عبد الرحمن المحمود.

٢. (الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات، والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية) للدكتور عبد القادر بن محمد عطا صوفي.

٣. (قدم العالم وتسلسل الحوادث بين شيخ الإسلام ابن تيمية والفلاسفة، مع بيان من أخطأ في المسألة من السابقين والمعاصرين) للشيخة كاملة الكواري.

٤. (دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية، عرض ونقد) للدكتور عبد الله الغصن.

٥. (موقف شيخ الإسلام من آراء الفلاسفة ومنهجه في عرضها) للدكتور صالح الغامدي.

وغيرها.

وما زال المجال مفتوحًا للمزيد من الدراسات؛ وذلك لما ظهر وما زال يظهر من تراث الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومن هنا تأتي أهمية كتابه الموسوم بـ(مسألة حدوث العالم)؛ فقد جاء جوابًا لعدد من الأسئلة المتعلقة بالموضوع، وملخصًا لما تناثر في كتب الشيخ الضخمة.

[نص السؤال الموجه لشيخ الإسلام]:

«بسم الله الرحمن الرحيم

ما تقول السادة العلماء، أئمة الدين - رضي الله عنهم أجمعين -

في الموجودات إن كانت من العدم؛ فكيف يكون وجود من عدم؟

وعن أي شيء صدرت الموجودات بعد أن لم تكن؟

وهل صدورها عن محض المشيئة الأزلية؟

وما الدليل القاطع العقلي على حدوث العالم؟

أفيدونا مأجورين -غفر الله لكم أجمعين-

أجاب الإمام شيخ العلماء وعالم المشايخ الربانيين، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية؛ فقال:...».

وقد جاء جوابه في ٤٠ ورقة مخطوطة.

ويمكن تقسيم الجواب إلى فقرات على العناوين الآتية:

- قولهم: (الموجودات وجدت عن عدم) كلام مجمل.
- نستعمل في حق الله تعالى قياس الأولى والأحرى.
- مخالفة الفلاسفة ومشركي العرب لأصول الإيمان.
- مشابهة النصارى للفلاسفة والمشركين في أصولهم.
- فصل: طريقة القرآن في إثبات الصانع وصفاته.
- طريقة أهل الكلام في إثبات الصانع.
- بعض لوازم طريقة أهل الكلام المبتدعة.
- اضطراب أئمة المتكلمين وحيرتهم وقولهم بتكافؤ الأدلة.
- فساد طريقة المتكلمين في إثبات الصانع.
- إبطال ما يورده المتفلسفة على المتكلمين في قولهم: (خلق عن عدم).
- مقصود المتفلسفة في اعتراضهم على المتكلمين.

- شبه المتفلسفة في إثبات قدم العالم.
- رد شيخ الإسلام على شبه المتفلسفة.
- شبهة المتفلسفة الثانية.
- الحجة الكبرى للمتفلسفة على قدم العالم، والرد عليها.
- رد الرازي على حجة المتفلسفة بالمعارضة، وتعقيب شيخ الإسلام.
- تعليق شيخ الإسلام على كلام الغزالي.
- تتمة كلام الغزالي.
- أجوبة الرازي على الشبهة الأولى للمتفلسفة، وتعليق شيخ الإسلام.
- ضعف المتكلمين في بيان بطلان قول المتفلسفة.
- رد شيخ الإسلام على الفلاسفة في (قدم الأفلاك).
- قول المتكلمين أقل ضلالًا من قول المتفلسفة وإن كان الجميع في ضلال.
- حقيقة قول المتفلسفة، وإبطال قولهم.
- إلزام المتفلسفة ما ألزموه لخصومهم.
- تفاصيل العقائد لا يهتدى إليها بمجرد العقل بل بنور النبوة.
- قول المتفلسفة: (الواحد لا يصدر عنه إلا واحد)، وبيان بطلانه.
- قول الفلاسفة شرٌّ من قول النصارى ومشركي العرب.
- القرامطة والقائلون بوحدة الوجود شركاء الفلاسفة في إلحادهم.
- كلام الرازي في مسألة حلول الحوادث.
- تقسيم الرازي للصفات إلى ثلاثة أقسام.
- تعليق شيخ الإسلام على كلام الرازي.
- إنكار أئمة السنة طريقة الكلابية.
- حجة الرازي الثانية في مسألة حلول الحوادث.
- تعليق شيخ الإسلام.

- حجة الرازي الثالثة في مسألة حلول الحوادث.
- تعليق شيخ الإسلام على الاستدلال بقصة الخليل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.
- فصل: أجوبة أخرى لشيخ الإسلام على حجة الفلاسفة العظمى.
- نقل الشهرستاني لكلام ابن سينا.
- جواب الشهرستاني على كلام ابن سينا، وتعليق شيخ الإسلام.
- إضافة شيخ الإسلام في الرد على المتفلسفة.
- القول بقدم العالم يناقض القول بقدمه ويستلزم عدم قدمه.
- انتقال الكلام مع المتفلسفة إلى مسألة الصفات.
- طريقة الغزالي في الرد على الفلاسفة.
- نقد شيخ الإسلام لطريقة الغزالي.
- ضرر المناظرة التي تكون بجهل أو ظلم.
- وجوب اتباع ما قام عليه الدليل.
- الفلاسفة إذا دخلوا في الملل كانوا منافقين.
- الرد على الفلاسفة في قولهم بقدم العالم.
- القول بالقدم يستلزم القول بعدم القدم وليس العكس.
- خاتمة المسألة.
- ملحق: فائدة من كتاب (منهج الطريق ومنهل التحقيق).

وصف النسخة الخطية:

تقع النسخة الخطية ضمن مجموع يضم ثلاث رسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، هي أولاهن [١ب - ٤٠ب].

والثانية: فصل في المواقيت والجمع بين الصلاتين [٤١أ - ٥٤ب].

والثالثة: فصل في المحبة والبغض [٥٥ب - ٩٤ب].

والمخطوط من محفوظات مكتبة الجامعة العبرية في مدينة القدس ضمن مجموعة يهودا.

عنوان الحفظ: [أورشليم – المكتبة الوطنية الإسرائيلية Ms.Yah.Ar (٥٧)].

وبالنسبة لـ(مسألة حدوث العالم):

تبدأ بنص السؤال الموجه إلى السادة العلماء أئمة الدين. وبها سقط مقدار لوحة أو أكثر في وسطها.

وجاء في آخرها قول الناسخ: " آخر ما وجدتُ بخط شيخنا ". وقوله هذا مشعر بأن الكتاب ناقص. والله أعلم.

ومن الملاحظ: انتشار علامات المقابلة؛ وهي (الدائرة المنقوطة) بين أسطر المخطوط، وهي كثيرة، وكذلك علامات التصحيح؛ مما يزيد في نفاسة النسخة.

أُلحق بالرسالة فائدة بخط الناسخ من كتاب (منهج الطريق ومنهل التحقيق) لعبد الرحيم بن علي بن إسحاق بن شيث القرشي (ت: ٦٢٥ هـ).

تملكات المخطوط:

كتب على طرّة المخطوط ما يأتي: وقف على الحنابلة. فلعنة الله على من بدّله. دخل ولله الحمد والمنة في ملك الفقير أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد غفر الله له آمين. [مع طبعة ختمه، وهو مؤلف شذرات الذهب (ت ١٠٨٩ هـ)]

ثم انتقل بالبيع الشرعي إلى ملك العبد الفقير أحمد بن عبيد الحجاوي. ثم هو عارية عند شيخنا السفاريني [ت ١١٨٨ هـ] أمد الله في عمره آمين آمين.

[ثم تملكات]: أحمد بن عمر الحلي. وشعبان بن عبد الله الخزرجي الشافعي.

الحمد لله على نعمائه فقد انتقل هذا إليّ من الشيخ أبي الكثير وإلى... ولله الحمد.

ناسخ المجموع:

شمس الدين محمد ابن المحب المقدسي (ت ٧٨٩ هـ)، الملقّب بـ(الصامت)، وهو إمام علّامة مُحدِّث متقن، وهو من تلاميذ شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومن مُحبّيه

ومترجميه ومادحيه، وله خبرة بمصنفاته وخطّه ومروياته، وكانت له عناية بمصنفاته؛ وقد بيّض منها شيئًا كثيرًا. ولا يخفى على من له اشتغال بتحقيق تراث شيخ الإسلام: صعوبة قراءة خطّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، الموصوف بأنه خط مستعجل وفي غاية التعليق والإغلاق؛ فقد كان سريع الكتابة، وخطه رديء جدًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة ابن المحب(١): «وكتب الأجزاء والطباق، وكان إليه المنتهى في معرفة العالي والنازل، وقد جمع مجاميع، ورتّب أحاديث المسند على الحروف، ونسخ تهذيب الكمال وكتب عليه حواشي مفيدة، وبيّض من مصنفات ابن تيمية كثيرًا، وكان معتنيًا به محبًا فيمن يحبه. وكان له حظ من قيام الليل والتعبد. دقيق الخط جدًا مع كبره. وصنف في الضعفاء كتابا سماه (التذكرة) عدم في الفتنة اللنكية، وحدّث بالكثير وتخرج به الدماشقة».

فائدة:

وقد كان الناسخ ابن المحب رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا أتمّ تبييض شيء من كتب شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كتب على النسخة المسودة التي بخط شيخ الإسلام: (نقله محمد ابن المحب).

وهذه بعض الكتب التي بخط شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ والتي نقلها الناسخ؛ لعل الله يهدي إليها الباحثين في تراث شيخ الإسلام المخطوط(٢):

٦. فتوى في الغوث والقطب والأبدال والأوتاد(٣).

٧. مجاميع المدرسة العمرية في دار الكتب الظاهرية: مجموع رقم (٣٨٠٥ عام [مجاميع ٦٩]. المجموع كله بخط شيخ الإسلام، ونقل أكثره محمد بن المحب المقدسي. يضم عددًا كبيرًا من الفصول والتعاليق في موضوعات مختلفة؛ أكثرها في

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر ٢/ ٢٧١ - ٢٧٢.

(٢) وبهذه المناسبة أدعو جميع المهتمين بتراث شيخ الإسلام: من كان عنده علم عن كتاب بخط شيخ الإسلام؛ كتب على حاشيته: (نقله محمد ابن المحب) أن يرسل لي بذلك عبر البريد الإلكتروني abumrwan٧٧@windowslive.com.

(٣) جامع المسائل لابن تيمية ٢ / ٥١.

التوحيد والعقائد والفتاوى والحديث والتفسير وغير ذلك[(١)].

٨. مجاميع المدرسة العمرية في دار الكتب الظاهرية: مجموع رقم (٣٨٢٧ عام [مجاميع ٩١]. يحتوي رسالة في العقائد والتوحيد بخط شيخ الإسلام، نقلها محمد بن المحب المقدسي[(٢)].

٩. مجاميع المدرسة العمرية في دار الكتب الظاهرية: مجموع رقم (٣٨٤٥ عام [مجاميع ١٠٩]. غالبه من تأليف شيخ الإسلام بخطه، نقله محمد بن المحب المقدسي[(٣)].

رحلة مخطوط:

يتلخّص مما سبق:

١. أن ما تركه الناسخ محمد بن المحب المقدسي الملقب بالصامت (ت ٧٨٩ هـ) من كتبه وأجزائه ومنسوخاته: قد تفرقت بعد وفاته بسبب بيعها من قبل ابن أخيه، وما نجا منها: آل إلى العمرية بدمشق، وما نجا منها آل إلى دار الكتب الظاهرية.

٢. وصل المخطوط - بحمد الله - إلى ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ)، ثم إلى أحمد بن عبيد الحجاوي الحنبلي، ثم إلى الإمام السفاريني (ت ١١٨٨ هـ) بنابلس.

٣. مؤلفات الإمام السفاريني كاملة بيعت إلى آل الشطي بدمشق، كما هو معلوم؛ فلعل ما وجد بحوزته بيع كذلك لهم.

٤. مكتبة الشيخ عبد السلام بن عبد الرحمن الشطّي، إمام الحنابلة في الجامع الأموي (ت ١٢٩٥ هـ) التي قد اجتمع عنده فيها من الكتب النفيسة ما لم يجتمع عند غيره، فأوقف البعض منها، وبيع غالبها في تركته[(٤)].

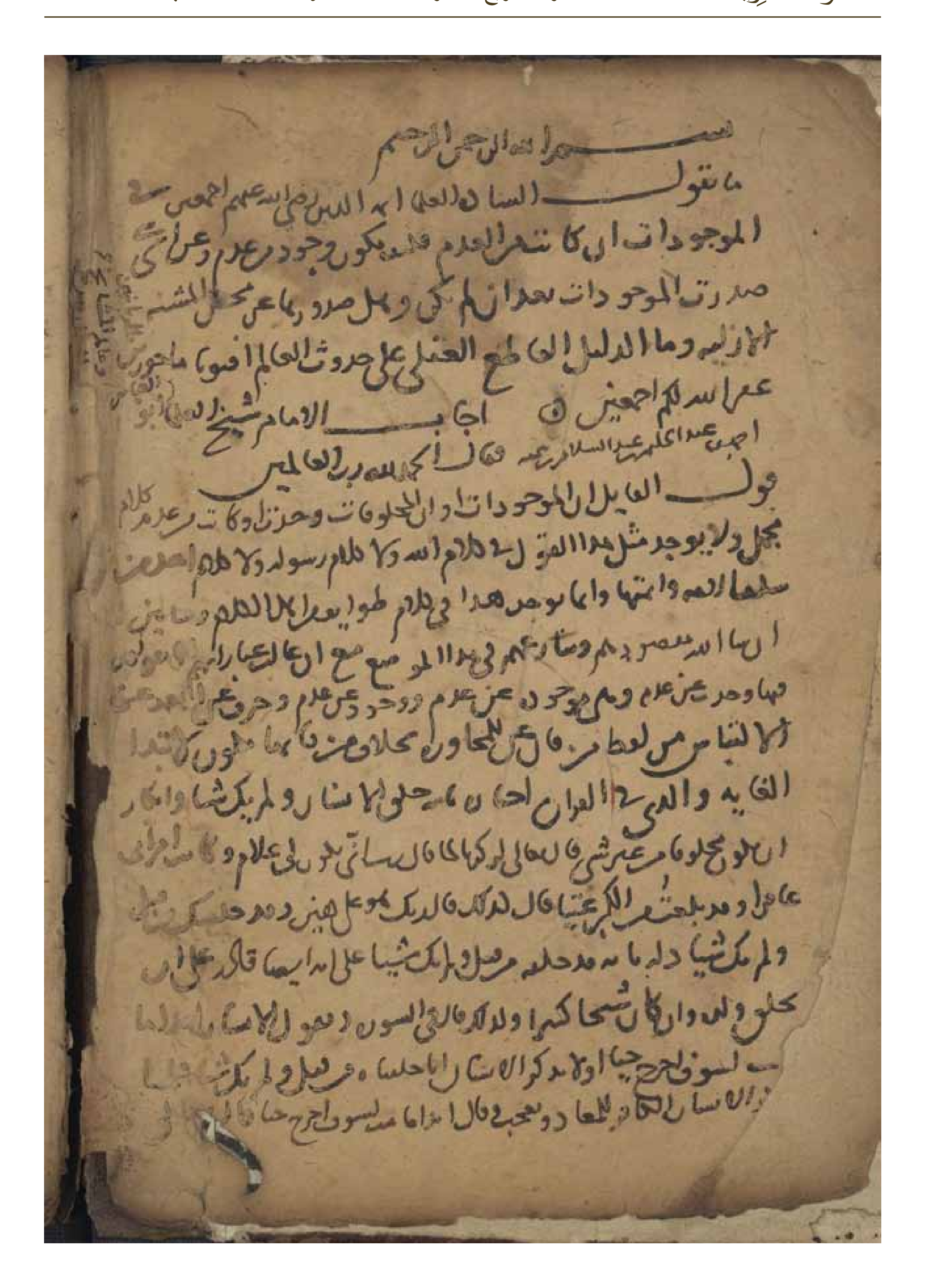
(١) فهرس مجاميع المدرسة العمرية في دار الكتب الظاهرية ص ٣٥٣.
(٢) فهرس مجاميع المدرسة العمرية في دار الكتب الظاهرية ص ٤٧٣.
(٣) فهرس مجاميع المدرسة العمرية في دار الكتب الظاهرية ص ٥٨٢.
(٤) «روض البشر» لمحمد جميل الشطي (ص١٤٦) و«حلية البشر» للبيطار (٢/ ٨٤٨-٨٥٠). نقلاً عن جامع المسائل ١/ ٧.

٥. أفاد الشيخ الدكتور محمد عزير شمس - وفّقه الله[1]-: أن «مكتبة الشطّي بدمشق التي كانت فيها نوادر المخطوطات ونفائس كتب الفقه والحديث، وخاصةً للمؤلفين الحنابلة. كانت محتويات هذه المكتبة مفقودة منذ أكثر من قرن، حتى أصدرت جامعة برنستون بنيوجرسي عام ١٣٩٧/ ١٩٧٧ م فهرسًا للمخطوطات العربية المحفوظة في (قسم يهودا) من مجموعة جاريت بمكتبة الجامعة، من إعداد رودلف ماخ، فظهر للباحثين أنها انتقلت إلى برنستون، ولا زالت محفوظةً هناك».

٦. إبراهيم سالم يهودا (المولود في القدس سنة ١٨٧٧م، والمتوفى بنيوهيفن بنيوجرسي سنة ١٩٥١م) جمع خلال حياته ما يزيد على سبعة آلاف مخطوط، باع أكثرها؛ فانتشرت في عدد من المتاحف والمكتبات العالمية، ومنها ما استقر في جامعة برنستون.

٧. جملة المخطوطات العربية التي بقيت في حوزة (يهودا) قبل وفاته بلغت: (١١٣٤). مما لم يتيسر له بيعه، وما كان له ميل جميل إليه. ثم أوقفها في وصيته على دار الكتب العبرية في القدس، بالإضافة إلى مطبوعات نادرة، ووثائق متنوعة، مع أرشيف مكاتباته، وأوراقه العلمية والأدبية. ووصلت (مجموعة يهودا) إلى القدس في أواخر الستينات من القرن الميلادي الماضي. والله المستعان.

(١) جامع المسائل لابن تيمية ١/ ٧.


بسم الله الرحمن الرحيم
ما تقول السادة العلماء أئمة الدين رضي الله عنهم أجمعين في
الموجودات أن كانت من العدم فلم يكون وجود من عدم وعلى أي
صدرت الموجودات بعد أن لم تكن وهل صدورها عن محض المشيئة
الأزلية وما الدليل الدال القطع العقلي على حدوث العالم أفتونا مأجورين
رضي الله عنكم أجمعين. أجاب الإمام شيخ الإسلام أبو
محمد عبد العزيز بن عبد السلام رحمه الله تعالى الحمد لله رب العالمين
قول القائل الموجودات أن المخلوقات وحدثت وكانت من عدم كلام
مجمل ولا يوجد مثل هذا القول في كلام الله ولا كلام رسوله ولا كلام الصحابة



طبعات الكتاب:

وقد طبع الكتاب ثلاث طبعات بدار البشائر الإسلامية -بيروت.

والطبعة الثالثة فيها قراءات وتصويبات شيخي الفاضل والمحقق الكبير: محمد عزير شمس حفظه الله وجزاه كل خير.

يوجد حتى يترجح أحد طرفيه، والمرجح إن لم يكن تاماً لا يوجد الممكن.

فإن لم تكن العلة التي /[1] هي المرجح تامة لم يوجد ممكن.

فعُلم أن الممكن القديم لا يوجد إلا بعلة تامة قديمة. وهذا قولهم.

ووجود العلة التامة القديمة يستلزم عدم حدوث الحوادث، وعدم الحوادث محال؛ فالعلة التامة القديمة محال.

[قال الناسخ:] آخر ما وجدت بخط شيخنا ﷺ.[2]

□□□

قرأته في جلستين لدي ... ٢٤، ٢٥ من رمضان ١٤٤٣هـ، وجزى الله المؤلف والمحقق خير الجزاء، كتبه ...

(١) نهاية ٤٠/ب.

(٢) قلت: تم نسخ المخطوط في مجالس آخرها: بعد ظهر اليوم الثاني من رمضان عام ١٤٣١ هـ الموافق ١٢/٨/٢٠١٠م.

وتم إدخاله إلى الحاسوب في مجالس آخرها: صباح اليوم الرابع من شوال من نفس العام، الموافق ١٣/٩/٢٠١٠م، وذلك بمنزلي في قرية (العيزرية) باب (القدس) الشرقي ردّها الله إلى حظيرة الإسلام والمسلمين.

وتمت مقابلته في مجالس آخرها: بعد عصر الجمعة السادس من ذي الحجة من نفس العام، الموافق ١٢/١١/٢٠١٠م في (مسجد العزير) من القرية المذكورة، والحمد لله رب العالمين. يوسف الأوزبكي المقدسي.

وتمت مقابلته مرّة أخرى على صورة ملوّنة في مجالس آخرها: ضحى يوم الثلاثاء، السادس والعشرين من رجب عام ١٤٣٢هـ، الموافق ٢٨/٦/٢٠١١م. والحمد لله رب العالمين. يوسف الأوزبكي المقدسي.

١٧٤

وسيطبع إن شاء الله طبعة فيها - زيادة على ما سبق- قراءات وملاحظات عدد من الأخوة الفضلاء منهم:

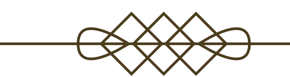
الأستاذ عبد الله حمدان من مكة المكرمة. جزاه الله خيرًا

والأستاذ عمر عبد العزيز قارة من الجزائر. جزاه الله خيرًا

والأستاذ التركي جيهان أوزيقان؛ الذي قام بترجمة الكتاب إلى اللغة التركية، وقد كانت له ملاحظات دقيقة تنم على أنه ليس مترجمًا بارعًا فحسب، بل هو قبل ذلك قارئٌ متخصصٌ ناقدٌ على بصيرة. جزاه الله خيرًا



وبالله التوفيق






الكتب والأبحاث التي أفردت «صِيامَ سِتٍّ مِن شَوَّالَ» بالتَّصنيف

«قائمة ببليوجرافيَّة»

(الإبرازة الثّانية، شوّال ١٤٤٠هـ)

جمع وإعداد

عبد الله بن محمد بن عبد الله السحيم




الكتب والأبحاث التي أفردت «صِيامَ سِتٍّ مِن شَوَّالَ» بالتَّصنيف «قائمة ببليوجرافيَّة»

عبد الله بن محمد بن عبد الله الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله وسلَّم على سيِّد الأنبياء وإمام المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أمَّا بعد..

فقد أخرج الإمام مسلمٌ في «صحيحه» (ح١١٦٤) من حديث أبي أيُّوب الأنصاريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**من صام رمضان، ثم أتبعه ستًّا من شوَّال، كان كصيام الدَّهر**»، وروي أيضًا عن عددٍ من الصَّحابة الكرام، وقد اختلف العلماء في تصحيح الحديث وتضعيفه، وفي الأخذ به من عدمه، وفي فقه مسائله، فتصدَّى لبحث هذه المسألة جمهرةٌ من العلماء والباحثين قديمًا وحديثًا، فأفردوها بالبحث والتَّصنيف، ولأهميَّتها في معالجة مسألتنا هذه، سعيت في التَّنقيب عنها وجمع ما وقفت عليه منها في ضميمةٍ واحدةٍ، ضمن قائمةٍ سرديَّة ببليوجرافية[١]، وقد نظمتها في ثلاثة مباحث:

* **المبحث الأوَّل: فيه ذكر الكتب التُّراثيَّة**[٢]، وعِدَّتها ١٥ كتابًا، مرتَّبة حسب الوفيات[٣].

* **والمبحث الثَّاني: فيه ذكر الكتب والأبحاث المعاصرة**، وعِدَّتها ١٥ بحثًا، مرتَّبة حسب الأحرف.

(١) ينظر: «نشأة علم الببليوجرافيا عند المسلمين» من كتاب «المخطوطات والتُّراث العربي» للحلوجي (ص١٣١)، «معجم اللغة العربية المعاصرة» (١/ ١٥٦).

(٢) وجعلت منتهى زمنها بوفاة الشَّيخ عبد الرحمن المعلِّمي (ت١٣٨٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) وهي على ضربين: كتبٌ متواريةٌ لم يُعثر عليها بعد، وكتبٌ طبعت ونشرت، فمتى وقفتُ على الكتاب مطبوعًا بيَّنت ذلك، وإلا اكتفيت بالإحالة إلى المصدر الذي ذكره.

* **والمبحث الثَّالث: فيه التَّعريف بجزء الحافظ أبي زرعة ابن العراقي**[١]، وبنسخته الخطِّية، مع نماذج منها، وروابط تحميلها.

راجيًا من الله جلَّ شأنه أن يتقبَّل هذه الأسطر بقبولٍ حسنٍ، وأن يثيب المشايخ المتفضِّلين بالإفادة، والحمد لله عدد نعمه السَّابغة.

هُطولُ إفَادَاتِ الكِرَامِ:

كنت فرغتُ من مسوَّدة هذه الرِّسالة في السَّادس من شوَّال لعام (١٤٣٩هـ)، ونشرتها نشرًا أوَّليًّا بين عددٍ من الباحثين والمهتمِّين، وما إن بلغهم خبرها، حتى تواردت إفاداتهم، في إثراءٍ معرفيٍّ وسخاءٍ علميٍّ نادر الشَّبيه، وأنا أخبرك خبرها عرفانًا لهؤلاء الأشياخ بما قدَّموه لي من المعروف، ولأردَّ العلم إلى أهله.

فمن ذلك: وردتني إفادةٌ كريمة من الأخ الشَّيخ: عادل بن عبد الرَّحيم العوضي - أحسن الله جزاءه - بوجود مجموعٍ خطِّيٍّ في «المكتبة الأزهريَّة»، يتضمَّن جزءًا للحافظ ابن الحافظ أبي زُرعة ابن العراقيِّ رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، يقع في (٢١) ورقة، مع الدَّلالة على رقمه فيها، معتمدًا في ذلك على قاعدة البيانات في «مركز جمعة الماجد».

فباحثت شيخنا الكريم المفضال: محمد بن عبد الله السّريّع - جزاه الله كلَّ صالحةٍ من العطاء - بهذه الإفادة، فبعث إليَّ - كعادة سخائه - بنسخةٍ إلكترونيَّةٍ من المجموع المذكور، فإذا به مطابق للإفادة المتقدِّمة، ثم طفقت أذاكره خبره وأستفيد من علمه في وصف المخطوط وما إليه، مع زيادات ثرَّةٍ في نواحٍ أخر متفرِّقةٍ، لا سيَّما في جزء الدِّمياطي - الآتي ذكره قريبًا -، فعامَّة مادته من إفادته.

ثمَّ تكرَّم الأخ الشَّيخ: فهد بن تركي العصيمي - تولَّى الله ثوابه - فأفاد بأربعةِ كتبٍ في الباب نفسه[٢].

وبعد هذا كلِّه.. وفي (٢٠) من شوَّال، أطلعني الباحث الكريم: محمد بن علي اليولو

---

(١) المذكور في «المبحث الأول» برقم (٧).

(٢) وهي الواردة في هذا المقال بالأرقام (٦ - ٩ - ١١ - ١٣).

الجزولي - حفظه الله ونفع به - على مقالةٍ مختصرةٍ له بعنوان: «**ما أُلِّف في شوَّال**»، في موقع «مركز ابن القطَّان للدِّراسات والأبحاث في الحديث الشَّريف والسِّيرة العطرة»[(١)]، نُشرت في زمنٍ مقاربٍ لنشرتي الأوَّليَّة، فنظرت فيها فإذا هي تتقاطع مع مقالتي هذه في «المبحث الأوَّل» منها، المتعلِّق بالكتب التُّراثيَّة فحسب، وقد ذكر في مقالته (٦) كتب لا غير، اتَّفقنا على (٣) منها[(٢)]، وفاتني كتابان ممَّا ذكر[(٣)]، وسادس ما أورده ليس على شرطي[(٤)]، وفاته ممَّا ذكرتُ (١١) كتابًا، فأضفت ما فاتني ممَّا ذكره، في محالِّها من «المبحث الأول»، مستفيدًا ذكرها منه.

وهكذا.. تتضافر أيدي النَّصَحَة من العلماء والباحثين، المخلصين للعلم والمعرفة، الباذلين كرائم علومهم خدمةً للعلم وتجويدًا له، وجبرًا للنقص وسدًّا للخلل، كما هي جادَّة أهل العلم والفضل قديمًا وحديثًا، مع النَّأي بالنَّفس عن حظوظها المُردية، المتمثِّلة في هذا الباب: بالضَّنِّ بالعلم على طالبيه ومتقفِّريه[(٥)]، «وقد اقتضت حكمة الله وتقديره النافذ: أن لا ينفع بالعلم من بخل به أبدًا»، وما أجلَّ السَّخاء بالعلم وبذله، «إذ هو أعلى مراتب الجود، بل يفضل على الجود بالمال؛ لأنَّ العلم أشرف»[(٦)] وأزكى.

المبحث الأول: فيه ذكر الكتب التُّراثيَّة:

١- جزءٌ فيه طرق حديث: «من صام رمضان ثمَّ أتبعه بستٍّ من شوَّال...»، للحافظ شرف الدِّين أبي محمد عبد المؤمن الدِّمياطي (ت٧٠٥هـ)، **ولعلَّه أوَّل من أفرد هذه المسألة**

---

(١) على الرَّابط التَّالي/ http://www.alquatan.ma/Article.aspx?C=٥٧٦١

(٢) وهي الواردة في هذا المقال بالأرقام (٢ - ٨ - ١٣).

(٣) وهي الواردة في هذا المقال بالأرقام (١٢ - ١٤)، وقد نقلتها من مقالته مع إحالاته إلى مظَّانها، مستفيدًا ذكرها منه، على أنَّ الكتاب رقم (١١ رسالة الأقحصاري) من إفادات الشيخين: العوضي والسريِّع - وصورتها منه أيضًا -.

(٤) وهو الكتاب رقم (٦) من الكتب التي ذكرها، وهي خطبةٌ منسوبة إلى مجهولٍ.

(٥) في «صحيح مسلم» (ح١): «ويتقفَّرون العلم»، قال النَّووي في «شرحه» (١/ ١٥٥): «معناه: يطلبونه ويتتبَّعونه، هذا هو المشهور».

(٦) كما أشار إليه ابن القيم في «مدارج السَّالكين» (٢/ ٢٧٩) - بتصرُّفٍ -، وفي «مقالات الطَّناحي» (٢/ ٥٤٩) وصيَّةٌ ثمينة بنشر العلم، وينظر في الأسى من ضدِّه: «آثار الشَّيخ المعلِّمي» (١٥/ ٤١٧).

بالتَّصنيف، ولم يُعثر على هذا الكتاب بعدُ، وقد ذكره جمعٌ من تلامذته وغيرهم، فممَّن ذكره:

أ- الحافظ علَم الدِّين البِرزاليُّ (ت٧٣٩هـ)، في «المُقتفِي» (٤/ ٢٣٦)، حيث ذكر مؤلَّفات الدِّمياطيِّ، وعدَّ منها: «**تثبيت الأيَّام السِّتَّة من شوَّال**»، ولعلَّه أقدم من ذكر هذا الجزء.

ب- شمس الدِّين الوادي آشي (ت٧٤٩هـ) في «برنامجه» (ص١٤٩)، ضمن ترجمته لشيخه الدِّمياطي، حيث سرد تواليفه، فعدَّ منها: «**كتاب ستَّة الأيَّام من شوَّال**».

ت- وتَّقيُّ الدِّين السُّبكي (ت٧٥٦هـ) في «إبراز الحِكم، من حديث رفع القلم» (ص٣٥)، حيث نقل منه فائدةً في ضبط العدد والمعدود في قوله: «ستٍّ من شوَّال»[1]، ثمَّ قال: «ذكر ذلك في «**فضل إتْباع رمضان بستٍّ من شوَّال**»، وجمع فيه طرق الحديث الوارد فيها، فرواه من نيِّفٍ وستِّين طريقًا»، ونقل الدَّميريُّ (ت٨٠٨هـ) في «النَّجم الوهَّاج في شرح المنهاج» (٣/ ٣٥٩) عن «شرح المنهاج» للتَّقيِّ السُّبكيِّ أنَّه قال فيه: «اعتنى **شيخنا** أبو محمد الدِّمياطي بجمع طرقه، فأسنده عن بضعةٍ وعشرين رجلًا، رووه عن سعد بن سعيد، وأكثرهم حفَّاظ أثبات، منهم شعبة والسُّفيانان، وتابع سعدًا على روايته: أخواه يحيى وعبد ربِّه، وصفوان بن سُلَيم، وغيرهم، ورواه أيضًا عن النَّبيِّ ﷺ: ثوبان، وأبو هريرة، وجابر، وابن عبَّاس، والبراء بن عازب، وعائشة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا»، ونقله أيضًا الصَّنعانيُّ في «سبل السَّلام» (١/ ٥٨٢).

ث- والحافظ ابن كثير الدِّمشقيُّ (ت٧٧٤هـ)، في تاريخه الكبير «البداية والنِّهاية» (١٨/ ٦١)، حيث سرد مؤلَّفات الدِّمياطي ضمن ترجمته، فقال: «**مصنَّف في صيام ستَّة أيَّام من شوَّال، أفاد فيه وأجاد، وجمَع ما لم يُسبق إليه**»، وحسبك بهذا ثناءً.

ج- وصدْر الدِّين المناويُّ (ت٨٠٣هـ) في «كشف المناهج والتَّناقيح» (٢/ ١٩١) بقوله: «اعتنى الحافظ شرف الدِّين الدِّمياطي بجمع طرقه، فأسنده عن بضعةٍ وعشرين رجلًا رووه عن سعد ابن سعيد، أكثرهم حفَّاظ أثبات...» فذكر نحو كلام السُّبكي - المتقدِّم ذكره -.

(١) وهذه أحد الفوائد المنقولة من جزء الدِّمياطي هذا، ونقل منه أيضًا: أبو زرعة ابن العراقي في جزئه - الآتي ذكره -.

ح- والحافظ ابن حجر في «التَّلخيص الحبير» (٢/ ٤٠٨) بقوله: «جمَع الدِّمياطي طرقه»، ولم يزِد على ذلك.

خ- والسَّخاوي في «الضَّوء اللامع» (٢/ ٦٩)، في ترجمة أبي العبَّاس الحِنَّاوي (ت٨٤٨هـ)، ضمن مسموعاته من ناصر الدِّين الحراوي[1] (ت٧٨٨هـ)، وسمَّاه: «فضل صوم ستِّ شوَّالٍ، للدِّمياطيِّ»، وهذا يفيد بقاء هذا الجزء وتداوله وسماعه إلى منتصف القرن التَّاسع، ثمَّ لم أقف له على ذكرٍ بعد ذلك.

٢- «**رفع الإشكال، عن صيام ستَّة أيَّامٍ من شوَّال**»، للحافظ العلائيِّ (ت٧٦١هـ)، وأصله: مناقشةٌ علميَّة لقول ابن دحية الكلبيِّ (ت٦٤٤هـ) - كما ذكر العلائيُّ في مقدِّمته (ص١٧) -، وقد وقفت على طبعتين للكتاب اعتمد محقِّقاها على نفس النسخة الخطِّيَّة الوحيدة:

أ- **أولاهما**: تحقيق صلاح الشّلاحي، وطبع في دار ابن حزم عام (١٤١٥هـ).

ب- **وثانيهما**: ضمن «مجموع رسائل الحافظ العلائي»، بتحقيق: وائل زهران، المطبوع في دار الفاروق عام (١٤٢٩هـ)، وهي الرِّسالة الثَّامنة من المجموع.

٣- جزءٌ فيه بيان طرق الحديث وألفاظه، للحافظ ابن كثيرٍ الدِّمشقيِّ (ت٧٧٤هـ)، ذكره لنفسه في كتابه «جامع المسانيد والسُّنن»، حيث أورد الحديث في «مسند أبي أيُّوب الأنصاريِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ»، ثمَّ قال: «**وقد أفردتُ له جزءًا على حِدَتِه، لبيان طرقه من ألفاظه، في غاشيةِ جزءٍ من كتاب الصِّيام**»[2]، ويُفهم من كلامه صِغَر حجم الجزء، وكتاب الصِّيام المُحَال إليه هنا: يظهر أنَّه من كتابه «الأحكام الكبير»، ومع بالغ الأسف فإنَّ الذي وصلنا من كتاب

(١) تصحَّف في مطبوعة «الضَّوء اللامع» إلى «الحراري»، والحراويُّ هذا من جملة الآخذين عن الدِّمياطيِّ مباشرةً.

(٢) كما في النُّسخة الخطِّية للكتاب، المحفوظة في دار الكتب المصرية (١٨٤ حديث: ج٥ - ق٢٣ب) - وقفت عليها بواسطة الشَّيخ محمَّد السريِّع -، حيث وقع في طبعات الكتاب تحريف وإقحام، أضرَّ بالسِّياق وأفسد المعنى، حيث جاء فيها جمعيًا: «في [مسند] عائشة»، كما في (تحقيق قلعجي ١٣/ ٢٩٥ وَ تحقيق ابن دهيش: الطبعة الثَّانية ٩/ ٨٨ وَ الطَّبعة الثالثة ٦/ ٤٥٥)، فتحرَّفت (غاشية) إلى (عائشة)، ثم أُقحم قبلها كلمة [مسند]، ومن المستغرب اتِّفاق الطبعتين على تركيبِ خطأ بعينه.

«الأحكام الكبير» قطعةٌ من كتاب الصَّلاة، وهي الجزء الثَّالث من تجزئة المؤلِّف، وعسى أن يمنَّ الله تعالى بالعثور على بقيَّته.

٤- جزءٌ فيه «**ما يتعلَّق بصوم ستَّة أيَّام من شوَّال**»، لمحبِّ الدِّين بن الوجدية، الفقيه المالكيُّ المصريُّ (ت٨٠٣هـ)، ذكره الحافظ ابن حجر في ترجمته من «المجمع المؤسِّس» (٢/ ٥٤٦) بقوله: «كان جمَع شيئاً في «**ما يتعلَّق بصوم ستَّة أيَّامٍ من شوَّال**»، سمعت منه أكثرَه من لفظه»، ونقله السَّخاوي في «الضَّوء اللامع» (١٠/ ٧٣).

٥- «**الكلام على صوم ستٍّ من شوَّال**»، جزءٌ للحافظ أبي الفضل العراقيِّ (ت٨٠٦هـ)، ذكره ابن فهدٍ المكِّي في «لحظ الألحاظ» (ص١٥١)، ضمن مؤلَّفات العراقيِّ، ونقل زين الدِّين المناويُّ (ت١٠٣١هـ) في «فيض القدير» (٦/ ١٦١) عن صدر الدِّين المناوي (ت٨٠٣هـ) أنَّه قال واصفًا الجزء: «اعتنى العراقيُّ بجمع طرقه، فأسنده عن بضعةٍ وعشرين رجلًا رووه عن سعد بن سعيد، أكثرهم حفَّاظ أثبات».

كذا نقله الزَّين المناويُّ، وهو نقلٌ داخله الوهم؛ فإنَّ كلام الصَّدر المناويِّ مدوَّن محفوظٌ في كتابه «كشف المناهج والتَّناقيح» (٢/ ١٩١) - وتقدَّم نقله آنفًا -، وفيه التَّنصيص على «الدِّمياطي»، لكنَّ الزَّين المناوي أثبتها مصحَّفةً إلى «العراقيِّ»، وقد اتَّفقت عدَّة نسخٍ خطِّيةٍ من «فيض القدير» على هذا الحرف، كما أنَّ القرينة الزَّمنية تشير إلى أنَّ ذكر «العراقي» غير مرادٍ، إذ الصَّدر المناويُّ معاصرٌ للحافظ العراقيِّ، بل توفِّي قبله بثلاثة أعوامٍ، والله أعلم.

٦- «**جزءٌ في صيام ستِّ شوَّالٍ**»، لأبي العبَّاس القرافي الشَّافعي، المعروف بابن الهائم (ت٨١٥هـ)، ذكره السَّخاويُّ في ترجمته من «الضَّوء اللامع» (٢/ ١٥٧)، ضمن مؤلَّفاته، ثمَّ ذكر (٢/ ١٥٨) سماع الأُبِّي لهذا الجزء من مؤلِّفه.

٧- جزءٌ للحافظ أبي زرعة ابن العراقيِّ (ت٨٢٦هـ)، ذكر فيه أسانيده لأحاديث صيام ستٍّ من شوَّال، مع الكلام على طرقها، وذكر مسائلها، وتفصيل أحكامها، وهو جزءٌ مفيدٌ، ما يزال في عِداد المخطوط، وقد أفردت التَّعريف بنسخته في مبحثٍ خاصٍّ في هذه المقالة (وهو المبحث الثَّالث، الآتي في صفحة ٢٠٤).

٨- «**تحرير الأقوال، في صوم السِّتِّ من شوَّال**»، لقاسم بن قطلوبُغا (ت٨٧٩هـ)، وقد

وقفت على طبعتين للكتاب:

أ- أولاهما: تحقيق عبد الستَّار أبو غدَّة، وطبع في دار البشائر عام (١٤٢٢هـ)، ضمن لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام (رقم ٢٦)، على ثلاث نسخٍ خطِّيةٍ.

ب- وثانيهما: تحقيق عبد الحميد وعبد العليم الدَّرويش، ضمن «مجموع رسائل العلَّامة ابن قطلوبغا»، المطبوع في دار النَّوادر، عام (١٤٣٤هـ)، على نسخةٍ خطِّيَّةٍ واحدةٍ.

٩- «**فضل صوم ستِّ شوَّال**»، ليوسف بن عبد الهادي، المشهور بابن المَبْرَدِ[١] الحنبليِّ (ت٩٠٩هـ)، ذكره في «فهرست كتبه» (ص٤٠ رقم٥٥٦)، وذكر أنَّه من تصانيفه، ونقله الطَّريقي في «معجم مصنَّفات الحنابلة» (٥/ ١٠٣) من هذا الفهرس.

١٠- «**تكميل الأعمال، بإتْباع رمضان بصوم السِّتِّ من شوَّال**»، لشمس الدِّين ابن طولون الصَّالحي (ت٩٥٣هـ)، ذكره في «الفلك المشحون» (ص٣١ ط. القدسي).

١١- «**رسالة في حكم صوم السِّتِّ من شوَّال**»، لمحمد ابن ملا فرُّوخ الموروي المكِّي الحنفي (ت١٠٦١هـ)، ذكره عبد الله أبو الخير في «نشر النُّور والزّهر في تراجم أفاضل مكَّة»، كما في (المختصر ص٤٨٨).

١٢- «**رسالة في صوم السِّتِّ من شوَّال**»، لمصطفى بن محمَّد الأقحصاري الحنفيِّ (ت١١٦٩هـ)، أراد من خلالها تحرير مذهب الحنفيَّة، ولم تطبع بعد، منها نسخةٌ خطِّيَّة تقع في ورقة واحدة، بخطِّ المؤلِّف، منسوخةٌ عام (١١٥٢هـ)، محفوظة في مكتبة «الغازي خسرو»، في سراييفو، برقم: (R٢/ ٧٦١)، كما تراه في صورتها الملحقة في ختام هذا البحث (ص١٦).

١٣- «**الاحتفال، بصوم السِّتِّ من شوَّال**»، للعلَّامة مرتضى الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، ذكره صدِّيق حسن خان في «أبجد العلوم» (ص٥٧٤)، وعبد الحيِّ اللكنوي في «نزهة

(١) قال ابن حميد في «السُّحب الوابلة» (٣/ ١١٦٧)، والغَزي في «النَّعت الأكمل» (ص٦٧): «ابن المبرد: بفتح الميم، وسكون الباء الموحَّدة»، ومثله في «المدخل المفصَّل» (١/ ٤٣٨)، وزاد: «على وزن أحمد»، وفي حاشية «السُّحب الوابلة» (ط. مكتبة الإمام أحمد ص٤٨٨) حاشية مهمَّة لم ترد في (ط. العثيمين ٣/ ١١٦٧).

الخواطر» (٧/ ١١١١)، والبغداديُّ في «هدية العارفين» (٢/ ٣٤٧)، وفي «إيضاح المكنون» (٢/ ٣٤٧).

١٤- «**تقييدٌ حول حديث: «من صام رمضان وأتبعه ستًّا من شوَّال»**»، لمحمد الطيب بن عبد المجيد بن عبد السلام ابن كيران (ت١٢٢٧هـ)، منه نسخة بخزانة «علَّال الفاسي» (برقم:٣٨٩ع).

١٥- رسالةٌ في «**إتباع رمضان بستَّة أيَّام من شوَّال**»، للشَّيخ عبد الحميد بن باديس (ت١٣٥٩هـ)، شرح فيها حديث أبي أيُّوب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ شرحًا مقتضبًا، طبعت ضمن مجموع آثاره (٢/ ٢٦٣ - ٢٦٧ ط. الطَّالبي ١٣٨٨هـ).

١٦- «**صيام ستَّة أيَّام من شوَّال**»، للعلَّامة عبد الرحمن المعلِّمي (ت١٣٨٦هـ)، طبعت ضمن «مجموع آثار الشَّيخ المعلِّمي»، بتحقيق: محمد عُزير شمس، وهي الرِّسالة (السَّابعة والعشرون) من «مجموع رسائل الفقه» (ج١٨/ ٢١٩ - ٢٧٣).

المبحث الثَّاني: فيه ذكر الكتب والأبحاث المعاصرة:

١٧- «**أحكام صيام الستِّ من شوَّال**»، د. سامي بن محمد الصّقير، بحث محكَّم، منشور في «مجلَّة العلوم الشرعيَّة» الصَّادرة عن جامعة القصيم، (عدد ٢/ عام ٢٠١٢م).

١٨- «**إحكام المقال، في حكم صيام السِّتِّ من شوَّال**»، لعبد العزيز بن ندى العتيبي، كتابٌ مطبوع أكثر من طبعةٍ، وطبعته الثَّانية عام (١٤٣٩هـ).

١٩- «**الإجمال، في الردَّ على من طعن في أحاديث صيام ستٍّ من شوَّال**»، لمحمد بن زايد العتيبي، كتاب مطبوع في دار البشائر، وقدَّم له: طارق عوض الله.

٢٠- «**الأحكام الفقهيَّة المتعلِّقة بصيام ستَّة أيَّام من شوَّال**»، د. حمد بن محمد الهاجري، بحث محكَّم، منشور في «مجلة الجمعيَّة الفقهية السعوديَّة»، الصادرة عن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (عدد ٧/ شوَّال ١٤٣١هـ).

٢١- «**المباحث الأصوليَّة في قوله ﷺ: "من صام رمضان ثمَّ أتبعه ستًّا من شوَّال..."، دراسة تطبيقيَّة**»، د. محمد النتيفات، بحثٌ محكَّم، منشور في «مجلَّة الدِّراسات الإسلاميَّة والبحوث الأكاديميَّة» الصَّادرة عن كلِّيَّة دار العلوم بالقاهرة (عدد ٧٩/ عام ٢٠١٧م).

٢٢- «**النَّقد العلميُّ، لمن ضعَّف حديث الإمام مسلم في صيام ستٍّ من شوَّال**»، د. عبد العزيز بن صالح اللحيدان، بحثٌ منشور، عام (١٤٣٨هـ).

٢٣- «**بلوغ المنال، في أحكام صيام السِّت من شوَّال، حوارٌ فقهيٌّ أصولي**»، لفهد بن يحيى العمَّاريِّ، كتاب مطبوع في دار ابن الجوزيِّ، وأصله بحثٌ محكَّم.

٢٤- «**تحرير الأقوال، فيما ثبت عن الإمام مالك في صيام الستِّ من شوَّال**»، د. صلاح بن أحمد آل الشَّيخ مبارك، بحث محكَّم، منشور في «مجلَّة قطر النَّدى»، الصَّادرة عن مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التُّراث في المغرب (عام ٢٠١٠م).

٢٥- «**تحقيق الأقوال، في صوم السِّتِّ من شوَّال**»، لعبد الباسط بن زايد بن علي، قدَّم له: يحيى بن علي الحجوري، كتاب مطبوع في دار الآثار، عام (١٤٣٠هـ).

٢٦- «**حكم تقديم صيام ستٍّ من شوَّال على قضاء رمضان**»، د. حصَّة بنت عبد العزيز

السّديس، بحث محكَّم، منشور في «حوليَّة مركز البحوث والدِّرسات الإسلاميَّة»، الصَّادرة عن كلية دار العلوم، في جامعة القاهرة (عدد ٢٣/ عام ٢٠١١م).

٢٧- «**خلاصة المقال فيما يتعلَّق بصوم ستَّة أيَّام من شوَّال**»، لفاتح محمد زقلام، كتاب مطبوع، من منشورات دار الحكمة بطرابلس، عام (١٩٩٧م).

٢٨- «**خيرة الآمال، في تحقيق أحاديث صيام السِّتِّ من شوَّال**»، لهادي بن قادري مَحجب، قرَّظه: أحمد بن يحيى النَّجمي، كتابٌ مطبوع في مكتبة أبي حمود العلميَّة، عام (١٤٣٢هـ).

٢٩- «**رسالةٌ في حديث صيام السِّتِّ من شوَّال، وفقهه**»، لياسين بن محمد بن رمضان، من منشورات دار ركابي للنشر، عام (٢٠٠٧م).

٣٠- «**صيام ستَّة من شوَّال**»، لياسر بن محمد فتحي آل عيد، بحث منشور على شبكة الألوكة، تضمَّن تخريجًا موسَّعًا للحديث، ودراسة طرقه وأسانيده.

٣١- «**صيام ستٍّ من شوَّال، دارسة حديثيَّة فقهيَّة**»، د. محمد مصلح الزُّعبي، بحثٌ محكَّم، منشور في «المجلَّة الأردنيَّة في الدِّراسات الإسلاميَّة»، الصَّادرة عن جامعة آل البيت في الأردن (عدد٣/ رمضان ١٤٣٠هـ).

٣٢- «**مشروعيَّة صيام ستٍّ من شوَّال، والردُّ على منكري ذلك**»، د. خليل إبراهيم ملا خاطر، كتاب مطبوع في دار القبلة، عام (٢٠٠٣م).

٣٣- «**نقض قول ابن دحية الكلبي ومن قلَّده في تضعيف صيام السِّتِّ من شوَّال**»، لعبد العزيز بن ندى العتيبي، كتابٌ مطبوع في دار غراس، عام (١٤٢٧هـ).

المبحث الثَّالث: فيه التَّعريف بجزء الحافظ أبي زرعة ابن العراقي:

أفرد الحافظ أبو زرعة ابن العراقيِّ (ت٨٢٦هـ) في مسألة صيام ستٍّ من شوَّال جزءًا لطيفًا مفيدًا، افتتحه المؤلِّف بذكر (٦) من أسانيده لحديث أبي أيوب الأنصاري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وهي من أهمِّ أمارات قيمة الجزء ومنزلته، ثم ذكر أنَّ الكلام على الحديث من وجوه:

الأول: في ترجمة صحابيِّه، ورجال إسناده.

والثَّاني: ذكر فيه تخريجه، والاختلاف في إسناده، وبيان حاله صحَّةً وضعفًا، مع مناقشة قول من ضعَّفه.

والثَّالث: ذكر فيه الأحاديث الواردة في الباب، وعدتها (٩) أحاديث، ساق (٥) منها بأسانيده أيضًا.

والرَّابع: في الكلام على مفرداته.

والخامس: في الفوائد المأخوذة منه، ثمَّ ينخرم الجزء في أثناء المسألة الأولى من هذا الوجه، وهي استحباب صوم السِّتِّ، ومناقشة المانعين، فالنُّسخة تفي بالمباحث الحديثيَّة تامَّة، وسقط منها غالب المباحث الفقهيَّة.

وما يزال الجزء في عِداد المخطوط، تحتفظ بأصله المكتبة الأزهريَّة بمصر، ضمن مجموعٍ خطِّي برقم (٩٣٥٧٧)، يقع في (١١٩) ورقة، يُفتتح بهذا الجزء، ويمتدُّ فيه إلى الورقة (٢١/ ب)، ثم بُترت بقيَّته الواقعة بعد ذلك، فهو إذن في (٢١) ورقة، في كلِّ ورقة - سوى الأولى - وجهان، في كلٍّ منها (١٥) سطرًا، ومتوسِّط عدد الكلمات في السَّطر الواحد (٨ - ٩) كلمات تقريبًا.

وأوَّله (١/ ب): «بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، وبه أستعين، وهو حسبي، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وآله، **وجدتُ بخطِّ** الشَّيخ الإمام قاضي القضاة وليِّ الدِّين أبي زرعة أحمد، بن الشَّيخ الإمام العلَّامة زين الدِّين عبد الرَّحيم بن الحسين، الحافظ العراقي الشَّافعي - رَحِمَهُٱللَّهُ تعالى - ما نصُّه: أخبرني أبو عبد الله...»، فالنُّسخة منقولة من خطِّ المؤلِّف، وجاء التَّأكيد ثانيةً في حاشية (١٢/ ب)، حين نقل النَّاسخ نقلًا من حاشية الأصل الذي انتسخ منه،

وفيه: «**بخطِّه**: لعلَّه يحيى بن حمزة...».

وآخر الموجود منه (٢١/ ب): «**وذكر والدي** في «شرح التِّرمذي» أنَّ الذي يظهر من تخصيص شوَّال بالذِّكر: المبادرة بالأعمال خوفًا من فواتها، وإتباع العملِ الصَّالح بالعملِ الصَّالح، كما قال في الحديث الصَّحيح: وانتظار»، وتشير التَّعقيبة في أسفل الورقة إلى تتمَّة الحديث: «الصَّلاة»، غير أنَّ ما يلي ذلك مفقودٌ لم يوقف عليه بعدُ.

واشتمل الجزء على أربعة نقولٍ نقلها المصنِّف أبو زرعة عن شرح والده الحافظ العراقيِّ لـ«جامع التِّرمذي»[(١)]، مصرِّحًا بنسبتها إليه: «قال والدي في شرح التِّرمذيِّ...»، وهذه المواضع مطابقةٌ لهذا الشَّرح المحال إليه[(٢)]، وروى أيضًا عن والده حديثًا واحدًا (١٢/ أ)، وهذه دلائل تفيد توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه، لا سيما ونقْلُه عن والده بهذا الأسلوب مستعملٌ كثيرًا في مؤلَّفاته الأخرى، مع أنِّي لم أرَ من عدَّ «الجزء» ضمن مؤلَّفاته المذكورة في ترجمته[(٣)].

والنُّسخة مكتوبة بالمداد الأسود بخطٍّ مغربيٍّ، وربما استُعملت الحمرة لتمييز بعض الكلمات، كصيغ التَّحديث في أوائل الأسانيد، ورؤوس المسائل، وما جرى مجراها، وكان للأَرَضَةَ[(٤)] نصيبٌ منها، حيث عدَت عليها فأفسدت بعضًا من أطراف أوراقها، وقدرًا يسيرًا جدًّا من حروفها، بحيث لا يؤثر - في الجملة - على قراءة الكلمات وإثباتها، كما ترى هذا وغيرَه جليًّا في النَّموذجين المرفقين من هذه النُّسخة.

(١) «تكملة شرح التِّرمذي» للحافظ العراقي (ت٨٠٦هـ)، محقَّق في عدَّة رسائل جامعيَّة في كليَّة الحديث الشَّريف بالجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة - يسَّر الله طبعه -، وشرح هذا الحديث ضمن الرِّسالة الخامسة منها، بتحقيق د. رباح العنزي، للعام الجامعيِّ (١٤٢٤ - ١٤٢٥هـ)، ويقع فيها بين (ص٦٤٩ - ص٦٧٣).

(٢) الموضع الأول: (١٠ب - ١١أ) = (ص٦٥٧)، الموضع الثَّاني: (١٢ب - ١٣أ) = (ص٦٥٣)، الموضع الثَّالث: (٢١أ) = (ص٦٦٨)، الموضع الرَّابع: (٢١ب) = (ص٦٧٠).

(٣) ومما راجعته من كتب التراجم: «رفع الإصر» (ص٦٠)، «المجمع المؤسس» (٣/ ٤٢)، «لحظ الألحاظ» (ص١٨٤)، «الضوء اللامع» (١/ ٣٣٦)، «الأعلام» (١/ ١٤٨)، وغيرها.

(٤) قال الجوهري في «الصَّحاح» (٣/ ١٠٦٤): «الأَرَضَة - بالتَّحريك - دويبة تأكل الخشب»، وينظر: «لسان العرب» (٧/ ١١٣)، وفيه أنَّها ضربان، ضرب منها آفة للخشب، والضرب الثَّاني «آفة كلِّ شيءٍ»، وفي «تاج العروس» (١٨/ ٢٢٧): «قلت: وفي تخصيصه الضَّربَ الأول بالخشب نظرٌ، بل هي آفةٌ له ولغيره».

غير أنَّ فقد أواخر الجزء أفقدنا اسم ناسخه وتاريخ نسخه على التَّحديد، لكن تشير القرائن من خلال **هذا** «**المجموع**» إلى تقدير زمن النَّسخ تقريبًا، وذلك كما يلي:

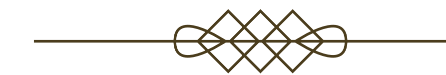
أ- في صدر هذا الجزء (١/ ب) يترحَّم النَّاسخ على مؤلِّفه وليِّ الدِّين أبي زرعة ابن العراقي (ت٨٢٦هـ)، وهذا يؤذِن أنَّه نسخها من خطِّه بعد وفاته.

ب- وحين ذكر النَّاسخُ قطبَ الدِّين ابن الخيضري الشَّافعي (٨٩٤هـ) على ورقة العنوان (٨٠/ أ) من «الرَّوض النَّضِر، في حال الخَضِر» أثنى عليه ثناءً عاطرًا، وختمه بقوله: «**أعزَّه الله تعالى**»، مما يشعر أنَّه نسخها أثناء حياة الخيضري، وبين وفاته ووفاة العراقيِّ (٦٨) عامًا.

ت- وجاء على ورقة العنوان (٥٢/ أ) من كتاب «الأزْهِيَة في أحكام الأدعية» لبدر الدِّين ابن بهادر الزَّركشيِّ (ت٧٩٤هـ) وقفيَّة مؤرَّخة في مستهلَّ شهر رمضان - المعظَّم قدره - من شهور سنة (٨٧٣هـ)، أي بعد وفاة ابن العراقيِّ بـ(٤٧) عامًا فقط.

فحاصل ما تقدَّم: أنَّها كُتبت بين عامَي (٨٢٦ - ٨٧٣هـ)، فهي نسخةٌ عاليةٌ، قريبة العهد من زمن المؤلِّف، ومنقولةٌ من خطِّه، وهذا رافعٌ لقيمة النُّسخة جدًّا، لا سيَّما والنَّاسخ مجوِّد لعمله فيما يظهر من أمارات عِدَّة، كندرة الخطأ والتَّصحيف، وإعجام عامَّة حروفها، مع ضبط كثيرٍ منها بالشَّكل، واستعمال التَّعقيبة، وغير ذلك من الدَّلائل الموثقة على أنَّ هذه النُّسخة التي بين أيدينا نسخةٌ مرضيَّة، جديرة بالوثوق، حقيقةٌ بالاعتماد - لولا نقص أواخرها -.

والله أعلم، وصلى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.



نموذجان من جزء الحافظ أبي زرعة:



مفتتح الجزء

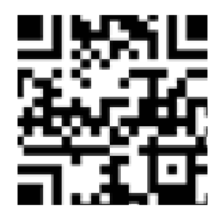


آخر ما وجد منه

لتحميل النُّسخة الخطِّيَّة لجزء ابن العراقي كاملة

من خلال النَّقر على الرَّابط التَّالي: HTTP: / /SOO.GD /SHAWAL

أو من خلال المسح على رمز الاستجابة:



مصوَّرة رسالة الأقحصاري المذكورة في «المبحث الأول» برقم (١٢)

تحقيق نسبة كتاب «الدرة المضية في الرد على ابن تيمية» للسبكي

عبد الله بن محمد المزروع[(١)]

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده. أما بعد:

فقد حصل استشكال من بعض المشايخ الفضلاء حول نسبة المطبوع باسم (الدرة المضية) للسبكي، حيث لم يذكر هذا العنوان من ضمن مؤلفاته التي ذكرها ابنه، كما أن النسخة الخطية المتداولة منسوبة لابن الزملكاني، إضافة إلى أن حاجي خليفة وصف رد ابن الزملكاني بما يتوافق مع المطبوع منسوبًا للسبكي؛ فلمن الكتاب إذن؟

سأبدأ حديثي عن أدلة إثبات نسبة الكتاب لابن الزملكاني، ثم أتبعها بما يشكل عليها، ثم بعد ذلك أذكر أدلة إثبات نسبة الكتاب للسبكي وما يرد عليها، ومن خلال ذلك - بإذن الله - سيتضح أيُّ الأدلة أقوى. فأقول مستعينًا بالله:

أدلة إثبات نسبة الكتاب لابن الزملكاني:

الدليل الأول: النسخة الخطية المحفوظة في مكتبة (رشيد أفندي)، حيث دوِّن عليها ما يلي: (كتاب الدرة المضية في الرد على ابن تيمية)، ثم ذكر الناسخ أنه من تأليف ابن الزملكاني. وهي نسخة خطية منسوخة من أصلٍ فرغ من كتاباتها ناسخها قبيل الظهر من يوم السبت السابع من شهر رمضان المعظم سنة أربع وثلاثين وثمانمائة.

والأصل صحة ما ورد في كتابة الناسخ للمخطوط من عنوان الكتاب، ونسبته لمؤلفه.

الدليل الثاني: أن حاجي خليفة في كشف الظنون قد ذكر لابن الزملكاني ردًّا على ابن تيمية باسم (الدرة المضية...)، ثم وصفه بما يتطابق مع الكتاب المنسوب للسبكي، وتبعه في ذلك النبهاني[(٢)].

(١) في صبح يوم السبت الموافق ٢٦/ ١٠/ ١٤٤٠هـ.

(٢) فيما نقله عنه في غاية الأماني (١/ ٤٢٩)، وقد نقل النبهاني ذلك عن كشف الظنون.

ويتضح من خلال وصف حاجي خليفة أنه وقف على النسخة المشار إليها في الدليل الأول، فمردُّ الدليل الثاني إلى الدليل الأول.

الدليل الثالث: أنَّ مَن ترجم لابن الزملكاني يذكر له ردًّا على ابن تيمية في مسألة تعليق الطلاق، وهذا هو، لما تقدم في النسخة الخطية.

الدليل الرابع: أنَّ مؤلف (الدرة المضية) يصف ابن تيمية فيه بِـ(المبتدع)، وهذا ما لم يفعله السبكي في ردوده الأخرى التي بين أيدينا، ومن المعلوم ما حصل بين ابن الزملكاني وابن تيمية من النُّفرة في آخر الأمر.

وقفةٌ مع ابن الزملكاني، وتصنيفه ردًّا على ابن تيمية في مسألة تعليق الطلاق:

ابن الزملكاني، هو: محمد بن علي بن عبد الواحد، كمال الدين، من أئمة الشافعية في زمانه، وكبار قضاة عصره، وممن تأثر بابن تيمية في أول أمره، وقد كان يثني على ابن تيمية ويثني على تصانيفه، وقد كتب على نسخته من (بيان الدليل) و(رفع الملام عن الأئمة الأعلام) الثناء العاطر، ووصفه بأنه ناصر السنة وقامع البدعة إلى غير ذلك[١]، وقد أوذي بهذا السبب، وفصل من بعض أعماله، ثم إنه بعد ذلك أصبح من خصوم ابن تيمية.

وقد ألَّف في الرد على ابن تيمية في مسألتي الطلاق والزيارة، وهذا محل اتفاق بين مترجميه[٢]، لكن ما حجم هذا الرد؟ وهل عنونه بـ(الدرة المضية)؟ وهل ردَّ عليه في مسألة تعليق الطلاق أو الطلاق الثلاث؟ وهل ردَّ على ابن تيمية عدة ردود في مسألة الطلاق؟

أما حجم ردِّ ابن الزملكاني؛ فيحدثنا ابن كثير أنه في مجلد كبير، فإذا ما قارنَّا بين ما ذكره ابن كثير، وبين (الدرة المضية) اتضح لنا أنه ليس هو المراد قطعًا.

لكن؛ يبقى عندنا احتمال آخر، وهو: أن ابن الزملكاني ردَّ على ابن تيمية في مسألة الطلاق عدة ردود، وأنَّ الذي وصفه ابن كثير هو الردُّ المطول، أما (الدرة المضية) فهو مختصر يناسب عامة الناس، ولهذا أحال ابن الزملكاني على ردِّه المطوَّل في (الدرة المضية).

---

(١) انظر: العقود الدرية (١٣ - ١٥).

(٢) البداية والنهاية (١٨/ ٢٨٦).

وهذا الاحتمال قائم، إلا أنه يشكل عليه عدة أمور:

١ - لم يذكر أحد مترجمي ابن الزملكاني أنَّ له عدة ردود على ابن تيمية، فهذا يضعف القول بأنَّ (الدرة المضية) لابن الزملكاني، لأنه أحال في رده هذا إلى ردٍّ آخر له مطوَّل.

٢- يفهم من عبارات بعض مترجمي ابن الزملكاني أنَّه كتبَ ردًّا واحدًا يحتوي على مسألتي الطلاق والزيارة، وإذا كان ذلك كذلك؛ فليس هو (الدرة المضية) قطعًا(١).

لكن الذي يظهر - والله أعلم - أنه أفرد لكل مسألة ردًّا، كما صرَّح بذلك: ابن العماد(٢)، والشوكاني(٣)، وعمر كحالة(٤)، وحاجي خليفة(٥)، وابن شاكر الكتبي(٦).

ومما يضعف نسبة الكتاب لابن الزملكاني: ما ورد في منسوخة الكوثري من نسبة الكتاب للسبكي، ولم يتضح لنا الأصل الذي نسخ منه، فيحتمل أنه وقف على أصلٍ لذات الكتاب منسوبًا للسبكي، وإذا كان ذلك كذلك؛ فمخطوطٌ مقابل مخطوط، لا سيما وأنه لا فائدة كبيرة ترجى من نسبة الكوثري هذا الكتاب للسبكي دون ابن الزملكاني، بل ربما نسبة الكتاب لابن الزملكاني - لو صحَّ - أولى، تكثيرًا للرادِّين على ابن تيمية، وحكايتهم

---

(١) قال ابن كثير (١٨/ ٢٨٦): وَمُجَلَّدٌ كَبِيرٌ فِي الرَّدِّ عَلَى الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي مَسْأَلَةِ الطَّلَاقِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ. كذا ضبطها المحقق، وتحتمل أن تكون الراء مكسورة عطفًا على مسألة الطلاق. فيكون ابن الزملكاني ردَّ في كتاب واحد على المسألتين. قال الزركلي في الأعلام (٦/ ٢٨٤): له رسالة في الرد على ابن تيمية في مسألتي (الطلاق والزيارة).

(٢) في شذرات الذهب (٨/ ١٤٠) حيث قال: ومن مصنّفاته «الرّدّ على ابن تيميّة في مسألة الزّيارة» و«الرّدّ عليه في مسألة الطلاق». قال ابن كثير: في مجلد.

(٣) قال في البدر الطالع (٢/ ٢١٢): وصنف رِسَالَة فِي الرَّد على ابْن تَيْمِية فِي الطَّلَاق، وَأُخْرَى فِي الرَّد عَلَيْهِ فِي الزِّيَارَة.

(٤) قال في معجم المؤلفين (١١/ ٢٥): رسالة في الرد على تقي الدين ابن تيمية في مسألة الطلاق. ولم يذكر رده عليه في مسألة الزيارة.

(٥) سلم الوصول إلى طبقات الفحول (٣/ ١٩٧): وصنف ردًّا على ابن تيمية في مسألة الطلاق، وآخر في مسألة الزيارة.

(٦) قال في فوات الوفيات (٤/ ٨): صنف أشياء منها: رسالة في الرد على الشيخ تقي الدين ابن تيمية في مسألة الطلاق، ورسالة في الرد عليه في مسألة الزيارة. [قال المحقق: هي (العمل مقبول في زيارة الرسول) البدر السافر].

الإجماع في ذلك، وبيانهم تشويش ابن تيمية على العامة...إلخ.

ومما يضعفها كذلك؛ ما سيأتي من بيان القرائن الدالة على نسبته للسبكي.

ومما يُشكل - أيضًا - تحديد المسألة التي ردَّ عليها ابن الزملكاني؟ هل هي تعليق الطلاق؟ أو الطلاق الثلاث؟ أو غيرهما؟

لم أجد ما يوضح ذلك إلا ما ذكره حاجي خليفه في كشف الظنون (١/ ٧٤٤) من وصف المخطوط، لكن يحتمل عندي أنه ردَّ عليه في مسألة الطلاق الثلاث، لما نقله صاحب النجوم الزاهرة (٩/ ٢٧٢) عن ابن الزملكاني قولَه: (ثم جرت له محنٌ في مسألة الطلاق الثلاث، وشدِّ الرحال إلى قبور الصالحين، وحُبِّبَ للناس القيام عليه)!

وهذا فيه إشارةٌ إلى أن ابن الزملكاني ردَّ على ابن تيمية في مسألة الطلاق الثلاث، حيث ذكر هنا أنّ الناس حبب لهم الرد عليه في مسألتين، هما المسألتان اللتان ذكر مترجموه أنه ردّ عليه فيها، والله أعلم.

أدلة إثبات نسبة الكتاب للسبكي:

الدليل الأول: طباعة الكتاب عن نسخة الأستاذ محمد زاهد الكوثري، ولا أدري هل هي ذات النسخة المنشورة أو نسخة أخرى، ويحتمل أنها نسخة أخرى، بدليل أنه لم يذكر ما في خاتمة النسخة، ولا فائدة من نسبته الكتاب للسبكي دون ابن الزملكاني؛ كما تقدم.

الدليل الثاني: أن مؤلف (الدرة المضية) في كتابه يحيل على ردِّه المطوَّل، وسأذكر هذه المواضع واحدًا واحدًا، ومدى مطابقة ذلك لكتاب التحقيق في مسألة التعليق للسبكي، وهي كالتالي:

١- في (ص٧) قال: (وكان الله تعالى قد وفق لبيان خطئه وتهافت قوله، ومخالفته لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وإجماع الأمة)، وهذا ينطبق على كتاب (التحقيق) بما أدى إليه نظر السبكي، فقد استدل لقوله وقول الجماهير بالكتاب والسنة والإجماع.

٢- في (ص١٥) قال: (وعن كلام طاووس لو صحَّ عنه أجوبة كثيرة غير هذا مبيَّنة في كتابنا الرد على ابن تيمية). وقد ذكر السبكي في التحقيق عدة أجوبة عن أثر طاووس

في (١١٣/ و- ١١٤/ و)، حيث ذكر ستة أجوبة عن قول طاووس.

٣- في (ص١٧) قال بعد بيانه أنَّ صورة المسألة وقعت في عهد الصحابة: (وفي ذلك آثار كثيرة غير هذه مذكورة في المصنف المبسوط)، فقد ذكر في (التحقيق) ما نصه: (وقد تتبعت أقاويل الصحابة والتابعين والأئمة بعدهم بحسب ما انتهى إلي؛ فما علمت أحدًا من الصحابة قال بهذا القول، ولا بعدم وقوع الطلاق، ولا روي عنه بطريق صحيح ولا ضعيف، وأمعنت النظر في ذلك وله وعليه من غير تعصب ولا تحامل؛ فلم أجد له متمسكًا في نقل ولا بحث؛ أما النقل: فلأنه اقتضى كلامه أن القول بالوقوع مما أحدث في الإسلام بعد انقراض عصر الصحابة وأكابر التابعين، وها أنا أبين أن الأمر بخلاف ذلك، وأن القول بالوقوع قال به بعض الصحابة ولا مخالف له، وقال به خلائق من التابعين كبارهم ومتأخريهم، وأذكر من قال منهم بوقوع الطلاق، ومن قال منهم بوقوع العتق، وأن كلًا منهم مخالف لهذا القول الذي قاله وهو عدم الوقوع فيهما).

٤- في (ص١٨) قال: (وقد نقلنا من الكتب المعروفة الصحيح؛ كجامع عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة، وسنن سعيد بن منصور، والسنن الكبرى للبيهقي، وغيرها فتاوى التابعين أئمة الاجتهاد، وكلهم بالأسانيد الصحيحة...)، وهذا ما فعله السبكي في (التحقيق)، حيث يترجم لأحد الصحابة أو التابعين، ثم يذكر ما روي عنه في الباب، بذكر الكتاب المنقول عنه بإسناده، ثم يشير إلى بيان درجة الأثر.

٥- في (ص١٩) قال بعد أن ذكر جماعة من التابعين: (كل هؤلاء نقلتُ فتاويهم بإيقاع الطلاق، لم يختلفوا في ذلك)، وهذا - كما تقدم - ما فعله السبكي في (التحقيق)، حيث قال بعد نقله ما ورد من آثار: (فهؤلاء خمسة وأربعون عالمًا من الصحابة والتابعين، غير من لم يسم من أصحاب ابن مسعود، ولا أعلم أحدًا من الصحابة والتابعين قال بخلاف قولهم...).

٦- في (ص٣٦) قال عن أثر ليلى بنت العجماء: (وقد ذكرنا عنه عدة أجوبة في الكتاب المطوّل ظاهرة)، وقد أطال الكلام عليه في (التحقيق)، وبيان الاحتمالات الواردة عليه.

الدليل الثالث: تشابه كبير بين عبارات مؤلف كتاب (الدرة المضية) ومؤلف (التحقيق)،

وهذا يطول تتبعه، لكنه أمرٌ لا تخطئه العين، وأكتفي منه بمثالين:

الأول: قال في الدرة المضية (ص١٩): (فهذا عصر الصحابة، وعصر التابعين كلهم قائلون بالإيقاع، ولم يقل أحدٌ أنَّ هذا مما تجري به الكفارة، وأما من بعد هذين العصرين؛ فمذاهبهم معروفة مشهورة كلها تشهد بصحة هذا القول... فإذا كان الصدر الأول، وعصر الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وعصر التابعين لهم بإحسان بعدهم، وعصر تابعي التابعين لم ينقل عنهم خلاف في هذه المسألة.. فكيف يسوغ مخالفة قول استقر من زمن النبي ﷺ وإلى الآن بقول مبتدعٍ.. أكان الحق قد خفي عن الأمة كلها في هذه الأعصار المتتابعة حتى ظهر هذا الزائغ بما ظَهر به؟!).

وقال في التحقيق: (فهؤلاء خمسة وأربعون عالمًا من الصحابة والتابعين غير من لم يسم من أصحاب ابن مسعود ولا أعلم أحدًا من الصحابة والتابعين قال بخلاف قولهم والعلماء بعدهم استقرت أقوالهم وأقوال أصحابهم ومذاهبهم إلى زماننا هذا فلم أعلم أحدًا قال بما قال ابن تيمية من إيجاب الكفارة في الطلاق إلا ما وقع في كلام [١٣١/ و] ابن حزم من كلام إجمال مقتضاه أن ذلك قيل به وليس بصريح ولا نسب إلى عالم معين)، ثم قال في موضع آخر: (فقد عرفتك فيما تقدم؛ أني تتبعت أقوال الصحابة والتابعين والأئمة بعدهم إلى زماننا هذا، فلم أعلم أحدًا قال بهذا القول الذي اخترعه ابن تيمية من سلف ولا خلف، والله أعلم.).

الثاني: إجماله لبعض من قال بقوله من التابعين بِـ(أصحاب ابن مسعود) كما في (ص١٨)، وقارن هذا بما في (التحقيق) حيث قال: (وأصحاب ابن مسعود هم: مسروق، وعلقمة، والأسود [١٢٣/ و] وأنظارهم)، وقال في موضع آخر:(فهؤلاء خمسة وأربعون عالمًا من الصحابة والتابعين غير من لم يسم من أصحاب ابن مسعود).

الدليل الرابع: ذكر مؤلف (الدرة المضية) أن دافعه في كتابته هذه خشية التلبيس على العامة، حيث إن فتاوى ابن تيمية في هذه المسألة تسببت في إرباك العامة، وقد استروح لها العامة، وبثَّ دعاته لنشر هذه الدعوة الخبيثة...إلخ[(١)]، وهذه الأمور أشار إليها في

(١) (ص٧ - ٨)، وهذه العبارات مما لا يوافق عليها السبكي، عفا الله عنا وعنه.

(التحقيق)، فمن ذلك قوله: (وليس ابن تيمية ممن يخفى عليه مثل هذا، ولكنه لما رأى رأيًا شغف بنصرته والإكثار مما يستند إليه من حق وباطل، لينفق ذلك عند الضعفة ومن لا تمييز له، حتى يقع في أنفسهم أن هذه المسألة من مسائل الخلاف، وأن بعض المذاهب من هؤلاء المتأخرين المشهورين الذين لهم في قلوب الناس وقع= ذهب إلى هذا القول فيقرب عن العامي وللضعيف من الفقهاء اعتقاد ذلك أو زوال ما كان جازمًا به من الوقوع، ويشكك في اعتقاداتهم استجرارًا إلى رأيه الذي اعتقده)، ومنها كذلك قوله: (لأنها مسائل متنازع فيها بين الأئمة ومآخذ الخلاف فيها متقاربة ولا حرج على العامي إذا قلد بعض تلك الأقوال المنسوبة إلى عالم يسوغ تقليده بخلاف هذه المسألة التي هذا القول فيها مخالف لما عليه العالم ولا دليل عليه فلذلك عتبنا به خشية من تعلقه بأذهان العوام وعموم المفسدة به ورغبة في النصيحة وطلب الأجر لا في المماراة والمعاندة).

لماذا لم يذكر تاج الدين السبكي في ترجمة والده، ولا غيره كذلك، هذا الكتاب من مؤلفات السبكي؟

بالاطلاع على الترجمة التي قام بها د. علي بن نايف بقاعي محاولًا إحصاء كتب السبكي، وبيان المطبوع والمخطوط والمفقود منها، فاجتمع له ما لم يجتمع عند غيره، ولذا بعد الاطلاع عليها ودراستها يتضح أن ابن السبكي خاصة لم يقصد استيعاب جميع مؤلفات والده، ففي هذه المصنفات ما ذكره غير ابن السبكي(١)، ومنها ما لم يذكره أحدٌ من مترجميه(٢).

وبناءً عليه؛ فلا يرد علينا عدم ذكر ابن السبكي للدرة المضية، ولا حتى عدم ذكر غيره.

(١) انظر: ١٢، ١٣، ٣٣، ٣٨، ٣٩، ٤٤، ٤٥، ٤٨، ٤٩، ٥٧، ٥٨، ٦٧، ٧١، ٧٢، ٩٢، ٩٤، ١٠٩، ١١٨، ١٢٤؟، ١٣٦، ١٤٥، ١٤٩، ١٥٧، ١٦١، ١٦٥، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٨.

(٢) انظر: ٥، ١٦، ١٨ ضمن فتاوى السبكي، ٢٥، ٢٦ ضمن الفتاوى، ٢٩، ٣٢، ٣٧، ٦٦، وهو الدرة المضية، ٦٨، ٧٤، ٧٥، ٨٣ السيف الصقيل، ٨٧، ٩٩، ١٠٧ ضمن الفتاوى، ١٠٨ الفتاوى، ١١٠، ١١١، ١١٢؟، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٨ الفتاوى، ١٥٠، ١٥٣، ١٦٠، ١٧٠ الفتاوى، ١٧٣ النظر المحقق، ١٧٥ نقد الاجتماع والافتراق.

وإذا تأملنا في المصنفات التي ذكرها ابنه في الطبقات (١٠/ ٣٠٧ - ٣١٥) نجده لم يذكر من ردوده على ابن تيمية في مسألة الطلاق سوى (التحقيق) و(رافع الشقاق) فقط، بينما ثبت يقينًا أنه ألّف كذلك (نقد الاجتماع والافتراق) و(النظر المحقق) و(ملخص التحقيق)، بل إن هذه الثلاثة لم يذكرها أحدٌ من مترجميه[١].

كما لم يذكر ابنه كتاب (السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل)، مع وجود الكتاب بخطِّه، كما ذكر الزركلي في الأعلام.

والخلاصة؛ أنَّ مثل هذا لا يُعدُّ قادحًا في صحة نسبة الكتاب للسبكي إن ثبتت بأدلة أخرى.

مَن الذي يجرؤ على وصف ابن تيمية بـ(المبتدع) و(الزائغ)؟

الذي يترجح عندي أن هذا التعبير قد يصدر من السبكي تجاه ابن تيمية دون ابن الزملكاني لما يلي:

١- أنَّ القدح في ابن تيمية ومحاولة الحط من قدره ثابتٌ عن السبكي، كما في الأمثلة التالية:

أ- قال في التحقيق: (وأما نسبة ابن تيمية هذا القول إلى بعض المتأخرين فلا تغتر به...).

ب- قال في التحقيق: (فمن كان يكون هذا كلامه؛ كيف ينقل عنه أنه كان يفتي بعدم وقوع الطلاق، ولا يحل لمسلم، فضلًا عن فقيه عن من ينصب نفسه منصب الإمامة أن يعتمد في دين الله تعالى على مثل هذه الترهات الباطلة، ولا أن يكتفي في نقل الأحكام الشرعية بكل ما بلغه، فكفي بالمرء إثمًا أن يحدث بكل ما سمع. ولهذا كان يقال: لا يكون إمامًا من حدث بكل ما سمع، وليس ابن تيمية ممن يخفى عليه مثل هذا، ولكنه لما رأى رأيًا شغف بنصرته والإكثار مما يستند إليه من حق وباطل، لينفق ذلك عند الضعفة ومن لا تمييز له، حتى يقع في أنفسهم أن هذه المسألة من مسائل الخلاف، وأن بعض المذاهب

(١) بناءً على ما ورد في كتاب د. البقاعي.

من هؤلاء المتأخرين المشهورين الذين لهم في قلوب الناس وقعٌ ذهبَ إلى هذا القول، فيقرب عن العامي وللضعيف من الفقهاء اعتقاد ذلك، أو زوال ما كان جازمًا به من الوقوع ويشكك في اعتقاداتهم استجرارًا إلى رأيه الذي اعتقده، وكون هذا القول مقدمة للقول الذي اختاره)، فلمز ابن تيمية والتعريض به هنا ظاهر.

ج- قال في التحقيق: (وأول ما أقدم لك: أن ابن تيمية أول ما جاء منه هذه الفتوى التي أنا أتكلم عليها، وهي تزيد على كراسين، وهي مصدرة بصيغة الشرط، كما ذكرته عنه في أول الكلام بنصه، فلما تكلمت عليها، وانتشر الكلام وبلغه بعضه، وأنا في أثناء العمل فيها، وردت منه أخرى لطيفة، ثم أخرى كبيرة وضع الكلام فيها في قوله: الطلاق يلزمني ونحوها، فعرفت أنه حاد حيدًا عظيمًا، لما رأيت كلامه ولم يرجع عن مسألة التعليق، بل أدرجها في أثناء الكلام، وكأنه صعب عليه نصب الكلام في التعليق ولم يجد له سلفًا فيها، فوضع الكلام في الصيغة الأخرى، ثم يدعي التسوية بينهما؛ وهذا معكوس).

د- قال في التحقيق: (فلم أعلم أحدًا قال بهذا القول الذي اخترعه ابن تيمية من سلف ولا خلف).

هـ- قال في السيف الصقيل: (ثم جاء في أواخر المائة السابعة: رجل له فضل ذكاء واطلاع، ولم يجد شيخًا يهديه، وهو على مذهبهم، وهو جسور، متجرد لتقرير مذهبه، ويجد أمورًا بعيدة فبجسارته يلتزمها. فقال بقيام الحوادث بذات الرب سبحانه وتعالى، وأن الله سبحانه ما زال فاعلا، وأن التسلسل ليس بمحال فيما مضى كما هو فيما سيأتي. وشق العصا، وشوش عقائد المسلمين، وأغرى بينهم، ولم يقتصر ضرره على العقائد في علم الكلام؛ حتى تعدى وقال: إن السفر لزيارة النبي ﷺ معصية، وقال: إن الطلاق الثلاث لا يقع، وإن من حلف بطلاق امرأته وحنث لا يقع عليه طلاق. واتفق العلماء على حبسه الحبس الطويل، فحبسه السلطان، ومُنِعَ من الكتابة في الحبس، وأن يدخل إليه أحد بدواة ومات في الحبس. ثم حدث من أصحابه من يشيع عقائده، ويعلم مسائله، ويلقي ذلك إلى الناس سرًّا ويكتمه جهرًا؛ فعم الضرر بذلك...).

ز - قال في السيف الصقيل: (هذا هو الذي ابتدعه ابن تيمية والتزم به حوادث لا أول

لها).

ح- قال في فتاواه (٢/ ١٦٣): (وَهَذَا الرَّجُلُ - يقصد ابن تيمية - كُنْت رَدَدْت عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ فِي إنْكَارِهِ السَّفَرَ لِزِيَارَةِ الْمُصْطَفَى ﷺ، وَفِي إنْكَارِهِ وُقُوعَ الطَّلَاقِ إذَا حُلِفَ بِهِ، ثُمَّ ظَهَرَ لِي مِنْ حَالِهِ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَيْسَ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي نَقْلٍ يَنْفَرِدُ بِهِ لِمُسَارَعَتِهِ إلَى النَّقْلِ لِفَهْمِهِ،كَمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَا فِي بَحْثٍ يُنْشِئُهُ لِخَلْطِهِ الْمَقْصُودَ بِغَيْرِهِ، وَخُرُوجِهِ عَنْ الْحَدِّ جِدًّا، وَهُوَ كَانَ مُكْثِرًا مِنْ الْحِفْظِ وَلَمْ يَتَهَذَّبْ بِشَيْخٍ وَلَمْ يُرْتَضْ فِي الْعُلُومِ، بَلْ يَأْخُذُهَا بِذِهْنِهِ مَعَ جَسَارَتِهِ وَاتِّسَاعِ خَيَالٍ وَشَغَبٍ كَثِيرٍ، ثُمَّ بَلَغَنِي مِنْ حَالِهِ مَا يَقْتَضِي الْإِعْرَاضَ عَنْ النَّظَرِ فِي كَلَامِهِ جُمْلَةً. وَكَانَ النَّاسُ فِي حَيَاتِهِ اُبْتُلُوا بِالْكَلَامِ مَعَهُ لِلرَّدِّ عَلَيْهِ وَحُبِسَ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَوُلَاةِ الْأُمُورِ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ مَاتَ).

ط- قال في الاعتبار ببقاء الجنة والنار (ص٦٨): (.. ما أبعد هذا عن العلم والهدى، وهذه بدعة من أنحس البدع وأقبحها، أضل الله من قالها على علم)، وقد عرض بالتكفير قبل ذلك، ثم قال: (وإن كنت لا أطلق لساني بذلك).

٢- أن السبكي - عفا الله عنه - له نظير هذا الكلام مع ابن القيم، كما في السيف الصقيل، ومن ذلك ما يلي:

أ- (وأما الحشوية؛ فهي طائفة رذيلة جهال، ينتسبون إلى أحمد، وأحمد مبرأ منهم).

ب- (وناظمها أقل من أن أذكر كلامه).

ج- (والسجزي الذي رد عليه الإمام[1]؛ أعرف ترجمته محدث، لا يصل ناظم هذه القصيدة إلى عشره في الحديث، ولكن الإنسان يضطر إلى الكلام مع **الجهال والمبتدعين** صيانة لعقائد المسلمين، وليت كلامي كان مع عالم أو مع زاهد أو متحفظ في دينه صيِّن في عرضه قاصد للحق، ولكنها بلوى، نسأل الله حسن عاقبتها).

د- (أبصر هذا الفدم البليد الفهم ساء سمعًا فساء إجابة).

ه- (ما هذه إلا قحة وبلادة).

---

(١) يقصد: الجويني.

و- (بما قال هذا المتخلف النحس، إنه إلحاد، فهو الملحد عليه لعنة الله! ما أوقحه وما أكثر تجرؤه؟! أخزاه الله).

ز- (ولا يقبله ذهن هذا الرجل، لأنه مشاء على **بدعة** لا يقبل غيرها؟).

ح- (وهذا النحس وأمثاله يروون في ذلك الجفلاء، لأن لهم بدعة، لا يبغون عنها حولا، وكل هؤلاء الذين نقل عنهم كلامه؛ إما متأول أراد به قائله معنى صحيحًا غير ما أراده هذا المبتدع، وإما مختلق عليه وحقه أن يسبر، فمن سمى من المتأخرين لم يكن له بصر بالحقائق فزل،كما زل **شيوخ هذا المبتدع** وقادته ممن لم يكن قدوة).

إلى غير ذلك مما لا نطيل به.

٣- أن ابن الزملكاني كان يثني على ابن تيمية ثناءً بالغًا، ويثني على مؤلفاته، فيبعد معه أن يقول بعد ذلك مثل هذه العبارات، لا سيما إذا استحضرنا ما ذكره ابن الوردي في تاريخه (٢/ ٢٧٩) أنه: تنقص مرّة بعض النَّاس من ابْن تَيْمِية عِنْد قَاضِي الْقُضَاة كَمَال الدّين بن الزملكاني، وَهُوَ بحلب، وَأَنا حَاضر، فَقَالَ كَمَال الدّين: وَمن يكون مثل الشَّيْخ تَقِيّ الدّين فِي زهده وَصَبره وشجاعته وَكَرمه وعلومه؟! وَالله لَوْلَا تعرضه للسلف لزاحمهم بالمناكب.

ويبدو - والله أعلم - أَنَّ الذي استنقص ابن تيمية عند ابن الزملكاني، ما فعل ذلك إلا بعد أن انحرف ابن الزملكاني عنه، ولهذا تجرأ على هذا القول، وتأمل معي العبارات التي قالها ابن الزملكاني لهذا المتنقص لابن تيمية؛ يظهر لك جليًّا بُعد وصفه ابن تيمية بالابتداع والزيغ.

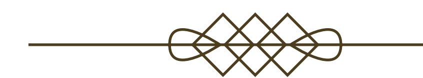
ثم انظر ما قاله ابن ناصر الدين في الرد الوافر (ص١٢٦) متحدثًا عن ابن الزملكاني: تولى مناظرة شيخ الإسلام غير ما مرة، ومع ذلك فكان يعترف بإمامته، ولا ينكر فضله وبره.

٤- أَنَّ تاج الدين السبكي ما فتئ في طبقات الشافعية محاولًا النيل من شيخ الإسلام بقدر إمكانه، فلو وصف ابن الزملكاني ابن تيمية بالمتدع أو الزائغ لصاحَ بها، ولكن

قصارى ما ذكره التاج في طبقات الشافعية (٦/ ١٤٤) قوله: ويعجبني من كَلَام الشَّيْخ كَمَال الدّين بن الزملكاني فِي رده على ابْن تَيْمِية قَوْله: إِن كَانَت الأشاعرة الَّذين فيهم القَاضِي أَبُو بكر الباقلاني، والأستاذ أَبُو إِسْحَاق الإسفرايني، وَإِمَام الْحَرَمَيْنِ، وَالْغَزالِيّ، وهلم جرا إِلَى الإِمَام فَخر الدّين مخانيث؛ فَلَيْسَ بعد الْأَنْبِيَاء وَالصَّحَابَة فَحل.

٥- أن الذهبي عتب على السبكي في شيءٍ بلغه عنه في حقِّ شيخ الإسلام، فربما كانت مثل هذه الكتابة التي فيها وصفه بالابتداع والزيغ، فردَّ السبكي برسالة يثني فيها على الشيخ(١).

هذا ما تيسر كتابته الآن، ولعل فيه الكفاية، والموضوع يستحق أكثر من ذلك، إلا أني لا أجد الوقت الكافي لمزيد بسط تحقيق نسبة الكتاب، والله أعلم.



(١) انظر خبرها في: ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٥٠٣).

عزو النقول والاعتراف بالفضل عند علماء المسلمين

أ.د. عبد الحكيم بن محمد الأنيس

إنَّ العلمَ في الإسلام مرتبطٌ بالدِّين، ومنبعِثٌ عنه، ولهذا كان متحلِّياً كذلك بأخلاق الإسلام من الصدق والإخلا

إيراد شيء مما قالوه ونقلوه وفعلوه في هذا المجال:

*** قال ابنُ جماعة:**

«صح عن سفيان الثوري [ت: ١٦١هـ] رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّه قال: إنّ نسبة الفائدة إلى مفيدها من الصدق في العلم وشكره، وأن السكوت عن ذلك من الكذب في العلم وكفره»[(١)].

*** وجاء في فوائد النَّجَيْرَميّ:**

قال العباس بن بكّار للضبيّ [ت: ١٦٨هـ]: ما أحسنَ اختيارك للأشعار فلو زدتنا من اختيارك!

فقال: والله ما هذا الاختيار لي، ولكن إبراهيم بن عبد الله استتر عندي، فكنت أطوف وأعود إليه بالأخبار فيأنس ويحدثني، ثم عرض لي خروجٌ إلى ضيعتي أياماً فقال لي: اجعل كتبك عندي لأستريح إلى النظر فيها، فتركتُ عنده قمطرين فيهما أشعار وأخبار، فلما عدتُ وجدتُه قد علَّم على هذه الأشعار، وكان أحفظَ الناس للشعر، فجمعتُه، وأخرجتُه فقال الناسُ: اختيار المفضّل»[(٢)].

*** وقال الإمامُ الذهبي في ترجمة الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ):**

«قال أيوب بن المتوكل: كان الخليل إذا أفاد إنساناً شيئاً لم يُرِه بأنه أفاده، وإن استفادَ

(١) «هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك» (١/ ٣).

(٢) «المزهر» (٢/ ٣١٩). وقد نقل السيوطي من خط النجيرمي.

مِنْ أحد شيئاً أراه بأنه استفاد منه»[١].

* **وقال الأصمعي (ت: ٢١٦هـ)**: «مِن حقِّ مَنْ يقبسك علماً أنْ ترويه عنه»[٢].

* **وروى البيهقي في «المدخل»**[٣] من طريق العباس بن محمد الدّوري، قال: سمعتُ أبا عبيد القاسم بن سلام [ت: ٢٢٤هـ] يقول: إنَّ من شكر العلم أنْ تقعدَ مع قوم فيذكرون شيئاً لا تحسنه، فتتعلمه منهم، ثم تقعد بعد ذلك في موضع آخر، فيذكرون ذلك الشيء الذي تعلمتَه فتقول: والله ما كان عندي فيه شيء حتى سمعتُ فلاناً يقول كذا وكذا فتعلمته، فإذا فعلتَ؛ فقد شكرتَ العلم.

* **وروى البيهقي في «سُننه»** من طريق إبراهيم بن محمود قال: «سأل إنسانٌ يونس بن عبد الأعلى [ت: ٢٦٤ هـ] عن معنى قول النبي ﷺ: «**أقرُّوا الطيرَ على مَكناتها**».

فقال: «إنَّ الله تعالى يحبُّ الحق، إنَّ الشّافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان صاحب ذا، سمعتُه يقول في تفسيره: كان الرجل في الجاهلية إذا أراد الحاجة أتى الطير في وكره فنفَّره فإنْ أخذَ ذات اليمين مضى لحاجته، وإنْ أخذ ذاتَ الشمال رجع، فنهى النبيُّ ﷺ عن ذلك.

قال: كان الشافعيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ نسيجَ وَحْدِه في هذه المعاني»[٤].

* **وقال ابنُ عبد البر (ت: ٤٦٣ هـ)**: «يقال: إن مِن بركة العلم أن تضيف الشيء إلى قائله»[٥].

* **وقال ابنُ رجب** في ترجمة الوزير العالم ابن هبيرة الدوري (ت: ٥٦٠ هـ):

«قال ابن الجوزي: وكان الوزير إذا استفاد شيئًا قال: أفادنيه فلانٌ حتى إنّه عرض له يومًا حديثٌ وهو «**مَنْ فاته حزبٌ من الليل فصلاه قبل الزوال كان كأنّه صلى بالليل**» فقال: ما أدري ما معنى هذا؟

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٣١).

(٢) «زاد الرفاق» (١/ ٣٥١).

(٣) ص (٣٩٦)، و«الخصال» ص (٦٠-٦١).

(٤) «سنن البيهقي الكبرى» (٩/ ٣١١)، و«الخصال» ص (٦١-٦٤).

(٥) «جامع بيان العلم» (٢/ ٩٢٢).

فقلتُ له: هذا ظاهرٌ في اللغة والفقه:

أمّا اللغة: فإنَّ العرب تقول: كيف كنتَ الليلة، إلى وقت الزوال.

وأمّا الفقه: فإنّ أبا حنيفة يصحِّح الصوم بنيةٍ قبل الزوال، فقد جعل ذلك الوقت في حكم الليل. فأعجبه هذا القول، وكان يقول بين الجمع الكثير: ما كنتُ أدري معنى هذا الحديث حتى عَرَّفنيه ابنُ الجوزي، فكنتُ أستحيي من الجماعة»[1].

*** وقال الشيخ الزاهد محمد بن عبد الملك الفارقي (ت: ٥٦٤ هـ)**[2]:

إذا أفــادك إنــسانٌ بفائدةٍ ... من العلوم فأدمنْ شكرَه أبدا
وقـل فـلان جـزاه الله صالحة ... أفادنيها وألـقِ الكبر والحسدا

*** وقال ياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ):**

«وأبو بكر محمد بن موسى الحازمي له كتاب «ما ائتلف واختلف من أسمائها» -أي البلدان-، ثم وقفني صديقُنا الحافظ الإمام أبو عبد الله محمد ابن محمود بن النجار جزاه الله خيراً على مختصرٍ اختصره الحافظ أبو موسى محمد ابن عمر الأصفهاني من كتابٍ ألفه أبو الفتح نصر بن عبد الرحمن الإسكندري النحوي فيما ائتلف واختلف من أسماء البقاع، فوجدتُه تأليفَ رجلٍ ضابطٍ قد أنفد في تحصيله عمراً، وأحسن فيه عيناً وأثراً، ووجدتُ الحازمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد اختلسه وادّعاه، واستجهل الرواةَ فرواه، ولقد كنتُ عند وقوفي على كتابه أرفع قدره من علمه، وأرى أنَّ مرماه يقصر عن سهمه، إلى أن كشف اللهُ عن خبيئته، وتمحض المحضُ عن زبدته، فأمّا أنا **فكل ما نقلتُه من كتاب نصر فقد نسبتُه إليه، وأحلتُه عليه، ولم أضع نصَبَه، ولا أخملت ذكره وتعَبَه، والله يثيبُه ويرحمُــه**»[3].

*** وقال الإمامُ النووي (ت: ٦٧٦ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «بستان العارفين»**[4]:

«ومن النصيحة: أن تُضاف الفائدة التي تُستغرب إلى قائلها، فمَنْ فعل ذلك بُورك له

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/ ١٢٤-١٢٥).
(٢) البيتان في «طبقات الشافعية الكبرى» (٦/ ١٣٧).
(٣) «معجم البلدان» (١/ ١١).
(٤) ص (٤٧-٤٨).

في علمه وحاله، ومَنْ أوهم ذلك فيما يأخذه من كلام غيره أنّه له فهو جديرٌ أنْ لا ينتفع بعلمه، ولا يُبارك له في حاله، ولم يزل أهلُ العلم والفضل على إضافة الفوائد إلى قائلها، نسأل الله تعالى التوفيق لذلك دائماً».

*** وقال الإمامُ القرطبي (ت: ٦٨١ هـ) في مقدمة «تفسيره»**[(١)]:

«وشرطي في هذا الكتاب إضافة الأقوال إلى قائليها، والأحاديث إلى مصنِّفيها، فإنّه يُقال: من بركة العلم أنْ يُضاف القول إلى قائله. وكثيراً ما يجيء الحديثُ في كتب الفقه والتفسير مبهماً، لا يعرِف مَنْ أخرجه إلا مَن اطلع على كتب الحديث، فيبقى مَنْ لا خبرة له بذلك حائراً، لا يعرف الصحيح من السقيم، ومعرفةُ ذلك علمٌ جسيم، فلا يُقبل منه الاحتجاج به، ولا الاستدلال حتى يضيفه إلى مَنْ خرَّجه من الأئمة الأعلام، والثقات المشاهير من علماء الإسلام.

ونحن نشير إلى جمل من ذلك في هذا الكتاب، والله الموفق للصواب».

* وقال السخاوي: «وقد كتب شيخُنا -ابن حجر [ت: ٨٥٢هـ]- لبعض مَنْ أخذ كلامه ولم ينسبه إليه في كلامٍ طويل متمثلاً:

ولم تزل قلةُ الإنصاف قاطعةً   بين الرجال ولو كانوا ذوي رحم[(٢)].

وكلامُ السخاوي هذا يقصد به بعض تلامذة الحافظ ابن حجر، وهو قطبُ الدين الخيضِري، وقد قال في ترجمته في «الضوء اللامع»[(٣)]:

«وقد استعار من شيخنا نسختَه بـ « الطبقات الوسطى » لابن السبكي فجرّد ما بها من الحواشي المشتملة على تراجمَ مستقلة وزيادات في أثناء التراجم -مما جردتُه أيضاً في مجلد- ثم ضمَّ ذلك لتصنيفٍ له على الحروف لخصَ فيه «طبقات» ابن السبكي مع زوائد حصّلها بالمطالعة مِنْ كتبٍ أمدَّه شيخُنا بها كالموجود من «تاريخ مصر» للقطب الحلبي، و«تاريخ نيسابور» للحاكم، و«الذيل عليه» لعبد الغافر، و«تاريخ بخارى» لغنجار،

(١) الجامع لأحكام القرآن(١/ ٣).
(٢) «الخصال» ص (٦٧).
(٣) (٩/ ١١٩-١٢٠).

و«أصبهان»، وغير ذلك مما يفوق الوصفَ، وسماه: «اللمع الألمعية لأعيان الشافعية».

وكذا جرّد ما لشيخنا من المناقشات مع ابن الجوزي في «الموضوعات» مما هو بهوامش نسخته وغيرها، ثم ضمَّ ذلك لتلخيصه الأصل، وسماه: «البرق اللموع لكشف الحديث الموضوع ».

ولخّص أيضاً «الأنساب» لأبي سعد بن السمعاني مع ضمِّه لذلك ما عند ابن الأثير والرشاطي وغيرها من الزيادات ونحوها وسماه: «الاكتساب في تلخيص الأنساب».

وما علمتُه حرَّر واحداً منها، واشتد حرصي على الوقوف عليها فما أمكن، نعم رأيت أولَها في حياة شيخنا، وانتقدتُ عليه إذ ذاك بهامشه شيئاً، وشافهتُه بُعيد التسعين - وثماني مئة - بطلبها قائلاً له: إنما تركتُ توجهي لجمع الشافعية مراعاة لكم، وإلا فغير خاف عنكم أنني إذا نهضتُ إليه أعملُه في زمن يسير جداً، فأجاب بأنه استعار كتباً ليستمدَّ منها في تحريرها كـ «تاريخ بغداد» للخطيب، و«تاريخ غرناطة» لابن الخطيب، فتعجبتُ في نفسي من طلب تراجم الشافعية من ثانيهما، وتألمتُ لكون هذين الكتابين كانا عندي أنتفعُ بهما من أوقاف «سعيد السعداء» فاحتال حتى وصلا إليه مع عدم انتفاعه بهما، وقد فهرسه شيخنا بخطه لكونه كان يرى ذلك أسهل من التقريض، وبلغني أنه عتبه في عدم عزو ما استفاده منه إليه، ووُجِدَ ذلك بخطه بظاهر ورقةٍ سأله صاحبُ الترجمة فيها الإذن له بالإفتاء والتدريس تضمَّن المنع من إجابته مع إظهار عتبٍ زائدٍ وتأثرٍ شديد سيّما حين رآه ينقل عن المقريزي أشياء إنما عمدة المقريزي فيها على شيخنا وقال:

ولم تزل قلةُ الإنصاف قاطعةً بين الرجال ولو كانوا ذوي رحِـمِ».

* وقد سأل بعضُ المحدِّثين من الدمشقيين الإمامَ الحافظَ المؤرِّخَ محمد ابن عبد الرحمن السّخاوي (ت: ٩٠٢ هـ) أنْ يجرِّد ما أودعه الحافظُ ابنُ حجر في «أماليه المطلقة» من الخصال الموجبة للظلال، وأنْ يُضيف إليه ما زاده هو، فاستجاب لذلك، وألَّف كتابه «الخصال الموجبة للظلال» وقال في مقدمته[1]:

«فأجبته لذلك رغبةً في الثواب، ومحبةً لنشر العلم بين الطلاب، مع العلم بعدم

(١) ص (٥٩-٦٨). وقد صححتُ ما وقع في النص من أخطاء.

الانحصار فيها، والأَمْنِ ممَّن يأخذها فينسبها لنفسه ويدَّعيها، غافلاً عن كون عزو العلم لقائله شكرَه المقتضي للزيادة والظهور، وأنَّ المتشبِّع بما لم يُعْطَ كلابس ثوبي زور... إذ عَدَمُ الأمن من هذه الطامة، لا يُبيح كتمَ العلم عن الخاصة والعامة، سيّما وقد جاء عن الإمام الشّافعي، المضاهي ببثِّ ما عنده حاتمَ طي: وددتُ لو أُخِذ هذا العلم عنّي، ولا يُضافُ منه شيءٌ إليّ.

ولا أشك أنَّ هذا الفعل يَندرج بيقين في عقوق الأستاذين، وذلك في قول أبي سهل محمد بن سليمان الصعلوكي الأستاذ المعتبر غير مغتفر، وعبارتُه: عقوقُ الوالدين يمحوه الاستغفار، وعقوقُ الأستاذين لا يمحوه شيءٌ الليلَ والنهارَ.

زاد غيرُه من أهل العقل: وربما كان سبباً لاختلال العقل، كما اتفق لبعضهم، وقد رأى بعضَ تلامذته وهو داخلٌ لمجتمع هو فيه وعليه ثياب نفيسة غير محتفل بأحد، فقال: ما هذا العُجْبُ الذي مع هذا الصبي، وبلغ التلميذَ ذلك، فتمثَّل بقول المتنبي:

إنْ أكــن معجباً فعُجْبُ عـجـيـبٍ لم يجد فـوق نفسه مِـنْ مزيدِ

ثم قال: وكيف لا أعجب وأنا ابنُ عشرين علماً [1]لا أجد مَنْ يناظرني في واحد منها؟! فنُقل ذلك إلى الشيخ فقال: شغله اللهُ بنفسه. فامتُحِن بالجنون، وهو ابن خمس وعشرين سنة.

وإنْ انضم لهذا تنقيصُه كان أزيدَ في القبح، سيّما وقد قال الحليمي في قوله ﷺ: «**لا تسبوا الدِّيكَ فإنه يدعو إلى الصلاة**»: دليلٌ على أنَّ كل من استفيد منه خيرٌ لا ينبغي أنْ يُسبَّ ويُهان، بل حقه أن يشكر ويكرم ويُتلقى بالإحسان...

حمانا اللهُ من الزلل، وختم لنا بالسعادة عند انتهاء الأجل».

* **وقد أورد السيوطيُّ (ت: ٩١١ هـ)** في «المزهر» قولَ أبي عبيد السابق في شكر العلم، ثم قال:

---

(١) كذا في الأصل المطبوع والمخطوط، والذي قال هذا أبو عبد الله ابن الحطاب المتوفى سنة (٦٦٥هـ) كما في ترجمته في «العقود اللؤلؤية» (١/ ١٦٢-١٦٥)، وفي سياق السخاوي تصرُّف.

«قلتُ: ولهذا لا تراني أذكر في شيء مِنْ تصانيفي حرفاً إلاّ معزواً إلى قائله من العلماء مبيّناً كتابه الذي ذكر فيه».

*** وقال السيوطي كذلك في كتابه «عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد»:**

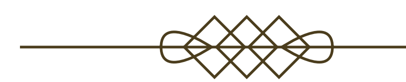
« قد أوردتُ جميع كلام أبي البقاء معزوّاً إليه، ليعُرف قدر ما زدتُه عليه، وتتبعتُ ما ذكره أئمةُ النحو في كتبهم المبسوطة من الأعاريب للأحاديث، فأوردتُها بنصهّا معزوّة إلى قائلها، لأنَّ بركة العلم عزو الأقوال إلى قائلها، ولأنَّ ذلك من أداء الأمانة، وتجنُّب الخيانة، ومن أكبر أسباب الانتفاع بالتصنيف، لا كالسارق الذي خرج في هذه الأيام فأغار على عدة كتب مِن تصانيفي، وهي: «المعجزات الكبرى»، و«الخصائص الصغرى»، و«مسالك الحنفا»، وكتاب «الطيلسان» وغير ذلك، وضمّ إليها أشياء من كتب العصريين، ونَسَبَ ذلك لنفسه من غير تنبيهٍ على هذه الكتب التي استمدَّ منها، فدخل في زمرة السارقين، وانطوى تحت ربقة المارقين، فنسأل اللهَ تعالى حسن الإخلاص والخلاص، والنجاة يوم يُقال للمعتدين: لات حين مناص »[1].

*** وقال الذهبي في ترجمة الإمام أبي محمد التميمي البغدادي رئيس الحنابلة في عصره (ت: ٤٨٨ هـ):**

« قال أبو علي الصدفي: سمعته يقول: يقبح بكم أن تستفيدوا منا، ثم تذكرونا، فلا تترحموا علينا»[2].

فكيف إذا تُرِكَ ذكرهم أصلاً ؟!

رحم اللهُ علماء الإسلام، ورفع درجاتهم عنده.



(١) «عقود الزبرجد» (١/ ١١-١٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٦١٣).

الخزانة الجزائرية للتراث
وجهودها في خدمة التراث الوطني الصحراوي

عبد الله بن عز الدين مسكين

بسم الله والحمد لله، وعلى نبينا محمد صلى وسلم الإله، أما بعد:

* أوَّلا: الخزانة الجزائريَّة للتُّراث:

تعريفٌ بها وبمشروعها:

١ - ما هي «الخزانة الجزائرية للتُّراث»؟

* تعد «**الخزانة الجزائرية للتُّراث**» أوَّل مكتبٍ متكامل لخدمة المخطوط في الجزائر؛ وتتمثل نشاطاتها في تصوير المخطوطات، ورقمنتها، وفهرستها، وتحقيقها، وطباعتها، ونشرها.

* **صاحبها**: ليامين بن قدور إمكراز، باحث بمرحلة الدكتوراه بـ«معهد المخطوطات العربية - بالقاهرة».

* **هدفها**: إبرازُ غَناء الجزائر في موروثها المخطوط؛ بإحصاء مخطوطاتها، وتجلية نوادر خزائنها، والمساهمةُ في الحفاظ عليه مِن خلال رقمنته، وبعثُ الحركة العلمية مِن خلال الآفاق الَّتي تفتحها للباحثين عبر فهارس المخطوطات الصادرة عنها.

* **نشاطاتها**: تنقسم أنشطتها قسمين:

أ - **المكتب العلمي**: وقِوامه فريقٌ مِن الباحثين المُعتنين بالتُّراث، مِن خرِّيجي الجامعة الجزائرية، ممَّن لهم عناية بالتحقيق، وأخذوا تكوينًا خاصًّا في فهرسَة المخطوطات وأصول التحقيق.

ب - **فريق التَّصوير**: وهو فريقٌ مُهيَّأ للرَّحلات داخل التُّراب الوطني كافَّة، ذو عتادٍ

خاصٍّ بذلك، وتكوينٍ خاصٍّ لذلك.

* **انطلاقها**: افتُتح مكتبها يوم الثُّلاثاء ٩ ذي القعدة عام ١٤٣٨هـ، فاتح أوت سنةَ ٢٠١٧م، وقد كان للفريق جهود غير مقننة قبل ذلك بسنوات تتمثل في رحلات استكشافية وتصوير بعض الخزائن.

* **مقرُّها الاجتماعي**: حي الصنوبر البحري - المحمدية - الجزائر العاصمة.

٢ - ماهيَّة مشروعها:

أخذت «**الخزانة الجزائرية للتُّراث**» على عاتقها المساهمة في خدمة وطنها الجزائر في تراثه المخطوط خاصة، وأطلقت لذلك مشروعًا أسمته: «**مشروع إحياء التُّراث الجزائري**»؛ وذلك مِن خلال:

- تتبُّع أماكن تواجد المخطوطات في كافَّة أنحاء القطر الجزائري، مِن خلال فتحِ منصَّة تواصليَّة عن طريق «**الصَّالون الدَّولي للكتاب**» والمعارض الوطنيَّة، وكذا الرَّحلات الاستكشافيَّة الخاصَّة، وهكذا التواصلُ مع الهيئات الرسميَّة في هذا الشأن وعلى رأسها «**المكتبة الوطنية الجزائرية**»، و«**وزارة الثقافة**»، و«**وزارة الشؤون الدينية**»، ومع المُهتمِّين بشأن التُّراث المخطوط في الجزائر.

- التَّواصل والتَّنسيق مع أصحاب الخزائن ومُلَّاك المخطوطات، وتعريفهم بالمشروع، واستصحاب إذنهم فيه.

- تهيئة فريق التَّصوير؛ بتوفير العدد اللَّازم مِن العمال، والعُدَّة التامَّة مِن الآلات والحاجيات، لإنجاز المهام في أقصر وقتٍ ممكن، مع تحمُّل كافَّة المصاريف عن الهيئة المستقبلة مِن ضيافة ومبيت ونحوه.

- فتحُ ورشةِ عمل في مكان تواجد المخطوطات - أو أي مكان يرتضيه صاحبها -، بنصب طاولات خاصة بعملية التصوير، ذات آلاتِ تصوير رقَمية عالية الجودة، مع مُعَدَّات أخرى مخصَّصة لهذا الشأن، تدفع وتيرةَ العمل، وتضاعف سرعةَ الإنجاز.

- توفير المادة الرَّقمية في هيئتها الخام لمالك المخطوطات أوَّلَ تمام عملية

التَّصوير، وذلك عن طريق إعطائه قرصا صلبا يحوي جميع ما تم تصويره.

- العمل - فيما بعد - على تنسيق تلك المصورات وتصنيفها وترتيبها، ورُبَّما معالجتها رقميا، ثم بدأفتها (PDF)، مع عمل جرد مبدئي لهاته الملفات.

- عمل فهرسةٍ تفصيلية للمخطوطات في صورتها الرقمية النهائية، وترتيبها حسب الفنون والعلوم.

- إتاحة النُّسخة الرقمية في صورتها النِّهائية لصاحب الخزانة، مع نشر فهرس يحمل اسم عائلته، كما يستفيد مِن عدد معتبر مِن مطبوعات ذلك الفهرس.

كما تحترم «**الخزانة الجزائرية للتراث**» في مشروعها «**مشروع إحياء التراث الجزائري**» خصوصية أصحاب الخزائن ومُلَّاك المخطوطات، بعدم التصرُّف في الرَّصيد المُرقمَن بالبذل أو التحقيق إلَّا بإذنهم، كما تلتزم بالأمانة التَّامة في التَّعامل مع المخطوط والمحافظة عليه - أثناء عملية التَّصوير - مِن التَّلف والضَّياع، واتِّخاذ الاحتياطات اللَّازمة لذلك.

٣ - ما تميَّزت به «الخزانة الجزائرية للتُّراث»:

وبالجُملة فإنَّ «**الخزانة الجزائرية للتُّراث**» تُحاكي في هيكلتها العامَّة مواصفات المكاتب العالميَّة في مشاريعها، فقد حرص مديرها على زيارة أهمِّ المكاتب في عدَّة بلدان أجنبيَّة، وحاول الاستفادة مِن نقاط تميُّزها، وتلافي النِّقاط السلبيَّة فيها، ممَّا أعطى للمكتب تميُّزا ونتاجًا ملحوظًا في مُدَّةٍ يسيرةٍ نسبيًّا، في عدة مجالات:

أ - في مجال التَّصوير:

١. اقتناء أحدث الآلات التقنية المستعملة في عملية التصوير، منها كاميرات ذات جودة عالية، وأدوات التحكُّم عن بعد لتسهيل وتسريع عملية التَّصوير، وضمان جودة الصُّورة عن طريق الحدِّ مِن لمس الكاميرا.

٢. اقتناء حاملات خاصَّة لتصوير المخطوطات مِن شركة (كايزر) الألمانية المتخصِّصة

في ذلك، وأثناء العمل الميداني تبيَّنت - لخصوصية ظروف العمل - بعضُ النَّقائص فيها، (منها: كبر حجم العتاد وثقله، وكون الكاميرا مقلوبة في الحامل؛ وبالتَّالي التقاط صورة مقلوبة، مما يستدعي خطوات زائدة لمعالجتها، وقِصر عمود الحامل؛ ممَّا يتعذر معه تصوير المخطوطات الكبيرة الحجم، كذلك صغر قاعدة التَّصوير، ممَّا يضطرُّ المصوِّرَ للبحث عن طاولة أكبر)، فلهذه النقائص صنعَ المكتبُ طاولاتٍ خاَّصة متطورَّة بما يوائمُ طبيعةَ العمل (مِن حيث المكان وطبيعة المخطوط)، تتلافى معه جميع هاته النَّقائص، مع إضافات أخرى، مثل: طَيِّ الطَّاولة على ثلاثة مستويات (أرضي، متوسط، كرسي) حسب متطلَّبات العمل، كذلك عمل جناحين مَخفِيَّين يُمكن إبرازُهما إذا احتيج إلى مساحة زائدة لوضع أجزاء المخطوط (كالمخطوط الصحراوي غير المَخيط، وكذا الدُّشوت).

٣. مِن خلال العمل الميداني تبيَّن أنَّ مِن أسباب عزوف بعض أصحاب الخزائن عن فتح أبوابها؛ قلَّةُ ذات اليد وقصورها عن استقبال فريقٍ بأكمله لمدَّة طويلة، لذلك فمن مُميِّزات المشروع السُّرعة الفائقة في التَّصوير.

مثاله: تصوير خزانة التِّنلاني (٣٠,٠٠٠ صورة =١٠٠ مجلد) في ٩ ساعات متواصلة، وتصوير ما تعداده ١٢٥,٠٠٠ صورة =٤٠٠ مجلد، مُوزَّعة على ١٠ خزائن مُتتالية في أسبوع واحدٍ (خزانة كوسام، العزاوي، الوشَّاني، بن مولاي، المَناري، الطالب سالم، الجُوزي، مولاي أحمد، ابن حسان، وبعض مقتنيات الأفراد)، وتصوير نصف مليون صورة (=١٥٠٠ مجلد) فيما مجموعه ٢٥ يومًا.

ب - في مجال الرَّقمنة:

١. جمع النَّظير إلى نظيره عن طريق ترتيب الخزائن على الفنون، ممَّا يساهم في إلحاق الدُّشوت والأوراق المتناثرة بأصولها، وفي الغالب تكون هذه الأوراق ذات أهمية قصوى لأنها غالبا ما تكون أوائل وأواخر المخطوطات، ممَّا يساهم في الكشف عن الكتب المجهولة، فيتم باستعمال برامج معالجة الصور إلحاقها بأصولها ودمجها ضمن كتاب واحد، كذلك يتم ترتيب أوراق المخطوط المبعثر، وجمع الأجزاء المتناثرة منه، فيكون المخطوط في هيئته الرقميَّة كاملا، والَّذي يستحيل جمعه - في الغالب الأعم - في هيئته

الأصلية.

٢. في بعض الحالات تكون بعض الصُّور غير واضحة بسبب الرطوبة أو آثار الطِّين أو الحميم، فيتم معالجتها وتوضيحها باستعمال برامج خاصة لذلك، وهذا يكون ضمن نطاق محدود يقتصر غالبا على النوادر أو المراسلات المهمة.

جـ - في مجال الفهرسة:

يتميَّز الفِهرس الصادر عن «**الخزانة الجزائرية للتُّراث**» بمميِّزات أكثر ممَّا هو في الفهارس المتداولة، منها:

١. ترتيبُه: فقد تمَّ ترتيب الفهرس على الفنون، وهو أحظى للباحثين؛ لأنَّ كلَّ محقق إنما ينتقي مِن الفهرس حسب الفنِّ الذي يميل إليه، فالترتيب الألفبائي أو التَّاريخي يوعر عليه الطريق، زيادة على ذلك رُتِّبت فهارس «الخزانة الجزائرية للتراث» داخل كلِّ فنٍّ ترتيبًا يُبرز علاقات النُّصوص وترابُط موضوعاتها، فتجد ضمن تصنيف «الفقه المالكي» متنَ «الرسالة لابن أبي زيد القيرواني» تَعقُبه شروحُه مرتبةً زمنيًّا؛ لمعرفة المستفيد مِن المستفاد منه، ثمَّ تجدُ ما له علاقةٌ بالمتن مِن نظمٍ واختصار وغيره، ثم يليه المتنُ الَّذي يَقرُب إليه زمنيًّا وما له به علاقة، وهكذا.

٢. **غَناؤُه**: بإرفاق صورةٍ مِن المخطوط لكلِّ بطاقةٍ فهرسية، تحوي غالبا حردَ المتن؛ ممَّا يُستفاد منه ربطَ اسم النَّاسخِ بنموذجٍ مِن خطِّه، وكذلك يَتمُّ مِن خلالها تقديرُ زمنِ النَّسخ بالنِّسبة للمخطوطات الَّتي لم يذكر فيها، وذلك مِن خلال المعاينة، وأيضًا فهذه الصُّورة توفِّر جزءا مِن النَّص يُعطي الباحثينَ معلوماتٍ قد تُفيد في الكشف عن المجاهيل أو تقييم النُّسخة ذاتها، ممَّا يُوفِّر على الباحث عناء طلب المخطوط المراد تفحُّصه.

د - في مجال التَّحقيق والطِّباعة والنَّشر:

تميَّزت «الخزانة الجزائرية للتُّراث» بتحقيقها الاكتفاء الذَّاتيَّ، وذلك باقتنائها أكبر قدرٍ مِن مُصوَّرات المكتبات العالميَّة، ممَّا يُسهِّل عمليَّة جمعِ النُّسخ وترتيبها والمفاضلة بينها، وكذلك احتوائها فريقًا خاصًّا لنسخِ المخطوطات، وفريقًا للمقابلة والضَّبط والتَّحقيق،

وممَّا تميَّز به هذا الفريقُ العمل الجماعيُّ التَّكاملي؛ ممَّا ساهم في اختزال المراحلِ ووفرة الإنجاز وتنوُّعه في فتراتٍ وجيزة، ثمَّ بعدها تتمُّ مراجعة هاته الأعمال مراجعة علمية، وكذا صفُّها صفًّا نهائيًّا، لتهيئتها للطِّباعة في حُلة أنيقة، ذاتِ جودة عالميَّة، وهكذا تُباشر «**الخزانة الجزائرية للتُّراث**» مراحل الطِّباعة والتَّسويق.

* ثانيًا: جُهود «الخزانة الجزائرية للتُّراث»: التُّراث الوطني الصَّحراوي - أنموذجًا:

١ - أوَّل الغَيث قَطرة!

كانت البداية - قَدَرًا مِن غير تدبيرٍ - حين حلَّت «الخزانة الجزائرية للتُّراث» في رحلتها الاستكشافية الأولى إلى الصحراء؛ ببوابة الصَّحراء: بوسعادة، وبالضَّبط في رحاب جمعيَّة الشيخ عبد الرحمن الدِّيسي، حيث أنفذ الله مراده حين دخل الأستاذ ليامين - صاحب المشروع - على الشيخ السنوسي المكي: - حفيد الشيخ - فوجده يرتب دشوتًا له مِن الخزانة، وكان ترتيبه لها تَقريبيًّا شكلًا لا مضمونًا، فأفاده بترتيب أجزاء مِن عدة كتب، فأعجب الشيخ السنوسي بعمله ورأى فيه الأهلية لذلك، فعرض عليه أن يخدمها، فيسَّر الله لفريق التَّصوير رقمنتها، ثم فهرستها بعد ذلك، فكانت البداية ميمونةً بخزانة عالمٍ جزائري.

٢ - «الخزانة الجزائرية للتُّراث» في أرضِ توات:

بعد مَدِّ جسر التَّواصل بين «**الخزانة الجزائرية للتُّراث**» وبين المختصِّين في مجال التُّراث المخطوط وأصحاب الخزائن، كانت الوجهة إلى أحد أكبر الخزائن في أرض توات، ألا وهي **خزانة الشَّيخ محمد العالم بن عبد الكبير المطارفي (خزانة المطارفة)**، خزانةٌ عامرةٌ ببيتِ علمٍ، وكان مالكها: شديد العناية بها، مشهورًا بشِدَّته في ذلك بين أهل خزائن توات قاطبة، وبعد محاورات معه، سُرَّ بالمشروع «**مشروع إحياء التُّراث الجزائري**» وتمَّ الاتفاق على شروطِ العمل، وشرع فريق التَّصوير في رقمنتها، ثم عكف أ. ليامين على فهرستها فهرسة تفصيلية، إذ كان لا يُعلم في الخزانة إلا (٤٠٠) عنوان، وهذا حسب الجرد الذي

تداوله أمناء الخزانة وقاموا بتحديثه الفترة بعد الفترة، وبعد فهرستها في «الخزانة الجزائرية للتراث» فاق عدد عناوينها (٦٠٠) عنوان، وتمَّ فِهرسها في ثلاث مجلدات.

وكانت هاته الخزانة محلَّ البركة في ولاية أدرار قاطبة، حيث فُتحت لنا الخزائن بعدها فتحًا فتحًا، لصدق أصحاب الخزائن في الحفاظ على موروثهم وتعميم النفع بمضمونه العلمي مِن جهة، كما هيَّأ الله لهذا المشروعِ رجالًا بذلوا عِرضهم وماءَ وجههم لإنجاحه واستفادة أهل الخزائن منه، ثقةً منهم بالقائمين عليه.

ثم توالت الرَّحلات إلى أرض توات؛ فأثمرت الجهود المبذولة حوصلةً يأتي بيانها.

٣- «الخزانة الجزائرية للتُّراث» إحصاءات وعطاءات:

١ - **عدد الرحلات**: (٥) رحلات موزَّعة على (٢٥) يوما.

٢ - **إحصاء المصوَّرات**: ما يقارب نصف مليون صورة (٤٦٥,٩٩٠)، فإذا قدَّرنا المجلد في حدود (٣٠٠) ورقة فقد تم تصوير قرابة (١,٥٥٣).

٣ - **أسماء الخزائن المصورة**:

خزانة العلامة محمد بن عبد الرحمن الديسي - المسيلة (١٥٠٠٠)

خزانة الشَّيخ محمد العالم بن عبد الكبير المطارفي - المطارفة (٤٢٠٠٠)

خزانة أبناء الحاج الصديق «أبي مدين» - تمنطيط (١ج) (١٤٤٠٠)

خزانة شيخ الركب النبوي - أقبلي. (٢ج) (٢٦٣٠٠)

خزانة أبناء الشيخ أحمد البكاي بن أي نعامة - أقبلي (٢ج) (١٥٧٠٠)

خزانة محمد التهامي بن عبد القادر حينوني - أقبلي (٢ج) (٧٠٥٠)

جمعية تنغ بويا - أقبلي (١ج) (٢٣٧٠)

الحاج محمد بن الحاج علي الأنصاري - أقبلي (١ج) (٢٠٤٣٠)

الشيخ سيد أحمد الأنصاري - أقبلي (٣٨٧٠)

خزانة الشيخ محمد الحسن بن محمد بن مالك الفلاني - أقبلي (٦٠١٩٠)

خزانة العلامة محمد باي بلعالم - أولف (١٨٥٢٠)

خزانة الشيخ أحمد العالم بن سيدي مبارك بختي - أولف (١٧٩٤٠)

خزانة الشيخ محمد عبد الله الفزاري - أولف (١٩١٥٠)

خزانة الشيخ سيد أحمد بن محمد الدولة - أولف (٣١٨٠)

خزانة الشيخ القاضي سيدي عبد الكريم البلبالي - بني تامر (٣٣٠٤٠)

خزانة مولاي علي بن مولاي امبارك قريشي - أولاد إبراهيم (٢٨٢٠٠)

خزانة بكراوي محمد سالم - أقبلي (٧٩٠٠)

خزانة مختار بن سيدي ضيف التنلاني - تنلان (٢٣٨٠)

خزانة عقباوي عزيزي - أقبلي (٢٩٧٠)

خزانة محمد بن الطيب العزاوي - غرميانو (٣٦٠٠)

خزانة كوسام - كوسام (٢٧٥٠٠)

خزانة عزيزي بن مولاي الوشاني - أدرار (٥٠٠٠)

خزانة سيدي محمد بن مولاي - أدرار (٩٧٠٠)

خزانة بويحيى المناري - تمنطيط (٣٦٠٠)

خزانة أولاد الطالب سالم - أعباني (٤٣٠٠)

خزانة الجوزي - تيميمون (٣٢٧٠٠)

خزانة مولاي احمد كالي - تيميمون (٧٦٠٠)

خزانة ابن حسان - تنلان (٢٩٨٠٠)

مصورات أفراد. (١٦٠٠)

- **الفهارس المُنجَزة: ١٥ مجلدا**، تتوزَّع كالتالي:

خزانة العلامة محمد بن عبد الرحمن الدِّيسي - المسيلة ج١ (١٧٣) عنوانا

خزانة الشَّيخ محمد العالم بن عبد الكبير المطارفي - المطارفة ج٣ (٦١٧) عنوانا

خزانة أبناء الحاج الصديق «أبي مدين» - تمنطيط ج١ م (٩٣) عنوانا

خزانة شيخ الركب النبوي - أقبلي ج٢ (٥٠٤) عنوانا

خزانة أبناء الشيخ أحمد البكاي بن أي نعامة - أقبلي ج٢ (٤٠٩) عنوانا

خزانة محمد التهامي بن عبد القادر حينوني - أقبلي ج٢ (٤٠٣) عنوانا

جمعية تنغ بويا - أقبلي ج١ (٣٦) عنوانا

الحاج محمد بن الحاج علي الأنصاري - أقبلي ج١ (٢٢١) عنوانا

خزانة الشيخ القاضي سيدي عبد الكريم البلبالي - بني تامر ج١ م(١٢٨) عنوانا

خزانة مولاي علي بن مولاي امبارك قريشي - أولاد إبراهيم ج١ م(١١٠) عنوانا

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليما كثيرا.



فهرس المخطوطات الـمُحقَّقة المنشورة في مجلة الأحمدية بدبي

أ.د. عبد الحكيم بن محمد الأنيس

(مجلة الأحمدية)[(١)] مجلة علمية محكَّمة، صدرتْ عن «دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث» بدبي سنة (١٤١٩هـ-١٩٩٨م)، ثم عن «دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري» بدبي بعد ضمِّ الدار إليها سنة (٢٠٠٧م)[(٢)].

وهذا فهرسٌ لما تمَّ نشرُهُ فيها من المخطوطات الـمُحقَّقة، على حسب تسلسل الأعداد، وقد صدرَ منها ثلاثون عددًا، (صدر العددُ الثلاثون في ذي الحجة سنة ١٤٣٦هـ، أكتوبر ٢٠١٥م، وهو الأخير).

***

العدد الثالث (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

١- جزء مِنْ حديث وفوائد الخليلي (ت:٤٤٦هـ) تحقيقًا وتخريجًا (القسم الأول).

تحقيق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم.

***

العدد الرابع (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

٢- الإنباء في تجويد القرآن، لابن الطّحّان السُّماتي (نحو: ٥٦٠ هـ).

تحقيق: أ. د. حاتم صالح الضامن[(٣)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

---

(١) سُميّتْ بالأحمدية نسبة إلى المدرسة الأحمدية أقدم مدرسة دينية في دبي.

(٢) تعاقبَ على إدارة تحريرها:
- د. قاسم علي سعد: من العدد (١) إلى (٣).
- د. عبد الحكيم الأنيس: من العدد (٤) إلى (٢٣).
- د. محمد القرشي: من العدد (٢٤) إلى (٣٠). وكتب الاسم ابتداء من العدد (٢٦).

(٣) تم نشرُهُ أيضًا في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني.

٣- مراصد المَطالع في تناسب المَقاطع والمَطالع، للإمام جلال الدين السُّيوطي (ت:٩١١هـ).

تحقيق: د. محمد يوسف الشربجي[(١)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

*- جزء مِنْ حديث وفوائد الخليلي (ت:٤٤٦هـ) تحقيقًا وتخريجًا (القسم الثاني).

تحقيق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم.

***

العدد الخامس (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

٤- عُجالة ذوي الانتباه في تحقيق إعراب لا إله إلا الله، للكوراني (ت:١١٠١هـ) .

تحقيق: محمد بن محمود فجّال.

***

العدد السادس (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

٥- الكلمات البيّنات في قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾، للعلامة مَرْعي بن يوسف الكَرْمي (ت: ١٠٣٣هـ).

تحقيق: د.عبدالحكيم الأنيس[(٢)].

٦- إجازة المجهول والمعدوم وتعليقُها بشرط، للخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ).

تحقيق: د. صالح يوسف معتوق.

***

العدد السابع (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

٧- مِنْ سُؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم (ت:٢٦١هـ) أبا عبد الله

(١) ثم نشرَهُ مستقلًا.

(٢) ثم نشرَهُ المكتبُ الإسلامي في القاهرة مستقلًا مِنْ غير إذن.

أحمد بن محمد بن حنبل.

تحقيق: أ. د. عامر حسن صبري.

٨- فصول غير منشورة، لابن برِّي النحوي (ت: ٥٨٢هـ).

تحقيق: أ. د. حاتم صالح الضامن.

***

العدد الثامن (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

٩- نزهة الأحداق في علم الاشتقاق، للشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ).

تحقيق: د. بن عيسى با طاهر.

***

العدد العاشر (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).

١٠- مَشْيخة الإمام عمر بن محمد السُّهْرَوردي (ت: ٦٣٢هـ).

تحقيق: أ. د. عامر حسن صبري.

***

العدد الحادي عشر (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).

١١- مِنْ حديث عيسى بن سالم الشاشي (ت: ٢٣٢هـ).

تحقيق: د. عبد العزيز شاكر الكبيسي.

***

العدد الثاني عشر (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).

١٢- الإعلام بحُكْمِ عيسى عليه السلام، للإمام السيوطي (ت:٩١١هـ)[١].

---

(١) وهو مِنْ رسائل «الحاوي للفتاوي».

تحقيق: د. سعيد القَزَقي.

***

العدد الخامس عشر (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م). «عدد قرآني خاص».

١٣- التفصيل في الفرق بين التفسير والتأويل، للعلامة حامد بن علي العِمادي الدمشقي (ت: ١١٧١هـ).

تحقيق: د.حازم سعيد يونس البياتي.

١٤- البيّنات في بيان بعض الآيات، للإمام مُلا علي القاري (ت: ١٠١٤هـ).

تحقيق: د. عيادة بن أيوب الكبيسي.

١٥- قلائد العِقيان في قوله تعالى: (إنَّ الله يأمر بالعدل والإحسان)، للعلامة مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي (ت: ١٠٣٣هـ).

تحقيق: د. عبد الحكيم الأنيس[(١)].

١٦- المصباح في الفرق بين الضاد والظاء في القرآن العزيز نظمًا ونثرًا، لأبي العباس أحمد بن حماد بن أبي القاسم الحرّاني (ت: بعد ٦١٨هـ).

تحقيق: أ. د. حاتم صالح الضامن[(٢)].

١٧- جزء فيه الخلاف بين يحيى بن آدم والعليمي الأنصاري، لأبي محمد هبة الله بن أحمد بن طاوس البغدادي (ت: ٥٣٦هـ).

تحقيق: د.عمار أمين الددو.

***

العدد السابع عشر (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

---

(١) ثم نُشِرَ مستقلًا.

(٢) ثم نشرَهُ مستقلًا.

١٨- الإشارات في شواذِّ القراءات، للعلامة جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)[١].

دراسة وتحقيق: د. عبد الحكيم الأنيس.

١٩- التبصرة في نقد رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأبي عبد الله محمد بن عمر ابن الفخار القرطبي (ت: ٤١٩هـ).

تحقيق: بدر بن عبد الإله العمراني.

***

العدد الثامن عشر (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). «عدد حديثي خاص».

٢٠- حديث محمد بن بشار «بندار» عن شيوخه، للحافظ أبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (ت: ٣٠٧هـ).

تحقيق: د. عبد الرحيم بن يحيى الحمود.

***

العدد التاسع عشر (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

٢١- مسند أبي هريرة رضي الله عنه، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن حرب العسكري (ت بعد: ٢٨٢هـ) «الجزء الثاني، وهو الموجود منه».

تحقيق: أ. د. عامر حسن صبري[٢].

***

العدد العشرون (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

٢٢- حاصل كورة الخلاص في فضائل سورة الإخلاص، للفيروزابادي (ت:

(١) وأقول: في نسبتها إلى السيوطي نظر.

(٢) ثم نشرَهُ في كتابٍ مع (أحاديث من المسند الصحيح) لأبي حامد ابن الشرقي (دار البشائر الإسلامية، ط ١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م).

٨١٧هـ).

تحقيق وتقديم: أ. عصام الشنطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ و د. أحمد سليم غانم.

***

العدد العشرون (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م). «عدد لغوي خاص».

٢٣-الأخبار الـمَرويّة في سبب وضع العربيّة للسيوطي (ت:٩١١هـ).

تحقيق: د.عبدالحكيم الأنيس. (نُشِرَتْ ضمن «افتتاحية» العدد، وكانت بعنوان: «السيوطي يفتتح الأحمدية»)[1].

***

العدد الثاني والعشرون (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

٢٤- مُفردة ابن محيصن المكي، لأبي علي الأهوازي (ت: ٤٤٦هـ).

تحقيق: د. عمار أمين الددو.

٢٥- مجلس مِنْ أمالي أبي العباس منير بن أحمد الخشَّاب (ت: ٤١٢هـ).

دراسة وتحقيق: د. حسن محمد عبه جي.

***

العدد الثالث والعشرون (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

٢٦- المقاصد الممحصَّة في بيان كيِّ الحِمَّصة، للشيخ عبد الغني النابلسي (ت: ١١٤٣هـ).

تحقيق: د. سعود إبراهيم محمد الشريم.

***

(١) ثم صدرتْ مستقلة عن دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي.

العدد الرابع والعشرون (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).

٢٧- جزء في صلاة التسبيح والأحاديث التي وردتْ عن النبي صلى الله عليه وسلَّم واختلاف الناقلين لها، للخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ).

تحقيق: د. إيمان علي العبدالغني.

٢٨- النِّعم السَّوابغ في إحرام المدَني مِنْ رابغ، لعبدالغني النابلسي (ت: ١١٤٣هـ).

تحقيق: د. سائد محمد بكداش[١].

***

العدد الخامس والعشرون (١٤٣١هـ-٢٠١٠م).

٢٩- رسالة الإعمال في معنى الإبدال، للإمام تقي الدين السبكي (ت:٧٥٦هـ).

دراسة وتحقيق: د. يوسف عبد الله الجوارنة.

***

العدد السادس والعشرون (١٤٣٢هـ-٢٠١١م).

٣٠- بغية الطلب في تصليح الأسنان وتلبيسها بالذهب، لمحمد الخانجي البوسنوي (ت: نحو ١٣٦٥هـ) .

دراسة وتحقيق: د. عبد الرؤوف الكمالي.

***

العدد التاسع والعشرون (١٤٣٥هـ-٢٠١٤م).

٣١-٣٢-رسالتا: «جواهر القلائد» و«عقود اللآلي»، لرشيد الدين الوطواط (ت:٥٧٣هـ).

(١) ثم نشرَهُ مستقلًا.

تحقيق وشرح ودراسة: د. عبد الرازق حويزي.

***

وهذه أسماء المؤلِّفين على حسب الوَفَيات:

١-عيسى بن سالم الشاشي (ت: ٢٣٢هـ).

٢-أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم (ت:٢٦١هـ).

٣- أبو إسحاق إبراهيم بن حرب العسكري (ت بعد: ٢٨٢هـ).

٤-أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي (ت: ٣٠٧هـ).

٥-أبو العباس منير بن أحمد الخشَّاب (ت: ٤١٢هـ).

٦-أبو عبد الله محمد بن عمر ابن الفخار القرطبي (ت: ٤١٩هـ).

٧-أبو علي الأهوازي (ت: ٤٤٦هـ).

٨-خليل بن عبد الله الخليلي (ت:٤٤٦هـ).

٩-الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ). نُشِرَ له كتابان.

١٠-أبو محمد هبة الله بن أحمد بن طاوس البغدادي (ت: ٥٣٦هـ).

١١-ابن الطّحّان السُّماتي (ت نحو: ٥٦٠ هـ).

١٢-رشيد الدين الوطواط (ت:٥٧٣هـ). نُشِرَ له رسالتان.

١٣-ابن برِّي النحوي (ت: ٥٨٢هـ).

١٤-أبو العباس أحمد بن حمّاد بن أبي القاسم الحرّاني (ت بعد: ٦١٨هـ).

١٥-عمر بن محمد السُّهْرَوردي (ت: ٦٣٢هـ).

١٦-تقي الدين السُّبكي (ت:٧٥٦هـ).

١٧-محمد بن يعقوب الفيروزأبادي (ت: ٨١٧هـ).

١٨-جلال الدين السُّيوطي (ت:٩١١هـ). نُشِرَ له أربعة كتب.

١٩-مُلا علي بن سلطان محمد القاري المكي (ت: ١٠١٤هـ).

٢٠-مَرْعي بن يوسف الكَرْمي المقدسي الحنبلي (ت: ١٠٣٣هـ). نُشِرَ له كتابان.

٢١-إبراهيم بن حسن الكوراني (ت:١١٠١هـ).

٢٢-عبدالغني النابلسي (ت: ١١٤٣هـ). نُشِرَ له كتابان.

٢٣-حامد بن علي العِمادي الدمشقي (ت: ١١٧١هـ).

٢٤-محمد بن علي الشَّوكاني (ت: ١٢٥٠هـ).

٢٥-محمد الخانجي البوسنوي (ت نحو: ١٣٦٥هـ).

***

الخلاصة:

نُشِرَ (٣٢) مخطوطًا لـ (٢٥) مؤلفًا.



أقدم النسخ الخطية لكتاب «الشفا» للقاضي عياض (٤٧٦-٥٤٤هـ) الموجودة بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي

عادل بن عبد الرحيم العوضي

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ.

أما بعد:

فهذه قائمة بأقدم النسخ الخطية المتوفرة بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي لكتاب «الشفا» للقاضي عياض، وذلك من خلال قاعدة بيانتهم حتى تاريخ (٣ ذي الحجة ١٤٣٧هـ، الموافق ٤ سبتمبر ٢٠١٦م). علماً بأنه يوجد في المركز (٥٩٦) نسخة للكتاب.

***

(القرن السابع)

*. دار الكتب الظاهرية برقم (١٢٤٩).

منسوخ في ٦١٧هـ/ ١٥٣ ق.

رقمه في المركز (٢٣٤٨٢٨).

***

(القرن الثامن)

*. دار الكتب الظاهرية برقم (٩٥٩٢).

الناسخ: أحمد بن عثمان الأنصاري.

منسوخ في ٧٩٩هـ/ ٢٨٥ ق.

خط النسخ/ ١٧ سطر.

رقمه في المركز (٢٤٧٠٩١).

❊. مكتبة الغازي خسرو بك برقم (١٣٠).

الناسخ: خالد بن إسماعيل الطرابلسي.

منسوخ في ٧٦٤هـ/ ٢٥٠ ق.

خط النسخ/ ١٩ سطر.

رقمه في المركز (٢٤٧٠٨٩).

❊. مكتبة الغازي خسرو بك برقم (R-٨٥٣٨).

الناسخ: أمين بن محمد بن طاهر البالسي الشافعي.

منسوخ في ٢٠ ربيع الأول ٧٩٣ هـ/ ٣٠٨ ق.

خط النسخ/ ٢٥ سطر.

رقمه في المركز (٢٩١٧٦٩).

❊. مجهولة المصدر.

الناسخ: علي بن أيوب بن موسى الهوتري المالكي.

منسوخ في ٧٤٨ هـ/ ٢٣٣ ق.

٢١ سطر.

رقمه في المركز (٣٠١٨٣٦).

❊. كلية الدعوة وأصول الدين/ القدس برقم (١٠٤).

الناسخ: محمد بن عيسى بن علي المالكي.

منسوخ في شعبان ٧٢٠هـ/ ٩٣ ق.

خط النسخ/ ٢٣ سطر.

رقمه في المركز (٢٥٦٩١٣).

❊. مكتبة الأزهر برقم (١٤٩٩).

منسوخ في ١٠ جمادى الأولى ٧٨٥ هـ/ ٢٤١ ق.

خط النسخ/ ١٩ سطر.

رقمه بالمركز (٤٣١٥٠٦).

❋. مكتبة الأزهر برقم (٥٧٠٠).

الناسخ يوسف بن محمد الأشموني.

منسوخ في ٢٨ محرم ٧٤٠ هـ/ ١٦٦ ق.

خط النسخ/ ١٩ سطر.

رقمه بالمركز (٤٩٢٢٨٥).

❋. مكتبة الأزهر برقم (٨٩٤٧٠).

الناسخ: محمد بن عبدالله الرحباوي.

منسوخ في ١ جمادى الآخرة ٧٦٧ هـ/ ١٨٩ ق.

خط النسخ/ ١٧ سطر.

رقمه بالمركز (٤٨٥٣٧٨).

❋. مكتبة الأزهر برقم (٨٩٤٦٨).

الناسخ: محمد بن موسى المقدسي.

منسوخ في ١٠ شعبان ٧٤٥ هـ/ ٢١٤ ق.

خط النسخ/ ٢٣ سطر.

رقمه بالمركز (٤٨٥٣٧٣).

❋. مكتبة الأزهر برقم (٤٢٢١١).

الناسخ: محمد بن سليمان القاصدي.

منسوخ في ٣ ربيع الآخر ٧٩٤ هـ/ ٢١٧ ق.

خط النسخ / ٢١ سطر.

رقمه بالمركز (٤٨٤٦٤٩).

❋. مكتبة الأزهر برقم (٨٩١١٩).

الناسخ: محمد بن إسماعيل السنجاري.

منسوخ في ٢٩ رمضان ٧٩٨ هـ.

خط النسخ / ١٧ سطر.

رقمه بالمركز (٦٢٣٤٦٤).

❋. مكتبة الأزهر برقم (٩٣٢٥٨).

الناسخ: محمد بن عثمان بن الحسن المارديني.

منسوخ في ١١ ذي القعدة ٧٩٠ هـ / ١١٣ق.

خط النسخ / ٢٧ سطر.

رقمه بالمركز (٥١٤٨٢٠).

❋. مكتبة الأزهر برقم (٨٦٠٤٤).

الناسخ: عبدالله بن محمد بن محمد بن محمد بن عثمان روسل الأماسي الحنفي.

منسوخ في ١٨ جمادى الأولى ٧٨٩ هـ / ٢٣٥ ق.

خط النسخ / ١٧ سطر.

رقمه بالمركز (٥٢١٥٧٦).

❋. مكتبة الأزهر برقم (٣٨٩٥٦).

منسوخ في ١٤ ذي الحجة ٧٨٧ هـ / ١٦٢ ق.

خط النسخ / ١٥ سطر.

رقمه بالمركز (٤٨٤٣٦٣).

❋. مكتبة الأزهر برقم (٨٨٠٣٢).

منسوخ في ٢٢ شوال ٧٨٨ هـ/ ١٥١ ق.

خط النسخ/ ٢١ سطر.

رقمه بالمركز (٥٢٣٦٤٠).

❋. مكتبة الأزهر برقم (٧٣٦٣).

منسوخ في ٧٦٢ هـ.

خط النسخ/ ١٧ سطر.

رقمه بالمركز (٤٩٦٥٣١).

❋. وارد من مؤسسة الذكوات للثقافة والتراث/ بغداد.

منسوخ في ٢٥ ذي القعدة ٧٣٤ هـ/ ١٠٢ ق/ الجزء الثاني.

خط النسخ/ ١٧ سطر.

رقمه بالمركز (٤٥١٩٦٦).

❋. المكتبة المركز بوزارة الأوقاف (السيدة زينب)/ القاهرة برقم (٢٤٨).

الناسخ: يوسف بن إبراهيم.

منسوخ في ٢١ رمضان ٧٣٦ هـ/ ٢٢١ ق.

خط النسخ/ ٢١ سطر.

رقمه بالمركز (٥٣٢١٦٦).

❋. جامعة الملك سعود/ الرياض برقم (٢٧٤٠).

الناسخ: محمد بن أحمد موسى بن محمد بن علي القوتاي.

منسوخ في ١٦ رمضان ٧٧٨ هـ/ ٢٣٨ ق.

خط النسخ/ ٢٣ سطر.

رقمه بالمركز (٥٩١١٠٢).

***

(القرن التاسع)

*. مكتبة الغازي خسرو بك برقم (R-٨٤٠٤).

منسوخ في ٢٣ جمادى الأولى ٨٠٢ هـ/ ١٨٠ ق.

خط النسخ/ ٢٧ سطر.

رقمه في المركز (٢٩١٧٤٠).

*. مجهولة المصدر.

الناسخ: خالد بن عبدالواحد بن عبدالرحمن بن علي.

منسوخ في ربيع الأول ٨٨٥ هـ/ ١٤٠ ق.

خط مغربي/ ٢٧ سطر.

رقمه في المركز (٢٥٣٤٣٢).

*. المكتبة الجوهرية/ نابلس برقم (١٩١).

الناسخ: محمد بن محمد البلاطني ابن الزكزوك.

منسوخ في ١٤ رجب ٨٥٧ هـ/ ٢١٥ ق.

خط النسخ/ ١٥ سطر.

رقمه في المركز (٢٥٧٢٥٦).

*. جامعة الملك سعود/ الرياض برقم (٢٧٢).

الناسخ: عبدالرحمن بن الصائغ.

منسوخ في ٨١٢ هـ/ ٢٥١ ق.

خط النسخ/ ١٧ سطر.

رقمه بالمركز (٥٩٦٧٠٦).

***

(القرن العاشر)

❋. مكتبة الأحقاف، مجموعة ابن سهل برقم (٢٢٢).

الناسخ: أحمد بن عبدالله الحبي.

منسوخ في ٩٥٦هـ/ ٩٤ ق.

خط النسخ/ ٣٦ سطر.

رقمه في المركز (٢٢٤٣٥٦).

❋. مكتبة الغازي خسرو بك برقم (R-٢٨٠٨).

الناسخ: سيد حسين صادق القادري.

منسوخ في ٢٢ ربيع الثاني ٩٩٧ هـ/ ٢٣٦ ق.

خط النسخ/ ١٩ سطر.

رقمه في المركز (٣٠١٨٣٤).

❋. مجهولة المصدر.

الناسخ: محمد الأمين بن محمد بن عمر البركوني الأنصاري.

منسوخ في ذي الحجة ٩٩٨هـ/ ١٩٣ ق.

خط مغربي/ ١٩ سطر.

رقمه في المركز (٢٥٣٤٣١).

❋. تشيت/ موريتانيا برقم (٠٠).

الناسخ: محمد بن أحمد بن محمد.

منسوخ في ٢٠ ربيع الآخر ٩٥٢ هـ/ ١٦٣ ق.

خط مغربي / ١٧ سطر.

رقمه بالمركز (٤١١٥١٣).

*. جامعة الملك سعود / الرياض برقم (٧٨٩٩).

منسوخ في ٢٥ ذي القعدة ٩٥٠ هـ / ٢٨٢ ق.

خط النسخ / ١٧ سطر.

رقمه بالمركز (٦٢٢٣٦٠).

*. مكتبة جامعة الإمارات العربية المتحدة / العين برقم (١٣٥).

الناسخ: أحمد بن علي الشيرازي.

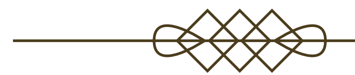
منسوخ في بندر سورت نبادر الكجرات في آخر ربيع الأول ٩٤٤ هـ / ٢٣٦ ق.

خط النسخ / ١٩ سطر.

رقمه بالمركز (٣٥٢٢٧٩).

***

والله الموفق والهادي إلى سبيل الرشاد.



أقدم النسخ الخطية لمؤلفات الإمام ابن رجب الحنبلي (٧٣٦ هـ-٧٩٥هـ) الموجودة بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

عادل بن عبد الرحيم العوضي

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ.

أما بعد:

فهذه قائمة بأقدم النسخ الخطية المتوفرة بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي لكتب العلامة زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن البغدادي الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن رجب. وذلك من خلال قاعدة بيانتهم حتى تاريخ (٢٠ ذي القعدة ١٤٣٧هـ الموافق ٢٣ أغسطس ٢٠١٦م).

***

(القرن الثامن)

*. شرح علل للترمذي.

الظاهرية برقم ٣٨٦٥.

بخط المؤلف.

٨ ق.

*. أحاديث لابن رجب.

جامعة الملك سعود برقم ٤٧٦١.

الناسخ: محمد بن محمود بن عبدالدائم.

منسوخ في ٧٨٧ هـ/ ٣ ق.

*. كلمة الإخلاص وتحقيق معناها.

جامعة الملك سعود برقم ٤٧٦١.

منسوخ في ٧٨٧ هـ/ ١٢ ق.

*. فضل علم السلف على الخلف.

مكتبة تشستربيتي برقم ٣٢٩٢.

الناسخ: محمد بن عبدالله بن عمر ابن الحنبلي القادري.

منسوخ في ٧٩٦ هـ/ ١٨ ق.

*. استنشاق نسيم الأُنس من نفحات رياض القدس.

تشستربيتي برقم ٣٢٩٢.

الناسخ: محمد بن عبدالله بن عمر ابن الحنبلي القادري.

منسوخ في ٧٩٦ هـ/ ٦٣.

***

(القرن التاسع)

*. ذيل طبقات الحنابلة.

الظاهرية برقم ٦١ تاريخ.

منسوخ في ٢٠ رمضان ٨٠٠ هـ/ ٣٤٩ ق.

*. التخويف من النار.

الغازي خسرو - البوسنة برقم ٧١٩٦.

الناسخ: محمد بن محمد البغدادي.

منسوخ في ٢١ محرم ٨١١ هـ/ ١٢٠ ق.

*. لطائف المعارف فيما للمواسم من وظائف.

مكتبة الدولة - برلين برقم Petemann_II_٥٠٧.

الناسخ: عبدالله بن يوسف بن عباس الغزي.

منسوخ في ٧ صفر ٨١٣ هـ/ ١٤٣ ق.

❋. نور الاقتباس في مشكاة وصية النبي ﷺ لابن عباس.

جامعة برنستون (مجموعة يهودا) برقم ٤١٦١.

منسوخ في ٥ ذي القعدة ٨١٦ هـ/ ٣٠ ق.

❋. اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى.

جامعة برسنتون (مجموعة يهودا) برقم (٤١٦١) ٧٩٤

منسوخ في ١٢ ذي القعدة ٨١٦ هـ/ ٢٩ ق

❋. استنشاق نسيم الأُنس من نفحات رياض القدس.

جامعة برنستون (مجموعة يهودا) برقم ٤١٦١.

منسوخ في ذي الحجة ٨١٧ هـ.

❋. فتح الباري في شرح صحيح البخاري.

الظاهرية برقم ٨٨١.

منسوخ في ٨٢١ هـ/ ١٩٨ ق.

❋. فتح الباري في شرح صحيح البخاري.

الظاهرية برقم ٥٧٤.

منسوخ في الخميس ٧ شوال ٨٢٨ هـ/ ٢٩٢ ق.

❋. جامع العلوم والحكم.

الظاهرية برقم ١٢٩٨.

الناسخ: إبراهيم بن محمد بن محمود الشافعي.

منسوخ في ٨٢٨ هـ/ ١٥٥ ق.

*. القواعد الفقهية.

تشسربيتي برقم ٣٢٦٧.

منسوخ في ٨٣٠ هـ/ ٢٦٠ ق.

*. ذيل طبقات الحنابلة.

الظاهرية برقم ٣٤٢٥.

الناسخ: إلياس بن خضر التركماني.

منسوخ في ١٧ شعبان ٨٣٤ هـ/ ١٥٩ ق.

*. جامع العلوم والحكم.

مجمع اللغة العربية - دمشق برقم ٣٦٤.

الناسخ: أحمد بن إسماعيل بن خليل النزوطي.

منسوخ في ١٣ ذي القعدة ٨٣١ هـ/ ١٩٣.

*. لطائف المعارف فيما للمواسم من وظائف.

دار الكتب المصرية برقم ٢٢٩٥٣.

منسوخ في ٨٣٤ هـ/ ١٨٨ ق.

*. طبقات الحنابلة.

دار الكتب المصرية برقم ١٥٢٣ تاريخ.

منسوخ في ٨٣٦ هـ/ ١٩٤ ق و ١٩٢ ق.

*. لطائف المعارف فيما للمواسم من وظائف.

الظاهرية برقم ٣٢١٩.

الناسخ: سليمان بن حسن العرابي.

منسوخ في ٨٤٣ هـ/ ٢٣١ ق.

❊. أهوال القبور وأحوال أهلها إلى النشور.

الظاهرية برقم ٤١٣٢.

الناسخ: محمد بن أبي بكر الدمشقي.

منسوخ في ٨٤٦ هـ/ ١٦٤ ق.

❊. شرح علل للترمذي.

الظاهرية برقم ١١٩٦.

الناسخ: محمد بن أبي بكر.

منسوخ في ٨٤٦ هـ/ ٩٠ ق.

❊. جامع العلوم والحكم.

الظاهرية برقم ٢٨٩٢.

الناسخ: محمد بن أحمد بن أبي بكر الحنبلي.

منسوخ في ١٠ رمضان ٨٥٢ هـ/ ٨ ق.

❊. أهوال القبور وأحوال أهلها إلى النشور.

الظاهرية برقم ٧٥٤٧.

الناسخ: محمد بن يوسف الضميري.

منسوخ في ٨٥٢ هـ/ ١٤٤ ق.

❊. الاستخراج لأحكام الخراج.

جامعة أوبسالا السويد برقم ٦٦٠ -Z١٧٦.

منسوخ في ٨٦٠ هـ/ ١٠٣ ق.

❊. أحكام الخواتيم.

دار الكتب المصرية برقم ٢٣١٧٨ ب.

الناسخ: أحمد بن أبي بكر بن دريق المقدسي الحنبلي.

منسوخ في صفر ٨٦١ هـ/ ٣٣ ق.

*. أحكام الاختلاف في رؤية هلال ذي الحجة.

مكتبة الدولة برلين برقم Wetzstein_II١٧٠٨_.

الناسخ: يوسف بن حسن بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي الحنبلي.

منسوخ في ١٥ ذي القعدة ٨٦٥ هـ/ منسوخ في الصالحية/ ٢ ق.

*. لطائف المعارف فيما للمواسم من وظائف.

الظاهرية برقم ٥٨٤٥.

الناسخ: عبدالوهاب الفيومي.

منسوخ في ٨٧٣ هـ/ ١٩٦ ق.

*. ذيل طبقات الحنابلة.

أحمد الثالث برقم ٢٨٣٨.

الناسخ: عبدالقادر بن عبدالوهاب.

منسوخ في ٢٠ جمادى الأولى ٨٧٥ هـ/ ٣٢٥ ق.

*جامع العلوم والحكم.

زاوية تناغملت - ازيلال - المغرب برقم ٦٦٨.

الناسخ: عمر بن عبدالله العسكري المقدسي.

منسوخ في ١٦ جمادى الآخرة ٨٧٧ هـ/ ٢٣٧ ق.

*. ذيل طبقات الحنابلة.

أحمد الثالث برقم ٢٨٣٩.

الناسخ: محمد بن محمد بن أبي حامد بن حسين بن علي البكري الخليلي.

منسوخ في الأحد ١٩ رجب ٨٩٩ هـ/ ٣٤٧ ق.

*. شرح علل للترمذي.

دار الكتب المصرية برقم ٤٩ مصطلح حديث.

منسوخ في ٨٩٩ هـ/ ١٣٦ ق.

*. أهوال القبور وأحوال أهلها إلى النشور.

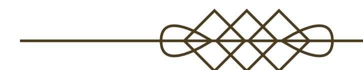
مكتبة الدولة برلين برقم Wetzstein_II_١٥٣١_.

الناسخ: عيسى بن علي بن محمد الحوراني الشافعي الصالحي.

منسوخ في القرن التاسع أو العاشر/ ٩٦ ق.

***

والله الموفق والهادي إلى سبيل الرشاد.



أقدم النسخ الخطية لمؤلفات الإمام ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) الموجودة بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي

عادل بن عبد الرحيم العوضي

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ.

أما بعد:

فهذه قائمة بأقدم النسخ الخطية المتوفرة بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي لمؤلفات الإمام ابن قيم الجوزية، وذلك من خلال قاعدة بيانتهم حتى تاريخ (١٣ ذي القعدة ١٤٣٧هـ، الموافق ١٦ أغسطس ٢٠١٦ م).

(القرن الثامن)

❊. التبيان في أيمان القرآن لابن القيم.

الخزانة العامة بالرباط برقم ٧٦٤ (٦٥٥ق).

الناسخ: سنجر بن عبد الله الجاشنكير.

منسوخ في ٢٥ رمضان ٧٤٦ هـ/ ٢٨٥ ق.

❊. حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح.

أحمد الثالث - تركيا برقم ١٥٢٠.

منسوخ في ١٦ رمضان ٧٥٧ هـ/ ١٥٤ ق.

❊. حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح.

جامعة الملك سعود برقم ١٠١.

منسوخ في ٧٦٢ هـ/ ٢٣٠ ق.

❊. الداء والدواء.

الإسكوريال برقم ٧٤٣.

منسوخ في ٧٧٠ هـ/ ١٢٤ ق.

*. عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين.

كوبريلي - تركيا برقم ١٣٥ .

الناسخ : محمد بن محمد بن محمد الباهي.

منسوخ في ٢٨ شوال ٧٧٠ هـ/ برقم ١٣٠ ق.

*. الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية.

مكتبة الدولة برلين برقم ١٥٤١ Wetzstein_II_.

الناسخ: إسماعيل بن حاجي.

منسوخ في مستهل ذي القعدة ٧٧٠ هـ/ ١٦٥ ق.

*. الروح.

الظاهرية برقم ٥٤٠٨.

منسوخ في ٧٧٤ هـ/ ١٧٨ ق.

*. الكلم الطيب.

المكتبة الوطنية أنقرة برقم FB١٣٥.

الناسخ: أحمد بن البدر بن محمد بن أويس المعري المؤذن.

منسوخ في ٣ ذي القعدة ٧٧٤ هـ/ ١٢٦ ق.

*. حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح.

الأزهر برقم ٨٣٠.

الناسخ: سليمان بن يوسف.

منسوخ في ٧٧٨ هـ/ ٢٠٧ ق.

❋. الروح.

مجمع الذخائر الإسلامية - قم برقم الذخائر ٨.

منسوخ في ٧٨٠ هـ/ ٢٣٧ ق.

❋. روضة المحبين ونزهة المشتاقين.

معهد الاستشراق - سانت بطرسبورج برقم A٣٢٦.

الناسخ: أبوبكر أحمد بن محمد الشهير بابن الششتري الحنبلي البعلبكي.

منسوخ في ١١ شعبان ٧٨٨ هـ/ ٢٣٢ ق.

❋. روضة المحبين ونزهة المشتاقين.

دار الكتب المصرية برقم ٦٧٧ أدب.

الناسخ: أحمد محمود عبد الله.

منسوخ في ٧٩٠/ ٢٥٦ ق.

❋. بدائع الفوائد.

الظاهرية برقم ٢٢٧٣.

الناسخ: محمد بن علي الحمصي.

منسوخ في ٧٩٣ هـ/ ١٥٧ ق.

❋. أقسام القرآن.

الأزهر برقم ٩١٩٤٧.

منسوخ في ١٧ شوال ٧٩٨ هـ/ ١٣٨ ق.

❋❋❋

(القرن التاسع)

❋. اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية.

الظاهرية برقم ٢٩٤٣.

منسوخ في ٨٠٦ هـ/ ٧٩ ق.

*. تحفة المودود بأحكام المولود.

مجمع اللغة - دمشق برقم ٤٩٥.

منسوخ في ٢٣ رمضان ٨٠٧ هـ.

*. جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام.

الظاهرية برقم ٥٤٨٠.

منسوخ في ٨١٥ هـ/ ١٧٨ ق.

*. بدائع الفوائد.

الظاهرية برقم ٣٨٧٤.

الناسخ : إبراهيم بن محمد التقي.

منسوخ في ٨٣٣ هـ/ ٣ ق.

*. الروح.

الظاهرية برقم ٣٨٧٤.

منسوخ في ٨٣٣ هـ/ ٢٤ ق.

*. اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية.

مكتبة الدولة برلين برقم Wetzstein_II_٣٨٥.

الناسخ: محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن رزيق الحنبلي.

منسوخ في ١٢ جمادى الأولى ٨٣٦هـ/ ٩٩ ق.

*. الداء والدواء.

معهد الاستشراق - سانت بطرسبروج برقم A٥٥٥.

منسوخ في ٧ ذي القعدة ٨٤٤ هـ / ١٨٢ ق.

*. حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح.

المكتية الوطنية - أنقرة FB٤١.

الناسخ : أحمد بن عمر بن ناصر بن عبد الله.

منسوخ في ٣ رجب ٨٤٩ هـ / ١٢٥ ق.

*. الروح.

الزاوية الأوزبكية - القدس برقم ١٤٧.

منسوخ في ٨٥٠ هـ / ١٢ ق.

*. زاد المعاد في هدي خير العباد.

الظاهرية برقم ١٨٩٧ و ١٨٩٨.

الناسخ : محمد بن محمد الحنبلي.

منسوخ في ٨٥٣ هـ / ٢٠٨ ق و ٢٤٤ ق.

*. الروح.

الأزهر برقم ١٣٥١٦٨.

منسوخ في ٨٥٣ هـ / ٨١ ق.

*. تحفة المودود بأحكام المولود.

مكتبة الملك عبد العزيز (المحمودية) برقم ٢٦٦٧.

الناسخ : عبد الله بن أحمد بن عبد الله المقدسي الحنبلي.

منسوخ في ٣ جمادى الأولى ٧٧٠ هـ / ٩٠ ق.

*. بدائع الفوائد.

(غير معروف المصدر).

الناسخ : محمد بن سالم النحريري.

منسوخ في ٨٧٤ هـ/ ٣٩٦ ق.

*. جواب ابن القيم على منكري عذاب القبر من الملاحدة و الزنادقة.

يوسف آغا - قونية برقم ٥٤٧١.

الناسخ : محمد بن إبراهيم بن مقبل البلبيسي المقدسي.

منسوخ في ٨٩١ هـ/ ٤ ق.

*. روض النظير في علم التذكير (والله أعلم بصحة نسبته للإمام ابن القيم).

معهد الاستشراق - سانت بطرسبورج برقم C٩٨٥.

منسوخ في ٢٥ ربيع الآخر ٨٩٥ هـ/ ١٦٤ ق.

***

(القرن العاشر)

*. حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح.

الظاهرية برقم ٨٤٦٨.

الناسخ : إبراهيم بن محي الدين الشافعي.

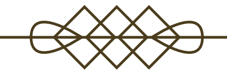
منسوخ في ٩ رمضان ٩٦٣ هـ/ ١٠٢ ق.

*. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين.

مكتبة ملك الوطنية - طهران برقم ١٥٢٠.

منسوخ في ٩٨٨ هـ/ ٣٦٠ ق.

والله الموفق والهادي إلى سبيل الرشاد.



وقفة تأمل أثناء المطالعة

أبو شذا محمود بن عبد الفتاح النحال[(١)]

- الحاكم أبو عبد الله النيسابوري ينقل أقوال ابن حبان بصيغة التمريض؛ ودون عزوها إليه، وقد انقطع اتصال سماعه لـ «كتاب السنن الكبرى» لأبي عبد الرحمن النسوي، فقال في «معرفة العلوم»: «من نظر في «كتاب السنن» لأبي عبد الرحمن تحير في حسن كلامه، وليس هذا الكتاب بمسموع عندنا».

- الحافظ أبو بكر الخطيب ينقل من «كتاب الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم بالوجادة، وكذا من «سُؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني».

- الحافظ أبو بكر البيهقي ينقل من مصنفات أبي سُليمان الخطابي بالوجادة، وكذا ينقل من «كتاب العلل الكبير» للترمذي بالوجادة، وقد انقطع اتصال سماعه بـ «السنن» لأبي عبد الرحمن النسوي، و«السنن» لابن ماجه القزويني.

ويروي «كتاب أسامي الضعفاء» للبخاري، رواية أبي عبد الله الرَّاوَساني النحوي، وهي رواية نادرة الوجود، احتفى بها في «كتاب الخلافيات».

- وقديمًا وقفت على نسخة من «ضعفاء البخاري» ليس لها نظير في الدنيا؛ لأنها برواية مُسبح بن سعيد وراق البخاري، وبخط النُّهاوندي إمام المقام، ومن أجل فوائد هذه الرواية أنها خلت من أغلب تراجم الضعفاء الذين أمر أبو حاتم أن يحولوا من «كتاب الضعفاء» للبخاري.

- السخاوي في غير ما موضع من كتبه فسر: «بيَّض له الديلمي» أي: بيَّض لسنده في «مسند الفردوس» لعدم وقوفه له على مخرج.

وبعد تجدد النظر في هذه السطور وقفت على نسخة من «مسند الفردوس» فيها ديباجة

(١) الرياض، غرة رمضان سنة ١٤٤٠هـ.

المصنف، فوجدته نص في الديباجة على أن: «الأحاديث المهملة اليوم في الكتاب؛ التي ليس عليها رقوم الحروف، ولا هي مسندة، فهي التي لم يقع إليّ إسنادها بعدُ، وسأسندها إن شاء الله تعالى، وأنسأ في الأجل».

- المناوي في «فيض القدير» ينقل عن «كتاب الإصابة في تمييز الصحابة» نُسخة ابن حجر التي بخطه.

- الكثير جدًّا من الروايات التي في «إحياء علوم الدين» التي قال عنها السبكي: «لا أصل لها» رواها البيهقي في «البعث والنشور»، وكذا رواها ابن أبي الدنيا في كتبه، وتوجد رواية مما قال فيه لا أصل له في «صحيح مسلم».

- الكثير مما طرزه الحافظ الدمياطي على نسخته من «صحيح البخاري» كتبه في رسالة وأرسلها لليونيني، وهذه الرسالة ساقها التاج السبكي في «الطبقات»، وابن حجر رد الكثير منها في الفتح.

- «التاريخ عن ابن معين»، رواية الدوري، له رواية من جهة أبي سعيد ابن الأعرابي عن العباس الدوري ينقل منها المحدث السيوطي في «اللآلئ المصنوعة»، وقد أفاد الدكتور عامر صبري بأنه وقف على قطعة منها ببغداد وصورها وزود الدكتور نور سيف بها، وقد وقفت على نقولات منها في «التاريخ الكبير» للبخاري، رواية عبد الرحمن بن الفضل الفسوي، وهي من زيادات ابن الأنماطي.

- وعلى ذكر السيوطي فمنسوخاته متقنة جدًّا، وقد وقفت له على قطعة من «ذات النقاب» للذهبي ضمن مجموع بدار الكتب المصرية غاية في الدقة، وصوبت الكثير من الأخطاء الواقعة في نُسخة ليدن.

ثم وقفت له على قطعة أخرى كتبها من «ذات النقاب» من مكتبة سعد محمد حسن محقق «كتاب الطالع السعيد».

والأستاذ سعد محمد أولع بالكتب المطبوعة والمخطوطة، واشتغل باقتنائها وتحصيلها حتى اجتمعت لديه مكتبة نادرة واسعة، وقد عرضت له حاجة في آخر حياته

اضطرته إلى بيع قسم كبير من مكتبته. [فيما نقله الأستاذ محمد خير عن «مذكرات محمد عبد الله الرشيد»].

والكثير من مخطوطات الأستاذ سعد بيعت لجامعة الإمام محمد بن سعود.

ومجموع ليدن الذي به نسخة من «ذات النقاب» للذهبي يضم نسخة من «كشف النقاب» لابن الجوزي، وتعد الوحيدة بالعالم، وكان بالمجموع نسخة من «مختصر ألقاب الشيرازي» لابن طاهر وانتزعت منه.

- وقفت على منسوخات كثيرة بخط السخاوي، وقد ذكر في ترجمة نفسه جملة مما نسخه فلم يغرب سوى بـ «الأنساب» لابن السمعاني، وقد تتبعت نسخة ضخمة من «أنساب ابن السمعاني» عليها خط السخاوي مفرقة في عدة مكتبات.

- «كتاب الصلة» لمسلمة بن قاسم يكثر شيخ الإسلام القشيري من النقل عنه بطرر نسخته من «كتاب ابن أبي حاتم»، والعلامة قاسم ابن قطلوبغا يكثر من النقل عن «الصلة» في «كتاب الثقات مما لم يقع في الكتب الستة»، واستشكلت أنه يعتمد في النقل على طرر القشيري فقارنت بعض نقوله بطرر القشيري فوجدته تفرد بنقولات كثيرة لم تتضمنها طرر القشيري، ولا نقولات العلاء الحنفي.

- «كتاب السياق لتاريخ نيسابور» لعبد الغافر الفارسي وقف عليه السخاوي في مجلد ضخم، وقد وصلتنا عدة أوراق منه في مجموعة أصبهان، واحتفظ لنا الحافظ الصريفيني بمختصره في نُسخة وصلتنا بخطه، وهناك مختصر أخر لـ «كتاب السياق» طبع بإيران وهو أجل قدرًا من «مختصر الصريفيني»، وقد حصلت على الطبعة الإيرانية، و«كتاب السياق» لعبد الغافر عماده في التراجم على كلام أبي صالح المؤذن.

وابن فندق البيهقي يُكثر من النقل في كتابه «تأريخ بيهق» عن «تاريخ نيسابور» لأبي القاسم الكعبي، و«كتاب الكعبي» كان أصله في مكتبة مسجد عقيل بنيسابور، وقد احترق «كتاب الكعبي» أثناء اجتياح الغزو المدمر لإقليم خراسان.

- عندما طلب السخاوي من المحب ابن الشحنة نسخته من «كتاب الضعفاء» للعقيلي

ليحرر بعض التراجم سوَّف في ذلك، ثم أفاد السخاوي بأنه ظفر بنسخة من الضعفاء موقوفة في سعيد السعداء بالقاهرة؛ ففرح بذلك، كما في «ذيل رفع الإصر».

- وأفاد بأن شيخه الحافظ ابن حجر نسخ مجلدة من «كامل ابن عدي» ذكر ذلك فيما كتبه ابن حجر من مصنفات غيره. وما زلت أتتبع هذه النسخة لأضمها لبحث ما كتبه ابن حجر من مصنفات غيره وقد وقفت على الكثير منها.

• المحدث الحلبي سبط ابن العجمي يُكثر من نقل فوائد من نُسخة شيخه الياسوفي لـ «ميزان الذهبي» ويطرز بها نسخته من «الميزان».

• السخاوي عنده أصل «الثقات» لابن حبان بخط أبي علي البكري. وهي نسخة سقيمة لأن البكري كان كثير التخليط، وكان يقرأ على الشيوخ، فإذا أتى إلى كلمة مشكلة تركها ولم يبينها. فيما نقله الذهبي عن الحافظين العلمي البرزالي وابن عبد الواحد.

وهذه النسخة اعتمد عليها ابن حجر في «تعجيل المنفعة»، ويكثر من النقل عنها، ويذكر ما وقع في النسخة من اختلاف بينها وبين كتب التراجم.

- والسخاوي يقول بأنه استوفى «ثقات ابن حبان» بترتيب الهيثمي مع سقم النسخة في كتابه «الحافل في التاريخ».

قلتُ: والنسخة المعنية من الترتيب هي التي وصلتنا، وعليها خط السخاوي، ونص على كونها سقيمة، وعليها أيضًا خط المحدث سبط ابن العجمي، وهي المعتمدة لديه في نقل كلام ابن حبان في «نهاية السول» وغيره، ويكثر من تصويب ما ورد فيها من سقم.

• الحافظ ابن السمعاني ذكر نسبة في «كتاب الأنساب» لا وجود لها، والذي أوقعه في ذلك سقم نسخته من «ثقات ابن حبان»، ورد ذلك عليه الحافظ ابن حجر.

• الحافظ الدارقطني أكثر من انتقاد البزار في «كتاب العلل» وابن حبان على طرر «كتاب المجروحين» وهما من أكثر من استفاد الدارقطني من كتبهما.

• الحافظ ابن حجر من أكثر الناس استفادة من الكتب المطررة، وقد قيدت الكثير من الكتب التي استفاد من طررها، مثل نسخة الإكمال لابن ماكولا الموقوفة على الجامع

الطولوني.

ولا يخفى أهمية النسخ المطررة، فالخوارزمي قيل له عند موته ماذا تشتهي قال: النظر في حواشي الكتب. وقالوا: حِلية الدفاتر اللحق في حواشيها.

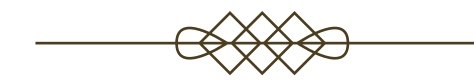
- من أكثر الناس احتفاءً بـ «كتاب الشهاب» للقضاعي هم أهل الأندلس، وقد وقفت على نسخة عجيبة بخط تلميذه جُماهر بن عبد الرحمن الطُّلَيْطلي، قرئت على القضاعي وعليها خطه وخط ابن بشكوال وابن رُشيد السبتي وغيرهم، وسمعها جماهر من القضاعي أثناء رحلته للحج.

- يظهر أن الحافظ ابن حجر له عناية خاصة بـ «المصنف» لابن أبي شيبة وبنسخه الخطية، وقد وجدته في مواضع كثيرة في «الإصابة» ينص على تحريفات وقعت بالكتاب وأنها تحريفات قديمة.

ووجدته في «فتح الباري» ينص على إصلاح وقع في نسخة من «المصنف» وهذا الإصلاح وهم من فاعله والنسخة المعنية هي مجلدة من «المصنف» موقوفة بالمدرسة المحمودية بالقاهرة، وقد آلت إلى السليمانية.

- مجموع السؤالات الحديثية المكتوب بخط البهنسي فريد لا نظير له في الدنيا، فعليه خط الداودي تلميذ السيوطي، وتقييدات طويلة بخط السخاوي، وقيود قراءة للمظفري محمد وغيره.

والحمد لله على ما أنعم به.



نظرات
في طرائق بعض المشتغلين بتحقيق المخطوطات

عُمَر مَاجِد السِّنَوِيّ

تقدمة:

إنّ الاشتغال بفنّ تحقيق النصوص والعناية بالمخطوطات، هو اشتغالٌ بأمرٍ مرهِقٍ غايةً، فهو حقلٌ علميٌّ صعبٌ شاقٌّ، ولذلك لا نجد مَن يَسلك سبيلَه على الوجه الحقّ إلّا شخص محبّ للتراث، ومخلِص لأمجاد الأجداد.

ولكن هذا الفن شأنه شأن غيره، قد سلك فيه بعض الأدعياء والمتسلقين من جهة، وسلكه من جهة أخرى بعض أهل الأطماع وإن كانوا فيه من العارفين، إلا أنَّ غرضَهم صرَفهم عن المنهج القويم في التحقيق، ولا سيما في مُكمِّلاته، حيث يجدون فيها فرصتهم؛ فَالواقع يشهد أنَّ كثيرًا من المحقِّقين والناشرين همّهم التجارة والربح، وبعضهم متعالِم متكثِّر، وبعضهم جاهل بهذا الفن يُسيءُ مِن حيث يُريد أنْ يُحسِن؛ فصار الكثير مما يُنشر في سوق الكتب هو مما يُنفخ دون طائل.

وفي هذه المقالة أنبِّهُ إلى بعضِ طرائق المشتغلين بالتحقيق، وبخاصة في مجال (مُكمِّلات التحقيق)، الَّتي تشمل: مقدِّمات دراسة الكتاب ومؤلِّفه، وحواشي النص التكميلية، والفهارس الفنية. وهي حقول خصبة لنفخ الكتب، وهو الأمر الَّذي تُعنى بمُعالجته هذه المقالة.

أولًا: مقدمات تحقيق النصوص:

إنّ المحقِّق إذا أطال المقدِّمات فإنما يكون ذلك لغرض خدمة النصّ وتقريبه إلى القرّاءِ والباحثين، ويَكثر ذلك في البحوث والرسائل والأطاريح الأكاديمية؛ فيعمل المحقِّق على وضْع دراسة بين يَدي النص، وهذه الدراسة باتت من ضروريات فن

التحقيق، لأن فيها الكشف عن أهمية الكتاب، وذِكْر نُسَخه المخطوطة، وتوثيق نِسبته إلى مؤلِّفه، وتحقيق عُنوانه، كما أنها تثقِّف القارئ بسيرة المؤلِّف وحالِه وطبيعةِ أسلوبِه، وتُبيِّن مَوارده ومَصادره، كما تفيد غالبًا نقدَ الكتاب ودراسَةَ موضوعِه وذِكْر ما سَبقه مِن كتبٍ مُشابِهة ودراساتٍ أُجريتْ حولَه... ونحو ذلك.

ومع هذا يجب على المحقِّق أن يَحذر من المَزالق الَّتي تؤدّي إلى مخالفة منهج التحقيق في تقديمه للكتاب؛ فمِن هذه المَزالق ما يأتي:

١. عندما يكون مؤلِّف الأصل من الأعلام المشهورة سيرتهم، يقوم المحقِّق بسرد تفاصيل ترجمته وتاريخ حياته، وحالات عصره اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا! وهذا من المزالق الممجوجة؛ فالواجب في مثل هذا المثال أن يأتي المحقق بتذكرةٍ بالمؤلف، لا بترجمته وسيرة حياته وحالات عصره، ويجوز له أن يفصّل في ذِكر مؤلفاته إن كان يبغي من ذلك تحقيق القول فيما كان منها محل جدل، وكذلك القول إن كان هناك نزاع في تواريخ مولده أو وفاته أو في ضبط اسمه، إن شاءَ ذلك، وإلّا اكتفى بما يراه راجحًا مع ذِكر مصادر الترجمة والإشارة إلى مَن فصّل في دراسة حياة المؤلف.

٢. يَغلب على الطلبة الباحثين الَّذين اختاروا أن تكون أبحاثهم في تحقيق النصوص ودراستها، أنهم يفصِّلون في دراسة المؤلِّف بذِكر أحوال عصره، وهذا إن لم يكن منضبطًا بالحاجة إليه في خدمة دراسةِ موضوعِ الكتاب، وتحقيق القول في بعض مسائله؛ فإنه سيكون مزلقًا من مزالق التحقيق، حتى وإن كان المؤلِّف من غير المشهورين، لأن غرض الدراسة التعريف بالمؤلِّف كمدخلٍ إلى كتابه، وليس الغرض منها المؤلِّف نفسه؛ فدراسة تفاصيل حياةِ علَمٍ من الأعلام، حقها أن تكون دراسة مستقلة لا علاقة لها بتحقيق النصوص، أو ربما يجعلها بعضهم عملًا أدبيًّا يندرج ضمن فن السيرة الغَيرية.

٣. يقوم بعض المحققين في مقدماتهم بعرض الكتاب المحقَّق، عرضًا يخلو من التحليل والنقد والإيضاح والمقارنة، فيكون عمله أشبه بفهرسِ موضوعاتٍ منثورٍ، أو ملخَّصٍ يَسرد موضوعاتِ الكِتاب ورؤوسَ مسائله، فيكون عمله نوعًا من التكرار والاجترار لا حاجة إليه؛ فإذا لم يكن المحقق قادرًا على العرض والنقد، فلا يتعنَّ،

ولْيكتفِ بما هو عليه قادر.

٤. يُكثِر بعض المحققين من ذِكر أسانيدهم وطرُقهم إلى الكتاب ومؤلِّفه، ولو اكتفوا بإسنادٍ واحدٍ لكان مقبولًا، وربما لو أشاروا إلى أسانيدهم بذِكْر مَن يروُون عنه دون سردٍ لها لَكان أفضَل وأمثَل.

٥. يُضمِّن بعض المحققين في مقدماتهم رسالةً أو فصلًا كتبها/ كتبه مؤلِّفٌ آخَر في الردّ على الكتاب الَّذي هو بصدد تحقيقه، أو يقوم المحقق نفسُه بالردّ على المؤلِّف ومناقشته في مبحثٍ طويل؛ وهذا الصنيع ليس هذا موضعه، فالأحرى به أن يكون في كتابٍ مستقلٍّ أو رسالةٍ مفردة، ويُشار إليها في المقدمة عند الكلام عن المآخذ على الكِتاب.

٦. يشابه المزلق السابق ما يقوم به البعض من إلحاق دراسةٍ في موضوعٍ معيَّن من مواضيع الكتاب أو ما يتَّصل به، قد يصل حجم هذه الدراسة إلى نحو حجم النصّ المحقَّق أو يزيد، ومِثل هذا الصنيع ينبغي أن يكون في كتابٍ مستقلّ، أو أن يُجعَل عنوان الكتاب على نحو: (دراسة في مسألة كذا) ثُم يُكتب تحته: (يتضمن تحقيق رسالة العالم الفلاني)؛ فهذا أصدق في الإخبار، وبذلك يكون مقتني الكتاب على بيِّنة مِن أمْره.

ثانيًا: حواشي تحقيق النصوص:

أما التعليق على النَّص المحقَّق، ووضْع الحواشي عليه؛ فهو من أهم أعمال مكملات التحقيق، الَّتي تخدم النصَّ والقارئ، وترفَع من شأن قيمة الكتاب، بحيث لو بُعث مؤلِّفُه لسُرَّ بعمل المحقِّق وشكرَه أجزل الشكر.

ولكن على الرغم من أهمية هذا العمل إلا أنّه تعرَّضَ للعبث، ولا سيما عند أغلب طلبة الدراسات العليا، الَّذين صار التحقيق على أيديهم عملًا ميكانيكيًا، ليس فيه ذوق وفن، ويفتقر إلى ذكاء المحقق الَّذي يكتفي بما تمسّ إليه الحاجة.

وفي النقاط التالية ذِكْر بعض التنبيهات الَّتي تُعِين المحقِّق على اجتناب نفخ الحواشي، وإطالة التعليقات:

١. تراجم الأعلام، تكون مقتضبة جدًّا، مع توثيقها من مصدَر أو اثنين حسب ما

تقتضيه الترجمة؛ فتشمل التعريف باسمه، وصفته أو تخصصه، وسنة وفاته. وأن تقتصر على تراجم غير المشهورين فحسب، وهو أمر نسبيّ، يُقدَّر بحسب الفنّ الَّذي يندرج تحته الكتاب المحقَّق.

٢. التعريف بالأماكن والبلدان، يُقال فيها ما قيل في النقطة السابقة، اقتضابًا وتوثيقًا.

٣. شرح الغريب، وتعريف المصطلحات، يقال فيهما ما قيل في النقطة الأولى، من حيث الاقتضاب، والاكتفاء في التوثيق بمصدر أو اثنين إن احتيج إلى ذلك.

٤. يكون تخريج الآيات القرآنية في المتن بين معكوفين مصغَّرَين؛ فبهذا يوفر المحقق مساحة في الصفحة، ويخفف من الحواشي، ولا يشوّش نظَر القارئ.

٥. تخريج الأحاديث النبوية يُكتفى فيه بأهم المصادر الَّتي أسندتْها، ويُشار إلى الحُكم على الحديث صحةً أو ضعفًا. أما إن كان في الصحيحين أو أحدهما؛ فيُكتفى بذلك دون ذِكر المصادر الأخرى، ولا حاجة للكلام عن حُكم الحديث إلَّا إذا كان من الأحاديث القلائل الَّتي تكلَّم عليها نُقَّاد الحديث.

٦. تخريج الأبيات الشعرية والأقوال ونحوها يكون باقتضاب، مع العناية بذكر فروق الألفاظ إن تطلَّب الأمر وكانَ له أثَر في المعنى، كما يُعتنى أيضًا ببيان صحة نِسبتها إلى أصحابها.

٧. فروقات النُّسَخ، لا يُثبَت منها إلّا ما له اتصال بضبط النَّص، وما يؤدِّيه من معنى، لا سيما ما كان مظنة التصحيف، أو السقط، أو التقديم والتأخير. أما ما كان من باب اختلاف الرسم الإملائي أو الإعجام والإهمال، أو اختلاف صيغة أدعية الترحّم والترضّي والصلاة والتسليم والتنزيه، أو اختلاف صيغة العبارة من المخاطَب إلى الغائب، مما لا أثر له في المعنى ويَكثر وروده؛ فهذا يُنبَّه إليه بتنبيهٍ عام في المقدمة، بما يُغني عن إثقال النص بكثرة الحواشي الَّتي لا طائل منها.

٨. عدم استعراض المسائل والوجوه المخالِفة لما يَذكره المؤلِّف، إلّا أنّ هناك مَواطن مُهمة يَحسن بالمحقِّق الإشارة إلى مَراجِعها، فيُحيل القارئَ إليها للتزوُّد منها. ومثل ذلك

يقال فيما يَرى المحقِّق أنّ المؤلِّف جانَبَ الصوابَ فيه عِلميًا، فلا يَجعل من الحواشي ساحةَ ردود ونقد، ولكن الطريقة المثلى أن يشير إلى ذلك في المقدمة عند الكلام عن المآخذ الَّتي أُخذت على المصنِّف، إشارةً لا تفصيلًا، أو إن شاءَ أشارَ إلى ذلك في الحاشية بالإحالة إلى المَراجِع الَّتي فيها بيان الصواب في تلك المسائل.

٩. اجتناب نقد الطبعات السابقة في حواشي التحقيق، وإنما يُفرَد لها فصلٌ في المقدمة فيه بيان نماذج مختصرة وواضحة، للدلالة على قصورها وغلطها، وذلك من أجل بيان سبب إعادة التحقيق والنشر.

ثالثًا: فهارس تحقيق النصوص:

وأما ما يتعلَّق بتضخيم الفهارس؛ فالحقيقة أن للفهارس الفنية أهمية لا يمكن الاستخفاف بها، وهي إحدى أهم مكملات التحقيق، ولأهميتها نجد بعض العلماء والباحثين يعملون على فهرسة الكتب غير المفهرسة، وإخراج هذه الفهرسة في طبعات مستقلة ليتمكَّن القرَّاء من اقتنائها وإلحاقها بالكتاب الأصل، لتسهيل الإفادة منه، وهذه الفهارس ليست لخدمة فئة من القرَّاء دون فئة، فلذلك كانت تتسم بالشمول والتنوُّع، وكلُّ نوعٍ منها يخدم غرضًا لدى شريحة من القرَّاء والدارسين.

وقد يكون موضوع الكتاب أو محتواه ذا طبيعة تجعل الفهارس كثيرة أو طويلة. ومع ذلك، فإن على المحقق أن يكون واعيًا حكيمًا يُحسن التصرُّف، فلا يُثبِت من الفهارس إلى ما يُحتاج إليه، ويَخدم القرَّاء والباحثين.

خاتمة:

ومما يُنبَّه إليه في ختام هذه المقالة: أن يحرص المحقق والناشر على استخدام الخطوط المناسبة لطباعة الكتب، وبالحجم الَّذي لا يؤدي إلى نفخ الكتب، سواء خط الحاشية أو المتن، أو حجم الهوامش الفوقية والسفلية والجانبية؛ فيلتزم الناشر والمحقق بالمعايير المتعارف عليها في مثل ذلك.

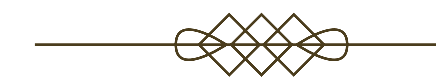
كانت هذه أبرز النظرات والتنبيهات الَّتي حضرتْني حول مزالق مكمّلات التحقيق،

المؤدية إلى نفخ الكتب، والخروج عن المنهج الأمثل في التحقيق.

وهي نظرات وتنبيهات تَمسُّ قضيةً مهمةً ما زالت الأوساط العلمية تشكو من الخلل الحاصل فيها.

ويَحسن التنبيه أخيرًا إلى أنه ليس كل مقدِّمات التحقيق الكبيرة أو الحواشي الكثيرة أو الفهارس المطوَّلة، هي من قَبيل النفخ المَذموم، إذْ ليس هناك قياساتٌ مُحدَّدة، وإنما يُحكَم على كلِّ عمَل بحسب ما يتطلّبه.

والله الموفِّق للصَّواب



بين كتب ابن طولون وكتب شيخه النعيمي[1]

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

ترك النعيمي جُلَّ مؤلفاته في مسوَّدات؛ فلم يظهر لها كبير أثر إلا عند من امتلكها أو طالع فيها من خواص تلاميذه، وعلى رأسهم أصحاب المؤلَّفات منهم؛ أمثال: ابن طولون الصالحي، وابن فهد المكي -رحمهما الله تعالى-، أو النساخ؛ كإبراهيم بن محمد بن مسافر، وعبد الرحمن بن محمد بن يحيى العدوي.

وقد تنبَّه قديمًا بعض الباحثين إلى تشابه عناوين كتب ابن طولون مع كتب السيوطي، وأفرد اثنان[2] -فيما أعلم- المصنَّفات المتشابهة بينهما وما قيل في حقِّهما، ويقال -أيضًا- كذلك في حق ابن طولون مع شيخه النعيمي، مع مراعاة أن السيوطي مصري وابن طولون شامي، بينما ابن طولون بلدي النعيمي وممن يلقاه ويأخذ عنه، على الرغم من بُعد مسكنيهما عن بعضهما البعض؛ فالنعيمي كان يسكن في الميدان عند جامع منجك، وابن طولون يسكن الصالحية وبينهما مسافة؛ إلا أنه بالتأكيد كانت تجمعهما مدارس ومجالس ولقاءات ومناسبات، وهذا يستدعي من ابن طولون تنبُّهًا زائدًا، وتيقُّظًا في الأخذ، وضرورة رد الفضل إلى أهله، ومع هذا؛ فإن الاشتراك بينهما كبير؛ بل لا تكاد تجد موضوعًا أَلَّف فيه النعيمي إلا وقد ولج فيه ابن طولون.

وليس هذا طعنًا في ابن طولون؛ فإن جمعه في بعض الأحايين أشمل، ونقله أوعب، ومصادره في مؤلفاته أكثر؛ إلا أنه فيما صنَّف ليس بمبتكِرٍ؛ بل هو تابع لغيره.

---

(١) مُستلٌّ من كتابي «ترجمة العلامة محيي الدين عبد القادر بن محمد النعيمي وآثاره العلمية»، وهو المجلد الأول بين يدي تحقيقي لما تبقَّى من تراث النعيمي.

(٢) هما: عبد العزيز الغماري (ت ١٤١٨هـ) في «نظم اللآل فيما أخذه الشمس ابن طولون من كتب الجلال»، منه نسخة خطية عند بعض تلاميذه، و«تحرير المقال فيما اقتبسه الشمس من الجلال عليهما رحمة الله الكبير المتعال» للأخ الباحث محمد رحاب.

والعجب من ابن أيوب؛ فإنه في كتابه «الروض العاطر» (ق٢٣٥/ ب) قد جعل من مصنَّفات ابن طولون: «اللطائف في أمر الوظائف» و«الإحكام في أحكام تحية الإسلام»! وهما للنعيمي.

نعم؛ تبيَّن لي كثرة نقل مع قلة زيادة تارة وتحرير تارة أخرى فيما ظفرتُ به من نسخ خطية لكتب النعيمي مع ما هو محفوظ من كتب ابن طولون، سواء المطبوع منها أو المخطوط؛ مثل: التشابه بينهما في مادة (لعن يزيد بن أبي سفيان)، وهل هو جائز أم لا؛ فقد ضمَّن ابن طولون كتاب شيخه النعيمي «الحرف المعلم بتحريم لعن المسلم» في كتابه المطبوع «قيد الشريد».

وسأعمد إلى ما ذكره ابن طولون في ترجمته الذاتية المنشورة بعنوان «الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون»، وفيها (٧٥٣) كتابًا، وأنقل منها عناوين كتبه، مرتِّبًا إياها بترتيبه على حروف المعجم؛ فأذكر اسم مصنِّفه، واسم ما وضعه النعيمي في الموضوع نفسه[١].

حرف الهمزة:

- «إفادة النقل في الكلام على العقل»، وللنعيمي كتاب بالعنوان نفسه، والمادة متطابقة بينهما.

حرف التاء:

- «تحفة الحبيب بأخبار الكثيب»، وللنعيمي: «تبيين الأمر القديم»، ونقل ابن طولون منه وأكثر، كما مضى التنبيه عليه.
- و«التمتع بالإقران بين تراجم الشيوخ والأقران»، وللنعيمي: «العنوان في ضبط مواليد ووفيات أهل الزمان»، و(الطبقة الأولى) في شيوخه، و(الثانية) في أقرانه.

حرف الثاء:

- «الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام»، أودع ابن طولون فيه «قضاة الشافعيين في الشام» لشيخه النعيمي، وثبت لي أن للنعيمي: «قضاة الحنفية»، وهو جزء من «الثغر البسام».

(١) أما ما يخص المعلومات؛ فقد ذكر ابن طولون في كتابه «مفاكهة الخلان في حوادث الزمان» كثيرًا من النقولات نقلًا عن «تنبيه الطالب».
انظر التفصيل في: «النعيمي ومنهجه في كتابه الدارس في تاريخ المدارس» (١١١ - ١١٤).

حرف الجيم:

- «جزء ذكر دور الحديث بدمشق»، هو جزء من كتاب شيخه النعيمي: «تنبيه الطالب وإرشاد الدارس».

حرف الحاء:

- «حثَّ الطالب الحثيث على الاشتغال بعلم الحديث» لعله أخذه من «فضل علم الحديث» الملحق بآخر كتاب النعيمي: «تحفة البررة».

حرف الدال:

- «الدرر الغوالي في الأحاديث العوالي»، وللنعيمي: «تحفة البررة»، وهو في العوالي من الأحاديث.
- و«الدر المنظم في بيان إهداء القرب إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-»، وللنعيمي: «القول المبين في بيان المحكم في بيان أهل القُربى للنبي -صلى الله عليه وسلم-»، ووجدتُ ابن طولون ينقل منه.
- و«الدرة الموسومة بالفوائد المنظومة»، وللنعيمي مثله، وهو النصف الأول -فيما يخص علوم الشريعة - من كتابه «الدرر المفيدة».

حرف الذال:

- «الذيل على كتاب تحفة ذوي الألباب فيمن حكم بدمشق من الخلفاء والملوك والنواب»، وللنعيمي: «أخبار الخلفاء».

حرف الراء:

- «رفع اللئام عن أحكام الحمام»، وللنعيمي: «الإنعام فيما يتعلق بدخول الحمام».

حرف العين:

- «عجب الدهر في تذييل من ملك مصر»، ووجدتُ بخط النعيمي في كناشة له عناية

بملوك مصر، وتذييل على كتاب ابن البنبي بذلك، ثم حصَّلتُ كتاب ابن طولون المطبوع بعنوان: «أمراء مصر في الإسلام»، ووجدتُه نقل كتاب شيخه النعيمي برمته فيه.

حرف القاف:

- «قيد الشريد في أخبار يزيد»، وللنعيمي: «الحرف المعلم بتحريم لعن المسلم»، ونقل ابن طولون جل كتاب شيخه، مع التقاييد التي على طرة نسخته، وهي ليست للنعيمي!

حرف اللام:

- «لقط اللطائف في أحكام الوظائف»، وللنعيمي: «اللطائف في أمر الوظائف»، وجوَّده غايةً، وعليه؛ فلا أظن ابن طولون إلا مُخْتَصِرًا وناقلًا، ولا سيما أني وجدتُ بخط ابن طولون هوامش فيها عناوين جانبية لكتاب شيخه النعيمي، وإن وُجِدَت زيادات؛ فهي من كلام فقهاء الحنفية -كعادة ابن طولون في زياداته على كتب شيخه النعيمي الفقهية-، وهو مذهبه.
- «لقط لمح الأخبار لمُلح الأخبار»، يتشابه عنوانه مع كتاب شيخه النعيمي: «الدرر المفيدة»، وهكذا يقال -أيضًا- في كتاب ابن طولون: «كناش الفوائد ولقط الفرائد»، ولا يبعد عندي أن يكون ابن طولون نقل في كتابيه من «الدرر» أو «زيادات النعيمي على تظريف المجالس».

حرف الميم:

- «المعلم بختم صحيح مسلم»، وللنعيمي: «ختم صحيح مسلم».
- و«ملخص تنبيه الطالب وإرشاد الدارس» مع تهذيبه وبعض زيادات عليه، و«تنبيه الطالب» هو كتاب شيخه النعيمي، المشهور بـ«الدارس في تاريخ المدارس».

حرف النون:

- «نهاية الطلب والمراد في العشرة الأحاديث العشارية الإسناد»، وللنعيمي: «تحفة البررة».

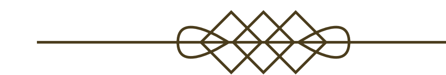
- و«نزهة السامعين في المسلسل بالدمشقيين»، وهو حديث في «تحفة البررة».

حرف الواو:

- «الواضحة في وصف القرينة الصالحة»، وللنعيمي: «الأقوال الناصحة في بيان الزوجة الصالحة».

***

مع ضرورة التنويه على أن مؤلَّفات النعيمي -لغاية هذه السطور- لم يستقصها أحد، وما وقف عليه صاحب هذه السطور إنما هو بجهد وتتبُّع منه، ولا يزعم أنه حصر أو قارب، ولعل في المتبقِّي -إنْ عُرِض على كتب ابن طولون- حضورًا ووجودًا، ولا أستبعد ذلك.



تعليقة على حديث في «صحيح ابن خزيمة»

عبد المنعم بن عبد الكريم آل ذكر الله[(١)]

وقع في «صحيح ابن خزيمة» باب ذِكْر الدّليل على أنّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ آيةٌ من فاتحة الكتاب:

أخبرنا أبو طاهر، [ثنا أبو بكر][(٢)] حدّثنا أبو بكر محمد بن إسحاق الصَّغاني، أخبرنا خالد بن خِداش، حدّثنا عمر[(٣)] بن هارون، عن ابن جُريج، عن ابن أبي مُلَيْكة، عن أُمّ سلمة: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ:** ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ **فَعَدَّهَا آيَةً،** ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ **آيَتَيْنِ،** ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾**، وَجَمَعَ خَمْسَ أَصَابِعِهِ**».

هكذا ورد لفظ الحديث بهذه السِّياقة في نسخة مكتبة أحمد الثالث (ق٦٥/ ب) ولا يُعرف للكتاب نسخة غيرها وفي نشرات الكتاب، ومنها: المكتب الإسلامي (٤٩٣)، ومكتبة الأعظمي (٤٩٣)، ودار الميمان (٤٩٣)، ودار التأصيل (٥٣٠).

وفي لفظ الحديث سقط لا يستقيم به معنى الحديث على وجه من الوجوه، ألا ترى إلى ما ورد في آخره: «**وَجَمَعَ خَمْسَ أَصَابِعِهِ**»، وليس فيه إلا أن النبي ﷺ قرأ آيتين ونصف آية من سورة الفاتحة!

وصوابه: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ:** ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ **فَعَدَّهَا آيَةً،** ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ **آيَتَيْنِ،** ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ **ثَلَاثُ آيَاتٍ،** ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ **أَرْبَعُ آيَاتٍ، وَقَالَ: هَكَذَا:** ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾**، وَجَمَعَ خَمْسَ أَصَابِعِهِ**».

وممّا يدلّ على أنّ ابن خزيمة روى الحديث في «صحيحه» بهذه السِّياقة:

١. أن الحديث أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٧٦٤) من طريق ابن خزيمة بهذا

(١) ١٣/ ٩/ ١٤٤٠هـ.

(٢) أبو بكر، هو ابن خزيمة، وقد سقطت كنيته من النسخة الخطية، وهي ثابتة في غير هذا الموضع في صحيحه.

(٣) في النسخة الخطية «عمرو»، وهو تحريف.

اللفظ سواء، قال: حدّثناه أبو العبّاس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصّغَاني.

وأخبرني أبو محمد بن زيادٍ العدل في أول كتاب التفسير، ثنا أبو بكرٍ محمد بن إسحاق بن خزيمة، ثنا أبو بكر بن إسحاق الصَّغَاني، ثنا خالد بن خِداش، ثنا عمر بن هارون، عن ابن جُريج، عن ابن أبي مُلَيْكة، عن أُمّ سلمة: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ:** ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ **فَعَدَّهَا آيَةً،** ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ **آيَتَيْنِ،** ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ **ثَلَاثُ آيَاتٍ،** ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ **أَرْبَعُ آيَاتٍ، وَقَالَ: هَكَذَا:** ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾**، وَجَمَعَ خَمْسَ أَصَابِعِهِ**».

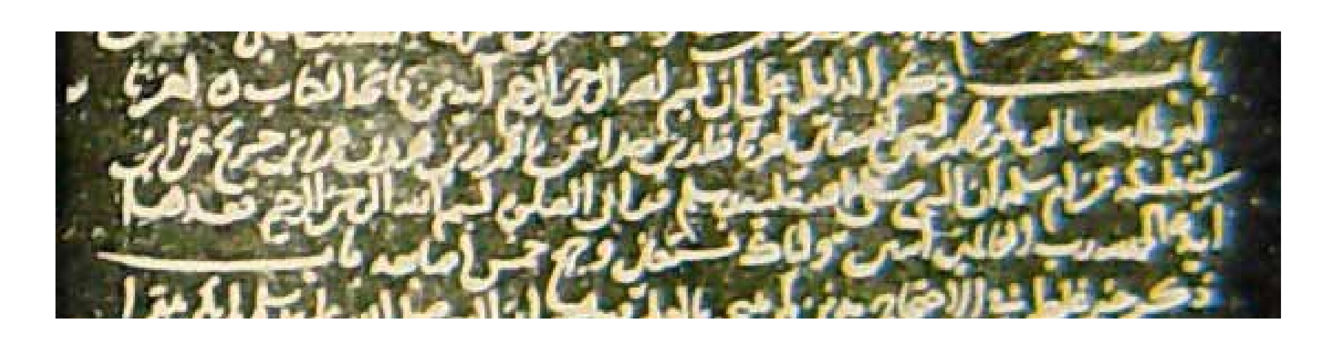
٢. وكذلك أخرجه البيهقي في «السنن الكبير» (٢٤٢٠)، وفي «السنن الصغرى» (٣٦٦) عن الحاكم، فقال: أخبرناه أبو عبد الله الحافظ، حدّثنا أبو العبّاس: محمد بن يعقوب... فذكره سواء، ثم قال: رواه ابن خزيمة في كتابه، عن الصَّغاني.

٣. وذكره أبو شامة المقدسي في «البسملة» (ص: ١٩٥)، عن ابن خزيمة بسنده ولفظه سواء. وهذ النقل عن ابن خزيمة وإن كان من «جزء البسملة» - وهو من كتبه المفقودة - فإن ابن خزيمة خرّج الحديث في «صحيحه» ولفظه سواء.

٤. وذكره الذهبي من طريق خالد بن خِداش بسنده ولفظه في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٣٨) ترجمة عمر بن هارون، ثم قال: رواه ابن خزيمة في «مختصر المختصر» عن الصّغاني، عن خالد.

٥. وذكره ابن الملقّن في «البدر المنير» (٣/ ٥٥٦)، وفي «تحفة المحتاج» (٢٤٩)، وعزاه إلى ابن خزيمة في «صحيحه» ولفظه سواء.

وتتبُّع مَنْ ذكر الحديث في مطاوي الكتب، وعزاه إلى ابن خزيمة في «صحيحه» بالسّياقة التي ذكرتُها يطول ويتسع، وفيما أوردته ها هنا كفاية تُحقِّق المقصود، والحديث منكر، وعمر بن هارون مجمع على ضعفه، وبالله تعالى التوفيق.

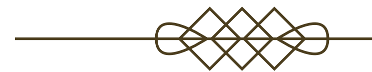


صورة حديث أُمّ سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في صحيح ابن خزيمة، مكتبة أحمد الثالث، ٣٤٨ (ق٦٥/ ب)

فائدة:

قال الذهبي بعد أن ساق الحديث: «خبر منكر، شذّ به عمر، وقد قال ابن معين وغيره: كذّاب. وقال النسائي وغيره: متروك.

وأيضاً: فإن كان عدّها بلسانه في الصلاة؛ فذلك منافٍ للصّلاة، وإن كان بأصابعه فلا يدلّ على أنّها آية، ولا بُدّ من الفاتحة»[1].



(١) «المهذّب» (١/ ٤٩٦).

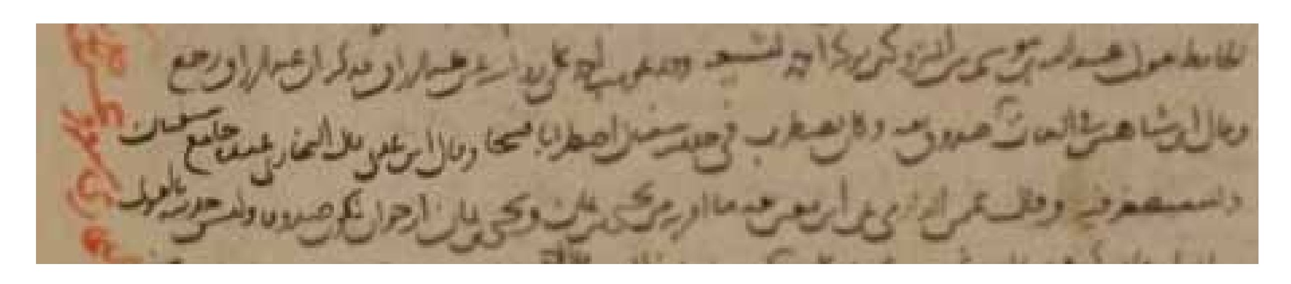
تعليقة على «تهذيب التهذيب»

عبد المنعم بن عبد الكريم آل ذكر الله(١)

وقع في «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر العسقلاني، ترجمة عبيد الله بن موسى العبسي مولاهم الكوفي:

(وقال ابن عدي: قال البخاريُّ: عنده «جامع سفيان» ويُسْتَصْغَر فيه).

كذا في النسخة المحفوظة بمكتبة ولي الدين، (٢/ ق١٦٤/ ب) وهي بخط الحافظ ابن حجر، وتُعدّ مُبيّضة «تهذيب التهذيب»، وإبرازته الأخيرة، وعليها خط السخاوي وقيد سماعه من شيخه الحافظ ابن حجر.



وهذا الحرف: **(عنده «جامع سفيان» ويُسْتَصْغَر فيه)** لم أجده في شيء من مصنّفات البخاري، ولم أرَ أحداً نسبه إليه قبل الحافظ ابن حجر، وكأنّه سبقُ قلمٍ، أراد الحافظ أن يكتب: (وقال ابن عدي في «شيوخ البخاري»)، كما هي عادته في النقل عن كتاب ابن عدي(٢)؛ فكتب: (وقال ابن عدي: قال البخاري).

والذي وقع في «أسامي مَنْ روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري» للحافظ ابن عدي الجرجاني (ق ١٠١/ ب) الظاهرية، وفي نشرة دار البشائر الإسلامية (رقم:١٣٥) قوله:

(عبيد الله بن موسى العبسي، أبو محمدٍ الكوفي، **وعنده جامع الثوري، ويُسْتَصْغر**

---

(١) ٢٣/ ١٠/ ١٤٤٠هـ.

(٢) راجع ترجمة: حسان بن حسان البصري، وعبد الله بن سعد الزهري، ومُظفّر بن مُدْرك الخراساني، وهارون بن يحيى القرشي وغيرهم في «تهذيب التهذيب».

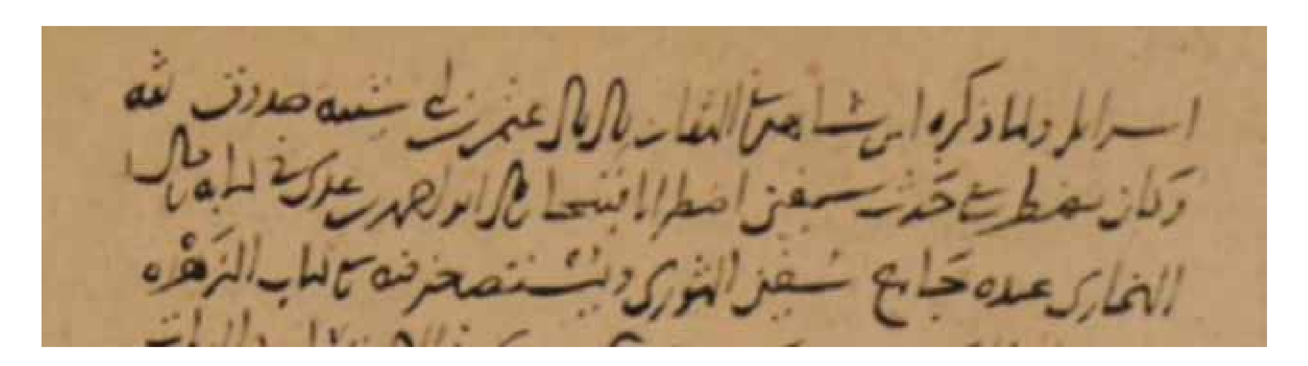
فيه).

وكذلك نقل هذا الحرف (**عنده «جامع سفيان» ويُسْتَصْغَر فيه**) منسوباً إلى ابن عدي: الحافظ أبو الوليد الباجي المتوفى سنة (٤٧٤هـ) في كتابه «التعديل والتجريح» (ق١١٢/ أ) مكتبة نور عثمانية، وفي (٢/ ٨٨٧) نشرة دار اللواء فقال:

(وقال أبو أحمد بن عدي: عبيد الله بن موسى العبسي، **عنده جامع الثوري، واسْتُصْغر فيه**)(١).

وكذلك نقل هذا الحرف منسوباً إلى ابن عدي: الحافظ مغلطاي المتوفى سنة (٧٦٢هـ) في كتابه «إكمال تهذيب الكمال» (٧٧/ ق٨٦/ ب)، وفي (٩/ ٧٠) نشرة الفاروق الحديثة، فقال:

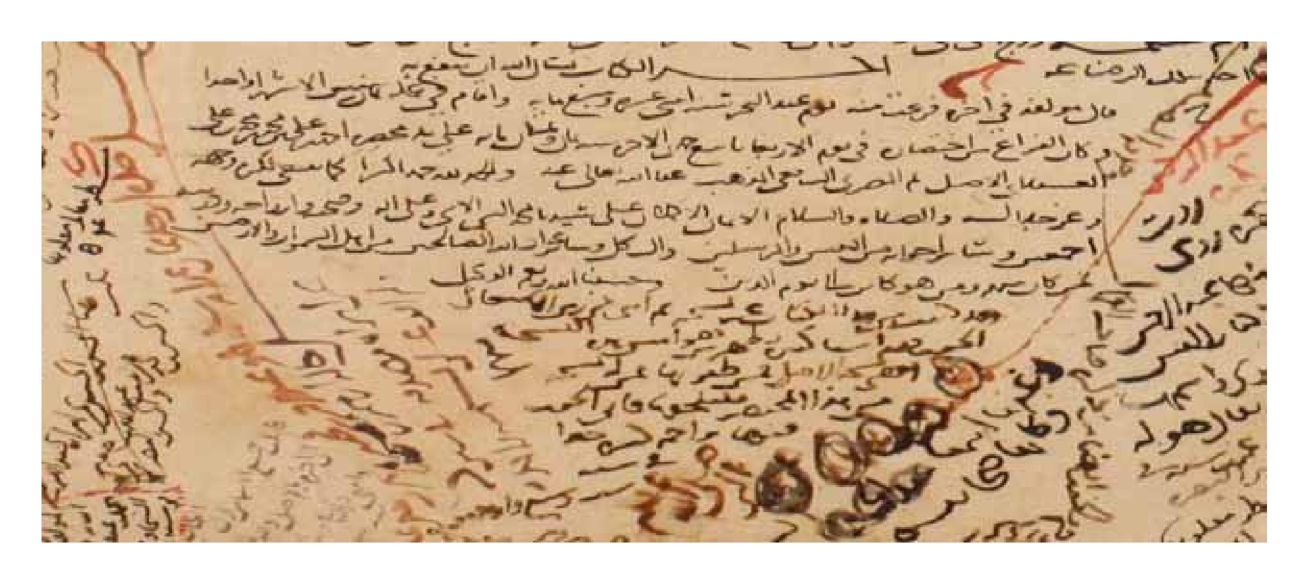
(وقال أبو أحمد بن عدي في كتابه «رجال البخاري»: **عنده جامع سفيان الثوري، ويُسْتَصْغَر فيه**).



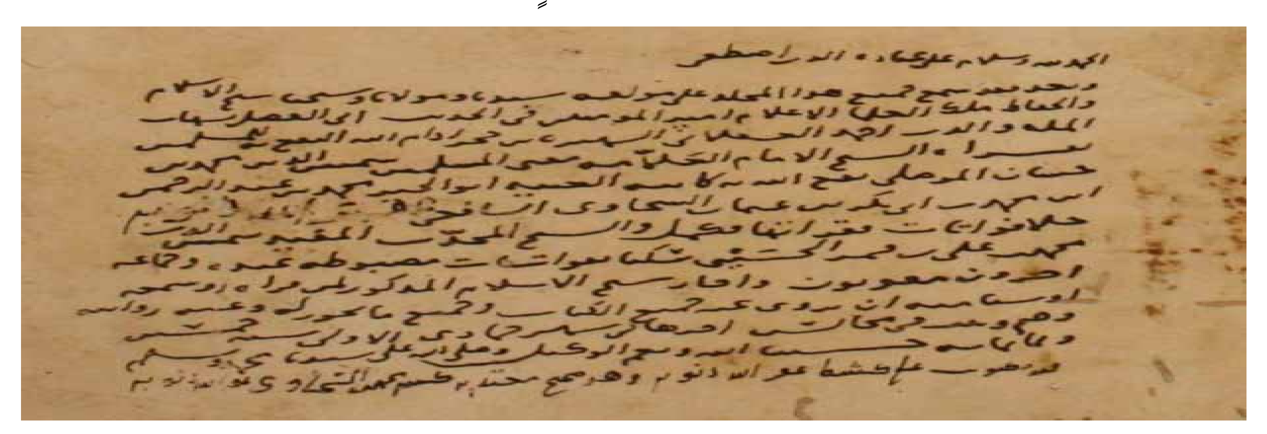
(١) في المطبوع: «واستصغره فيه»، وهو تحريف.

وعُرِف بهذا التقرير: أنّ هذا الحرف: **(عنده «جامع سفيان» ويُسْتَصْغَر فيه)** إنّما هو قول ابن عدي، لا قول الإمام البخاري، وبالله تعالى التوفيق.

***



آخر المجلد الثالث من تهذيب التهذيب بخط الحافظ ابن حجر، وفيه التنبيه على أنه ألحق في هذه النسخة تراجم كثيرة جدّاً في سنة ستٍّ وسبعٍ وأربعين وثمان مئة.



قيد سماع المجلد الأول من تهذيب التهذيب بخط السخاوي



وفي آخر المجلد الثالث، كتب السخاوي: (الحمد لله فرّغ جميع هذا الكتاب نسخاً داعياً لمؤلفه تغمده الله برحمته محمد بن عبدالرحمن السخاوي تلميذه، في سنة ٨٥٤) أي بعد وفاة الحافظ ابن حجر بسنتين.

التصحيف وأثره في كتب التراجم

أبو شذا محمود بن عبد الفتاح النحال

ينبغي على المشتغل بالحديث أن يكون على معرفة بضبطِ ألفاظ الحديث متنًا وإسنادًا، والاحتراز من التَّصحيف فيها، وأكثرُ ما يقع ذلك لمن أخذَ من الصُّحف.

وقد كان الحافظُ الكبير الجِهبِذ أبو الحجاج المِزِّيّ - تغمده الله برحمته - من أبعد الناس عن التصحيف، ومن أحسن الناس أداءً للإسناد والمتن... وكان إذا تغرَّبَ عليه أحدٌ بروايةٍ مما يذكره شراح الحديث على خلاف المشهور عنده يقول: هذا من التصحيف الذي لم يقف صاحبه إلا على مجرد الصُّحف والأخذِ منها. فيما قاله صهره العماد ابن كثير.

والحافظ ابن حجر العسقلاني له جهود كبيرة في الزيادات على كتب التراجم، منها جملة كثيرة زادها على «كتاب ميزان الاعتدال» للشمس ابن الذهبي؛ وما زاده عليه من التراجم المستقلة جعل قبالته أو فوقه (ز).

ومن هذه الزيادات:

- (ز) غَرِيب بن عبد الواحد.

عن يحيى بنِ سعيد، عن سعيد بن المُسَيَّبِ، عن عائشةَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا بحديث: «السَّخِيُّ قَرِيبٌ مِنَ اللهِ، قَرِيبٌ مِنَ الخَيرِ، قَرِيبٌ مِنَ الجنَّةِ ... » الحديث.

رواه ابن أبي دَاوُدَ، عن جعفر بن محمد بن المَرْزُبان، عن خالد[1] بن يحيى القاضي عنه.

وذكر عقبه قول ابن الجوزي: «غريبٌ مجهول». انتهى.

وهذه الترجمة التي زادها الحافظ ابن حجر ناتجة عن تصحيف وقع في نسخته

(١) كذا في «اللسان»، و«الموضوعات»، والذي في المطبوع من «البخلاء» للخطيب: «خلف».

الخطية بـ «كتاب الموضوعات» لابن الجوزي، فالذي في نُسخة البدر عليّ ابن الشيخ أبي الفرج من «الموضوعات»: «عن عنبسة بن عبد الواحد القُرشي».

وهي من أوثق ما وصلنا من نُسخ الكتاب، بعد غيب نسخة الحافظ الزكي المنذري، وقد نقلها البدر من خط والده أبي الفرج البغدادي.

وفي عقيب تعليق ابن الجوزي على هذه الرواية من نسخة ولده البدر، ما نصه: «في طريقه الأول: «خالد بن يحيى، وهو مجهول». انتهى.

لا كما وقع في النسخ السقيمة:... غَرِيبٌ مجهول.

والرواية خرجها الخطيب في «كتاب البخلاء»، وفيه: «عن عنبسة بن عبد الواحد القُرشي». انتهى.

وعنبسة ثقة، أخرج له البخاري في تعاليق «الصَّحيح»، وأبو دَاود، ولهذا لا يصح أن تكون هذه الترجمة من الزيادات على «ميزان أبي عبد الله الذهبي».

على أن الحافظ ابن حجر وقف على نُسخة من «الموضوعات» لابن الجوزي بخط الحافظ الزكي المنذري استفاد منها في موضع بـ «اللسان»، ولعله لم ينشط للاستظهار بها في هذا الموضع ، أو ما وقع له من نسخة الزكي لم يشمل هذا الموضع.

والحافظ له عناية كبيرة بـ «كتاب الموضوعات» لابن الجوزي، وقد وقع للعلامة الداودي تلميذ الجلال ابن الأسيوطي نسخة بـ «كتاب الموضوعات» لابن الجوزي مطررة بتعليقات الأئمة الثلاثة : ابن حجر، والبوصيري، والقلقشندي.

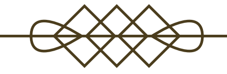
وللحافظ ابن حجر أيضًا تعاليق على «كتاب الموضوعات» شرع فيه، ولَم يكمل، وأكثره في كراريس مهمة، وقد احتفى الشمس السخاوي بهذه التعاليق في «كتاب المقاصد الحسنة»، و«الأجوبة المرضية».

وابن عراق وقف على نسخة من «مختصر موضوعات ابن الجوزي» لابن درباس مطررة بالكثير من التعقبات التي قيدها الحافظ ابن حجر بخطه على حد تعبير ابن عراق، وقد احتفى بها أيما احتفاء في «تنزيه الشريعة»، وكاد أن يستوعب جل الطرر المقيدة على

مختصر ابن درباس.

وقد وقفت على نسخة من «مختصر موضوعات ابن الجوزي» لابن درباس عليها طرر بخط العلامة الشمس ابن حسان تلميذ ابن حجر، وخطه يشبه خط شيخه، ووقفت على النسخة الأولى من «موضوعات ابن الجوزي» التي كتبها البدر علي ابن المصنف، فقد كتب الكتاب مرتين، وقد حفلت بتعليقات الشمس ابن حسان، والشمس أحد من كتب تصنيفات شيخه ابن حجر كتابة بحث وتدقيق.

هذا والله أعلم.



من نماذج عناية التّونسيّين بتلقّي القرآن الكريم وهمّتهم العالية في ذلك

أيّوب بن رفيق عوينتي[١]

ممّا استوقفني وأنا بصدد تقليب بعض المخطوطات هذه الإجازة القرائيّة الّتي منحها الأستاذ الشّيخ أحمد بن محمّد بن أحمد بن محمّد بن عثمان المغربي التّدغي[٢] لتلميذه المقرئ الأستاذ عبد الرّحمن بن الحاجّ محمّد العصايب[٣].

ومن أهمّ ما يشدّ الانتباه فيها - كما هو ملاحظ - أنّ الإمام التّدغي قد نصّ في إجازته على ما قرأ عليه تلميذه وهو:

- إفراد القراءات السّبع، جزءًا من القرآن.
- ختمة كاملة من أوّلها إلى آخرها جمعا بالقراءات السّبعة بمضمّن الشّاطبيّة والدّرّة.
- إفراد القراءات الثّلاث (أبو جعفر/ يعقوب/ خلف).
- ختمة كاملة بالقراءات العشرة بمضمّن الشّاطبيّة والدّرّة.

كما قرأ عليه متون القراءات والتّجويد والرّسم استحضارا كالشاطبيّة والجزريّة والدرّة والعقيلة والمورد .. إلخ.

فاللهَ اللهَ في هذه الهمّة طلاّبَ القراءات، وتمثّلوا بقول الفرزدق:

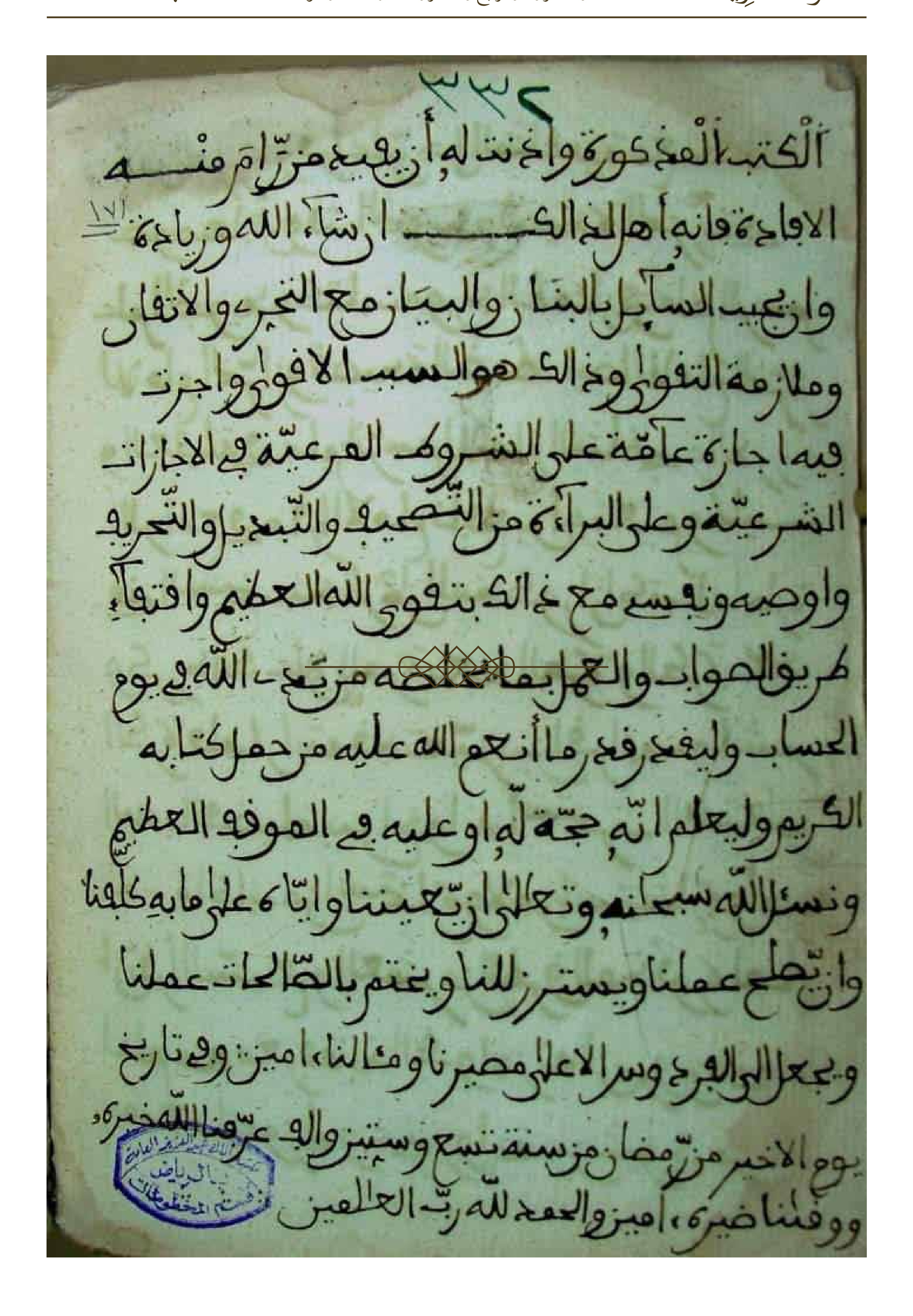
أولائك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجامعُ

---

(١) دار شعبان الفهري - نابل - الجمهوريّة التّونسيّة، صبيحة يوم السّبت ٢١ رمضان المعظّم ١٤٤٠ هـ الموافق لـ ٢٠١٩/٠٥/٢٥م.

(٢) مقرئ مغربيّ دخل تونس واستقرّ بها في حدود سنة (١٠٦٠هـ) وتتلمذ عليه جلّة من القرّاء التّونسيّين الأعلام.

(٣) وإنّما رجّحنا كون الإجازة تونسيّة بالرّغم من كوننا لم نجد ترجمة للمُجاز لعدّة قرائن، بعضها يتعلّق بالمخطوط وأخرى متعلّقة بكون الإمام التّرغي قد دخل تونس سنة (١٠٦٠هـ) والإجازة مؤرّخة في (١٠٦٩هـ)، فتسع سنوات كافية لملازمة الطّالب لشيخة وقراءة كلّ ما ذُكِر عليه .. والله أعلم.

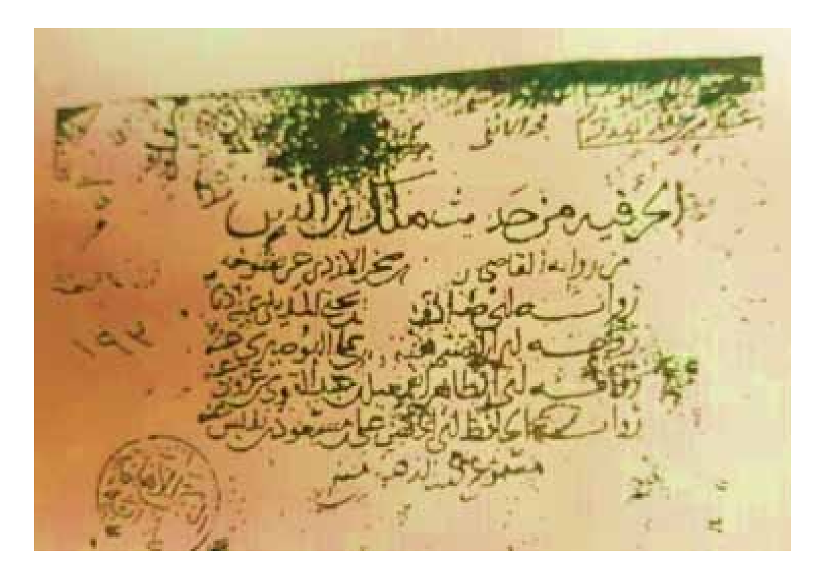


الكتب المذكورة واذنت له أن يفيد من رام منه
الافادة فانه أهل لذلك ان شاء الله وزيادة
وان يجيب السائل بالبنان والبيان مع التحري والاتقان
وملازمة التقوى وذلك هو السبب الاقوى واجزت
فيه اجازة عامّة على الشروط المرعيّة في الاجازات
الشرعيّة وعلى البراءة من التّصحيف والتّبديل والتّحريف
واوصيه ونفسي مع ذلك بتقوى الله العظيم واقتفاء
طريق الصواب والعمل بما يخلصه من يدي الله في يوم
الحساب وليقدر قدر ما أنعم الله عليه من حمل كتابه
الكريم وليعلم انّه حجّة له او عليه في الموقف العظيم
ونسأل الله سبحانه وتعالى ان يّعيننا واياه على ما به كلفنا
وان يّصلح عملنا ويستر زللنا ويختم بالصّالحات عملنا
ويجعل الى الفردوس الاعلى مصيرنا ومآلنا، امين. وفي تاريخ
يوم الاخير من رّمضان من سنة تسع وستين والف عرّفنا الله خيره
ووقانا ضيره، امين والحمد لله ربّ العالمين

خواطر تراثية (٢)

د. جمال عزون

[٣٣]
رُبَّ تآكل في عنوان مخطوط أدّى إلى عزوه لغير مؤلِّفه



يلاحظ هنا تآكل واضح أدّى إلى محو أوّل اسم المؤلّف: (الجزء فيه من حديث مالك بن أنس من رواية القاضي... بن صخر الأزدي عن شيوخه)، والرّاوي عنه هو أبو صادق ابن يحيى المديني وهو مرشد بن يحيى المحدّث المشهور، يمكننا بسهولة أنّ نعرف تمام اسم المؤلّف استنادا إلى خمس قرائن:

الأولى: أنّه أزديّ وفي سلسلة نسبه اسم (صخر).

الثّانية: أنّه قاضٍ من القضاة.

الثّالثة: أنّ من تلاميذه أبا صادق مرشد بن يحيى المديني.

الرّابعة: أنّ من مؤلّفاته: جزء من حديث مالك بن أنس.

الخامسة: طباق السّماع المثبتة في آخر الجزء.

وبعد مراجعة كتب التّراجم ظهر أنّ العَلَمَ الذي تنطبق عليه هذه القرائن هو الإمام المحدّث أبو الحسن محمّد بن عليّ بن محمّد بن صخر الأزدي البصري المتوفّى سنة

٤٤٣هـ.

وقد وهم د. فؤاد سزكين رحمه الله تعالى في كتابه تاريخ التّراث العربي ١/ ٣/ ١٦٢ فعزا هذا الجزء للقاضي إسماعيل بن إسحاق الأزدي البغدادي المتوفّى سنة ٢٨٢هـ، بناء حسب ما يبدو على أمرين اثنين:

الأوّل: كلمة (القاضي) و(الأزدي) المتبقّيتان في العنوان، وإسماعيل بن إسحاق هو قاضٍ مشهور، وهو أيضا أزدي النّسب، وكان بالإمكان تفادي هذا الوهم بسهولة بملاحظة اسم (صخر)، والقاضي إسماعيل بن إسحاق لا يعرف في سلسلة نسبه اسم (صخر) هذا.

الثّاني: أنّ للقاضي إسماعيل بن إسحاق فعلا جزءا في حديث مالك بن أنس ذكرته له كتب التّراجم. وكان بالإمكان أيضا تفادي هذا الوهم بملاحظة اسم راوي الكتاب عن مؤلّفه وهو مرشد بن يحيى المديني وهو متأخّر الوفاة جدًّا عن القاضي إسماعيل إذ توفّي عام ٥١٧هـ، والقاضي إسماعيل عام ٢٨٢هـ، كما أنّ المديني هذا ذكروا من شيوخه ابن صخر الأزدي كما في سير أعلام النّبلاء ١٩/ ٤٧٦ وغيره، ولم يذكروا من شيوخه: ابن إسحاق الأزدي.

وقد تبع فؤادًا على هذا الوهم أحد أساتذتنا المختصّين في الحديث والتّراجم فقال في كتابه الذي أفرده لترجمة القاضي إسماعيل بن إسحاق البغدادي: (سوف أقوم بتحقيقه إن شاء الله)، أي على أساس أنّه كتاب من كتب القاضي إسماعيل ابن إسحاق البغدادي المالكي المشهور، جدير بالذِّكْر أنّ الجزء الخامس من مسند مالك بن أنس للقاضي إسماعيل طبع بتحقيق د. مكلوش موراني اعتمادا على نسخة عتيقة محفوظة في خزانة المكتبة العتيقة بالقيروان بتونس.

وأخيرا نذكّر أنّ (الجَنْدَرَة الإشعاعيّة) وسيلة مهمّة في هذا الباب، فهي تساعد على كشف المتآكل من كلمات المخطوط، تعضد ما تدلّ عليه القرائن العلميّة المحيطة بالنّسخة الخطّيّة المتآكلة.

[٣٤]

زبدة الغذا في جدولة ما جاء في زبدة الأستاذ أبي شذا
(زبدة علم الحافظ ابن حجر محبوس على طرر الأصول الخطية)

١. فوائد الأستاذ أبي شذا إذا ظهرت كانت أشبه بالسّيل العرم الذي يغرق المرءَ في بحر الفوائد.

٢. تمحورت هذه الفوائد على طرر الحافظ ابن حجر على ثمانية كتب هي: صحيح ابن حبّان، وسنن الدارقطني، ومستدرك الحاكم، وموضوعات ابن الجوزي، وتحفة الأشراف للمزّي، وميزان الذهبي، وإكمال مغلطاي، ومجمع الزوائد للهيثمي.

٣. وهي طرر على كتب إما في متون الأحاديث أو في رواتها.

٤. ما يدبّجه الأستاذ أبو شذا هو ما تيسّر له نثره هنا وإلا فإن القارىء يشعر أنّ في جعبته فوائد أخرى.

٥. ابن حجر متخصص بارع في الحديث ورجاله، وتتزاحم عليه المشاريع تزاحما يتعذّر معه أحيانا القيام بتأليف مستقل، إذ يحتاج إلى أبجديّات معلومة من مقدمة وجمع للمادة وترتيب وصياغة وتبويب ومسوّدة وتبييض وتسميع، وغير ذلك من مرهقات التأليف، وفي التّطرير متنفّس من كل هذه المشاقّ، وهي تؤدي الغرض بأقرب طريقة، وهو أن يطرّز بقلمه وخطه تعليقات دقيقة على ما يريد التعليق عليه من الكتب، وهي بمثابة ملاحظات علمية، أو استدراكات فائتة، أو تصويبات في الإحالات، أو غير ذلك مما يدخل تحت نطاق التطرير والتطريز والتعليق.. الخ.

٦. العجب لا ينقضي من سعة صدر الحافظ ابن حجر وصبره على إجراء قلمه السّيّال الدّقيق في هوامش ضيقة من النسخ الخطية، صعودا ونزولا، يمنة ويسرة، لا تفسير لذلك إلا حبّهم لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتحمّل المشاق من أجل خدمة علومه.

٧. جمع طرر علم مشهور كابن حجر في محل واحد أعطى لها بعدا أعمق، وهي طرر

قد تستجد للعالم أثناء مروره على الكتب، فهو من جهة مطالع لا يشبع من المطالعة، وناقد لا يرتضي أن يمر على موطن فيه خلل فلا يطرر عليه، وكانت هذه الطرر مصدرا خصبا للسخاوي وغيره كما أفاده الأستاذ أبو شذا.

٨. يفتح هذا المقال عناوين لمشاريع علمية منها: ظاهرة الطّرر على الكتب الحديثية ابن حجر نموذجا.

٩. ما دبّجه أخونا أبو شذا محشوّ بالفوائد وقد ارتأيتُ أن أوزعها على هذا الجدول تيسيرا للفهم، وتسهيلا للاستيعاب، وإلا فالأصل الرجوع إلى المقال والنهل من درره.

١٠. وفي هذا الباب مقالات أخرى له جديرة أن يجمعها ملف وورد واحد ليعم بها النفع، ويحصل له بها إن شاء الله الثواب والأجر.

١١. وأخيرا أقول: إن كانت هذه الفوائد النّحّاليّة من عفو الخاطر فهذا عجب، وإن كانت من كنّاشاته المجموعة فلا تخلو هي الأخرى من العجب، لأن جمعها في محل واحد يحتاج إلى زمن وبعد نظر.

١٢. وفقه الله، وبارك في علومه، ولا حرم إخوانه في هذه المجموعة وغيرها من مثل هذه الدّرر والطّرر.

	الكتاب المطرّر عليه	كمال الطرر ونقصانها	المصدر	نسخ الطّرر	طبيعة الطّرر وقيمتها	فوائد جانبية
١	صحيح ابن حبّان ت ٣٥٤هـ	كاملة	نفس النّسخة وقد نصّ السخاوي في الجواهر والدرر أنّ الحافظ كتب مجلدة بخطه من صحيح ابن حبان	وقد وقفت عليها ولله الحمد	تعليقاته على نسخة من «صحيح ابن حبان»، وقد رقم على أحاديثها بمن أخرجها من أصحاب الكتب الستة، والمجلدة ليست بخط الحافظ	وقد نص السخاوي في «الجواهر والدرر» في مبحث ما كتبه ابن حجر من مصنفات غيره على كونه كتب مجلدة بخطه من «صحيح ابن حبان». وكنت أتتبع هذه المجلدة فعلمت من محاضرة للدكتور بشار أنها ظهرت في صحراء الجزائر ، فسعيت للحصول عليها فأتحفني بها بعض الأفاضل فوجدت الخبر لا يوافق الخبر !

٢	سنن الدارقطني ت ٣٨٥هـ	[طرر كادت أن تكون كاملة]	[نسخة خطية عليها طرر الحافظ ولم يذكر الأستاذ الفاضل مصدرها]	وقفت على هذه النُّسخة	له تعليقات على «سنن الدارقطني» واسعة جدًّا وكاد أن يستوعب الحكم على سائر الأحاديث	قرأها على الشيخين الحافظ العراقي، ونور الدين الهيثمي.
٣	المستدرك للحاكم ت ٤٠٥هـ	شرع في التَّعليق عليه [أي لم يكمله]	قاله السخاوي في «الجواهر»	وقفت على غير ما نسخة من «تلخيص مستدرك الحاكم» للذهبي عليها الكثير من تعقبات ابن حجر	هي تعقبات كثيرة لم تذكر في «إتحاف المهرة»، وكما لا يخفاكم فـ «الإتحاف» مشروع كبير للحافظ أدركته المنية قبل تمامه خاصة إعادة ترتيبه وفق «تحفة الأشراف» للمزي	قام ابن فهد بإعادة ترتيب كتاب إتحاف المهرة وفق «التحفة» دل على ذلك ما وصلنا من أجزاء من «الإتحاف» بخط ابن فهد سيما الأجزاء التي في مكتبة محب الله شاه، ومكتبة جامعة ليدن، ولو وجدت نسخة ابن فهد تامة لكانت أنبل ما يعتمد عليه في إخراج نص الكتاب وفق ما أراد مؤلفه، ويقول السخاوي أن الكتاب بُيِّض اليسير من أوائله في حياة مؤلفه، ثم استوفى السخاوي تبييضه بعد موته!
٤	الموضوعات لابن الجوزي ت ٥٩٦هـ	طرر قليلة	وقد وقف الداودي عند شيخه جمال الدين إبراهيم ابن شيخ الإسلام الجلال القلقشندي على نسخة من «الموضوعات» لابن الجوزي ببعض هوامشها تعقبات كثيرة بخط ابن حجر، فنقلها الداودي على حاشية نسخته من «كتاب اللآلئ المصنوعة للسيوطي»، وعزاها لابن حجر.	غير مذكور	–	وللحافظ ابن حجر أيضًا تعقبات على «الموضوعات» لابن الجوزي شرع فيه ولَم يكمل ، وأكثره في كراريس مهمة ، والسخاوي مكثر من النقل عن هذه التعقبات في «كتاب المقاصد الحسنة».

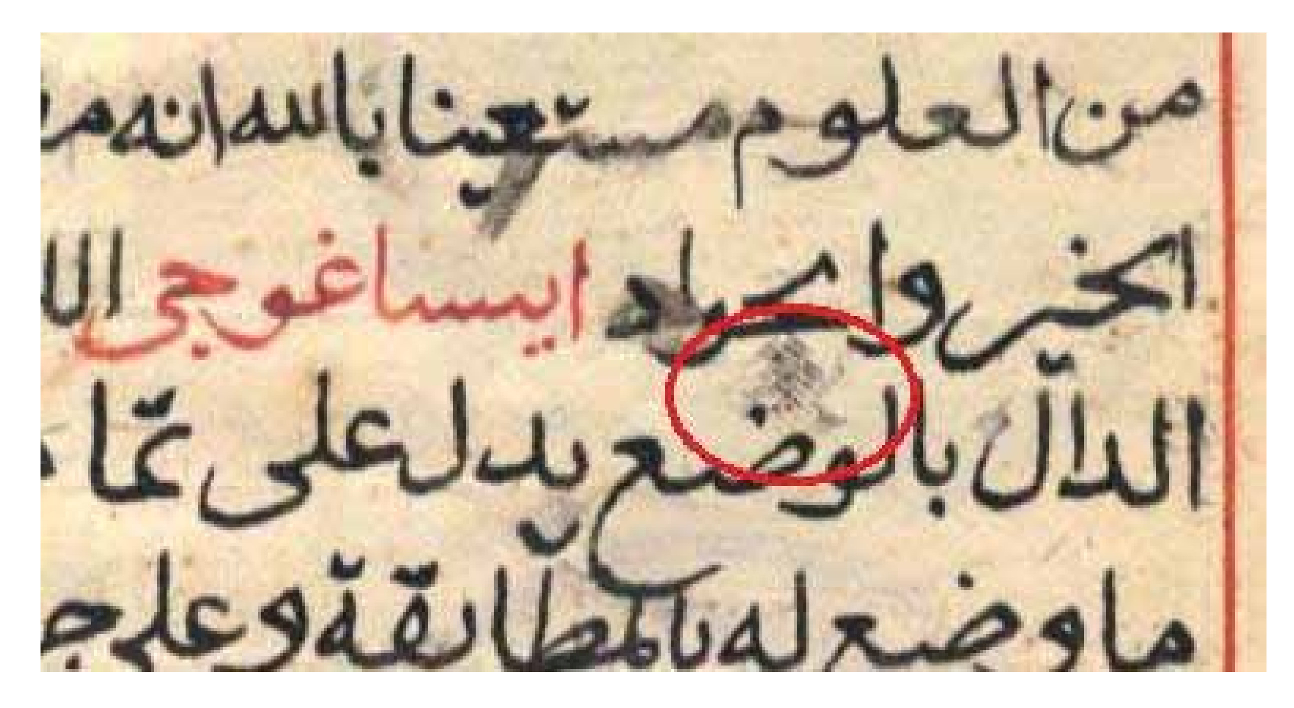
٥	تحفة الأشراف للمزّي ت٧٤٢هـ	نسخة ابن حجر من «تحفة الأشراف» للمزي التي كتبها بخطه، عليها الكثير من الطرر قيل: في ٥ مجلدات ومن يطالع «فتح الباري» يقف على تعقبات عديدة لم ترد في «النكت الظراف»، والعديد منها تم استدراكه في (برنامج إتقان الحرفة). ووقفت على كتاب للتقي الفاسي منقول من نسخة عليها طرر الحافظ ابن حجر نقلها أحد آل فهد.	أجزاء من نسخة المحمودية بالمدينة	وقفت على أجزاء من نسخة ابن حجر بالمحمودية بالمدينة المنورة.	[هي تعقبات من ابن حجر على المزي]	من يطالع «فتح الباري» يقف على تعقبات عديدة لم ترد في «النكت الظراف»، والعديد منها تم استدراكه في (برنامج إتقان الحرفة). ووقفت على كتاب للتقي الفاسي منقول من نسخة عليها طرر الحافظ ابن حجر نقلها أحد آل فهد.
٦	ميزان الاعتدال للذهبي ت ٧٤٨هـ	بعض طرر على بعض نسخ من الميزان	نسخ من الميزان	[قليلة]	لم يذكر الأستاذ أبو شذا طبيعة هذه الطّرر	-
٧	إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ت ٧٦٢هـ	طرر كثيرة على مجلدات النسخة الأزهرية	نفس النسخة	نسخة الأزهرية	وللحافظ تعقبات كثيرة على طرر نسخة المكتبة الأزهرية من «إكمال تهذيب الكمال» للعلامة مغلطاي.	-
٨	مجمع الزوائد للهيثمي ت٨٠٧هـ	[شبه كاملة على أنّ الحافظ ترك مواصلة التعقبات لما بلغ الأمر الهيثمي وشقّ عليه، فتركه إجلالا له، لكن واقع النسخ يلمح إلى أنه استأنف العمل عليها]	نفس النسخ من كتاب الهيثمي مجمع الزوائد والتي عليها طرر الحافظ ابن حجر	هناك نسخة مجلس شورى من «مجمع الهيثمي» عليها تعليقات الحافظ ابن حجر نقلها العلامة الداودي تلميذ السيوطي. وبعضهم أخبرني أنه وقف على تتمة نسخة مجلس شورى، وهي تغطي سائر تعليقات ابن حجر وهناك في دار الكتب أجزاء من «المجمع» بخط الهيثمي	هي من أحفل ما يكون	وهناك في دار الكتب أجزاء من «المجمع» بخط الهيثمي عليها تعليقات بخط ابن حجر والسخاوي، وهذه الأجزاء اعتمدت في طبعة «المجمع» القديمة التي نشرها الحسام القدسي

				عليها تعليقات بخط ابن حجر والسخاوي، وهذه الأجزاء اعتمدت في طبعة «المجمع» القديمة التي نشرها الحسام القدسي. وأثبت الكثير من تعقبات الحافظ بحاشية المطبوع، ثم وقفت على عدة أجزاء من «المجمع» بخط الهيثمي حافلة بتعقبات الحافظ، وإيراده لزيادات الطبراني بالإسناد والمتن على حاشية النسخة. وهناك مجلدة في ليبيا قِيل: بخط الهيثمي بحسب الفهرس.		

* * *

[٣٥]

البصمات التّراثيّة



جميل أستاذ ضياء ما قرّرتم في مقالكم: البصمات على المخطوطات.. ما رأيكم لو رصدتْ البصمات الثّابتة على المخطوطات القديمة خاصّة التي بخطوط مؤلّفيها، والأشعّة البنفسجيّة تسهّل كشف ما لا يرى من البصمات بالعين المجرّدة كما هو معروف في عالم كشف الجرائم باستخراج آثار البصمات، والمقصود رصد وجمع البصمات

التي على تلك المخطوطات، ثمّ تدخل في قاعدة بيانات واسعة، ستجتمع آلاف وآلاف من بصمات العلماء، وستشير قاعدة البيانات هذه إلى تكرّر بصمات معيّنة، طبعا سيوثّق مصدر البصمة من أيّ مخطوط أخذ، فهل يمكن بعد هذا أن نجزم أنّ هذه بصمة ابن قدامة مثلا إذا عثرنا عليها في عدد من مؤلّفاته التي وصلتنا بخطّ يده، لا شكّ أنّ ابن قدامة كان يكرّر لمس كتبه أثناء التّسويد والتّبيض، بقي أن نتساءل: هل أثر البصمة يظلّ ثابتا على المخطوطات الأصليّة، أم لها عمر معيّن تضمحلّ بعده تماما، ولا يمكن لأحد كشفها ولو بالأشعّة الحمراء؟

التّعليقات:

١. لا أعتقد شيخنا أنّه يمكن كشفها بهذا النّوع من الأشعّة، إلّا إذا كان اللّمس مختلطا مع مادّة أخرى تساهم بحفظ البصمة وإن لم تُرَ، وإلّا فالأصل أنّ الكتاب الواحد تهوي إليه البصمات من كلّ العالم (ضياء جعرير).

٢. أفكار كبيرة شيخنا الجمال، لي صديق من إخواننا عرب ٤٨ دكتور في الكيمياء، اشترك في بحث مكوّن من ١٢ باحثا طوّروا من خلاله تكنولوجيا تتيح استخراج البصمات من على الورق حتّى بعد تغيّر شكله، وحازوا عليه براءة اختراع، أظنّ أنّ هذه التّكنولوجيا غالية جدّا، وتخدم بالدّرجة الأولى الأغراض الشّرطيّة (يوسف الأوزبكي).

[٣٦]

طول فترة تعايش المحقّق مع المخطوط

إذا طالت فترة تعايش المحقِّق مع المخطوط وتواصلتْ أثمر ذلك إبداعا في التّحقيق، والثّغرات والهنات في عالم التّحقيق لها أسباب كثيرة من أبرزها التعجّل وقصر زمن التّعايش مع الكتاب المخطوط.

* * *

[٣٧]

كأنّه مؤتمر تراثيّ عالميّ حول التّاريخ الكبير للإمام البخاري

كأنّه مؤتمر تراثيّ عالميّ حول التّاريخ الكبير للإمام البخاري، حضره من كلّ بقعة متخصّص في الحديث والرّجال واللّغة من المشارقة والمغاربة والأندلسيّين، كتاب كبير، خدمه قديما كبراء، وحقّقه حديثا نبهاء، شكرا أبا شذا على مقالكم: تقفِّي أثر نسخ العلماء من «التاريخ الكبير».

[٣٨]
رائعة أندلسيّة


الجزء الرابع من سير ابراهيم بن محمد الفزاري

رواية أبي عبد الله محمد بن وضاح رحمه الله

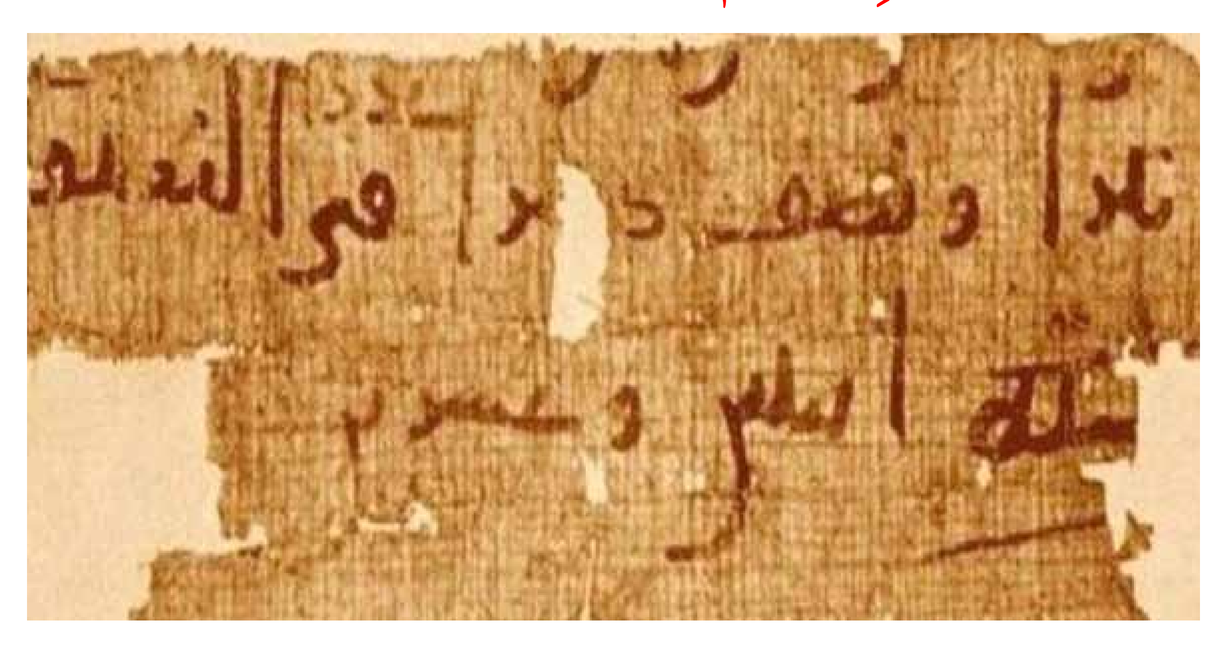
عن أبي مروان المصيصي عنه

لقاسم بن أصبغ بن عبد العزيز

رائعة أندلسيّة.. ترى ماذا لو نشط باحثون فرصدوا أكبر عدد ممكن من طباقات السّماع للأندلسيّين والمغاربة، أكيد ستظهر بديعة أخرى كما ظهرت بديعة (معجم السّماعات الدّمشقيّة)، والأمر سيّان مع سماعات المصريّين، وسماعات العراقيين، وسواهم، لقد حازت الشّام السّبق في هذا الباب لضخامة ما فيها من كتب الحديث وأجزائه المطرّزة بالطّباق، وفي خبايا زوايا خزائن مصر وتركيا والعراق والمغرب والأندلس ما يمكن أن يخوّلها - بعد تفتيش ورصد وجمع - أن تسير على درب الشّام في عالم الطّباق.. شكرا دكتور خالد السّباعي على رائعتكم الأندلسيّة.

[٣٩]

البَرْدِيّاتُ عالَمٌ آخَر من التّراث العتيق



برديّة مؤرّخة عام ٢٢هـ

برديّة مؤرّخة عام ١٢٢هـ

البرديّات بحر عجاج من الوثائق التّاريخيّة العتيقة جدّا، صمد عدد هائل منها بعد أحقاب من الزّمن، ولها أعلامها المختصّون في العالمين العربي والغربي، وهي محفوظة في خزائن الخافقين، ورصيدٌ هائلٌ منها مصون في مكتبات الغرب خاصّة، وكُتبت عنها دراسات حافلة، لكنّ الباحثين التّراثيّين منهمك كثير منهم في المخطوطات المفردة دراسة وتحقيقا -وهو عمل جليل- ولم تتح لهم -إلاّ النّزر اليسير- الفرصة للالتفات والنّظر والاستمتاع بالبرديّات المفردة، ممّا جعل الواحد منّا يشعر حقّا بشيء من الحرمان تجاه هذا الكنز العظيم، وهنا نتساءل:

١. هل هناك مواقع عربيّة وغربيّة تتيح هذه البرديّات للاطّلاع دون شروط.

٢. وهل هناك جهود في " رقمنة " البرديّات وإتاحتها ملوّنةً كأصلها.

٣. وما هو واقع البرديّات في الخزائن والمراكز التّراثيّة العربيّة.

٤. علماء البرديّات نوادر فهل من سبيل أن يشرّف هذه المجموعة التّراثيّة المباركة أحدهم، ويكون لنا دليلا مرشدا إلى هذه الكنوز، وخير من يفتح لنا آفاق هذا الباب الدّكتور الفضيل عبد الله المنيف -وفّقه الله- الذي رصد عددا وفيرا من البرديّات المحفوظة في مكتبة الملك فهد -رحمه الله-، وجمعها في دراسة خاصّة نتمنّى أن ترى النّور -ولعلّها قد رأته-، وأشار في مقال له قديم لطيف إلى أحد روّاد البرديّات العربيّة في العصر الحاضر وهو الأستاذ الدّكتور جاسر بن خليل أبو صفيّة صاحب كتاب ((برديّات قرّة بن شريك العبسي))، الذي تولّى مركز الملك فيصل رحمه الله نشره، ولا شكّ أنّ ثمّة آخَرين -سوى أبي صفيّة- قد صفا لهم هذا العلم، وتذلّل لهم هذا الفنّ، وكليّات الآثار في عالمنا العربيّ عرفت عددا من هؤلاء يتشرّف الباحث التّراثيّ أن يتعرّف عليهم، وينهل من معين علمهم.

٥. قد استمتعتُ حقّا خلال الأعوام ١٤٠٩- ١٤٢٤هـ بتكحيل النّظر مرارا في المجلّدات الضّخمة من كتاب المستشرق الألماني أدولف جروهمان، وكانت متاحةً في مكتبة الجامعة الإسلاميّة بالمدينة النّبويّة في طبعة أنيقة على ورق لمّاع حسّاس، وكان العجب لا يفارقني من دقّة المسلمين في كتابة العقود بمختلف أنواعها صغيرةً كانت أو كبيرةً، ويزداد العجب حين ترى خلالها خطوط أعلام كانوا شهودا لكثير من عقود الأنكحة والبيوع، ولأولئك الأعلام في كتب التّراجم ذِكْرٌ حسن، وقد زاد تلك العقود جمالا تواريخُها الضّاربةُ في القِدَم، ولا أحسب كم رأيتُ من خطوط القرون الأولى التي يفتقد المرءُ أمثالها في المخطوطات المفردة إلاّ ما شذّ وندر من المخطوطات التي جاوزتْ ألف سنة ممّا يعدّون.

٦. إنّ عينا تعوّدت على فكّ طلاسم البرديّات العتيقة لجديرة أن تبدع في فكّ ما عسر من خطوط المخطوطات، وهو أمل كلّ تراثيٍّ عاشق.

[٤٠]
شرب زمزم بنيّة حسن التّحقيق

التّحقيق صنو التّصنيف، وقد شرب كثير من العلماء ماء زمزم ليرزقهم الله تعالى حسن التّصنيف، منهم الحاكم النّيسابوري صاحب ((المستدرك على الصّحيحين)) قال: (شربتُ ماء زمزم، وسألتُ الله أن يرزقني حسن التّصنيف)[(١)]. أفيعجز التّراثيّون أن يشربوا هذا الماء المبارك ليرزقهم الله حسن التّحقيق!

[٤١]
الحَزازات على الجُزازات

المطالعة تثمر فوائد غزيرة، من يهمل تقييدها وذاكرته ضعيفة ضاع منه علم غزير، ومن قيّدها استفاد منها للغاية خاصّة في (تغذية) مشاريعه العلميّة، لكنّ المشكلة في كيفية حفظ هذه الفوائد، فبعضهم يقيّدها رؤوسَ أقلام في أوائل الكتب مع أرقام صفحاتها، فيضطرّ أن يفتح كلّ مرّة عددا كبيرا من المجلّدات ليراجع تلك الفوائد، ومنهم من يكتبها على حاسوبه، فإذا (تَفَيْـرَسَ) الحاسوب غابت الفوائد كما تغيب مع الأرضة أكولة الكتب، ومنهم من يقيّدها في جُزازات ورقيّة، والجُزازات كما قال الزّمخشري: ((هي الوُرَيْقات التي تعلّق فيها الفوائد، تقول: كم لي من الحَزازات على تلك الجُزازات))[(٢)].

إنّ الجُزازت لتتضخّم أعدادها مع مرور الوقت حتّى لتصير أكواما من الورق، ويتعذّر حينئذ استخراج الفائدة المطلوبة، فيضطرّ صاحبها أن يمرّ عليها كلّها أملا في العثور على ما يبتغي، هذه الطّريقة يستروح لها الكثير لما فيها أثناء البحث والتّقليب من تجديد الاطّلاع على الفوائد المختلفة وترسيخها في الذّهن، لكنّ الملل يصيب المرءَ أحيانا من كثرة هذه الجزازات، ودقّة خطوطها، وضياع وقته في البحث والتّقليب، ولهذا فهي تحتاج حقيقةً إلى خطوة أخرى مهمّة وهي فرزها في ظروف خاصّة، كلّ ظرف مطرّز عليه عنوان محدّد

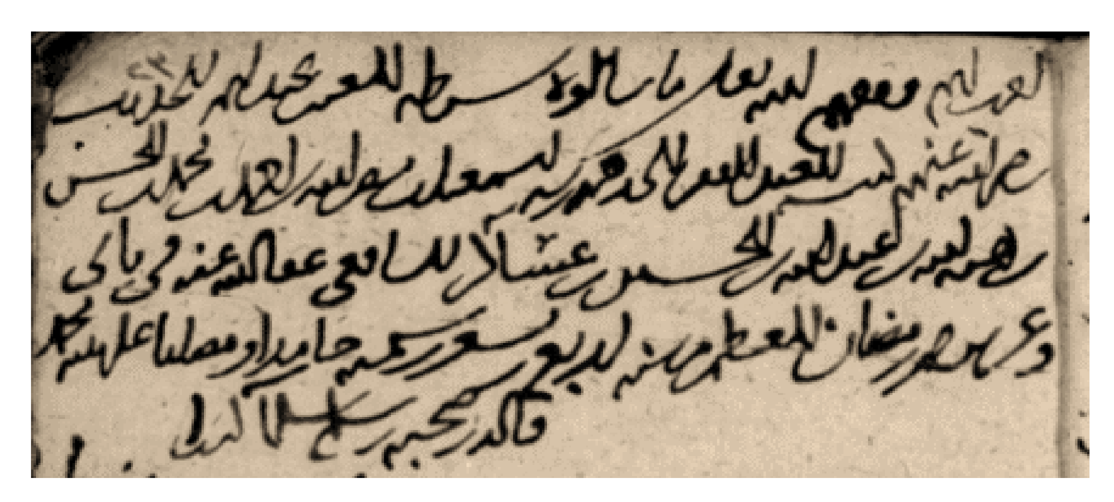
(١) سير أعلام النّبلاء ١٧/ ١٧١.
(٢) أساس البلاغة ١/ ١٣٦.

يجمع المتماثل من هذه الفوائد، لكنّ الفرز أيضا مرهق للغاية، ويحتاج جلدا وصبرا ومتابعة، وعلماؤنا الأقدمون واجه كثير منهم هذه المشكلة خاصّة إذا كان الواحد مهووسا بالمطالعة واستخراج الفوائد من بطون الكتب، بل قد صرفت هذه الجزازات عددا منهم عن ولوج باب التّأليف، إذ غلبت لذّة الفوائد المتنوّعة لذّة التّأليف، ومات منهم من مات وخلّف وراءه أكواما من الورق كانت هجّيراه في حياته، أمّا بعد وفاته فأهله بلا شكّ إلّا من رحم الله سيلقونها في نار تلظّى مراعاةً لما فيها من آيات الذِّكْر، وأحاديث الحكمة، وكلام أهل العلم، وهي وجهة نظر تناسب جهلهم بقيمة ما ترك مورّثهم العالم من هذه الجزازات الثّمينة التي تعدّ رأس مال عند من يفهم، وصدق الشّاعر حين قال:

ما المال إلّا جزازات ملفّقة فيها عيونٌ من الأشعار والخُطَبِ[١]

من هؤلاء الأعلام الذين تركوا بعد وفاتهم جزازات ورقيّة:

١. فخر الدّين أبو الفضل إسماعيل بن نصر الله بن أحمد بن محمّد ابن عساكر الدّمشقي الشّافعي ت ٧١١هـ قال الذّهبي: ((كان يذاكر من التّاريخ، ويعلّق فوائد، ويطالع كثيرا، وخلّف أجزاء وجزازات، وله مشيخة))[٢].



خطّ فخر الدّين ابن عساكر، المجموع رقم: ١٢١ من مجاميع العمريّة، ق ٢٣ب

(١) معجم الأدباء ١/ ٢٠.

(٢) الدّرر الكامنة ١/ ٤٥٥-٤٥٦ لابن حجر نقلا عن المعجم المختصّ للذّهبي، ونسخة الحافظ من هذا الكتاب أجود من النّسخة المعتمدة في المطبوع، والنّصّ فيه ص ٧٦.

٢. أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عبيد بن الزّبير الأسدي المعروف بابن الكوفي ت ٣٤٨هـ قال ياقوت:

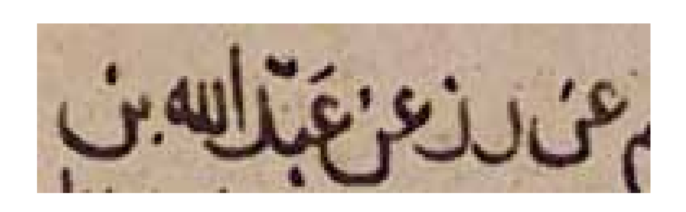
((هو صاحب الخطّ المعروف بالصّحّة، المشهور بإتقان الضّبط وحسن الشّكل.. ذكره أبو الحسن محمّد بن جعفر التّميمي المعروف بابن النّجّار في كتاب الكوفة من تصنيفه قال: ومن أصحاب ثعلب أبو الحسن أحمد بن محمّد الكوفي الأسدي الذي خطّه اليوم يؤتدم به، وبيع جزازات كتبه ورقاع سؤالاته العلماءَ كلّ رقعة بدرهم))(١).

إنّ ضخامة عدد الجزازات المجتمعة إثر السّنين يمثّل مشكلة تؤرّق عددا كبيرا من الباحثين، حيث عجز كثير منهم عن إيجاد الحلّ المثالي لطريقة حفظها وتصنيفها والاستفادة منها، حتّى إنّ بعضهم قال: لا حاجة الآن لاستخراج الفوائد في هذه الجزازات لأنّ (الشّاملة) وأخواتها تستخرج لك ما تشاء، وغاب عن ذهن هؤلاء أنّ المذكورات كثيرا ما تضلّ عن رصد الفوائد لغياب اللّفظة المحدّدة عن ذهن الباحث والتي تهدي مباشرة إلى تلك الفوائد، وقد يكون مصدر هذه الفوائد نفائس من أعلاق الكتب مخطوطة ومطبوعة لم تحمل بَعْدُ بها تلك الشّوامل.

إنّ رصد تجارب الفضلاء من الباحثين مشارقة ومغاربة في التّعامل مع هذه الجزازات كفيل إن شاء الله أن يخفّف من أزمة التّعامل مع رصيد مهمّ من الدّرر العلميّة، وهي درر ما اجتمعت لدى أصحابها إلّا بعد عشرات السّنين، والتّفريط بها صعب على نفوسهم، فلها حقّ أن تبقى معهم حتّى يقضي الله أمرا كان مفعولا.

(١) معجم الأدباء ٤/ ١٨٦٧.

[٤٢]
تصحيف لطيف



عن (رز) هكذا في أصل النّسخة، وإنّما هو (زرّ) وهو زرّ بن حبيش الأسدي الرّاوي المشهور عن عبد الله بن مسعود، ومثل هذا التّصحيف الرُّزِّي لا يحتاج إلى إثقال الحاشية بتصويبه، تُـرَى هل ذهب ذهن النّاسخ إلى طعام (الرّزّ)؟ والرّزّ: لغة فصيحة مشهورة في الأَرُزّ، ربّ تصحيف سببه شعور بجوع أو شهوة إلى طعام صادف رَسْمُ اسمه عين النّاسخ أثناء الكتابة، نقول هذا مزاحا، ولا شكّ أنّ النّقطة في المثال أعلاه انحدرت على النّاسخ أثناء الكتابة فوقعت على الرّاء دون الزّاي، فصارت الزّايُ راءً، والرّاءُ زايًا، أخشى أن نبتلى بمن يحشّي على مثل هذا الموضع قائلا: ((رز: حَبٌّ مشهورٌ يتّخذ منه الطّعام اللّذيذ المعروف، ولم نجد في الرّواة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مَنْ رَسْمُ اسمه هكذا، ثمّ تبيّن لنا أنّ المقصود هو زرّ بن حبيش !)).

[٤٣]
المقالات الجاسميّات البديعات

ما شاء الله تبارك الله، مولود جديد من مقالات الأستاذ الجليل جاسم الكندري (تصحيحات وتعليقات على مقدّمة التّحقيق لطبعة دار ابن حزم لكتاب المقتفي للبرزالي)، وقد سبقته عشرات من المقالات على هذا النّمط من التّصحيح والاستدراك والتّعليق، عجز المرء عن إحصاء عناوينها فضلا عن تجريد مضامينها، العجيب أن بعض هذه المقالات جاوز ألف ورقة، وفي جعبة الأستاذ مقالات أخرى في الطّريق إن شاء الله، ولا يبعد أن يكون مجموع ما نشر منها إلى الآن قد جاوز العشرة آلاف صفحة.

عندي طلبان أتمنّى من أخينا الأستاذ جاسم أن يحقّقهما لعشّاق مقالاته (الجاسميّات)

وهما:

١. جمع عناوين ما نشر من هذه المقالات مرتّبة على حروف الهجاء، فهو أدرى بما نشر، وأخبر بما كتب وظهر، أو يرتّب أسماء الكتب التي سلّط عليها هذه التّصحيحات والاستدراكات والتّعليقات على ترتيب حروف الهجاء أيضا.

٢. أن يضمّ كلّ هذه المقالات في ملفّ واحد (وورد) حتّى تتيسّر الاستفادة بشكل أعمق من كلّ ما نثره في هذه المقالات التّراجميّة الدّقيقة، وقد يكفيه الفضلاء المؤونة في حالة ما إذا أتاح المقالات كلّها (وورد) في رابط واحد.

إنّ السّمة الغالبة على هذه المقالات الجاسميّات الكندريّات الدّقّة المتناهية في تصحيح الأسماء وتواريخ الوفيات، وهو مجال دقيق تزلّ فيه الأقدام كثيرا، وهو بجهده المتواصل يسدي في الحقيقة خدمة جليلة لمحقّقي هذه الكتب، أملا في الاستدراك في طبعة لاحقة، شيء آخر تتعلّمه من هذه المقالات التّريّث الشّديد، والحذر الكبير، من كلّ اسم أو تاريخ وفاة فيهما شائبة من شكّ، وأهميّة الرّجوع إلى أكبر عدد من المصادر التي ترجمت للعلم مطبوعة ومخطوطة، وقد اجتمعت لأخينا جاسم من هذه المصادر شيء كثير جدّا، وعلى صفحاتها تطريزات كثيرة بخطّه، وساعده على الإبداع والإمتاع في هذا الباب تخصّصه فيه، ومن تخصّص في فنّ أبدع فيه كما قال الأوّلون، والعجيب أنّه لا يستعين بالشّاملة ولا بأخواتها الشّقيقات بتاتا.

إنّ كتاب المقتفي لعلم الدّين البرزالي صديق ابن تيمية من أحبِّ الكتب إلى نفس الأخ جاسم، وقد اجتمعت له الآن طبعتان، الأولى بتحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري، وله عليها مئين من الملاحظات، والثّانية: بتحقيق الدّكاترة الكرام الفضلاء: عبد الرّحمن العثيمين رحمه الله وبشّار عوّاد والأمير تركي بن فهد بن عبد الله بن عبد الرّحمن آل سعود حفظهما الله وبارك في جهودهما، وفي هذه النّشرة الجديدة تصحيحات على نشرة الأستاذ تدمري، وعليها تصحيحات واستدراكات وتعليقات من الأستاذ جاسم وفّقه الله تعالى، وقد ساعد في إبراز كلّ هذه الاستدراكات ظهور النّسخة الخطّيّة الملوّنة من كتاب البرزالي، والأستاذ تدمري وقع له ما وقع من التّصحيفات والتّحريفات والأسقاط بسبب اعتماده على

نسخة مصوّرة لا ترقى دون أدنى شكّ إلى النّسخة الملوّنة طبق أصلها المحفوظة في متحف طوب قابي سراي بإستنبول، وكلّ هذا من فضل الله على النّاس، حتّى يرتقى بنصوص أسفار أعلامنا إلى الغاية المنشودة من دقّة التّحقيق وجودة القراءة، مع ملاحظة أنّ الاسترواح إلى الملوّنات غير كاف في باب التّراجم خاصّة لكثرة ما تحتوي كتبها من الأسماء المتشابهة، ولذلك يجب المراجعة المتأنّية لأكبر عدد ممكن من المصادر التي وردت فيها أسماء هؤلاء الأعلام الذين تقع إشكالات وإشكالات في أسمائهم وكناهم وأنسابهم وتواريخ وفياتهم.

نكرّر رجاءنا للأستاذ جاسم أن يمنّ على أسرته التّراثيّة بجمع كلّ مقالاته (الجاسميّات) في رابط واحد وورد حتّى تعم الفائدة بما كتب، سائلين المولى له مزيدا من التّوفيق والسّداد والإبداع.

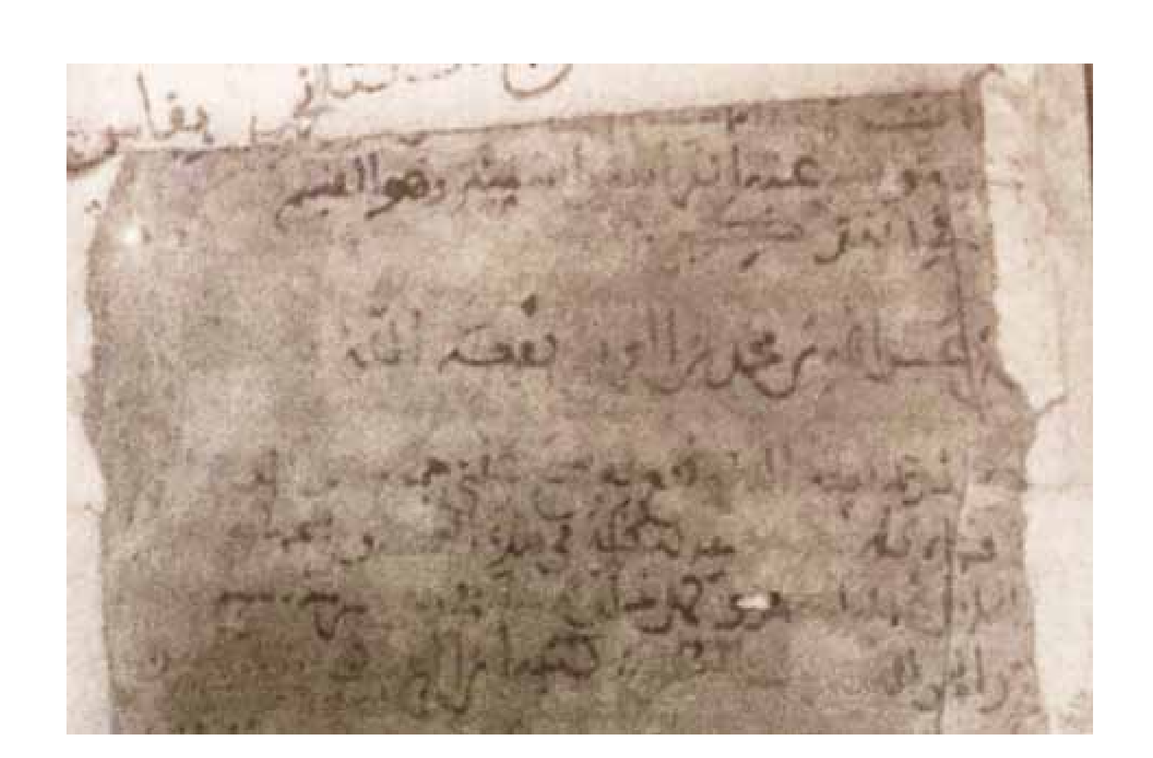
[٤٤]

أبو بكر ابن العربي المالكي (٤٦٨ -٥٤٣هـ)

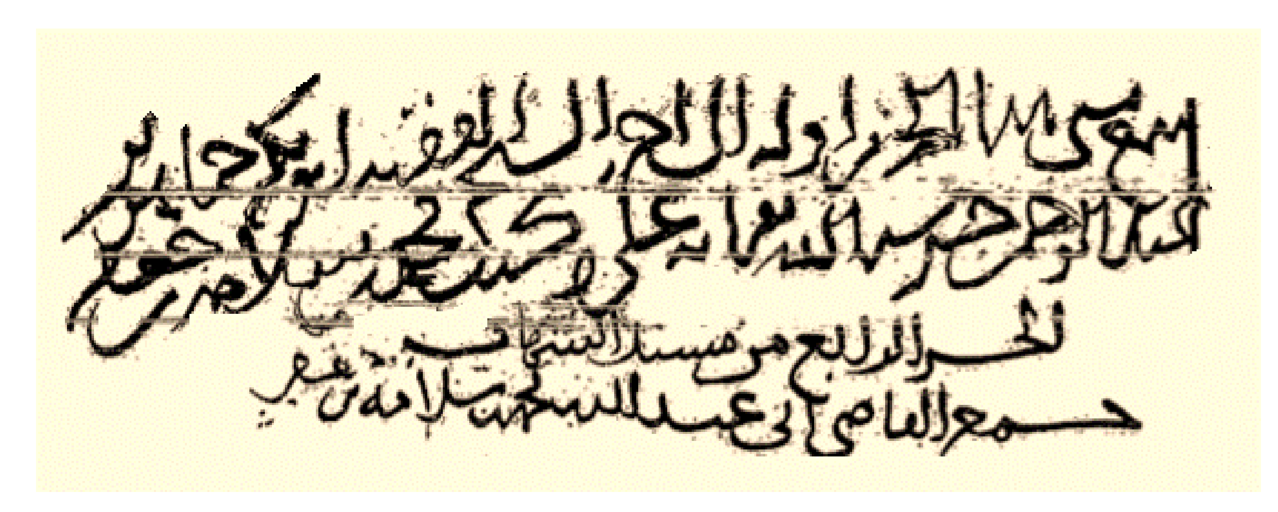
في منطقة نجد قريبا من مدينة حائل عند حِصْنِ فَيْد التّاريخي



حصن فيد = قصر خراش الأثري الذي استراح فيه أبو بكر ابن العربي والتقى بشيخه السّاوي



خط أبي بكر ابن العربي رحمه الله على نسخة من كتابه سراج المريدين
تحقيق: د. عبد الله التّوراتي أكرمه الله تعالى



خط مؤلِّف مسند كتاب شهاب الأخبار في الحكم والأمثال والآداب
محمّد بن سلامة القضاعي على الجزء الرّابع من نسخة مكتبة الإسكوريال رقم: ٧٥٢
تفضّل بها الدّكتور عبد الرّحمن السّعيد أكرمه الله وبارك فيه

من جملة مرويّات ابن خير الإشبيلي في ((فهرسته)) عن شيخه أبي بكر ابن العربي المالكي مسند كتاب الشّهاب للقاضي أبي عبد الله محمّد بن سلامة بن جعفر القضاعي المصري ت ٤٥٤هـ، وقد سمع ابنُ العربي بعض أواخر هذا الكتاب عن شيخه أبي سعد

عبد الجليل بن محمّد بن الحسين السّاوي التّاجر ت ٤٩٣هـ[(١)]، وأجازه شيخه السّاويُّ هذا برواية سائر الكتاب بسنده عن مؤلِّفه القضاعي، كان ذلك كما قال ابن العربي: ((بأرض نَجْدٍ بحِصْنٍ منها يقال له فَـيْد في طريق مكّة أعزّها الله))[(٢)]، أي في رحلة العودة والإياب لابن العربي من بغداد مرورا بحصن فَـيْد متوجّها منه إلى مكّة المكرّمة، ومن ثمّ العودة إلى ديار المغرب والأندلس، وحِصْنُ فَـيْد مَعْلَمٌ مشهور كان مستراحا للحجّاج القادمين من العراق، ويقع في منتصف الطّريق بين بغداد ومكّة على طريق الحجّ القديم أو ما يعرف بدَرْبِ زُبَـيْدَة، ويسمّى هذا الحصن الآن قصر خراش، وفيه آثار قديمة كثيرة، وأجريت عنده حفريّات وتنقيبات مهمّة، ويبعد هذا الحصن الأثري عن حائل بنحو ١٢٠ كم، وبنحو ١٦٠ كم عن مدينة القصيم[(٣)].

رحم الله أبا بكر ابن العربي فلم يمنعه جهد السّفر أن يحرص على استجازة من يرى من أهل العلم بمثل هذه الكتب الحديثيّـة، في مثل هذا الحصن الضّيّق الممتلىء بالحجّاج الذين جرت عادتهم بالاستراحة فيه ذهابا وإيابا، وفيهم أعلام من مختلف الأقطار اهتبلوا فرصة الاجتماع، لسماع وتسميع ما تيسّر من كتب الحديث خاصّة، وقد قال ابن السّمعاني عصريّ ابن العربي: ((الفَيْدِي: بفتح الفاء وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وفي آخرها دال مهملة، هذه النّسبة إلى فَـيْد، وهي قلعة بالنَّجْـدِ... نزلتُ بها غير مرّة، وسمعتُ بها الحديث عن جماعة من الحجّاج...))[(٤)].

دلالات:

١. كتاب مسند الشّهاب من جملة مرويّات الحافظ الفقيه أبي بكر ابن العربي، وجدير أن ينشط باحث لجمع ثبت مرويّاته، وقد ذكر تلميذه ابن خير الإشبيلي شيئا كثيرا منها في فهرسته، وفي مقدّمة تحقيق الأستاذ الجليل عبد الكبير العلوي المدغري -رحمه الله-

(١) مترجم في تاريخ دمشق ٣٤/ ٤١ ٤٢، وتاريخ الإسلام ١٠/ ٧٤١ وغيرهما.
(٢) فهرست ابن خير ص ٢٣٤ ط دار الغرب الإسلامي.
(٣) مدينة فيد عاصمة الطّريق ومحضن قصر خراش الأثري، مقال لعبد العزيز مطير العنزي، جريدة المدينة، عدد بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ٢٠١٠م.
(٤) الأنساب ١٠/ ٢٧٤.

لكتاب ابن العربي النّاسخ والمنسوخ مادّة غزيرة.

٢. أعلام المغرب والأندلس الذي حاموا في أسفارهم ورحلاتهم حول منطقة نجد جديرون أيضا أن يفردوا بدراسة.

٣. مسند الشّهاب للقضاعي المطبوع بحاجة إلى تقييم دقيق، خاصّة وأنّ القطعة التي بخطّ مؤلّفه لم تعتمد في التّحقيق.

***

[٤٥]

برديّة من زمن القاضي أبي يوسف وغيره



برديّة مؤرّخة عام ١٨٢هـ، وفي هذه السّنة مات من الأعلام القاضي أبو يوسف، وإسماعيل بن عيّاش، وابن أبي زائدة، ويزيد بن زريع، ويونس بن حبيب النّحوي، وغيرهم كثير، وقد جاوزت هذه البرديّة ألف عام، وهي تأخذ بخيالنا إلى عهد هؤلاء الجلّة من العلماء، وتكشف شيئا من نمط خطوط الكتابة في تلك الأزمان الغابرة، ويا لها من خطوط !

[٤٦]

خطّ الرّاوي قبل إصابته بالعمى

قد يصاب الرّاوي بالاختلاط إذا فقد بصره تماما، وقد لا يحدّد مترجموه تاريخ حدوث العمى، فإذا ظفرنا بخطّ له مؤرّخ دلّ ذلك على أنّ هذا الرّاوي ما زال في هذا التّاريخ مبصرا، وقد ذكر ابن الكيّال في الكواكب النّيِّرات في معرفة من اختلط من الرّواة الثّقات ١/ ٦٢ في بيان أسباب الاختلاط: (ومنهم من خلط لذهاب بصره)؛ فالخطّ إذًا قد يستأنس به في تحديد تقريبي لزمن حدوث الاختلاط، خاصّة إذا كان نمط الخطِّ مرتعشا دالا على طعن صاحبه في السّنّ، وهذا من فوائد الاهتمام بخطوط الأعلام.

***

[٤٧]

براءة اكتشاف المخطوطات على نمط براءة اختراع الآلات

من رحمة الله بخلقه تيسيره لطائفة من أذكياء علماء فنون الدّنيا من أهل الفلك والرّياضيات والفيزياء والكيمياء وغيرهم اختراع آلات متنوّعة أسدت خدمات جليلة لبني آدم، ومن باب عزو الفضل لصاحبه تعطي جهات علميّة مرموقة براءات اختراع توثّق جهد المخترع، وتعزو إليه الآلة التي اخترعها، أو النّظريّة التي ابتكرها، أو القانون الذي اكتشفه، أو المعادلة التي حلّ بها معضلات علميّة، وينتشر في الأوساط الأكاديميّة اسم هذا المخترع، ويشجّع بمكافآت ماديّة سخيّة، ويصنّف في جملة العباقرة الذين بذلوا جهودا جبّارةً يسّر الله بها على أيديهم تلك المخترعات والمكتشفات، وتلك الجهود قائمة على التّأمّل والتّجربة والقياسات والمعادلات والتّطبيقات في دهاليز المختبرات.

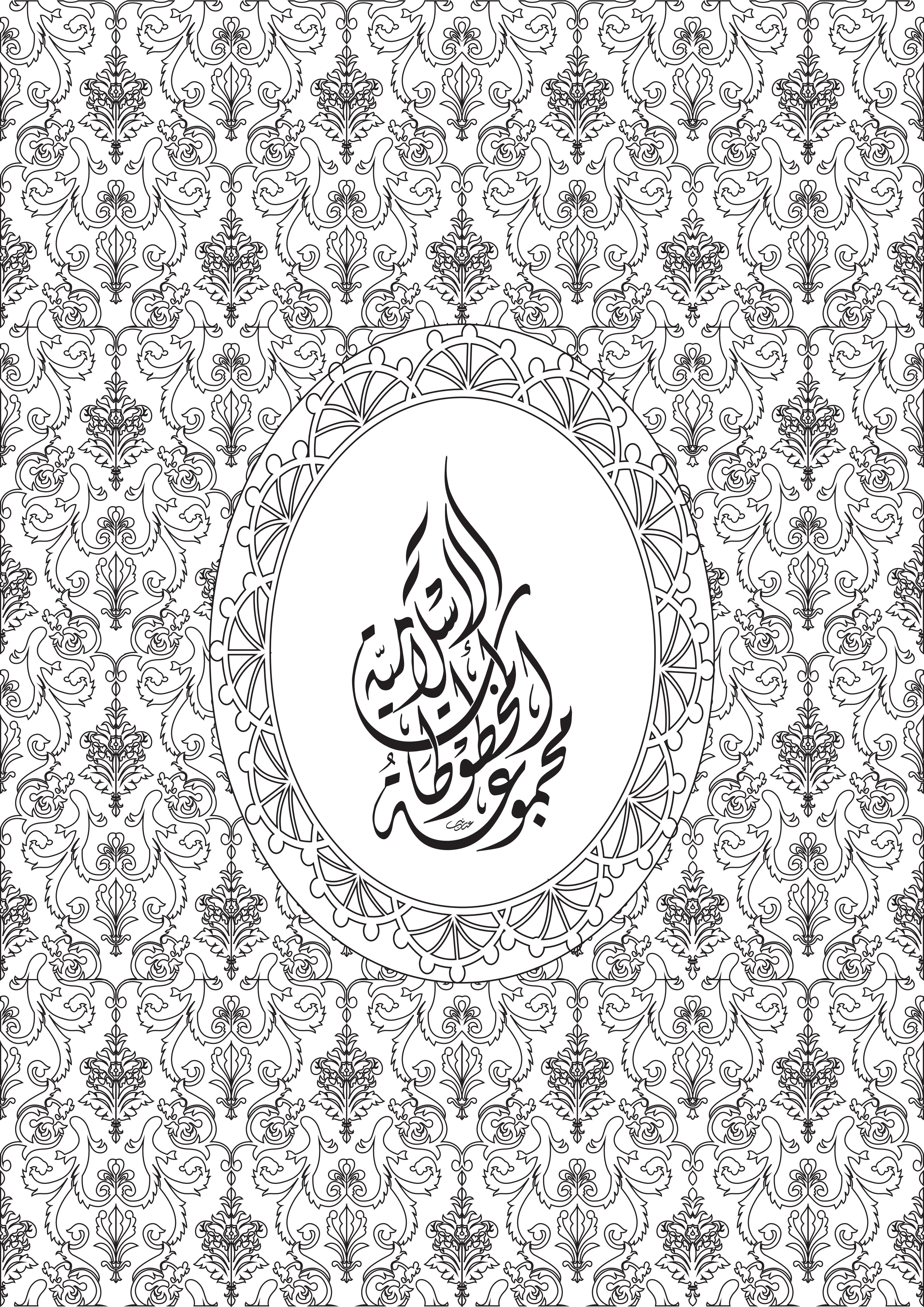
وإنّ في المخطوطات لمجالا خصبا لبذل المختصّين جهودهم الدّقيقة لاكتشاف آثار أعلام عدّها المختصّون من جملة ما ضاع من تراثهم، وكم رأينا أفذاذا من التّراثيّين يسّر الله على أيديهم اكتشاف مخطوط نادر لعلم درج بإذن الله إلى رحمته منذ قرون ولا

يعرف له في السّاحة التّراثيّة كتاب، فبعث هذا الفذُّ كتاب ذاك العلم وأحيا اسمه من جديد، وصار يترحّم عليه من قرأ كتابه أو استفاد منه فائدة أودعها بحثه أو تحقيقه.

إنّ التّراثيّين يكتشفون آثارا نادرة فهرست بالخطأ ونسبت إلى غير أصحابها، أو أخرى مبتورة الطّرفين، أو خالية من عنوان أو مؤلِّف، أو نسخ أخرى عتيقة لكتاب موجود نشر على مخطوطات متأخّرة، أو يكتشفون نسخا نادرة مطرّزة بسماعات عتيقة تزيد من قيمة الكتاب، كلّ هذا مندرج تحت باب الاكتشاف، وأعظمه في نظري أن يوّفق تراثيٌّ لاكتشاف نسخة وحيدة في العالم لمخطوط لم يسبق أن عرفته السّاحة التّراثيّة.

إنّ كثيرا من هذه المخطوطات المكتشفة حوت علوما جمّة ومنها ما له صلة بعلوم الطّبّ والهندسة وغيرهما من فنون المعارف الدّنيويّة، وأغلبها صلته بعلوم الشّريعة وشيجة، ومن حقّ هؤلاء المكتشفين أن يحفظ لهم حقّهم عن طريق جهات علميّة مرموقة، تعزو لكلّ مكتشف مخطوطا لم يسبق إلى اكتشافه أحد جهده الذي بذله في الاكتشاف، وتوثّق صنيعه، وتهبه براءةَ اكتشاف، وتشجّعه بمكافآت مادّيّة تزيده تشجيعا للمضيّ في اكتشاف نوادر التّراث، وإن هذه المجموعة المباركة لتعجّ بأفذاذ تراثيّين أمتعوا القرّاء بما اكتشفوه من نوادر المخطوطات، وحقّهم أن يمنحوا براءة اكتشاف لا تقلّ أهميّة عن براءات الاختراع التي منحت لعلماء فنون الدّنيويات.




مجموعة المخطوطات الإسلامية

